



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الاحتلال الفرنسي والمقاومة الوطنية في سورية وتونس بين عامي 1918-1939 - دراسة مقارنة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص تاريخ العرب الحديث والمعاصر

إعداد:

عبدالله ابراهيم عبود

إشراف:

الدكتور محمد الحجي

2026-2025

شكر وتقدير

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى من كان لهم الفضل بعد الله في إنجازه، وإلى كل من ساندني وساعدني، والذين لولاهم ما استطعت إكمال هذا البحث:

عائلتي: والدي، والدتي، وإخوتي.

الدكتور المشرف: محمد الحجي.

أساتذتي: أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة دمشق.

زملاء الدراسة والعمل.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
2	شكر وتقدير
3	فهرس المحتويات.
8	الملخص
9	مقدمة البحث. (الإشكالية-تساؤلات البحث- أهمية البحث- هدف البحث- مسوغات البحث- محدوديات البحث- صعوبات البحث- منهج البحث)
14	الفصل الأول: الظروف المحيطة بفرض نظام الحماية على تونس والانتداب على سورية.
16	أولاً: الظروف المحيطة بفرض الحماية الفرنسية على تونس.
16	1- الأوضاع الاقتصادية والسياسية في تونس قبيل فرض الحماية الفرنسية.
16	1-1- أسباب الأزمة الاقتصادية في تونس في القرن التاسع عشر.
19	1-2- الاجراءات التونسية لمعالجة الأزمة الاقتصادية ونتائجها العكسية.
21	2- الظروف الدولية المحيطة بفرض الحماية الفرنسية على تونس ومواقف الدول الأوروبية.
21	2-1- الموقف البريطاني والألماني.
21	2-2- الموقف الايطالي.
22	2-3- الموقف العثماني.
22	2-4- الموقف الفرنسي.
24	3- خطوات الاحتلال وفرض نظام الحماية.
27	3-1 أسباب اختيار نظام الحماية.
27	3-2 رد الفعل الوطني على الاحتلال الفرنسي وإعلان الحماية على تونس.
28	ثانياً: الظروف المحيطة بالاحتلال الفرنسي لسورية وفرض نظام الانتداب
28	1- الأوضاع السياسية والاقتصادية في سورية قبل الاحتلال لفرنسي.
29	1-1- الحراك السياسي في سورية بعد انقلاب 1908م.
31	1-2- أسباب انقلاب الموقف السياسي السوري وحسم الوطنيين لخيارهم بالاستقلال عن الدولة العثمانية.

33	2-الظروف الدولية التي سبقت الاحتلال الفرنسي لسورية.
33	2-1- الموقف الألماني.
34	2-2- الموقف البريطاني.
34	2-3- الموقف العثماني.
35	2-4- الموقف الفرنسي.
36	3- خطوات الاحتلال الفرنسي لسورية.
36	3-1- الخطوات التمهيدية الفرنسية لاحتلال سورية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.
38	3-2- خطوات الاحتلال الفرنسي لسورية بعد الحرب العالمية الأولى ونظام الانتداب.
41	3-3- فرض الانتداب ورد الفعل الوطني.
45	نتائج الفصل الأول.
47	الفصل الثاني: الممارسات الفرنسية في سورية والنضال الوطني بين عامي 1920-1939.
49	أولاً : ممارسات الاحتلال الفرنسي في سورية بين عامي 1920-1939م:
49	1- على الصعيد الإداري.
49	1-1- تفتيت الجغرافية ومحاربة الوحدة السورية.
51	1-2- التضخم الإداري الكبير ونفقاته الباهظة.
52	2- على الصعيد السياسي.
52	2-1- مصادرة صوت الشعب والتلاعب بالعملية الانتخابية.
54	2-2- إعاقة السلطات التشريعية والتنفيذية الوطنية وحصرها بيد الفرنسيين.
57	3- على الصعيد الاجتماعي.
57	3-1- إهانة المشاعر الدينية للسوريين
58	3-2- محاولة إضعاف الأعيان الدينيين والمدنيين.
59	3-3- إضعاف التعليم الرسمي ومحاربة المدارس المحلية.
60	4- على الصعيد الاقتصادي.
63	ثانياً: النضال الوطني ضد الانتداب الفرنسي بين عامي 1920-1939.
63	1- النضال الوطني ومرحلة الصدام بين عامي 1920 - 1927.
64	1-1- النضال الوطني السياسي بين عامي 1920-1925.
68	1-2- عودة النضال المسلح و الثورة السورية الكبرى بين عامي 1925-1927.

73	1-2-1- النضال السياسي الوطني المرافق للثورة.
75	2- الأحزاب والتيارات السياسية في سورية بين عامي 1928-1939.
77	1-2- الكتلة الوطنية.
78	2-2- عصابة العمل القومي.
78	2-3- الاتحاد الوطني العام والجهة الوطنية الموحدة.
79	2-4- التنظيمات الشبابية الكشفية وشبه العسكرية.
79	3- النضال الوطني والمشاركة بالعملية السياسية بين عامي 1928-1936.
80	3-1- النضال نحو دستور وطني ومعاهدة ثنائية سورية-فرنسية.
81	3-2- النضال الوطني والتجربة النيابية والحكومية.
86	3-3- الإضراب الكبير 1936م.
88	3-4- الاتفاقية الفرنسية السورية 1936م.
90	4- القوى الوطنية في الحكم والتحديات التي واجهتها بين عامي 1936-1939.
90	4-1- الرفض الفرنسي للتصديق على المعاهدة وتشجيع التوجه الانفصالي.
91	4-2- التحديات الناجمة عن ظروف اقليمية.
91	4-3- التحديات الداخلية وانشقاقات القوى الوطنية.
94	5- عودة التشدد الفرنسي وانهاء الحكم الوطني.
95	نتائج الفصل الثاني.
98	الفصل الثالث: الممارسات الفرنسية في تونس والنضال الوطني بين عامي 1918-1939.
101	أولاً: الممارسات الفرنسية في تونس بين عامي 1918-1939.
101	1- على الصعيد الإداري والسياسي.
101	1-1- الازدواجية الوهمية للإدارة.
103	1-2- احتكار المستوطنين الفرنسيين لأغلب الوظائف.
105	1-3- الهيمنة الفرنسية على المجالس التمثيلية.
106	1-4- الحد من حرية الصحافة.
107	2- على الصعيد الاقتصادي.
107	2-1- تسخير الاقتصاد التونسي لمصلحة الفرنسيين.
109	2-2- سوء معالجة الفرنسيين لآثار الأزمة الاقتصادية العالمية.
111	2-3- السيطرة على الأراضي.

113	3- على الصعيد الاجتماعي.
113	3-1- التغيير الديمغرافي.
114	3-2- الاستهتار بمشاعر المسلمين.
115	3-3- إقصاء التعليم الوطني وترسيخ التمييز ضد الطلبة التونسيين.
117	ثانياً: النضال الوطني في تونس بين عامي 1918-1939.
117	1- النضال الوطني التونسي بين عامي 1918-1920.
120	2- الحياة السياسية والنضال الوطني التونسي بين عامي 1920-1930.
120	2-1- ظهور الحزب الحر الدستوري.
123	2-2- الخطوات الفرنسية لتطويق النضال الوطني بين عامي 1922-1923.
125	2-3- عودة نشاط الحزب الدستوري عام 1924.
127	2-4- النضال الوطني والحركة النقابية بين عامي 1924-1925.
129	2-5- تكيف الحركة الوطنية مع القمع الفرنسي 1925-1930.
131	3- النضال الوطني في تونس بين عامي 1930-1939.
131	3-1- أدوات النضال الوطني بين عامي 1930-1933.
137	3-2- مؤتمر قصر الهلال 1934 وولادة الحزب الحر الدستوري الجديد.
139	3-3- الانفراج ووصول ليون بلوم للسلطة 1936.
141	3-4- عودة تشدد الحزب الحر الدستوري الجديد.
144	3-5- الحركة النقابية في الثلاثينات.
146	نتائج الفصل الثالث.
148	الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين الاحتلال الفرنسي والنضال الوطني في كل من سورية وتونس.
150	أولاً: مقارنة بين العوامل الدولية والمحلية التي سبقت الاحتلال الفرنسي للبلدين.
150	1- المواقف والتوازنات الدولية وأثرها في فرض النفوذ الفرنسي على سورية وتونس.
151	1-1- أهمية الدور البريطاني في المساهمة في السيطرة الفرنسية على سورية وتونس.
152	2- دور العامل الداخلي الفرنسي في احتلال تونس وسورية.
152	3- خطوات فرض الفرنسيين لنفوذهم في تونس وسورية.
152	3-1- مقارنة بين التغلغل الاقتصادي في سورية وتونس قبل الاحتلال.
153	3-2- مقارنة بين الآليات والذرائع التي اعتمدها الفرنسيون.
154	4- الموقف المحلي تجاه السيطرة الفرنسية في كل من سورية وتونس.

154	4-1- الظروف المحلية التي ساهمت بسيطرة فرنسا على سورية وتونس.
155	4-2- التحديات المحلية التي واجهت فرنسا عند احتلالها سورية وتونس.
156	ثانياً: الاحتلال الفرنسي بين الحماية والانتداب.
158	ثالثاً: مقارنة بين الممارسات الفرنسية في كل من سورية وتونس.
158	1- السياسة الفرنسية تجاه الوحدة والهوية في كل من سورية وتونس.
159	2- الممارسات الفرنسية تجاه أنظمة الحكم والإدارة بين تونس وسورية.
160	2-1- التضخم الإداري وسياسة التوظيف في كل من سورية وتونس.
161	3- الممارسات الفرنسية تجاه المجالس التمثيلية في كل من سورية وتونس.
161	4- الممارسات الفرنسية الاقتصادية بعد الاحتلال في كل من سورية وتونس.
163	5- السياسات الفرنسية المتعلقة بملكية الأراضي في كل من سورية وتونس.
163	6- الممارسات الاجتماعية والثقافية في كل من سورية وتونس.
164	7- السياسة الفرنسية مع النخب المحلية في كل من سورية وتونس.
166	رابعاً: مقارنة النضال الوطني ضد الاحتلال الفرنسي في كل من سورية وتونس.
166	1- ردود الفعل الوطنية الأولية والمقاومة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي: طبيعتها وامتدادها.
167	2- الحياة الحزبية في كل من سورية وتونس.
169	3- التحالفات السياسية للقوى الوطنية في كل من سورية وتونس.
171	4- مقارنة أساليب واستراتيجيات وأولويات النضال الوطني في كل من سورية وتونس.
173	5- أثر المحيط الجغرافي على النضال الوطني في كل من سورية وتونس.
174	6- مقارنة بين النتائج السياسية للنضال الوطني في كل من سورية وتونس.
175	نتائج الفصل الرابع.
179	خاتمة البحث.
179	نتائج البحث
181	التوصيات والمقترحات.
182	قائمة المصادر والمراجع
192	ملخص البحث باللغة الانكليزية

الملخص

يعالج هذا البحث موضوع الاحتلال الفرنسي في سورية وتونس بين عامي 1918 و1939، والنضال الوطني فيهما، وذلك لأهمية هذه الفترة التي ترسخ فيها المشروع الاستعماري الفرنسي في المنطقة، وما رافقها من تبلور للحركة السياسية الوطنية في كلا البلدين. ويسعى البحث إلى تحليل طبيعة الممارسات الاستعمارية الفرنسية (السياسية، والإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية)، التي طبقتها فرنسا في كلا البلدين، ويستعرض أهم الأدوات والوسائل التي استخدمتها فرنسا لتحقيق هيمنتها وسيطرتها على كل من سورية وتونس. كما يتتبع البحث تطور النضال الوطني ومكوناته وأحزابه، ويحلل أهم الوسائل والأدوات التي اعتمدتها الحركات الوطنية، والأهداف التي سعت إلى تحقيقها في سورية وتونس، ومدى نجاحها في ذلك. ثم ينتقل البحث إلى إجراء مقارنة تاريخية بين التجريبتين يكشف من خلالها عن أوجه التشابه والاختلاف في الممارسات الاستعمارية الفرنسية، وأسباب تمايز المشروع الاستعماري في كل بلد. كما يقارن بين مسارات النضال الوطني في كل بلد، ويظهر أثر الظروف المحلية والدولية، وطبيعة المشروع الاستعماري نفسه في تشكيل أدوات وتحديد خيارات الحركة الوطنية في كلا البلدين. وقد اعتمد البحث في دراسته على مجموعة من المصادر والمراجع التاريخية العربية والأجنبية، والوثائق المنشورة.

الكلمات المفتاحية:

الاحتلال الفرنسي، سورية، تونس، الانتداب الفرنسي، نظام الحماية، الهيمنة الاستعمارية، التغلغل الثقافي، الاستغلال الاقتصادي، المقاومة الوطنية، المقارنة التاريخية، الفترة ما بين الحربين العالميتين (1918-1939).

مقدمة البحث:

يعتبر التغلغل الأوروبي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين على دول الوطن العربي بأشكاله المختلفة، إحدى الظواهر التاريخية المثيرة للجدل، والتي تداخلت فيها طموحات الدول الكبرى السياسية وأطماعها الاقتصادية، مع التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الدول الأوروبية المُستعمَرة والدول العربية المُستعمَرة. وتبرز الحماية الفرنسية على تونس و الانتداب على سورية كنموذجين لتجربة استعمارية اتسمت بالازدواجية بين الخطاب الرسمي والممارسة الفعلية؛ فرغم رفع الفرنسيين لشعارات التحديث، والإصلاح، والحماية، إلّا أن ممارساتهم كانت مختلفة على الأرض، فقد تبنى الفرنسيون سياسات تقوم على استهداف الهوية الوطنية، وتجاهل المطالب الشعبية، والهيمنة على مختلف مجالات الحياة، لا بل والعمل على إعادة تشكيل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدين بما يخدم مصالحها.

تتناول هذه الدراسة المُعنونة بـ (الاحتلال الفرنسي والمقاومة الوطنية في سورية وتونس بين عامي 1918-1939 - دراسة مقارنة) طبيعة الممارسات الاستعمارية الفرنسية في البلدين، وتحلّل أثرها في تشكّل الحركات الوطنية، وفي تطوّر أدوات عملها المقاوم، وذلك ضمن إطار مقارن يهدف إلى الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين التجريبتين، وفي كيفية استجابة المجتمعين السوري والتونسي لها. ويستند توصيف الوجود الفرنسي بوصفه (احتلالاً)، وذلك رغم الغطاء القانوني الذي تمثّل في نظام الحماية في تونس والانتداب في سورية، إلى حقيقة تاريخية مفادها أن الوجود العسكري في كلا البلدين قد سبق الأطر القانونية، سواء عبر فرض معاهدة الحماية بالقوة المسلحة في تونس، أو عبر إخضاع سورية بالقوة منذ احتلالها الساحل، والذي تكرر بعد معركة ميسلون، وتفكيك السلطة الوطنية القائمة.

وكشفت الدراسة المقارنة أن المشروع الاستعماري الفرنسي لم يكن نموذجاً ثابتاً أو موحداً في أدواته، بل أظهر قدرة عالية على التكيف مع الظروف المحلية المختلفة. ففي سورية، اتجهت فرنسا إلى سياسات التفتيت (الإداري، والجغرافي، والطائفي)، وعملت على إضعاف الهوية الوطنية، وذلك من خلال إنشاء كيانات مصنّعة هدفت إلى احتواء أي مشروع وحدة وطنية أو قومية. أما في تونس، فقد اتخذ الوجود الفرنسي طابعاً إدارياً، واقتصادياً، واستيطانياً أكثر وضوحاً، والذي تمثّل في تغلغل المستوطنين الفرنسيين داخل مؤسسات الدولة، والسيطرة على بنية الاقتصاد، لا سيما الأراضي الزراعية، ووسائل الإنتاج. وهو ما يُثير تساؤلات حول ما إذا كان اختلاف الشكل القانوني بين الحماية والانتداب قد عكس تطوراً في الفكر الاستعماري الفرنسي، أم أنه لم يكن سوى تكيف براغماتي مع الظروف الدولية والمحلية المتغيرة.

الإشكالية:

انطلقت هذه الدراسة من إشكالية رئيسة مفادها: إلى أي مدى تشابهت ممارسات الاحتلال الفرنسي في تونس وسورية خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين، وكيف انعكست هذه الممارسات على مسارات النضال الوطني في كلا البلدين في ظل اختلاف الظروف التاريخية التي فرض فيها الاحتلال في كل منهما؟ كما تسعى الدراسة، من خلال تحليل هذه السياسات الفرنسية، وكيفية استجابة المجتمعات المحلية لها إلى تقديم قراءة

تاريخية مقارنة تتجاوز السرد التاريخي، لتعمل على إظهار العلاقة بين أنماط الهيمنة الفرنسية، وأشكال المقاومة الوطنية في كل من البلدين.

تساؤلات البحث:

تتطلب هذه الدراسة من مجموعة من التساؤلات، وتسعى إلى الإجابة عنها على نحو منهجي، وذلك على النحو الآتي:

- 1- ما طبيعة الاحتلال الفرنسي في كلٍّ من سورية وتونس خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين (1918-1939)، وخلفياته القانونية؟
- 2- ما أبرز السياسات الإدارية والسياسية التي اعتمدتها فرنسا لترسيخ سيطرتها في البلدين؟
- 3- كيف وظّفت فرنسا مختلف الأدوات (إدارية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية) لخدمة المشروع الاستعماري في سورية وتونس؟
- 4- ما أوجه التشابه والاختلاف بين الممارسات الفرنسية في التجريبتين السورية والتونسية؟ وكيف تفاعلت النخب والمجتمعات المحلية مع هذه الممارسات؟
- 5- ما أشكال النضال الوطني التي تبلورت في كل من سورية وتونس نتيجة هذه الممارسات؟
- 6- إلى أي مدى أسهم اختلاف السياقات الدولية والمحلية في تباين مسارات النضال الوطني بين البلدين؟
- 7- ما النتائج التاريخية والسياسية التي يمكن استخلاصها من المقارنة بين التجريبتين؟

أهمية البحث :

تتجلى الأهمية العلمية لهذا البحث في تقديمه قراءة تاريخية مقارنة تساهم في:

- 1- إيجاد مواطن التشابه والاختلاف بالممارسات الفرنسية في كل من التجريبتين التونسية والسورية.
- 2- إظهار مدى تشابه أو اختلاف ردود الفعل الوطنية على الممارسات الفرنسية في البلدين.
- 3- سد الفجوات في الدراسات التاريخية المقارنة، وتجاوز نطاق الدراسات السابقة، والتي ركزت على السرد دون التحليل المقارن بين التجريبتين.
- 4- استفادة الباحثين والمؤسسات الأكاديمية من نموذج تحليلي مقارن يمكن تطبيقه على حالات أخرى.
- 5- المساهمة في تقديم قراءة أكثر توازناً لتاريخ الاحتلال الفرنسي تخرجه من إطار القُطرية، وتعمل على دراسة المشروع الاستعماري الفرنسي في المنطقة العربية بمجمله.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة الممارسات الاستعمارية الفرنسية في كل من سورية وتونس خلال الفترة الممتدة بين عامي 1918 و1939، والكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بينها، وبيان أثرها في مسارات النضال الوطني في البلدين.

كما يسعى البحث، لمجموعة من الأهداف الفرعية، والتي تعتبر خطوات أساسية لتحقيق الهدف الرئيسي، وهي:

- 1- توضيح الأسس السياسية، والإدارية، والقانونية التي اعتمدها فرنسا لترسيخ نفوذها في سورية وتونس.
- 2- تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية الاستعمارية، وانعكاساتها على الواقع المحلي في كلا البلدين.
- 3- تتبع تطوّر أشكال المقاومة، والنضال الوطني في سورية وتونس خلال المرحلة التي شملها البحث.
- 4- إبراز دور الخصوصيات المحلية والدولية في تحديد شكل التجربة الاستعمارية الفرنسية في كل بلد.

مسوغات البحث:

انطلقت دوافع القيام بهذا البحث من الأهمية التاريخية والسياسية لتجربة الاحتلال الفرنسي في كل من سورية وتونس، ولا سيما خلال الفترة الممتدة بين عامي 1918 و1939، نظراً لأهمية هذه المرحلة لما شهدته تلك الفترة من ترسيخ للبنية الاستعمارية، وتبلور للحركات الوطنية في البلدين. وقد جاء اختيار هذا الموضوع استجابةً للحاجة العلمية إلى دراسة مقارنة تُمكن من تجاوز الدراسات التي تناولت كل حالة على حدة، لتكشف الأنماط المشتركة بينها، ومدى تأثير الخصوصية المحلية في الممارسات الاستعمارية الفرنسية. كما يكتسب الموضوع المدروس أهميته لما تمثله سورية وتونس من نموذجين متميزين للاحتلال الفرنسي في المشرق والمغرب العربيين، وهو ما يسمح بفهم أعمق لطبيعة المشروع الاستعماري الفرنسي، وطريقة تعامله مع بيئات ثقافية وسياسية مختلفة. وتبرز القيمة العلمية لهذا البحث في إسهامه في سد الفجوة المتعلقة بالدراسات المقارنة في التاريخ الاستعماري في المجال العربي.

محدوديات البحث:

فرضت طبيعة البحث مجموعة من المحدوديات، خاصة ما يتعلق بإطاره الزمني والمكاني، ولا بد هنا من توضيح الأبعاد التي تقصّد البحث عدم التطرق لها، حتى لا يُساء فهم النطاق الذي يعالجه البحث. فعلى المستوى الزمني، يقتصر البحث على الفترة الممتدة بين عامي 1918 و1939، وهي المرحلة التي ترسخت فيها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في كلّ من سورية وتونس وتبلورت خلالها الحركات الوطنية فيهما، ولا يمتد البحث إلى دراسة مرحلة ما قبل الاحتلال في تونس إلا بالقدر الضروري لفهم السياق العام، ولا إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تبلورت فيها النتيجة النهائية للنضال الوطني في كلا البلدين. أما من حيث الإطار المكاني، فينحصر نطاق الدراسة في سورية وتونس بوصفهما نموذجين للاحتلال الفرنسي في المشرق

والمغرب العربيين، ولا يتناول البحث تجارب فرنسا الاستعمارية في مناطق أخرى. كما تقتصر الدراسة على تحليل أهم الممارسات السياسية، والإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية للاستعمار الفرنسي، ولا تدخل في تفاصيل الجوانب السابقة، أو التاريخ العسكري الميداني، أو الثقافي إلا بالقدر الذي يخدم أهداف البحث. ويتجنب البحث الدخول في بعض الموضوعات الفرعية التي قد يوحي بها عنوان الدراسة، مثل التطورات الداخلية التفصيلية لكل الحركات الحزبية أو السجلات الفكرية، والدينية، والسياسية الداخلية أو تفاصيل القوانين، والتشريعات، وغيرها من الموضوعات؛ حتى لا تخرج الدراسة عن خطتها. ويهدف التعريف بهذه المحدوديات إلى ضبط مسار البحث منذ بدايته، وتحديد مجاله التاريخي بدقة، وذلك لضمان الوصول إلى نتائج واضحة، وتجنب تحميل الدراسة أكثر مما تحتمل.

صعوبات البحث:

واجه هذا البحث عدداً من الصعوبات المنهجية والعلمية، وتتمثل في محدودية الوصول إلى بعض الوثائق والأرشيفات، ولا سيما تلك المتعلقة بفترة الحماية الفرنسية في تونس. وقد جرى التعامل مع هذه الإشكالية من خلال الاعتماد على مراجع عربية وأجنبية رصينة استندت في دراساتها إلى تلك الوثائق. بالإضافة إلى اتساع موضوع الدراسة، وتشعب محاوره، ولا سيما في ظل كثرة الدراسات السابقة التي تناولت كل تجربة على حدة، وتتوّع المجالات التي شملتها السياسات الاستعمارية من سياسية، واقتصادية، وثقافية، وتنوع أشكال النضال الوطني. ولتجاوز هذا التحدي، ركزت الدراسة على أبرز الجوانب في كل تجربة، ثم أجريت مقارنة استنتاجية تُبرز الأنماط المشتركة والاختلافات الجوهرية بين التجريبتين، دون الإحاطة الشاملة بكل التفاصيل (الاقتصادية، والإدارية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية) والتي يكفي كل عنصر منها للقيام بأبحاث أكاديمية عديدة متخصصة.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي والتحليلي المقارن لكونها الأنسب لطبيعة الموضوع، ولكونها تتيح تتبّع الأحداث وتحليلها في سياقاتها الزمنية، وربطها بالأسس العامة التي حكمت السياسات الاستعمارية الفرنسية في كل من سورية وتونس خلال الفترة الممتدة بين عامي 1918 و1939. ويقوم هذا المنهج على الجمع بين الوصف الدقيق للأحداث التاريخية، والمقارنة المنهجية بين التجريبتين، بهدف الكشف عن أوجه التشابه، والاختلاف، واستخلاص النتائج. وقد استند البحث إلى قراءة المصادر التاريخية بوصفها المادة الأساسية للدراسة، حيث شملت هذه المصادر المؤلفات التاريخية العربية والأجنبية، والدراسات الأكاديمية المتخصصة، والوثائق المنشورة، التي تناولت الاحتلال الفرنسي في سورية وتونس.

وتنقسم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسة؛ يتناول الفصل الأول الظروف الدولية والمحلية التي مهدت لفرض الاحتلال الفرنسي على كل من تونس وسورية، بينما يخصص الفصلان الثاني والثالث لدراسة الممارسات الفرنسية ومسارات النضال الوطني في كل بلد على حدة، ويخصص الفصل الرابع للمقارنة بين التجريبتين،

مبرزاً أوجه التشابه والاختلاف بين السياسات الفرنسية، وآليات النضال الوطني ونتائجه، وانتهت الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج المستخلصة من البحث مع مجموعة من التوصيات.

الفصل الأول:

الظروف المحيطة بفرض نظام الحماية على تونس والانتداب على سورية

أولاً: الظروف المحيطة بفرض نظام الحماية الفرنسية على تونس.

1- الأوضاع الاقتصادية والسياسية في تونس قبيل فرض الحماية الفرنسية.

1-1- أسباب الأزمة الاقتصادية في تونس في القرن التاسع عشر.

1-2- الاجراءات التونسية لمعالجة الأزمة الاقتصادية ونتائجها العكسية.

2- الظروف الدولية المحيطة بفرض الحماية الفرنسية على تونس ومواقف الدول الأوروبية.

1-2- الموقف البريطاني والألماني.

2-2- الموقف الايطالي.

2-3- الموقف العثماني.

2-4- الموقف الفرنسي.

3- خطوات الاحتلال وفرض نظام الحماية.

1-3- أسباب اختيار نظام الحماية.

2-3- رد الفعل الوطني على الاحتلال الفرنسي وإعلان الحماية على تونس.

ثانياً: الظروف المحيطة بالاحتلال الفرنسي لسورية وفرض نظام الانتداب.

1- الأوضاع السياسية والاقتصادية في سورية قبل الاحتلال لفرنسي.

1-1- الحراك السياسي في سورية بعد انقلاب 1908م.

1-2- أسباب انقلاب الموقف السياسي السوري وحسم الوطنيين لخيارهم بالاستقلال عن الدولة العثمانية.

2- الظروف الدولية التي سبقت الاحتلال الفرنسي لسورية.

1-2- الموقف الألماني.

2-2- الموقف البريطاني.

2-3- الموقف العثماني.

2-4- الموقف الفرنسي.

3- خطوات الاحتلال الفرنسي لسورية.

3-1- الخطوات التمهيدية الفرنسية لاحتلال سورية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

3-2- خطوات الاحتلال الفرنسي لسورية بعد الحرب العالمية الأولى ونظام الانتداب.

3-3- فرض الانتداب ورد الفعل الوطني.

نتائج الفصل الاول .

الفصل الأول:

الظروف المحيطة بفرض نظام الحماية على تونس والانتداب على سورية

يُعد الاحتلال الفرنسي لكل من تونس وسورية حدثين مهمين في تاريخ المنطقة العربية، وذلك لتزامنه مع تحولات كبرى على الساحة الدولية أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وقد اختلفت الظروف المحيطة بكل منهما، رغم بعض وجود بعض القواسم المشتركة. وقبل البدء بدراسة مفصلة لأهم الممارسات الفرنسية وردود الفعل الوطنية عليهما، لا بد من استعراض تلك الظروف المحيطة باحتلال فرنسا لكلا البلدين.

أولاً: الظروف المحيطة بفرض الحماية الفرنسية على تونس.

1- الأوضاع الاقتصادية والسياسية في تونس قبيل فرض الحماية الفرنسية.

تَبِعَت تونس للدولة العثمانية كولاية ممتازة، كما هو الحال مع مصر، وتمنّعت بقسط كبير من الحرية والاستقلال الداخلي والخارجي⁽¹⁾، إلا أنها تحوّلت منذ بداية القرن التاسع عشر إلى ساحةٍ تتنافس عليها القوى الاستعمارية. وقد ارتبطت الأوضاع السياسية والاقتصادية في تونس ببعضها البعض في القرن التاسع عشر لدرجةٍ يصعب الفصل بينهما، مما أفرز سلسلةً من الأحداث قادت تونس في البداية إلى فقدانها التدريجي لاستقلالها، لتنتهي بسقوطها أخيراً تحت الاحتلال العسكري الفرنسي تحت مسمى نظام الحماية. ويُعدّ فهم الأزمة الاقتصادية التونسية ومسبباتها، وانعكاساتها السياسية، وكيفية تعامل الحكومة معها، وطريقة معالجتها لها، المدخل الأساسي لفهم السياق التاريخي الذي أدّى إلى فقدان تونس لسيادتها.

1-1- أسباب الأزمة الاقتصادية في تونس في القرن التاسع عشر:

يُعدّ التغلغل التجاري الأوروبي، الذي بدأ منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، أحد أبرز العوامل التي أضرتّ بالاقتصاد التونسي. وقد اتخذ هذا التغلغل مظاهرَ متعددة، فعمل بدايةً على تغيير سياسات التجارة الخارجية التونسية؛ مما فرض على تونس خياراً صعباً بين الانفتاح على الاقتصاد الأوروبي أو التهميش. وأدى خيارها بفتح أسواقها على المنتجات الأوروبية إلى اختلال الميزان التجاري؛ حيث تراجعت قيمة الصادرات نظراً لهيمنة المواد الأولية الزراعية كزيت الزيتون، وضعف مساهمة المنتجات المصنّعة فيها، في مقابل ارتفاع الواردات من السلع الكمالية باهظة الثمن. ما مكّن التجار الأوروبيين، الذين استفادوا من الامتيازات القنصلية⁽²⁾، من تحقيق أرباح ضخمة ومراكمة الثروات على حساب النخبة الحاكمة ونشاطها التجاري؛ وهو ما تسبب بإفلاس الطرف المحلي خصوصاً بعد سيطرة التجار الأوروبيين لاحقاً على طرق تصدير زيت الزيتون،

¹ درمونة، (1953)، ص: 34.

² قام النظام الجمركي المنحاز للأوروبيين على مجموعة من الاتفاقيات التي أبرمها البايات مع الدول الأوروبية الكبرى، كالنمسا، وفرنسا، وبريطانيا، وغيرها من الدول منذ بدايات القرن التاسع عشر، وقد اقتضت هذه الاتفاقيات تخفيض رسوم ادخال البضائع إلى 3%، بينما فُرض على الموردين من الرعايا التونسيين رسوم استيراد بلغت حتى 11%، كما فُرض على الصادرات التونسية المعدّة للتصدير رسوم تراوحت بين 8 و25%، وهو ما أعاق بشكل كبير تصريف البضائع التونسية، وأخل بالميزان التجاري. القصاب، (1986)، ص: 181-182.

التي كان يحتكرها البايات وحاشيتهم. ومع تراكم تلك الأرباح، تحوّل التغلغل التجاري إلى تدخّل مالي؛ بعدما اضطرّ الباي إلى اللجوء إلى الاقتراض بفائدة لتسديد ديونه لهؤلاء التجار⁽³⁾. ممهّداً بذلك لمرحلة جديدة من التدخل الأوروبي المباشر في الشؤون المالية التونسية.

في المقابل، لم تكن السلطات التونسية بالترقّب، بل حاولت كبح جماح انحدار البلاد نحو الهاوية عبر إطلاق حركة إصلاحية تهدف إلى تقوية الدولة، وإصلاح بنيتها وإدخال النظم الحديثة، إلّا أن هذه الإجراءات، وما ترتّب عليها من نتائج اقتصادية، ستصبح فيما بعد سبباً في فقدان السيادة تدريجياً. وترجع جذور هذه الحركة الإصلاحية إلى الربع الثاني من القرن التاسع عشر، والتي نتجت عن الصدمة التي شعر بها الشعب التونسي من مشهد سقوط جارتها الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي في العام 1830م⁽⁴⁾. فقد أيقظ هذا الحدث لدى التونسيين شعوراً بالخطر المحدق، ورسخ إيمانهم بأن مواجهة لا تكون إلّا بمواكبة الركب الحضاري، وتبني سبل التحديث ومكافحة التخلف الفكري بالبلاد⁽⁵⁾. وسرعان ما تبلورت هذه الحركة خلال عهد الباي أحمد باشا⁽⁶⁾، وشملت إصلاحات عسكرية، وإدارية، وسياسية. ففي المجال العسكري، عمل على زيادة عدد الجنود، وأنشأ كليتين عسكريتين، واستعان بالخبراء الأجانب. أما إدارياً، فقد استحدث منصب الوزير، لتصبح الحكومة التونسية مكوّنة من أربعة وزراء. بينما تجلّى الإصلاح السياسي في السعي إلى ترسيخ الاستقلال عن الدولة العثمانية؛ حيث أسقط أحمد باي المبلغ المدفوع للسلطان العثماني بحجّة كثرة نفقات المشاريع الجديدة، ثم حوّل المكاتبات الرسمية مع الباب العالي من اللغة التركية إلى اللغة العربية⁽⁷⁾. وقد تابع محمد باي⁽⁸⁾ مسيرة الإصلاح، فأقرّ النظام الدستوري بإصداره دستور (عهد الأمان) عام 1857م، الذي كان امتداداً لقانون التنظيمات الخيرية⁽⁹⁾ الصادر في الدولة العثمانية. واستمرت الإصلاحات⁽¹⁰⁾ بعهد خلفه محمد الصادق باي⁽¹¹⁾

³ الشاطر، (2005)، ص: 8.

⁴ الشريف، (1993)، ص: 96.

⁵ عبد الله، (د.ت)، ص: 14.

⁶ أحمد باشا باي: (1806-1855) تولى حكم تونس عام 1837م. انصف عهده برغبة بالإصلاح ومواكبة التقدم لا سيما بالمجال العسكري، فأقام الحصون وأنشأ مدرسة عسكرية عصرية، ومصانع السلاح والذخيرة وأقام داراً لبناء السفن، كما أصدر بعض التشريعات الحديثة كمنع تجارة الرقيق، وأعتق العبيد، وبلغ عديد جيشه 35 ألف جندي، واهتم بالانفتاح على التيارات الثقافية السائدة في أوروبا، توفي في تونس في حلق الوادي. الزركلي، (1986)، ج1، ص: 257-258.

⁷ درمونه، (1953)، ص: 36.

⁸ محمد باشا باي (1811-1859): ابن عم أحمد باشا وخليفته، تولى الحكم عام 1855م عرف عنه سيرته الحسنة، وشجاعته وأسلوبه الحازم في الإدارة والحكم، عرف عنه تشجيعه للتطوير فكان أول من أدخل المطبعة إلى تونس، وأول من ضرب السكة الذهبية والفضية والنحاسية باسمه، مع الإبقاء على اسم السلطان العثماني. الزركلي، (1998)، ج6، ص: 104.

⁹ تأثر محمد باي بالإصلاحات العثمانية بدءاً بالفرمان الذي أصدره السلطان عبدالمجيد عام 1839م، والذي عرف بخط كلخانة: نسبة إلى قصر كلخانة، وتضمن منح السلطان الرعية الأمان على العرض، والروح، والمال، والوعد بإصلاح الإدارة والقضاء، وإلغاء نظام الالتزام وإصلاح النظام الجبائي، ثم تبعه فرمان إصلاحي آخر عام 1856م عرف بخط همايون، أو الخط السلطاني أقر كافة المبادئ التي وردت في خط كلخانة. وأكد فيه على حقوق الطوائف غير الإسلامية ومصلحتها، وحق المساواة بين رعايا السلطنة، وسمح بإنشاء محاكم مختلطة للقناصل في القضايا المدنية والجنائية، وأجيز للأجانب بالتملك في الدولة العثمانية، وغيرها من النقاط. عمر (د.ت)، ص: 277-278.

¹⁰ في الحقيقة لم تكن هذه الإصلاحات نابعة بشكل كامل من رغبة البايات بتطوير البلاد، بل لعبت الدول الأوروبية دوراً مهماً في الضغط على البايات للقيام بهذه الإصلاحات لتحقيق مصالحهم في تونس. للتوسع: انظر: الجمل، (1977)، ص: 116+117.

¹¹ محمد الصادق باي: (1859-1882) تولى الحكم بعد أخيه محمد باي عام 1859، وأضيف لقب الصادق للتمييز بينهما، تميز حكمه ---

والذي يُعزى إليه إرساء نظام الحكم الدستوري في العام 1861، وإحداث برلمان للتونسيين مكوّن من 60 عضواً للنظر في شؤون الدولة التونسية أطلق عليه اسم (المجلس الأكبر). كما ازدهر التعليم في عهده، وشكّلت أول وزارة صحة بهدف مراقبة الأمراض والأوبئة، وأُسس المعهد الصادقي، الذي كان أول معهد يدرس العلوم العصرية واللغات الأجنبية. وصدرت في عهده أول جريدة عربية في تونس، حملت اسم الرائد التونسي، وأُطلق على حكومته لقب الدولة التونسية، وعلى نفسه لقب ملك⁽¹²⁾.

ومع كل ما حملته هذه الحركة من إيجابيات، فإن تكاليف الجانب العسكري منها قد تسببت بالويلات لتونس وخزینتها؛ حيث هُدرت الكثير من الأموال، فانحنى كاهل الدولة تحت وطأة الإنفاق العسكري الكبير، وهو ما أدى إلى إفلاس ميزانيتها، مما أسقط الدولة في فخ الاستدانة. وهي فرصة انتهزها الأوروبيون لِيُعَمِّقُوا تغلغلهم المالي؛ فانقلبت الإصلاحات التي أُريد لها أن تُحصن تونس من النفوذ الأوروبي إلى مسبب له⁽¹³⁾. ويُضاف لما سبق، العبء الذي أثقل كاهل الاقتصاد التونسي بسبب المعاهدات الاقتصادية اللامتكافئة التي أبرمتها تونس مع الدول الأوروبية في ستينيات القرن التاسع عشر، وهي معاهدات جاءت استمراراً لمسار اتفاقيات سابقة وقعت في النصف الأول من القرن. وقد أسهمت هذه المعاهدات بشكلٍ أساسي في فقدان تونس استقلالها تدريجياً، وانتهى الأمر بوقوعها تحت الاحتلال الفرنسي؛ إذ أعفت تلك المعاهدات، في بدايتها، البضائع الأوروبية من معظم الرسوم الجمركية والضرائب الداخلية، ثم توسّعت امتيازاتها في السبعينيات، فحصل البريطانيون مثلاً على حق (عدم منع استيراد) أي بضاعة إنجليزية، سواء كانت خاماً أو مُصنّعة. ولم تقتصر هذه الامتيازات على دولة بعينها، فالمبدأ القانوني (الدولة الأكثر رعاية) والذي تمتعت به معظم الدول الأوروبية في تونس ضمن توسّعها آلياً؛ حيث كان ينص على أن أي امتياز اقتصادي تكتسبه أي دولة أوروبية يُطبّق فوراً على بقية الأوروبيين⁽¹⁴⁾.

وبفضل هذه الامتيازات، نال التجار الأوروبيون حماية قوية من قناصل بلادهم الذين تولّوا شؤونهم الإدارية والقضائية، مما شكّل تهديداً مباشراً للتجار المحليين الذين أفلسوا في مواجهة المنافسة غير العادلة، فتخلّوا عن تصدير الكثير من المواد الزراعية لصالح نظرائهم في مرسيليا وجنوة، وأغرقت السوق التونسية بالبضائع الأوروبية. وفي المقابل، ظلّت السلطات التونسية غير قادرة على مجابهة هذه الاتفاقيات وآثارها المدمرة على الاقتصاد المحلي، فتوغّلت المنتجات الأوروبية لتتنافس الصناعة التونسية، ليس فقط داخل تونس، بل وفي الأسواق الخارجية التي كانت تُعدّ منفذاً رئيسياً لها، كتركيا ومصر ودول المغرب العربي؛ مما أدّى إلى انهيار الكثير من الصناعات، وكان على رأسها صناعة غطاء الرأس التقليدي المعروف بالشاشية، والمرغوبة في

--- بمزيج من التحسن الاقتصادي والإداري في بداية عهده على يد وزيره خيرالله التونسي، إلّا أنه أنهى حكمه بصعوبات اقتصادية قادت إلى سقوط البلاد تحت الحماية الفرنسية عام 1881، والتي وقع على وثيقتها، ولم يعيش طويلاً بعدها ليتوفى عام 1882. الزركلي، (1998)، ج6، ص: 104-105.

¹² درمونة، (1953)، ص: 36+37+38.

¹³ الشاطر، (2005)، ص: 10.

¹⁴ المحجوبي، أ.، (1986)، ص: 31.

الأسواق الخارجية. كما نافست صناعات الحرير في ليون الفرنسية المنتج التونسي، وأغرقت معامل مانشستر السوق التونسية بالمنتجات القطنية. ولم يقتصر الأمر على الصناعات النسيجية، بل شمل أيضاً المنتجات الجلدية والمديبوغات، حيث برعت المصانع الأوروبية في تقليد المنتجات التونسية بشكل كبير، في محاولة لكسب رضا المستهلك التونسي⁽¹⁵⁾، مما تسبب بأضرار كبيرة على الورش الحرفية، وعلى العاملين فيها.

1-2- الاجراءات التونسية لمعالجة الأزمة الاقتصادية ونتائجها العكسية.

رغم إدراك السلطات التونسية لخطورة الأزمة وضرورة التدخل الاقتصادي العاجل، فإنها تجنبت معالجة الأسباب الجذرية التي أنهكت الخزينة، ولم تسع إلى تنمية القطاع الصناعي والصادرات لتحسين مواردها، بل اختارت حلولاً قصيرة الأمد كان لها أثر سلبي كبير؛ حيث شرّعت في فرض ضرائب قاسية ومتنوعة طالت حتى الواردات والصادرات، مما أثار سلسلة من الاضطرابات والثورات الشعبية رفضاً لهذه الإجراءات⁽¹⁶⁾. وكانت ضريبة (المجبي)⁽¹⁷⁾ أشهرها، والتي قامت السلطات بمضاعفتها في العام 1863م، مما أشعل ثورة كبيرة في العام التالي بقيادة زعيم قبلي يدعى علي بن غدام⁽¹⁸⁾. ورغم كون الضريبة الحافز المباشر للثورة، فإن جذورها تعود إلى غضب متراكم من سياسات حكام الأقاليم من المماليك، وتحويلهم الجبايات إلى وسيلة للاستغلال والثراء غير المشروع. وما يؤكّد هذا التفسير أن الثورة استمرت حتى بعد إلغاء الزيادة الضريبية، ورفعت مطالب تتجاوز ذلك إلى مراجعة هيكل النظام الضريبي، ومحاسبة العمّال الفاسدين، وإصلاح القضاء. ورغم قصر عمر الثورة، وما كانت عليه من تنظيم ووضوح في الأهداف⁽¹⁹⁾، إلا أن ردود الفعل عليها من قبل السلطات تسببت بتداعيات مدمرة على الاقتصاد، ولا سيما في منطقة الساحل؛ وذلك لإضعافها إنتاج زيت الزيتون، الذي يُعدّ أحد أهم مصادر الإيراد للبلاد، وأشهر صادراتها. وما زاد الأوضاع سوءاً بعد الثورة تفشي الأوبئة والمجاعة عام 1867م، مما أحدث أزمة سكانية خطيرة زادت من حدة التدهور الاقتصادي، ودفعت الباقي إلى إعلان إفلاسه. واللافت أن السياسات الجبائية المجحفة السابقة لم تقتصر على عامة الشعب، بل طالت الأعيان أيضاً، حيث أُجبروا على المساهمة بشكل كبير في تمويل الدولة. واتخذت جباية الأموال منهم صورة الابتزاز، ما دفع بعضهم إلى اللجوء إلى حماية القنصليات الأوروبية لينجوا من مصادرة أموالهم⁽²⁰⁾، وهو ما زاد من قوة النفوذ الأوروبي، وتمكّنه من تونس.

أما الخيار الثاني الذي اختارته السلطات التونسية لتدبير مواردها المالية، فتمثّل في اللجوء إلى الاستدانة

¹⁵ المحجوبي، (1999)، ص: 40+45.

¹⁶ الجمل، (1977)، ص: 115.

¹⁷ ضريبة المجبي: فرضها محمد باي عام 1856م على كل السكان الذكور البالغين، باستثناء سكان بعض المدن التونسية، وبعض الفئات الأخرى كالتلبة والجنود، أو رجال الدين. وقد تم رفعها من 37 ريال إلى 72 ريال غي العام 1863 للتوسع انظر: المحجوبي، (1986)، ص: 11. والشاطر (2005)، ص: 14.

¹⁸ علي بن غدام (1867-؟): رجل من قبيلة ماجر التونسية في غربي البلاد، وابن لأحد قضاة القبيلة، تاريخ ميلاده غير معروف، لكن عمره كان يقدر بالخمسين عند اندلاع الثورة، تلقى قسماً من علومه في جامع الزيتونة، وحظي بشعبية كبيرة بين القبائل، قاد ثورة قبلية ضد السلطات التونسية، وقبض عليه عام 1865، وقتل عام 1867. غانجا، (1965)، ص: 20. وانظر (1997)، perkins، p:22.

¹⁹ الجمل، (1977)، ص: 121-123.

²⁰ الشريف، (1993)، ص: 98.

من الدول الأوروبية، وهو ما كان أشبه بصب الزيت على النار؛ إذ عجل بشكل كبير بوقوع البلاد تحت سيطرة القوى الأوروبية. وترجع بدايات الاقتراض إلى عام 1862م، حين وقّعت الحكومة التونسية على قرض داخلي كبير، وبفائدة مرتفعة. ولا تعني عبارة قرض داخلي أن المواطنين التونسيين هم من أقرضوا الحكومة، بل كان المقرضون هم التجار الأجانب المقيمون في تونس. وقد تتابعت القروض خلال ستينيات القرن التاسع عشر، مما أغرق البلاد في أزمة مالية حادة عجزت معها تونس عن تسديد ديونها المتراكمة⁽²¹⁾، ودفعت بالباي إلى شفا الإفلاس. ونتيجة لذلك، وُضعت أموال البلاد تحت وصاية اللجنة المالية الدولية التي تأسست عام 1869م⁽²²⁾، والتي حدّدت مهامها بموجب قانون صدر عام 1870م، وقد قُدرت ديون البلاد آنذاك بمبلغ 125 مليون فرنك. وقسمت اللجنة إيرادات تونس إلى قسمين: حُصص الأول لتغطية نفقات الدولة، والثاني لتسديد الديون الخارجية. وشكّلت هذه اللجنة، المكوّنة من أعضاء أوروبيين وتونسيين الوزارة المالية الفعلية لتونس على مدى خمسة وعشرين عاماً؛ ولم يُعد للباي حق إبرام أي اتفاقية للاقتراض أو منح الامتيازات إلا بعد الحصول على موافقتها⁽²³⁾. كما لم تلقت اللجنة إلى مصلحة الشعب التونسي أو احتياجات البلاد التنموية، بل حصرت جهدها في حماية مصالح الدائنين واستخلاص الديون؛ فكانت تفرض على الحكومة، عند نقص الإيرادات المخصصة للسداد، تعويض الفارق من موازنتها الداخلية. كما وقفت حائلاً دون أي محاولة لإصلاح النظام الضريبي الجائر، لضمان استمرار الجباية الكافية لخدمة الديون الأوروبية⁽²⁴⁾.

وبحلول سبعينيات القرن التاسع عشر، أصبح من الواضح أن البلاد تتجه نحو الهاوية، ولم تعد الحكومة التونسية قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية الأساسية، ومنها دفع رواتب الموظفين. ورغم محاولة الباي محمد الصادق كبح التدهور عبر إسناد رئاسة الحكومة عام 1873م لأحد أبرز رجال تونس ومصلحيها في القرن التاسع عشر، وهو خير الدين التونسي⁽²⁵⁾، إلا أن الأخير قد فشل بإنقاذ البلاد؛ فرغم سعيه إلى تحقيق التوازن بين تحقيق المساواة والعدالة في جباية الضرائب، وحرصه على ألا تقود الامتيازات الممنوحة إلى تسلل النفوذ الأجنبي، وعمله على خلق توازن بين القوى الأجنبية لمنع انفراد دولة واحدة بالنفوذ الاقتصادي في تونس، إلا أن محاولاته الإصلاحية والتوفيقية بين مطالب الداخل والخارج باءت بالفشل، وعجز عن إرضاء أي من

²¹ العقاد، (1993)، ص: 169.

²² الشريف، (1993)، ص: 97.

²³ المحجوبي، أ.، (1986)، ص: 9-10.

²⁴ المحجوبي، أ.، (1986)، ص: 11.

²⁵ خير الدين التونسي (1810-1890): أحد أشهر الوزراء التونسيين، ومن كبار رجال الدولة الإصلاحيين، كان من أصول شركسية، وقدم صغيراً إلى تونس، وحظي برعاية أحمد باي، فتعلم العلوم الحديثة، وله فضل كبير بإعلان الدستور التونسي عام 1861م، ترك منصب الوزارة في تونس عام 1877 وخرج بعدها إلى الاستانة حيث تولى منصب الصدر الأعظم، وهو أمر لم يدم طويلاً، وسرعان ما استقال عام 1878، ونُصّب بعد ذلك عضواً بمجلس الأعيان في الاستانة وتوفي بها عام 1890. الزركلي، (1986)، ج2، ص: 327. وانظر: حوراني، (1977)، ص: 109-110.

الطرفين؛ مما دفع محمد الصادق باي إلى عزله عام 1877م⁽²⁶⁾.

2- الظروف الدولية المحيطة باحتلال تونس ومواقف الدول الأوروبية.

أثار الوضع المتدهور لتونس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مطامع الدول الأوروبية الكبرى (فرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا) لأسباب عديدة؛ فعلى الصعيد الاستراتيجي، لم تكن تونس تبعد سوى نحو 140 كم عن صقلية، ما كان سيمنح الدولة التي تسيطر عليها ميزة كبيرة، والتي لم تقتصر على مراقبة حركة الملاحة في المتوسط فحسب، بل وعلى السيطرة على طرق التجارة نحو الشرق الأقصى بعد افتتاح قناة السويس. ويُضاف إلى ذلك الأهمية الاستثنائية لميناء بنزرت، الذي كان يُستخدم كقاعدة بحرية رئيسية لتزويد البواخر بالوقود. أما على الصعيد الاقتصادي، فقد لعب هذا العامل دوراً محورياً في تحفيز السياسات الأوروبية؛ حيث سعت دول مثل فرنسا وبريطانيا إلى إيجاد أسواق لتصريف فائض إنتاجها الصناعي. كما لم تغب عن تلك الدول الفرص الاستثمارية الواعدة التي وفرتها تونس لرؤوس الأموال الفائضة لديها، سواء في المجال الزراعي، نظراً لوفرة الأراضي وضعف أسعارها، أو في قطاع المشاريع الحيوية التي كانت تقتدر إليها البلاد بشكل كبير، مثل مد السكك الحديدية وبناء الموانئ الحديثة⁽²⁷⁾. وبناءً على هذه الأهمية، تباينت مواقف الدول الأوروبية تجاه تونس وفق الآتي:

2-1- الموقف البريطاني والألماني.

تَشكّل موقفٌ بريطاني- ألماني في مؤتمر برلين عام 1878م⁽²⁸⁾ عمل على تشجيع فرنسا لبسط نفوذها على تونس، وكان لكلٍ من الدولتين غايته. فسعت بريطانيا من ذلك إلى صرف انتباه فرنسا عن احتلالها لقبرص بعد توقيعها على اتفاقية سرية مع العثمانيين، بالإضافة إلى رغبتها في قطع الطريق أمام إيطاليا ومنعها من السيطرة على تونس، وهو ما كان سيمنحها الهيمنة على البحر المتوسط عبر السيطرة على مضيق صقلية. أما ألمانيا، فقد شجعت فرنسا على احتلال تونس بدافع تحويل أنظارها عن أي عملٍ انتقامي محتمل رداً على هزيمتها أمامها في حرب 1870م، وكتعويضٍ عن خسارتها لمقاطعتي الألزاس واللورين⁽²⁹⁾.

2-2- الموقف الإيطالي.

عبّرت إيطاليا عن مطامعها في تونس مبكراً، وحظيت فكرة السيطرة عليها بتأييد سياسي واسع، مدفوعةً بالحاجة الديموغرافية المتمثلة في حاجتها إلى مناطق استيطان لمواجهة التزايد السكاني. ورغم اتساع مجال

²⁶ العقاد، (1993)، ص: 171-172. وللتوسع بموضوع اللجنة الدولية، ودور خير الدين التونسي وسياساته في هذه المرحلة، انظر: حوراني، (1977)، ص: 109-115.

²⁷ المحجوبي، أ، (1986)، ص: 26-29.

²⁸ مؤتمر برلين: مؤتمر دولي عقد عام 1878م دعت إليه كل من النمسا وانجلترا بعد الحرب الروسية العثمانية 1877-1878م، ورغم تركزه على قضية البلقان، إلا أنه نوقش على هامشه العديد من القضايا الأوروبية. الجمل وعبد الرزاق (2000)، ص: 219-221.

²⁹ المحجوبي، أ، (1986)، ص: 35-36.

الهجرة نحو أمريكا الجنوبية، آثرت إيطاليا تونس لقربها، ولرمزيتها كجزء من الإمبراطورية الرومانية القديمة. وعلى الرغم من تأخر إيطاليا نسبياً في الحصول على امتيازات رسمية مقارنة ببريطانيا وفرنسا، إلا أنها حققت مكاسب اقتصادية كبيرة في تونس، وذلك بفضل جالياتها الكبيرة التي كانت الأكثر عدداً بين الجاليات الأوروبية فيها⁽³⁰⁾؛ مما حوّل إيطاليا إلى أكبر منافس لفرنسا في تونس. وكان النشاط الفاعل للقنصل الإيطالي في تونس، ودوره في تعزيز المصالح الإيطالية على حساب الفرنسية، عاملاً حاسماً في دفع فرنسا نحو التدخل العسكري والسياسي المباشر⁽³¹⁾.

2-3- الموقف العثماني.

ظهرت رغبة السلطنة العثمانية الكامنة في استعادة نفوذها على تونس بوضوح منذ عام 1864م، وذلك عندما حاولت استغلال ظروف الثورة بإرسال مبعوث خاص ترافقه سفنها الحربية. ورغم منع القوى الأوروبية للأساطيل العثمانية من الوصول، نجح مبعوثها في تحقيق وساطة بين الثوار والباي. كما سعى العثمانيون لاحقاً إلى استغلال رغبة البايات في إيجاد توازن بين النفوذ العثماني والنفوذ الأوروبي لتعزيز مكانتهم في تونس. ويظهر هذا جلياً عام 1871م، حين دفع التهديد الإيطالي المباشر تونس إلى إعادة تنشيط علاقتها مع إسطنبول؛ فقد طلبت تنظيم هذه العلاقة عبر فرمان سلطاني صدر في 10 تشرين الأول 1871م، والذي نص على إعلان الباي حاكماً عاماً على تونس، مع ترك الإشراف على العلاقات الخارجية له، باستثناء بعض الأمور كالسياسات العسكرية، وتعديل الحدود، التي بقيت من صلاحيات السلطان، إلا أن سياسة التقارب هذه لم تدم طويلاً؛ حيث عملت الدول الأوروبية على حث الباي للابتعاد عن السلطنة، ومنعته من المساهمة في الحرب الروسية العثمانية سنة 1877م بحجة الأوضاع المالية المتردية لتونس⁽³²⁾. ورغم كل الجهود العثمانية، والتي قامت على رغبتها الضمنية في إثبات تبعية تونس لها، بقيت هذه السياسة تقتصر إلى القوة العسكرية أو الإرادة الحقيقية لتحقيقها. وقد تجلّى هذا الضعف في موقفها من غزو القوات الفرنسية لتونس. وبالرغم من هذه السلبية، فقد حافظ العثمانيون على حد أدنى من التضامن مع تونس، تمثل في رفضهم الاعتراف بالواقع الذي فرضته فرنسا على البلاد بالقوة⁽³³⁾.

2-4- الموقف الفرنسي.

كانت أنظار الرأي العام الفرنسي في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر متجهة صوب الحدود الألمانية، حيث روج المتطرفون من أحزاب اليسار واليمين لفكرة الثأر لهزيمة 1870، واستعادة مقاطعتي الألزاس واللورين اللتين احتلتها ألمانيا خلال الحرب، رافضين القبول بأي سياسات استعمارية قد تصرف الانتباه عن هذا الهدف القومي⁽³⁴⁾. كما عارض الرأي العام بأغليته الساحقة محاولات تمرير سياسات استعمارية لا يستفيد

³⁰ العقاد، (1993)، ص: 168+173.

³¹ المحجوبي، أ.، (1986)، ص: 39.

³² العقاد، (1993)، ص: 174.

³³ درمونه، (د.ت)، ص: 18.

³⁴ المحجوبي، أ.، (1986)، ص: 36.

منها سوى أقلية من أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين⁽³⁵⁾.

بيد أن تراكم جملة من العوامل والمسببات على الصعيد الدولي والداخلي الفرنسي في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر أدى إلى ترجيح كفة التيار السياسي الفرنسي الراغب في بسط السيطرة الفرنسية على تونس. وقد تنوعت هذه الأسباب، فكانت مزيجاً من عوامل اقتصادية وسياسية، كان على رأسها التغلغل المالي الفرنسي، الذي تجلى في البداية بتدفق الأموال على شكل قروض تقدم للباي بفائدة مرتفعة، ثم انتقل إلى توظيف رؤوس الأموال في شراء الأراضي. وتجدر الإشارة إلى عدم وجود دوافع فرنسية تهدف في الربع الأخير من القرن التاسع عشر لجعل تونس موطناً لسكانها المتزايدين، بل كان الهدف جعل البلاد حكرًا على رؤوس الأموال الفرنسية، وسوقاً لتصريف المنتجات وتوظيف الأموال فقط⁽³⁶⁾، فقد شكلت ضغوط الشركات الفرنسية على حكومتها لتأمين حصولها على الامتيازات، وضمان أمن استثماراتها ومشاريعها بعد توظيف أموالها في تونس، والوقوف بوجه المنافسة الإيطالية الشرسة، دافعاً مهماً للسيطرة على تونس، فتسابق البلدان للحصول على حقوق الاستثمار في المشاريع الاقتصادية، وفي مقدمتها السكك الحديدية، وقد بلغت هذه المنافسة ذروتها مع حلول سبعينيات القرن التاسع عشر، وخصوصاً بعد تخلي إنجلترا لفرنسا عن أطماعها في تونس، ولعب قنصلا البلدين دوراً أساسياً في حماية مصالح بلادهما عبر التأثير على الشخصيات الحاكمة التونسية، فنجحت فرنسا بالحصول على امتياز الخاص بخطوط البرق في عام 1875م رغم المنافسة الإيطالية. كذلك احتدم الخلاف حول امتياز مد الخط الحديدي الواصل بين (تونس-حلق الوادي)؛ فبعد أن رسا العقد أولاً لصالح شركة فرنسية كانت قد حصلت سابقاً على امتياز مد خط حديدي بين الجزائر وتونس، قامت الحكومة الإيطالية بدعم شركة إيطالية لنقض العقد الفرنسي والحصول على حقوق مد السكة الحديدية، وهو ما أثار غضب فرنسا ودفعها لإرسال سفنها الحربية إلى السواحل التونسية، ولم تتراجع حتى حصلت على وعد من الباي بمنح أصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين حق الأولوية في جميع الامتيازات اللاحقة. وبالفعل، حصلت فرنسا على امتياز مد خط حديدي (بنزرت-سوسة)، وبناء ميناء جديد لتونس⁽³⁷⁾. وما يدل على أهمية هذا العامل في فرض الحماية الفرنسية على تونس هو مسارعة القوات الفرنسية إلى احتلال منطقة الفيضة التونسية المهمة من الناحية الاقتصادية، وضمان حقوق شركة مرسيليا فيها⁽³⁸⁾.

يُضاف إلى ما سبق، الدور المحوري الذي لعبه الوسط السياسي في مركز القرار في باريس في دفع بلاده نحو فرض الحماية على تونس. فقد تشكل تحالف كبير بين رجال الأعمال ورجال السياسة، تحول سريعاً إلى قوة ضغط تهدف لاحتلال تونس، وذلك بعد قيامهم بعمليات مضاربة على أسهم الديون التونسية منتهزين فرصة انخفاض قيمتها؛ فاشتروها بأثمان زهيدة وصلت إلى حوالي ثلث قيمتها الحقيقية، وراهنوا على أن الاحتلال سيعقبه إصلاح للمالية التونسية، مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع أسعار تلك الأسهم، ويضمن لهم

³⁵ القصاب، (1986)، ص: 10.

³⁶ المحجوبي، (1999)، ص: 23-25.

³⁷ العقاد، (1993)، ص: 181.

³⁸ المحجوبي، (1999)، ص: 25.

أرباحاً فاحشة. وهو ما حدث بالفعل؛ ففي عام 1881م بيعت أسهم بقيمة تجاوزت 480 فرنكاً، كانت قد اشترت قبل سنوات بقيمة تتراوح بين 165 و220 فرنكاً. وتناقلت الشائعات تورط سياسيين بالتخطيط لاحتلال تونس من أجل تمويل الحملات الانتخابية في فرنسا عبر المضاربة في البورصة⁽³⁹⁾.

وبرز الزعيم الجمهوري، ورئيس الحكومة الفرنسي جول فيري-(Jules Ferry)⁽⁴⁰⁾ من بين جميع السياسيين الداعمين لفكرة احتلال تونس، ولعب فور وصوله إلى السلطة دوراً محورياً في رسم السياسة التوسعية الفرنسية التي امتدت حتى بدايات الحرب العالمية الأولى. واستطاع إقناع الأحزاب اليمينية الراغبة بتركيز الجهود لاستعادة الألزاس واللورين، بأن التغلب على ألمانيا في الوقت الراهن أمرٌ مستحيل، ولا بد من تعويض هذه الخسارة الأوروبية بالتوسع في المستعمرات خارج القارة⁽⁴¹⁾. كما استطاع الوقوف بوجه معارضة القوى اليسارية التي لم ترَ في احتلال تونس سوى مشروع يخدم مصالح فئة رأسمالية محدودة. كما لعب فيري دوراً محورياً في تهيئة الرأي العام الفرنسي لقبول سياسة التوسع الاستعماري، عبر إيجاد مبررات تقنعه بضرورة احتلال تونس، مركزاً على المتغيرات الدولية، سواء ما تعلق منها بازدياد النفوذ الإيطالي أو بعودة الخطر العثماني. وقد تضافرت هذه الجهود التي قامت بها النخبة السياسية الحاكمة مع الجهود التي لعبتها الصحف الفرنسية في تهيئة الرأي العام الفرنسي لاحتلال تونس عبر تضخيمها للخطرين الإيطالي والعثماني؛ فبدأت تتحدث عن خطورة زيارة الملك الإيطالي إلى صقلية، ومقابلته لشخصيات تونسية وإيطالية مقيمة في تونس، وعن الأزمة الحادة التي نتجت عنها، والتي أدت إلى حشد إيطالي لقواتها على الحدود الفرنسية. وفي الوقت ذاته، بدأ الكتاب الأوروبيون يتناولون بمقالاتهم زيادة نشاط العثمانيين في ليبيا، وعملهم على نشر أفكار الجامعة الإسلامية المدعومة من السلطان العثماني، خاصة بين الطرق الصوفية الليبية، وهو ما يشكل خطراً ليس فقط على نفوذ فرنسا في تونس، بل على وضعها في الجزائر أيضاً. وأخيراً، لا بد من الإشارة للدور الذي لعبته الجالية الفرنسية والأوروبية المقيمة في الجزائر، والتي كانت تشعر بعدم الرضا تجاه وجود دولة إسلامية مستقلة على حدودها⁽⁴²⁾.

3- خطوات الاحتلال وفرض نظام الحماية.

بعد نجاح الحكومة الفرنسية في تهيئة الظروف المحلية والدولية، بدأت بتنفيذ خطواتها العملية للسيطرة على

³⁹ المحجوبي، أ. (1986)، ص: 38.

⁴⁰ جول فيري-Jules Ferry: (1832-1893) أحد أبرز سياسيي الجمهورية الفرنسية الثالثة، عمل محامياً كوالده، ثم شغل عمدة لمدينة باريس عام 1870، وهو العام الذي حاصرت القوات البروسية باريس. شغل عدداً من المناصب السياسية والإدارية، وعرف عنه ميوله العلمانية شغل منصب وزير الخارجية ورئيس وزراء فرنسا بين عامي 1882-1885. أقر عدداً من الإصلاحات منها إقرار إلزامية التعليم الابتدائي، ولعب دوراً كبيراً أثناء ترأسه للحكومة في دفع المشروع الاستعماري الفرنسي نحو الأمام. انتخب عام 1893 رئيساً لمجلس الشيوخ، واغتيل بطلق ناري بنفس العام. Jules Ferry. Britannica. <https://www.britannica.com/biography/Jules-Francois-Camille>.

Ferry Encyclopedia Britannica

⁴¹ العقاد، (1993)، ص: 182.

⁴² العقاد، (1993)، ص: 182-185.

تونس، فتدّرت بضرورة حماية الحدود الجزائرية لتبرير تدخلها، مدعيةً تعرّض هذه الحدود لهجمات متزايدة من القبائل التونسية. ومع تصاعد الاشتباكات القبلية على جانبي الحدود في مطلع 1881م، تدخلت السلطات الفرنسية في الجزائر بحجة حفظ الأمن، وسرعان ما تطوّر إلى صدام مباشر مع القبائل التونسية في 30-31 آذار (43).

ولم تتأخر باريس بردة فعلها، وسارعت إلى استغلال هذه الصدامات، وبدأت الإعداد الفعلي للاحتلال، وركز فيري بخطابه على القبائل التونسية محملاً إياهم تبعات ومسؤولية الأحداث التي وقعت على الحدود في أوائل 1881، ونجح بتجيش الرأي العام الفرنسي، عبر ملء الصحف الفرنسية بأخبار هذه القبائل التي تقطن الركن الشمالي الغربي من تونس، مظهراً عجز الباي عن السيطرة عليها، في محاولة منه لثبيت للرأي العام الفرنسي أن أي تدخل يقوم به في تونس هو من باب الضرورة لحماية مصالحها في الجزائر. وما كان يكشف زيف ادعاء فيري، أنه كان قد بيت النية لاحتلال تونس منذ شهر كانون الثاني عام 1881م، في حين أن الصدام مع القبائل التونسية لم يقع حتى أواخر شهر آذار، ولم يتأخر فيري باستغلال الضجيج الذي أحدثه اعتداء القبائل، فسارع لتقديم مشروع إلى مجلس النواب لتأمين الاعتماد المالي للقيام بحملة تأديبية على القبائل التونسية، وحظي المشروع بتأييد أغلبية النواب، وبعدها أبلغ الباي في 4 نيسان بقرار الحكومة الفرنسية بالقيام بحملة تأديبية ضد القبائل، وطالب بتعاون القوات التونسية مع الفرنسيين (44).

وفي مواجهة هذه التطورات، حاول الباي يائساً تجنب الحملة الفرنسية عبر شن حملة على القبائل بنفسه، لإثبات قدرته على أداء المهمة، إلا أن مبادرته هذه لم تلق أي اهتمام من الفرنسيين، بل عززوا ذرائعهم باتهام جديد، ادعوا فيه قيام التونسيين بالاعتداء على العمال الأوروبيين العاملين على إنشاء الخط الحديدي بين تونس والجزائر. وعليه، بدأت فرنسا بتنفيذ مخططها لغزو تونس، واجتازت قواتها الحدود التونسية من محورين في 24 نيسان 1881م. وفي شهر أيار، وسعت الجيوش الفرنسية هجومها إلى الداخل التونسي، واجتاحتها من ثلاث اتجاهات برية وبحرية؛ فسيطروا بدايةً على بنزرت، ثم توجهوا نحو العاصمة تونس في 12 أيار. وبعد أن تمركز الجنود الفرنسيون بالقرب من قصر باردو، توجه الفرنسيون لمقابلة الباي، وقدموا له نسختين من معاهدة أعدوها مسبقاً، وأمهله خمس ساعات لتوقيعها. وسرعان ما رضخ الباي للتهديد، (45) ووقع (معاهدة باردو لعام 1881) التي أقرت فرض نظام الحماية على تونس، واستطاع فيري تحقيق انجاز سياسي آخر بإقناعه مجلس النواب الفرنسي بالمصادقة على المعاهدة في 24 أيار (46)، وبناءً عليه دخلت تونس عهد الحماية الفرنسية، والذي سيستمر حتى منتصف القرن العشرين.

نصت معاهدة باردو لعام 1881 على أن الحماية الفرنسية على تونس هي إجراء مؤقت، ينتهي بمجرد قدرة الإدارة التونسية على حفظ الأمن. كما التزمت فرنسا بحماية الباي وأسرته، في حين فقد الباي حق إبرام

⁴³ المحجوبي، أ، (1986)، ص: 40.

⁴⁴ المحجوبي، أ، (1986)، ص: 40. وانظر العقاد، (1993)، ص: 185+186.

⁴⁵ العقاد، (1993)، ص: 185-188. وانظر: عبدالله، (د.ت)، ص: 25.

⁴⁶ المحجوبي، أ، (1986)، ص: 63.

المعاهدات دون موافقتها، وتكليف مقيم عام فرنسي بمراقبة تنفيذ بنود المعاهدة⁽⁴⁷⁾. وفي الواقع، تعد المعاهدة حلاً وسطاً؛ فلم تحتفظ تونس باستقلالها الكامل، ولم تفقده تماماً بالاندماج مع فرنسا. فمن جهة، أقرت المعاهدة للباي بالاحتفاظ باستقلاله الداخلي وصلاحياته (السياسية، والقضائية، والإدارية)، واحتفظت تونس بشخصيتها الدولية، ورايتها، وشعارها، وبقيت جنسية رعاياها التونسية، وضربت النقود باسم الباي. ومن جهة أخرى، سمحت للجيش الفرنسي باحتلال مواقع على السواحل وحدود الجزائر، وسلبت القرار الخارجي للدولة التونسية بعدما نُقلت صلاحيات السيادة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي إلى فرنسا طوال فترة الحماية؛ فلم يعد لتونس تمثيل دبلوماسي خارجي، وتولى الموظفون الفرنسيون في القنصليات والسفارات رعاية مصالح التونسيين. وأصبح المقيم العام الوسيط الوحيد بين الباي والحكومة الفرنسية، وبين الباي وممثلي الدول الأخرى. وفقد الباي حق إبرام المعاهدات أو التفاوض بشأنها دون علم وموافقة فرنسا، كما فقد حق إعلان الحرب والسلام؛ لأن الدولة الحامية هي التي تتولى الدفاع عنه وعن أراضيه وعائلته⁽⁴⁸⁾.

ورغم كل ما سبق، لم تقتنع فرنسا بالمكتسبات التي حققتها معاهدة باردو، بسبب بقاء وضعها في تونس بحالة من عدم الاستقرار؛ فقد ظلت تونس، بحكم احتفاظها بشخصيتها السياسية، قادرة على المطالبة في أي وقت بنقض أي اتفاقية مبرمة مع فرنسا، أو باسترداد سيادتها الكاملة، أو على منع الدولة الحامية من التمتع بالحقوق المفوضة لها لمدة غير محددة. كما أن المعاهدة لم تنص صراحة على حق فرنسا في التدخل في الشؤون الداخلية لتونس، وبما أنها لم تعترف بهذا الحق بشكل واضح، كان بوسع الباي أن يرفض أي تدخل في شؤونه الداخلية. وعليه، لم تتأخر فرنسا في تدارك هذه الثغرات، وسارعت إلى معالجتها عبر توقيع اتفاقية جديدة مع الباي هي (اتفاقية المرسى) في 8 حزيران 1883م. وكان واضحاً أن فرنسا انطلقت في إبرام هذه المعاهدة من رغبتها في فرض سيطرتها الكاملة على تونس دون منافسة، سواء من الباي أو من القناصل الأجانب أو من اللجنة المالية الدولية؛ فقد ضمنت اتفاقية المرسى للفرنسيين حق التدخل الكامل في الشؤون التونسية؛ حيث تعهد الباي من خلالها بإجراء الإصلاحات الإدارية، والقضائية، والمالية، التي تراها الحكومة الفرنسية مناسبة. ثم قضت على تدخل الدول الأجنبية ولجنتها المالية، بعد أن تكفلت الحكومة الفرنسية بالقرض الذي أبرمه الباي لتسديد الديون، وسيطرت على المالية التونسية بحجة ضمان ذلك القرض. ورغم احتفاظ الباي بسلطات تشريعية اسمية، إلا أن سلطات الحماية استطاعت متى شاءت اتخاذ أي إجراءات تريدها لتغيير جميع هياكل الدولة. وبناءً عليه، تحولت السيادة المزدوجة (الباي-فرنسا) إلى سيادة فرنسية شبه مطلقة؛ فبينما احتفظ الباي نظرياً بالسلطة التشريعية في المسائل الخاصة بالتونسيين، كانت المسائل المتعلقة بالفرنسيين والأوروبيين والشؤون الدفاعية بيد الحكومة الفرنسية، التي كانت لها الحق في سن القوانين، بينما انحصر دور الباي في المصادقة عليها. أما في الميادين ذات المصالح المشتركة، فاحتفظ الباي بحق التشريع، ولكن بالاتفاق مع فرنسا وتحت رقابتها⁽⁴⁹⁾. ورغم كل المكتسبات السابقة، أصرت فرنسا على إكمال

⁴⁷ عبدالله، (د.ت)، ص: 25.

⁴⁸ القصاب، (1986)، ص: 13-14.

⁴⁹ القصاب، (1986)، ص: 9-13-14-15-19-20-21-22.

سيطرتها على السلطة التشريعية. فصدر مرسوم فرنسي عام 1884م، خَوَّل المقيم العام الفرنسي في تونس، بصفته ممثلاً لرئيس الجمهورية، مهمة مراقبة المراسيم التي يصدرها باي تونس، ومنحها القوة التنفيذية داخل البلاد. فأصبحت بذلك جميع مراسيم الباي عديمة المفعول، إلّا بتوقيع المقيم العام. ثم اقتصرت الإجراءات أكثر؛ فأصبحت الإقامة العامة هي التي تعدّ المراسيم الملكية وتعرضها على الباي لوضع خاتمه عليها، دون أن يكون له إطلاع مسبق على محتواها⁽⁵⁰⁾.

3-1- أسباب اختيار نظام الحماية.

بحثت فرنسا في تونس عن شكل آخر يختلف عن تجربتها السابقة عند ضمها للجزائر، والتي كلفتها خسائر كبيرة في الأرواح والأموال، فنتج عن ذلك صيغة جديدة سُميت بنظام الحماية⁽⁵¹⁾. وانطلق اختيار الفرنسيين لهذا النظام من مراعاة مجموعة عوامل، ترتبط بعضها بأوضاعهم الداخلية المعقدة، وبعضها بالظروف الدولية، بالإضافة إلى رغبتهم في مراعاة خصوصيات الوضع الداخلي التونسي.

فمن الناحية الفرنسية، لم يكن الرأي العام الفرنسي بغالبية ساحقة راغباً منذ البداية في مغامرات استعمارية جديدة يراها مكلفة، ولا يستفيد منها سوى أقلية من الرأسماليين والمضاربين. كما كانت هناك قوى سياسية تطالب بتركيز الجهود لاستعادة مقاطعتي الألبزاس واللورين، التي خسرتها فرنسا في حرب 1870م مع ألمانيا. أما دولياً، فكانت فرنسا تخشى رد فعل الدول الأوروبية إذا ما أقدمت على خطوة تؤثر على مصالحها في تونس. كما لم يرغب عن بال أصحاب القرار في باريس ضرورة مراعاة المعارضة الإيطالية لهذه الأطماع، والتي كان يمكن أن تدفع إيطاليا، في حال إعلان فرنسا احتلالاً صريحاً لتونس، للانضمام إلى الحلف الثلاثي (النمسا-روسيا-ألمانيا)، وهو ما كان ليزيد من عزلة فرنسا في أوروبا. ويضاف لما سبق، ادراك فرنسا أن الإبقاء على مظهر السيادة التونسية يحفظ سريان المعاهدات التي وقّعها الباي كحاكم مستقل مع دول أوروبا، وهي معاهدات كانت ستنتهي تلقائياً بانتهاء السيادة. لذلك تضمنت معاهدة باردو (1881م) بنداً صريحاً يلزم فرنسا بتنفيذ تلك الاتفاقيات؛ لتهدئة مخاوف الدول الأوروبية. في الوقت نفسه، رأت فرنسا أن الحفاظ على هذه السيادة الشكلية للباي ستهدي مشاعر التونسيين، وتجعلهم أكثر تقبلاً للواقع الجديد⁽⁵²⁾.

3-2- رد الفعل الوطني على الاحتلال الفرنسي وإعلان الحماية على تونس.

لم يستسلم الشعب التونسي للاحتلال الفرنسي، بل أشعل مقاومةً امتدت إلى مختلف الأجزاء، قادتها قبائل الوسط والجنوب، وانضمت إليها مدينتا صفاقس وقابس. وتوجّه الغضب الشعبي في البداية نحو الباي، محملاً إياه مسؤولية التفریط في البلاد وبيعها للفرنسيين. وقاد هذا الحراك رؤساء البلاد التقليديون، وتبعهم الأهالي من وادي مجردة إلى التخوم الجنوبية، إلّا أن هذه المقاومة البطولية لم تستمر سوى صيفاً واحداً؛ فمع

⁵⁰ درمونة، (1953)، ص: 31.

⁵¹ الشريف، (1993)، ص 99-100.

⁵² القصاب، (1968)، ص: 10-12.

حلول تشرين الأول تشتتت جموع الثائرين، ونزح بعضهم إلى طرابلس الليبية التابعة آنذاك للسلطنة العثمانية، آملاً في إعادة الانطلاق منها لقتال الفرنسيين على أسس جديدة، وهو ما لم يتحقق. وأسدل الستار سريعاً على الحراك الوطني المسلح، بعد أن أدرك المقاومون أن الهزيمة لم تكن بسبب نقص الروح الوطنية، بل كانت نتيجة طبيعية للفارق الساحق في موازين القوة بين الجانبين⁽⁵³⁾، ما اضطر الكثير من التونسيين للعودة لاحقاً إلى تونس، وتقبل الأمر الواقع⁽⁵⁴⁾.

ثانياً: الظروف المحيطة بالاحتلال الفرنسي لسورية وفرض نظام الانتداب.

1- الأوضاع السياسية والاقتصادية في سورية قبل الاحتلال الفرنسي.

لا يمكن فهم طبيعة الانتداب الفرنسي لسورية، دون قراءة الأوضاع التي كانت عليها البلاد على الصعيد السياسي والاقتصادي. فسياسياً خضعت سورية قبل الاحتلال الفرنسي للحكم العثماني، الذي قسمها إدارياً بعد صدور قانون الولايات الجديد عام 1864م إلى ولايتي سورية وحلب. واستمر العثمانيون في إجراء تعديلات على التقسيمات الإدارية في بلاد الشام، إلى أن استقر الوضع منذ عام 1887م على ثلاث ولايات وهي: ولايات سورية، وحلب، وبيروت، بالإضافة لمُتصرفيات القدس وجبل لبنان ودير الزور⁽⁵⁵⁾.

أما اقتصادياً، فتعرّض الاقتصاد السوري طوال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين لتغلغل أوروبي متزايد، كانت أبرز أدواته المعاهدات التجارية المجفة، التي فتحت الأسواق العثمانية ومن ضمنها السورية على مصراعيها للمنتجات والأموال الأوروبية، وأدت هذه المنافسة غير المتكافئة إلى إثراء الأوروبيين، وإفلاس الكثير من الحرفيين السوريين⁽⁵⁶⁾. كما أدى الانفتاح الاقتصادي وتقلبات الأسعار العالمية إلى خسائر فادحة للمزارعين السوريين، وتضاعفت معاناتهم مع فقدانهم لقسم كبير من أرباحهم نتيجة احتكار الفرنسيين لتسويق وتصنيع التبغ، الذي كان يعد أحد أبرز المنتجات الزراعية السورية⁽⁵⁷⁾. بينما حافظت التجارة على حيوية

⁵³ الشريف (1993)، ص: 112.

⁵⁴ لقد حملت الموجة الأخيرة للنازحين أكثر من 120 ألف تونسي، إلا أن حركة النزوح أخذت بالانحسار منذ عام 1882م بعد اعطاء سلطات الحماية العهد بالأمان للراغبين بالعودة، والتي بلغت ذروتها عام 1885م، بعد تهديد النازحين بسلب ممتلكات كل من يرفض العودة. أما المقاومة فاستمرت على شكل اغارات سريعة ومناوشات على الحدود والتي قادها زعيم قبلي هو علي بن خليفة وانتهت بوفاته عام 1884. الشاطر (2005)، ص: 23-27.

⁵⁵ لابد للإشارة إلى أن اعتماد تسمية سورية في التقسيمات الإدارية العثمانية يعود للعام 1864 بعد إقرار قانون الولايات العثمانية، مع لفظ أن حدود سورية الحالية، والتي يُعنى بها البحث كانت تشكل جزءاً من الولايات الثلاث (سورية، وبيروت، وحلب)، فشملت ولاية سورية من معان جنوباً وحتى حماة، وشملت ولاية حلب (حلب وأورفة ومرعش)، أما ولاية بيروت فشملت من يافا وحتى اللاذقية، بينما تمتعت منطقة (جبل لبنان) بنظام إداري خاص بها؛ في حين كانت دير الزور متصرفية مستقلة تتبع للباب العالي منذ عام 1881. للتوسع بالتقسيمات الإدارية العثمانية لبلاد الشام وتطور حدودها ومسمياتها بين عامي 1864 و 1914 انظر: عوض، (1969)، ص: 66-81. وللتوسع بموضوع متصرفية دير الزور انظر: الضللي، (2008)، ص: 25-41.

⁵⁶ التفراوي، (2001)، ص: 57. وللاطلاع على الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي واجهت الحرفيين السوريين في القرن التاسع عشر انظر: عيسوي، (1990)، ص: 68+82+109+132.

⁵⁷ الحكيم، (1991)، ص: 96.

نسبية، بفضل موقع سورية الاستراتيجي على طرق التجارة الدولية والحج⁽⁵⁸⁾. ولعل أهم مظهر لهذا النمط من التغلغل الاقتصادي كانت اعتماد الأوروبيين على وسطاء محليين، كان معظمهم من الطوائف المسيحية؛ مما أتاح لهذه الفئة الجديدة تكوين ثروات عبر التوسط تجارياً بين أوروبا والسوق السوري، والاستفادة من التسهيلات المصرفية، ومن حماية ودعم القناصل⁽⁵⁹⁾.

1-1- الحراك السياسي في سورية بعد انقلاب 1908م.

كان المشهد السياسي في سورية في نهاية العقد الأول من القرن العشرين شديد التعقيد، وقد اختلفت التوجهات السياسية للنخب الوطنية السورية بعد انقلاب عام 1908م⁽⁶⁰⁾ الذي قادتته جمعية الاتحاد والترقي⁽⁶¹⁾، وقّص من سلطة السلطان عبد الحميد الثاني⁽⁶²⁾ وأعاد العمل بدستور عام 1876⁽⁶³⁾. وسرعان ما وجد الأعيان السوريون الموالون للعهد الحميدي أنفسهم في حالة ارتباك شديد، بعد أن فقدوا النفوذ والامتيازات التي كانت تستند إلى علاقاتهم المباشرة بالسلطان، خاصة مع إبعاد القوميين الأتراك لكثير من المستشارين السوريين المقربين منه⁽⁶⁴⁾. وفي مقابل هؤلاء الأعيان، انجذبت قوى عربية صاعدة في الولايات العربية نحو النضال الذي مثّله حركة (تركيا الفتاة)⁽⁶⁵⁾ والتوجه اللامركزي في الدولة العثمانية. فقد رأت العناصر العربية المسلمة

⁵⁸ عودة والخطيب، (1989)، ص: 38.

⁵⁹ خوري، (1993)، ص: 20-21.

⁶⁰ انقلاب 1908: انقلاب قامت به تركيا الفتاة، وجمعية الاتحاد والترقي، والذي تمكنت من خلاله إجبار السلطان عبد الحميد الثاني على إعادة العمل بالدستور 1876م، وإلغاء الجاسوسية، والدعوة لانتخابات لمجلس المبعوثان. عمر، (د.ت)، ص: 290-291.

⁶¹ جمعية الاتحاد والترقي: تأسست في عام 1906م بداية في مدينة سالونيك كلجنة مشكلة من الضباط والوطنيين الشباب، ثم سارعت بالانصهار في عام 1907م مع لجنة الاتحاد والترقي في باريس في منظمة واحدة تحت مسمى جمعية الاتحاد والترقي، والتي ستسيطر منذ ذلك الحين على حركة تركيا الفتاة. مانتران، (1993)، ص: 237.

⁶² السلطان عبد الحميد الثاني (1842-1918) السلطان الرابع والثلاثون من بني عثمان تولى الحكم عام 1876، والدولة مثقلة بالأزمات العسكرية، والإدارية، والسياسية، والمالية. أعلن الدستور فور توليه الحكم استباقاً لاجتماع عدد من الدول الأوروبية والتي كانت تطالبه بإدخال إصلاحات في البلقان. دخل الحرب ضد روسيا عام 1877-1878، والتي هزمت السلطنة فيها، وانعكس الأمر داخلياً، فعلق الدستور، وحل مجلس المبعوثان عام 1878. قامت جمعية الاتحاد والترقي بانقلاب عليه عام 1908 وبعدها بعزم عزلته عن الحكم ووضعته تحت الإقامة الجبرية حتى توفي عام 1918. أوغلي، (1990)، ص: 11-25.

⁶³ الدستور العثماني لعام 1876: أصدره السلطان عبد الحميد الثاني وتألّف من 119 مادة تضمنت حقوق السلطان العثماني وصلاحياته في تعيين أصحاب المناصب، وسك النقود، وإعلان الحرب، ومنح العفو، ونص على المساواة بين المواطنين العثمانيين وحريتهم، بالإضافة لإعلان تشكيل مجلس المبعوثان. للاطلاع على حيثيات صدور الدستور العثماني لعام 1876 وأهم ما تضمنته بنوده وخصوصاً ما يتعلق بمجلس المبعوثان انظر: عمر، (د.ت)، ص: 279-291. وللاطلاع على نص الخط الهمايوني لعام 1908 المتضمن إعلان إعادة العمل بالدستور، والدعوة لإجراء الانتخابات انظر: الحكيم، (1991)، ص: 154-156.

⁶⁴ من أشهر هؤلاء الأعيان كان عزت باشا العابد والذي عمل كأمين سر للسلطان عبد الحميد، ومحمد فوزي الذي شغل منصب وزير الأوقاف في استانبول، وعالم الدين أبو الهدى الصيداوي الحلبي الذي كان مقرباً من السلطان عبد الحميد خوري، (1993)، ص: 67+70+98.

⁶⁵ تركيا الفتاة: جمعية عثمانية ولدت عام 1889م، ودعت خلال انعقاد مؤتمرها الأول عام 1902م في باريس إلى المساواة بين المواطنين العثمانيين، واستعادة النظام والسلام، والحفاظ على وحدة السلطنة، وإعادة العمل بدستور 1876م. مانتران، (1993)، ص: 228.

والمسيحية، بعد خيبة الأمل من التجربة الدستورية السابقة، في أفكار تركيا الفتاة والمشاريع اللامركزية المستوحاة من الفكر الأوروبي استجابةً لتطلعاتها، وتحقيقاً لجزء كبير من مطالبها. وسارعت هذه القوى إلى تشكيل عدد من الجمعيات السياسية، منها ما اتسم بنزعة إقليمية سورية صرفة تحت غطاء الدعوة لسيادة السلطنة العثمانية، مثل جمعية (العصبة العثمانية) التي تأسست في باريس عام 1908م⁽⁶⁶⁾، ومنها ما عبّر عن توجه موالٍ للدولة العثمانية ضمن رؤية إصلاحية، مثل جمعية (الإخاء العربي العثماني)⁽⁶⁷⁾.

لم يطل عمر هذه الجمعيات العربية العلنية التي انتعشت بعد القضاء على الاستبداد الحميدي؛ فسرعان ما عادت القوى السياسية العربية والسورية إلى العمل السري، عبر إنشاء منظمات قومية تعمل في الخفاء، وذلك بعد أن واجهت شكلاً جديداً من الاستبداد قادته جمعية الاتحاد والترقي، التي حلت جميع الجمعيات، حتى تلك القريبة منها، وعادت إلى الأساليب القمعية في أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة ضدها في نيسان 1909م⁽⁶⁸⁾. فاضطرت هذه الجمعيات إلى نقل مراكزها إلى مدن خارجة عن سلطة الاتحاديين، مثل القاهرة وباريس. وقد ظهر في هذه الجمعيات سيطرة واضحة للسوريين على الفكر القومي العربي في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى؛ حيث أدار الناشطون السياسيون السوريون من دمشق الحركة العربية الناشئة، والتي أصبحت المركز الرئيسي للفكر والعمل العربي. ويسجل لأغلب هذه التنظيمات السرية، على عداها لسياسات الاتحاديين، ووقوفها ضد أي محاولة لتقسيم الإمبراطورية العثمانية. فعلى تنوع مطالبها وتصوراتها لمصير الولايات السورية، التزمت جميعها بالبقاء في إطار الدولة العثمانية، ورفضت الدعوات الانفصالية حتى بداية الحرب العالمية الأولى، متوافقةً في ذلك مع الاتجاه السائد في الرأي العام السياسي السوري آنذاك⁽⁶⁹⁾.

ولم تترك أي من الجمعيات السرية أثراً في المستقبل العربي والسوري كما فعلت (العربية الفتاة). هذه الجمعية التي بدأت باسم (جمعية الناطقين بالضاد) في باريس عام 1909م، ثم أصبحت العربية الفتاة عام 1911م، وهدفت لتحقيق النهضة العربية والحكم الذاتي، رغم تطور أهدافها لاحقاً خلال الحرب العالمية الأولى إلى دعوة للاستقلال التام، وإقامة دولة عربية في المشرق⁽⁷⁰⁾. ثم برز مؤتمر باريس عام 1913م، الذي نظمته العربية الفتاة مع حزب اللامركزية⁽⁷¹⁾ وحضره ممثلون عرب، كحدث محوري بلور توجهات هذه الجمعيات، وأكد رفضه الصريح للانفصال عن العثمانيين، رغم مطالبته بحقوق العرب السياسية، والثقافية، والإدارية⁽⁷²⁾.

⁶⁶ كوثراني، (1988)، ص: 153+166.

⁶⁷ منسي، (1978)، ص: 121.

⁶⁸ انطونيوس، (1987)، ص: 180+183.

⁶⁹ خوري، (1993)، ص: 111.

⁷⁰ منسي، (1978)، ص: 161-162.

⁷¹ حزب اللامركزية: تأسس في القاهرة 1912م هدف إلى إقامة نظام لا مركزي في الولايات العربية، ويعد أول تجربة تخوضها الحركة الوطنية السورية في ميدان العمل المنظم. انطونيوس، (1987)، ص: 185.

⁷² منسي، (1978)، ص: 161-162. وللتوسع بمؤتمر باريس لعام 1913 ومجريات جلساته ومقرراته انظر: برو، (1960)، ص: 503-531.

1-2 أسباب انقلاب الموقف السياسي السوري وحسم الوطنيين لخيارهم بالاستقلال عن الدولة العثمانية.

لم تلق فكرة الانفصال عن الدولة العثمانية تأييداً يُذكر بين القوى الوطنية السورية؛ فقد رفضتها التيارات كافة، من الموالين للسلطان، والاتحاديين، واللامركزيين. وظل السوريون، رغم المعاناة والتهميش، متمسكين بسيادة العثمانيين على بلادهم، إلا أن سلسلة من الممارسات العثمانية، إضافةً إلى المتغيرات الدولية المتسارعة، عجّلت في خلط الأوراق، وفي قبول السوريين بفكرة الاستقلال عن الدولة العثمانية. وكانت أول هذه التصرفات طريقة تعامل جمعية الاتحاد والترقي مع مطالب مؤتمر باريس، وتحايلهم على الاتفاق الذي أبرموه مع الوطنيين العرب في الأستانة، والذي استند بدوره إلى اتفاق أولي تم في باريس. فصدّم الوطنيون بالصيغة النهائية التي أصدرها الاتحاديون، والتي أدخلوا عليها تعديلات جوهرية أفقدت العرب جميع المكتسبات السياسية، والإدارية، والثقافية التي حصلوا عليها في الاتفاق الأول⁽⁷³⁾. كما لم يتسامح السوريون مع سياسات الاتحاديين الرامية إلى التتريك في الإدارة، والمدارس، والمحاكم؛ والتي أشعرتهم بأنهم غرباء في وطنهم، وزاد من حدة الاستياء المعاملة الدونية التي وجهها الحكام الجدد للنخبة السورية؛ حيث عزلوا العديد منهم من مناصبهم الإدارية، واستبدلوهم بكوادر تركية غالباً ما كانت تفتقر إلى إجادة العربية، وفهم البيئة المحلية. ورغم أن السوريين رأوا في العثمنة وسيلةً لإعادة توحيد الإمبراطورية، إلا أن النسخة الاتحادية صادرت مكاسبهم التي حصلوا عليها في العهد الحميدي، والتي كانت تسمح لهم بنفوذ أكبر في مناطقهم⁽⁷⁴⁾.

وبالمحصلة، أسهم كل ما سبق في جعل سورية بيئةً مهياةً لأي قوة خارجية تسعى للتغيير. وقد سمح تقاطع الظروف الدولية والإقليمية ب بروز شخصية الشريف حسين⁽⁷⁵⁾، الذي تلاقت طموحاته في إقامة مملكة في المشرق العربي مع سعي القوميين العرب في دمشق للبحث عن زعامة دينية تقود حركتهم، حتى لا تُتهم بمعاداة الإسلام عند الخروج على الخليفة العثماني. ورغم ما شعرت به الجمعيات القومية من توافر جميع العوامل للثورة على العثمانيين، إلا أنها فضّلت مؤقتاً الوقوف مع العثمانيين في ظل غياب أي ضمانات تحميها من الأطماع الأوروبية، وهو ما اتضح في لقائهم بالأمير فيصل⁽⁷⁶⁾ خلال زيارته الأولى لدمشق في

⁷³ منسي، (1978)، ص: 173-172+174-178.

⁷⁴ خوري، 1993، ص: 98-99.

⁷⁵ الشريف الحسين بن علي: (1854-1931) ينتسب إلى الأشراف الهاشميين، ولد في الأستانة، حيث كان والده منفياً هنالك، عاد بعدها مع والده إلى مكة، وكان عمره ثلاث سنوات فقط، وفيها تفقه في علوم الدين. أبعد بعد وفات والده إلى الأستانة عام 1891، وجعل عضواً بمجلس شورى الدولة. عاد إلى مكة بعد تعيينه أميراً عليها عام 1909، تعاون مع الدولة العثمانية في بداية الأمر، ثم تحالف مع البريطانيين الذين أمدوه بالمال والسلاح ضد العثمانيين وحلفائهم الألمان، وأعلن ثورة عربية في 1916م، وبغضون عام 1918 سيطر على الحجاز بأكمله، وعين ابنه فيصل على سورية. في عام 1924 أعلن خلافته على المسلمين، وبويع بمنصب أمير المؤمنين، اصطدم بأل سعود في نجد، وانتقل بعدها إلى عمان ثم إلى قبرص عام 1925، حتى أصابته بالمرض وعاد إلى عمان، وسرعان ما توفي فيها، ودفن بالقدس عام 1931. الزركلي، (1986)، ج2، ص: 249-250.

⁷⁶ فيصل بن الحسين الهاشمي (1883-1933) رحل مع أبيه الشريف حسين حين أبعد إلى الأستانة عام 1891م، وعاد معه إلى مكة عام 1909، اختير نائباً عن جدة في مجلس المبعوثان العثماني عام 1913م، وانتسب إلى الجمعية العربية الفتاة أثناء زيارته إلى دمشق. قاد ---

آذار 1915م⁽⁷⁷⁾. وبعد زيارة قصيرة إلى إسطنبول، عاد فيصل ليلتقي بقيادات الحركة الوطنية في دمشق، حيث أسفر اللقاء عن الموافقة على إعلان الثورة، بالاعتماد على الدعم البريطاني وقبول ما عرضته من مساعدات. إلا أنهم اشترطوا لموافقتهم تحقيق جملة من المطالب، تكون أساساً للمفاوضات بين الشريف حسين وبريطانيا، في وثيقة سُميت (ميثاق دمشق)⁽⁷⁸⁾ وركز الميثاق على نقطتين أساسيتين هما: استقلال العرب والتحالف مع بريطانيا. وأكد بوضوح على المطالبة بالاستقلال، وتحصينه من أي تدخل أجنبي حتى لو تخفّى تحت عباءة الامتيازات الأجنبية، وربطوا تعاونهم باعتراف بريطانيا بهذا الاستقلال واعتبروه شرطاً أساسياً للتعاون⁽⁷⁹⁾.

بيد أن التحولات السياسية على الأرض لم تترك مجالاً لهذا النهج الحذر القائم على التعاون المشروط مع البريطانيين، حيث دفعته التحركات القمعية لجمال باشا⁽⁸⁰⁾ إلى الانهيار. فتبنى الأخير سياسة عنيفة بدأها بنقل الوحدات العربية خارج الشام واستبدالها بقوات تركية، بعد أن رصدت تقارير استخباراتية عن تحركات سرية ضمن الجيش. ثم انتقل إلى ملاحقة السياسيين المدنيين، معتمداً على إعادة فتح ملف وثائق القنصليتين الفرنسيتين في دمشق وبيروت⁽⁸¹⁾ كذريعة. فأعدم في آب 1915م إحدى عشرة شخصية سياسية في بيروت، واعتقل مجموعة أخرى من أبرز النخب السورية واللبنانية، لينفذ في أيار 1916م إعدام 21 معتقلاً (شنق سبعة في دمشق، والباقي في بيروت)⁽⁸²⁾. وهذا ما أجبر الوطنيين على حسم أمرهم، والتعجيل بالثورة، والتحالف مع البريطانيين والفرنسيين.

-- الجيوش العربية التي عملت إلى جانب القوات البريطانية، دخل دمشق عام 1918، ونصب ملكاً على سورية عام 1920، وغادرها بنفس العام ونودي بعدها عام 1921 ملكاً على العراق. توفي في سويسرا ودفن في بغداد في العام 1933. الزركلي (1986)، ج5، ص: 165-166.

⁷⁷ منسي، (1978)، ص: 278+282.

⁷⁸ منسي، (1978)، ص: 289-290.

⁷⁹ انطونيوس، (1987)، ص: 244.

⁸⁰ أحمد جمال باشا (1872-1922): أحد أهم قادة الاتحاد والترقي، ولد في جزيرة ليسبوس. تخرج من المدرسة الحربية عام 1890، ومن الأكاديمية العسكرية برتبة نقيب عام 1893. عين عام 1898 في هيئة الفرقة التجهيزية في سالونيك، وتعرف فيها عام 1905 على جماعة الاتحاد والترقي، ورقى إلى رتبة رائد، وعين مفتشاً في قسم الهندسة عن سكة حديد الروملي. تدرج في عدة مناصب بعد أن أصبح صاحب نفوذ في جمعية الاتحاد والترقي، وتولى ولاية أضنة عام 1909، وحاكمية بغداد عام 1911، وسرعان ما انتقل ليشترك بحرب البلقان عام 1912 ورقى إلى عقيد بنهايتها، وعين عام 1913 حاكماً عسكرياً مطلق الصلاحية على استانبول، وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عين على قيادة الجيش الرابع العثماني عام 1914م، والذي كانت دائرة نفوذه تشمل المشرق العربي العثماني، وكانت نتائج قيادته كارثية على السلطنة؛ ففشل باستقطاب العرب، وهزم بحملتين عسكريتين على قناة السويس، وما لبث أن كُفّت يده عسكرياً، وعين عضواً باللجنة المركزية للاتحاد والترقي عام 1917. بعد نهاية الحرب استقر بجورجيا ليتم اغتياله فيها. جمال، (2013)، ص: 7-10.

⁸¹ مجموعة من الوثائق والمراسلات جرت بين بعض السياسيين العرب، وبين القنصل الفرنسي في بيروت، والتي عثر عليها إثر اقتحام القنصليتين الفرنسيتين في دمشق وبيروت في بداية الحرب العالمية الأولى، وهو ما كان يدين بعض الشخصيات العربية بالعمالة لدولة أجنبية منسي، (1978)، ص: 285.

⁸² انطونيوس، (1987)، ص: 279-280+282-283.

2- الظروف الدولية التي سبقت الاحتلال الفرنسي لسورية.

سادت في الساحة الدولية قبيل الاحتلال الفرنسي لسورية حالة من التوتر الشديد، نتجت عن تصاعد المنافسة بين القوى العظمى على مناطق النفوذ، مما أوصل أوروبا إلى حالة الغليان التي انفجرت بحرب عالمية 1914م بين تحالف (النمسا، وألمانيا)، وتحالف (بريطانيا، وفرنسا، وروسيا)⁽⁸³⁾. وبعد انحياز الدولة العثمانية إلى جانب الألمان، امتدت الحرب إليها؛ حيث أعلنت روسيا الحرب عليها في 2 تشرين الثاني، ثم بريطانيا وفرنسا في 5 من الشهر نفسه، ليعلم السلطان العثماني الحرب في 11 تشرين الثاني 1914م⁽⁸⁴⁾. وقد راودت كثيراً من هذه الدول أطماعاً مباشرة في سورية منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فجاءت الحرب العالمية بمثابة ساحة حسمت هذا التنافس لصالح القوى المنتصرة. وفي ضوء تلك التطورات السياسية والعسكرية، وتتنوع المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، اختلفت مواقف الدول الأوروبية من سورية كما يلي:

2-1- الموقف الألماني.

حظيت العلاقات الألمانية العثمانية بتطورات كبيرة منذ نهاية القرن التاسع عشر، توجتها زيارة الإمبراطور الألماني غليوم الثاني - (Wilhelm II)⁽⁸⁵⁾ عام 1898م إلى السلطنة العثمانية، والتي زار خلالها الأراضي المقدسة ودمشق. وقد تمتعت الزيارة برمزية كبيرة لكونه الزعيم الأوروبي الوحيد الذي استقبله السلطان عبد الحميد. وأسفرت عن نتائج اقتصادية مهمة أبرزها سكة حديد بغداد. كما أن هذه الزيارة قد حملت رسالة واضحة للفرنسيين والبريطانيين أن التوجه القاري الذي حكم الدبلوماسية الألمانية في القرن التاسع عشر قد انتهى، وانها بدأت بتبني سياسة الزحف نحو الشرق، وما يعنيه ذلك من بدأ الألمان بالاستعداد للتدخل بالمسألة الشرقية⁽⁸⁶⁾.

وجاء هذا التقارب نتيجةً لتوجه الاقتصاديين الألمان نحو آسيا الصغرى، وهو توجه وجد ترحيباً من السلطان عبد الحميد الثاني الذي رأى في ألمانيا بديلاً لبريطانيا كداعم خارجي، خاصة بعد صعود سمعة ألمانيا العسكرية، وعدم ظهور أطماع لها في السلطنة في السابق. وتجسد التقارب في بعثات عسكرية، واتفاقيات سكك حديد في ثمانينيات القرن التاسع عشر. ورغم نمو النفوذ الألماني العسكري والاقتصادي، إلا أنه بقي لا يُقَارَن بالنفوذ البريطاني في التجارة، ولا بالنفوذ الفرنسي من حيث حجم الرساميل والتأثير الثقافي⁽⁸⁷⁾. ورغم تفوق الحضور الفرنسي على الألماني في السلطنة، لم تُخَفِ فرنسا انزعاجها من المشاريع الألمانية الضخمة التي أطلقت في القرن العشرين، وعلى رأسها خط سكة حديد الحجاز، الذي مزج بين الغاية

⁸³ يوادوفان، دريفوس، ماركس، (1995)، ص: 365.

⁸⁴ مانتران، (1993)، ص: 307.

⁸⁵ غليوم الثاني أو وليام الثاني (1859-1941): امبراطور ألمانيا، اعتلى عرشها من عام 1881 إلى عام 1918 اشتهر في العالم العربي بسبب زيارته للسلطنة عام 1898. سنو، (1987)، ص: 49+72+277+432.

⁸⁶ سنو (1987)، ص: 277-286.

⁸⁷ مانتران، (1993)، ص: 222-224.

الدينية، وبين إعادة إحياء الطرق التجارية التاريخية باتجاه خليج العقبة والجزيرة العربية. وترسخت قناعة الفرنسيين بأن المنافس الرئيسي لهم في سورية هو الإمبراطورية الألمانية، ومع اندلاع الحرب العالمية وتشكل التحالفات، تحول الألمان من منافسين إلى خصوم مباشرين لكل المخططات الفرنسية في المنطقة⁽⁸⁸⁾.

2-2- الموقف البريطاني.

بدأت بريطانيا بمضاعفة اهتمامها بالولايات العربية الآسيوية فور اندلاع الحرب، مستشعرةً خطورة دخول تركيا إلى جانب ألمانيا، نظراً للأهمية الاستراتيجية للمشرق العربي في الحفاظ على الطرق البرية والبحرية المؤدية إلى مستعمراتها في الشرق. وأخذت تفكر في الفوائد العسكرية الجمة التي قد يحققها قيام ثورة عربية في الولايات العثمانية العربية، كإجبار تركيا على إبقاء قوات كبيرة فيها، ومنعها من استخدامها في جبهات قتال رئيسية أخرى.

وفي الواقع، لم يرغب البريطانيون باختيار بلاد الشام منطلقاً للثورة؛ بسبب وقوعها تحت السيطرة العثمانية المباشرة، وتمركز قوات عثمانية كبيرة فيها، وصعوبة إخضاع الحركة القومية العربية وقياداتها الشامية بالكامل لمخططاتهم؛ فضلوا اندلاعها في الحجاز، لما يحققه ذلك من مكاسب عسكرية، كقطع الاتصال بين القوات العثمانية في الشام وبقية قواتها في عسير واليمن. كما لم يرغب عن بال البريطانيون خطر إعلان السلطان العثماني الجهاد بصفته خليفة للمسلمين، وهو ما حدث فعلياً في تشرين الثاني 1914م⁽⁸⁹⁾. ولم تجد بريطانيا في الجزيرة العربية شخص يضاهي شريف مكة الحسين بن علي في مكانته الدينية، التي كانت مستمدة من نسبه النبوي الشريف، وتأملت أن يحدث موقفه شخراً في ولاء العالم الإسلامي، مقسماً إياه بين زعامتين إسلاميتين، مما يضعف دعوة الخليفة العثماني للجهاد. كما لعب الزحف الفاشل للقوات العثمانية على قناة السويس عام 1915 دوراً مساعداً في تنفيذ المخططات البريطانية؛ إذ أجبرها ذلك على الاحتفاظ بقوات كبيرة في مصر، شكلت لاحقاً النواة الجاهزة للجيش الذي سيزحف للسيطرة على سورية⁽⁹⁰⁾. وتحولت بريطانيا بهذا التحالف مع الشريف حسين وأبنائه، ورعايتها للثورة العربية الكبرى إلى اللاعب الأبرز على الساحة العربية، مؤسسة لقيام كيان سياسي قومي أعاد تشكيل صورة المشرق العربي.

2-3- الموقف العثماني.

لفهم الموقف العثماني من سورية، لا بد أولاً من فهم أوضاع السلطنة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين؛ لما لذلك من تأثير مباشر على تطور الأحداث في سورية. بعد أن مهد تفاعل السوريين مع هذه الأحداث ونتائجها، الطريق أمام تغيير الخارطة السياسية في المشرق العربي بشكل جذري.

بدأت هذه التحولات بمسارعة السلطان عبد الحميد الثاني، فور وصوله إلى السلطة عام 1876م إلى إنهاء

⁸⁸ كوثراني، (1988)، ص: 192.

⁸⁹ منسي، (1978)، ص: 247-248+231-232.

⁹⁰ منسي، (1978)، ص: 245+266.

التجربة الدستورية العثمانية التي كانت قد بدأت في نفس عام توليه الحكم⁽⁹¹⁾. وفي حقيقة الأمر، لم يقبل السلطان بالدستور إلا لإفشال خطط التدخل الأوروبي، وكسب ودّ المعارضين حتى يتمكن في الحكم، فيتاح له فرصة القضاء على الحركة الإصلاحية داخل السلطنة؛ فاستغل فرصة إعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية عام 1877م لتعطيل العمل بالدستور، وتأجيل انعقاد البرلمان، الذي لم يعد للانعقاد حتى عام 1908م، ممارساً خلال تلك الفترة حكماً استبدادياً مدعوماً بشبكة جواسيس واسعة⁽⁹²⁾. وقد تسببت السياسات الحميدية بظهور جمعيات وأحزاب سياسية كان لها أثر بالغ في مستقبل السلطنة والمنطقة. وركزت هذه التنظيمات، منذ أواخر القرن التاسع عشر، على مقاومة استبداد السلطان عبد الحميد الثاني، كحركة (تركيا الفتاة) وجمعية (الاتحاد والترقي). ولم تتردد هذه الجمعيات في استخدام الوسائل العسكرية؛ فنجحت عام 1908م في إنهاء حكمه الفردي، وإجباره على إعادة العمل بدستور 1876م، وأدى إفشال الاتحاديين لمحاولة انقلاب جديدة عام 1909م، إلى إحكام سيطرة جمعية الاتحاد والترقي على السلطة. وما إن تولى الاتحاديون الحكم حتى انتهجوا سياسة مركزية متشددة، ذات نزعة قومية طورانية هدفت إلى تتركيز جميع مكونات الإمبراطورية. وتعد هذه السياسة التمييزية، بالإضافة إلى قرارهم الانحياز لألمانيا في الحرب العالمية، أحد أهم الأسباب في سقوط سورية تحت الاحتلال الفرنسي بعد تسببهم بهزيمة الدولة العثمانية وتفككها⁽⁹³⁾.

كما كان لصعود الاتحاديين أثر مباشر على العلاقات العثمانية- الفرنسية؛ فبينما كانت فرنسا تحصل على تسهيلات لتعزيز نفوذها في سورية مطلع القرن العشرين في مجالات عدة⁽⁹⁴⁾، فإن دخول الاتحاديين الحرب شكل قطيعة تامة مع المصالح الفرنسية، تجلت بوضوح في اقتحام قنصليتها في دمشق وبيروت⁽⁹⁵⁾. وبهذا الاقتحام، انتهت الجهود الفرنسية التي بذلتها خلال عقود لتعزيز تغلغلها في سورية، وبدأت مرحلة جديدة ستحدد الحرب وتسوياتها شكل النفوذ الفرنسي فيها.

2-4- الموقف الفرنسي.

كانت فرنسا قد حاولت في العام 1860 القيام بعمل فعلي للسيطرة على سورية، وجعلها منطقة نفوذ فرنسية، وذلك خلال الأحداث الدموية التي وقعت في دمشق. واتخذ الفعل الفرنسي طابع استعراض للقوة، عبر إنزال قوات قوامها ستة آلاف جندي في بيروت في آب من العام نفسه، بحجة حماية المسيحيين السوريين، رغم أن تلك الأحداث كانت قد انتهت قبل وصول القوات⁽⁹⁶⁾.

وفي أوائل القرن العشرين، وسّعت فرنسا نطاق عملها في سورية ولبنان عبر التركيز على المجالين

⁹¹ أوزتورك وكوندز، (2008)، ص: 427-429.

⁹² منسي، (1978)، ص: 73-74.

⁹³ عمر، (د.ت)، ص: 290-291.

⁹⁴ كوثراني، (1988)، ص: 189-190.

⁹⁵ منسي، (1978)، ص: 285.

⁹⁶ شيلير، (1998)، ص: 112 + 117 + 116.

التبشيري والتعليمي، إلّا أن تحيزها الواضح للكاثوليك، إلى جانب تضخيمها للفروق والتباينات الاجتماعية المحلية، وتفسيرها على أنها نتيجة لصراع طائفي، قد عمّق الهوة بينها وبين الأكثرية المسلمة ثقافياً وسياسياً، فانقلبت هذه السياسة ضدها على المدى الطويل. ومع إدراكها لمحدودية هذا النهج، حاولت فرنسا تعديل استراتيجيتها، فمدّت نشاطها إلى الساحة السياسية عبر بناء تحالفات مع أبرز حركتين في سورية قبل الحرب العالمية الأولى وهما: الحركة اللبنانية (ذات القيادة والتركيبة المارونية) والحركة السورية العربية (المختلطة دينياً بقيادة مسلمة)، والتي كانت تهدف إلى تحقيق حكم لا مركزي في الولايات السورية. ويمكن إرجاع نجاح فرنسا في بسط نفوذها على السواحل الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط إلى دور نخبة سياسية واقتصادية فرنسية نشطة، سُميت بالحزب الاستعماري. وقد زادت هذه المجموعة من تركيزها مع اقتراب الحرب، وركزت على هدف تفكيك الدولة العثمانية والهيمنة على سورية، خاصة بعد أن أصبح الوجود العسكري البريطاني الكبير في المنطقة تهديداً حقيقياً للنفوذ الفرنسي الذي أسسته خلال السنوات السابقة، وخشيت أن يتصادم المشروع البريطاني مع تعريف فرنسا الموسع لسورية الذي يشمل لبنان وفلسطين، وهو أمر كان يرفضه البريطانيون⁽⁹⁷⁾. وقد تعددت دوافع اهتمام الحزب الاستعماري الفرنسي بسورية. فمن الناحية الاستراتيجية، اكتسبت هذه المنطقة أهميتها من ارتباطها بمستعمرات فرنسا في شمال إفريقيا، ولا سيما بعد فرض الحماية على المغرب عام 1912، وهو ما دفع بالفرنسيين إلى السيطرة على شواطئ سورية، لتنفيذاً لاستراتيجيتها الدفاعية في البحر المتوسط. ولم تقتصر أهميتها على ذلك فحسب، بل شكلت سواحل سورية منفذاً حيواً لتصدير النفط العراقي وللتجارة داخل المشرق العربي. ومن الناحية الرمزية، ظنت فرنسا أن السيطرة على دمشق سيعزز من هيبتها في مستعمراتها الإسلامية في إفريقيا، نظراً لمكانة المدينة الدينية والثقافية كمركز إسلامي بارز ومحطة رئيسية للحجاج. ويضاف لما سبق، طمع الفرنسيين بالمواد الخام السورية، مثل الحرير والقطن، كمورد حيوي لصناعاتهم النسيجية⁽⁹⁸⁾.

3- خطوات الاحتلال الفرنسي لسورية.

يمكننا أن نقسم الجهود التي قامت بها فرنسا لتحقيق هدفها باحتلال سورية إلى مرحلتين، تبدأ الأولى بنهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، اشتملت على جهد اقتصادي ودبلوماسي وسياسي وثقافي، وتبدأ الثانية بعد هزيمة القوات العثمانية وانسحابها من سورية، وتشكل الخطوات الفعلية للاحتلال، والتي مزجت فيها فرنسا القوة العسكرية مع حراكها الدبلوماسي.

3-1 الخطوات التمهيدية الفرنسية لاحتلال سورية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

اتخذت فرنسا خطوات تمهيدية مكثفة لإحكام قبضتها على سورية قبل نهاية الحرب العالمية، ركزت فيها على تعزيز وجودها الاقتصادي والثقافي، إلى جانب سعيها الدؤوب لتهيئة الوضع الدولي لتحقيق مشروعها

⁹⁷ خوري، (1997)، ص: 49-51+56.

⁹⁸ خوري، (1997)، ص: 65-66.

الاستعماري. فأنشأت مشاريع بنية تحتية كبرى كمرافق بيروت وسكك حديدية تربط المدن الرئيسية (بافا-القدس 1889م، دمشق-بيروت 1891م، حلب-رياق 1893م، دمشق-حمص 1909م)⁽⁹⁹⁾. كما هيمنت على القطاع التعليمي والاجتماعي بأكثر من 100 مؤسسة خدمية، و220 مدرسة ضمت 52 ألف طالب عام 1913م. ومنذ عام 1912م، وسعت فرنسا نطاق نفوذها السياسي عبر إعداد كوادرات محلية تخرجت من مؤسساتها، بهدف توظيفهم لاحقاً في الهياكل العثمانية أو في الكيانات الناشئة في حال تقسيم السلطنة. كما ركزت فرنسا في توجيهاتها لقناصلها بسورية على تقصي التوجهات السياسية للسوريين من مختلف الخلفيات، فاتخذت من المسيحيين قاعدة أولى لدعمها؛ ثم سعت لاستقطاب المسلمين العرب، مستندةً إلى عدائهم للاتحاديين، وإلى توقعها بأن إخفاق الإصلاحات العثمانية سيدفعهم إلى الانضمام للمطالب الاستقلالية. واستباقاً لتقديرها بأن إهمالها للمسلمين سيدفعهم للجوء إلى بريطانيا لدعم أي حركة تحررية يقومون بها، بادرت قنصليتها في دمشق إلى تكريس نفوذها بالمجتمع السوري، وتركزت جهودها على توثيق العلاقات مع العائلات البارزة، والتأثير على الصحف الإسلامية، واستقطاب طلاب مسلمين عبر منح دراسية للدراسة في فرنسا⁽¹⁰⁰⁾.

وبالتوازي مع النشاط الفرنسي في الداخل السوري، أدركت فرنسا أهمية التوافق الدولي، وأيقنت أن مشروعها في سورية لن يكتمل دون تأمينها لغطاء دولي. لذا توجهت إلى بريطانيا أولاً، فبعد أن أثار قلقها بعض النشاطات والزيارات البريطانية في فلسطين ولبنان، سارعت إلى الاستفسار من لندن، التي أصدرت بياناً رسمياً تنفي فيه وجود أي نوايا سياسية وراء تلك الخطوات، ويؤكد أن بريطانيا لا تهدف ولا تسعى للحصول على نفوذ سياسي في سورية. واستغلت فرنسا هذا التصريح بسرعة؛ حيث أعلنته على الملأ في 21 كانون الثاني 1912م، لتعزيز موقفها في سورية، وإلزام بريطانيا بهذا الوعد⁽¹⁰¹⁾. في المقابل، فشلت فرنسا في الحصول على موافقة كل من إيطاليا وألمانيا، إذ سارعتا إلى رفض الموقف البريطاني، وطالبتا توضيحاً من لندن، وحذرت ألمانيا بأنها لن تُسلم بأي تدخل فرنسي في سورية، مما اضطر البريطانيين إلى تأكيد أن عدم اهتمامهم بسورية لا يعني اعترافاً بحق فرنسا الحصري فيها أو في لبنان⁽¹⁰²⁾.

ولم يطل انتظار فرنسا طويلاً، فمع اندلاع الحرب العالمية الأولى تغيرت موازين القوى، مما أتاح لها فرصة استغلال الظرف لتجاوز العقبات الدولية؛ فبعد أن خرجت كل من إيطاليا وألمانيا من دائرة المُحاصصة على النفوذ في سورية لتحولهما إلى خصمين مباشرين في المعسكر المعادي، أتيح لفرنسا مساحة دبلوماسية أوسع مع الحلفاء، تجسدت في اتفاقية جرى التفاوض عليها بين لندن وسانت بطرسبرغ بين شباط وأيار عام 1916، ونصت صراحةً على حقوق فرنسية في سورية⁽¹⁰³⁾. وعرفت الاتفاقية باسم (سايكس-بيكو) نسبةً إلى

⁹⁹ كوثراني، (1988)، ص: 189-190. وللتوسع بواقع النقل في سورية بنهاية القرن التاسع عشر، لاسيما خطوط السكك الحديدية انظر: عيساوي، (1990)، ص: 340-346-360.

¹⁰⁰ كوثراني، (1988)، ص: 189-191 + 199 + 204 + 207.

¹⁰¹ انطونيوس، (1987)، ص: 239.

¹⁰² كوثراني، (1988)، ص: 191.

¹⁰³ لونغريغ، (د.ت)، ص: 77-78.

المفاوضين: الفرنسي جورج بيكو- (Georges Picot) الذي كان قنصلاً في بيروت ثم عُيِّن سكرتيراً في سفارة لندن، والبريطاني مارك سايكس- (Mark Sykes) النائب المحافظ في مجلس العموم. وقد وقّع الاثنان في 8 أيار 1916م على خريطة ملحقّة بالاتفاقية، صادقت عليها لاحقاً حكومات فرنسا وبريطانيا ثم روسيا. وعُرفت الاتفاقية أولاً باسم (اتفاقية آسيا الصغرى)، قبل أن تشتهر باسم المفاوضين⁽¹⁰⁴⁾. وشملت الاتفاقية سورية والعراق وشمال الجزيرة العربية. وأعطت لفرنسا منطقة واسعة من كيليكيا وآسيا الصغرى مع الساحل السوري (لؤنت بالأزرق)، وأعطت لبريطانيا معظم ولاية بغداد في العراق (لؤنت بالأحمر)، وسُمح لكل منهما في منطقته بإقامة الإدارة ونوع الحكم الذي يريده، مباشراً كان أو غير مباشر. أما فلسطين (لؤنت بالبنّي) فكانت تخضع لإدارة دولية. وتقرر الاعتراف ببقية المناطق كدولة عربية أو اتحاد دول مستقل يرأسه حاكم عربي، بعد تقسيمها إلى جزء شمالي (أُعطي الرمز A) وجزء جنوبي (أُعطي الرمز B)، على أن يكون لفرنسا في المنطقة (A) ولبريطانيا في المنطقة (B) الأفضلية في توفير الخبراء والموظفين، وإنشاء المشاريع، وإعطاء القروض⁽¹⁰⁵⁾. وتكمن خطورة اتفاقية سايكس-بيكو في أنها لم تتجاهل فقط آمال الشعوب العربية وحقائق الجغرافيا السياسية، بل عملت على تفتيت القوة العربية الصاعدة، وتفكيك الرابط القومي الذي يربط دمشق ببقية الأقاليم العربية⁽¹⁰⁶⁾، لتخلق واقعاً استمرت تداعياته السياسية حتى اليوم.

3-2 خطوات الاحتلال الفرنسي لسورية بعد الحرب العالمية الأولى ونظام الانتداب.

بعد دخول قوات الحلفاء دمشق في 30 أيلول 1918م، والقوات العربية في 1 تشرين الأول⁽¹⁰⁷⁾، انتهزت فرنسا الفرصة لتثبيت أقدامها في سورية. فبدأت بالتوغل العسكري عبر احتلال الساحل الشمالي قبل نحو عامين من السيطرة على الداخل، حيث نزلت قواتها في اللاذقية قادمة من طرابلس بحراً في تشرين الأول 1918م⁽¹⁰⁸⁾. ثم أطلقت مساراً دبلوماسياً لضمان سيطرتها على سورية، توج باتفاقها مع بريطانيا في كانون الأول 1918م، والذي أمن لبريطانيا مصالحها في الموصل وفلسطين مقابل اعتراف بحقوق فرنسا في سورية، وشمل أيضاً تعهداً بريطانياً بوضع مدن سورية الداخلية تحت الانتداب الفرنسي، ودعمه ضد الاعتراضات الأمريكية⁽¹⁰⁹⁾.

وسرعان ما تبيّن للفرنسيين أن تنفيذ الاتفاق السابق يتطلب ترتيباً عسكرياً؛ فبادرت إلى توقيع اتفاق جديد مع بريطانيا في 13 أيلول 1919م لتبادل القوات. ونص الاتفاق على انسحاب البريطانيين من سورية (باستثناء فلسطين) واستبدالهم بقوات فرنسية، مع استثناء المدن الأربع (دمشق، حمص، حماة، حلب)

¹⁰⁴ طرابلسي، (2019)، ص: 116+117+124.

¹⁰⁵ لونغريغ، د.ت، ص: 77-78، وانظر: أيضاً حجار، (1999)، ص: 49-50. والنعماني، (2016)، ص: 1-22.

¹⁰⁶ لونغريغ، (د.ت)، ص: 79-80.

¹⁰⁷ لونغريغ، (د.ت)، ص: 85.

¹⁰⁸ خوري، (1997)، ص: 130.

¹⁰⁹ سلطان، (1987)، ص: 70.

والمناطق شرقها من الاحتلال المباشر، وحدد 1 تشرين الأول 1919م موعداً للتنفيذ⁽¹¹⁰⁾. ونتيجةً لذلك، انتقلت القيادة العسكرية والثكنات في كيليكيا وغرب سورية إلى الفرنسيين. ورغم أن نقل الثكنات البريطانية في المدن السورية الداخلية إلى قوات فيصل بدا إيجابياً، إلا أنه في الواقع أزال الحاجز الذي مثلته القوات البريطانية، والذي كان يفصل بين فيصل وفرنسا، مما هياً لاحقاً للفرنسيين احتلال الداخل السوري بالكامل؛ وحيث إن الاتفاقيات السابقة أوجدت وضعاً مباشراً بين فرنسا وفيصل، سعت فرنسا إلى عقد اتفاق معه في كانون الثاني 1920م كخطوة نحو الهيمنة على سورية. وقد تضمن الاتفاق اعترافاً نظرياً بحق سورية في الحكم الذاتي والاستقلال والوحدة، لكنه في المقابل فرض على فيصل الاعتراف بالهيمنة الفرنسية، من خلال حصر المساعدات الخارجية بفرنسا، ومنحها حق الإشراف على العلاقات الخارجية، والسماح للقناصل الفرنسيين بتنظيم الشؤون السورية، وتفضيل فرنسا في الامتيازات الاقتصادية⁽¹¹¹⁾. كما أقرّ الاتفاق ضمناً، بتقسيم سورية عبر الاعتراف بلبنان المستقل تحت الانتداب الفرنسي، وإدارة مستقلة في جبل العرب. ولم يُصادق على الاتفاق بشكل رسمي، واكتُفي بالتوقيع بالأحرف الأولى بسبب رفض الشريف حسين له⁽¹¹²⁾.

وبعد هذه الانجازات الدبلوماسية، لم يعد أمام الفرنسيين سوى الحصول على شرعية دولية لاحتلال سورية، وهو ما تحقق في مؤتمر سان ريمو في إيطاليا الذي عقدته قوات الحلفاء بين 19 و26 نيسان 1920م، بحضور بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، وغياب الولايات المتحدة، بهدف صياغة اتفاقية خاصة بتركيا. وفي 24 نيسان، أُقرت اتفاقية سيفر التي نصت في مادتها (94) على اعتراف مؤقت باستقلال سورية والعراق، مع تلقيهما المشورة والإدارة من دولة منتدبة حتى يصبحا قادرين على الاستقلال. وعُينت فرنسا دولة منتدبة على سورية ولبنان، وبريطانيا على العراق وفلسطين⁽¹¹³⁾. وتأتي أهمية مؤتمر سان ريمو من كونه منح الشرعية للواقع الذي فرضته اتفاقية أيلول 1919م، وحول خط التماس بين الاحتلالين البريطاني والفرنسي إلى حدود سياسية دائمة بين انتدابين مستقبليين⁽¹¹⁴⁾. سيشكلان لاحقاً أساساً لحدود الدول في المشرق العربي، ويكرسان بذلك واقعاً سياسياً وجغرافياً استمر طيلة فترة الانتداب، وما زالت المنطقة تعاني من تداعياته حتى اليوم.

ولا بد لنا من التعريف أولاً بهذا النظام الجديد الذي فُرض على كل من سورية وفرنسا، والذي رفضته كلاهما؛ فحرم الأولى من حريتها واستقلالها، وحرّم الثانية مما كانت تحلم به من حرية كاملة في التصرف

¹¹⁰ لابد من الإشارة للصعوبات التي واجهت القوات البريطانية في المناطق الشرقية كدير الزور، حيث قامت أهالي المنطقة بثورة بقيادة رمضان شلاش عام 1919 استطاعوا من خلالها اخراج البريطانيين من المدينة. للتوسع بحديثات اتفاق تبادل القوات انظر: سلطان، (1987)، ص: 184. وللاطلاع على موضوع ثورة رمضان شلاش انظر: الفياض، (1963)، ص: 213.

¹¹¹ خوري، (1997)، ص: 60.

¹¹² سلطان، (1987)، ص: 214.

¹¹³ سلطان، (1987)، ص: 319.

¹¹⁴ خوري، (1997)، ص: 63.

بسورية. تبدأ قصة الانتداب مع مشروع ميثاق عصبة الأمم⁽¹¹⁵⁾ الذي قدمه الجانب الأمريكي في جلسة 14 كانون الأول 1918م. وقد ورد في بنده 19 أن "ثمة جماعات كانت تنتمي فيما مضى للإمبراطورية العثمانية، قد بلغت من التطور بحيث يمكن الاعتراف مؤقتاً بوجودها كأمم مستقلة، شريطة أن تأخذ بيدها في الإدارة نصائح ومعونة دولة منتدبة إلى أن تصبح قادرة على المضي بمفردها، ولا بد أن تؤخذ أمانى هذه الجماعات في المقام الأول بالنسبة لاختيار الدولة المنتدبة"⁽¹¹⁶⁾. وترسخت فكرة الانتداب بعد عام من خلال معاهدة فرساي⁽¹¹⁷⁾ في 18 حزيران 1919م. فوفقاً للمادة 22 منها، فإن الانتداب هو وصاية عصبة الأمم على الشعوب التي اعتبرت متخلفة بدرجات متفاوتة بسبب خضوعها للدول المهزومة في الحرب، فتتدب العصبة دولة متقدمة قادرة وراغبة بتحمل أعباء الوصاية لترتقي بهذه الشعوب، مع مراعاة رغباتها في اختيار الدولة المنتدبة. وعلى الرغم من أن نظام الانتداب قد جعل عصبة الأمم الجهة الرسمية الضامنة والمراقبة لتنفيذه. بيد أن العصبة لم تعترف به فوراً؛ لأنه تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الأعلى للحلفاء دون استشارتها، وأرسل السكرتير العام للعصبة مذكرة إلى المجلس الأعلى للحلفاء في 30 تموز 1920، أكد فيها عدم الاعتراف بأي سند قانوني لهذا الانتداب. وظل الأمر معلقاً حتى 24 تموز 1922م عندما وافقت العصبة عليه⁽¹¹⁸⁾، ولم يبدأ التنفيذ الرسمي إلا في شباط 1923م⁽¹¹⁹⁾. وكانت هذه الصيغة التي أقرها المجلس الأعلى للحلفاء مجرد اقتسام للمناطق المحتلة بين المنتصرين، وتغطيةً لعمليات احتلالهم. وما اختار الفرنسيين لقائد من غلاة الاستعماريين كالجنرال غورو-(Gouraud)⁽¹²⁰⁾ لتطبيقه، إلا دلالة على نوايا الفرنسيين ومفهومهم الخاص للانتداب⁽¹²¹⁾.

ورغم أن الانتداب منح فرنسا غطاءً شرعياً، إلا أنه لم يحقق أطماعها، بل عُدَّ عقبة في وجه مخططاتها الاستعمارية. وقد دخلت السياسة الفرنسية في حالة من الارتباك والانقسام، بين التزامها بالمبادئ القانونية والأخلاقية التي ينطوي عليها الانتداب، ورغبتها في تحقيق مصالحها الخاصة. فلم يكن الانتداب يعني

¹¹⁵ عصبة الأمم: جمعية دولية أحدثت بعد الحرب العالمية الأولى ضمت جميع الدول، وكفلت المساواة فيما بينهم بغرض خلق نظام أمن جماعي تشارك به جميع الدول الأعضاء. رمضان (1997)، ص: 69-70.

¹¹⁶ قرقوط، (1975)، ص: 37.

¹¹⁷ معاهدة فرساي: معاهدة فرضتها دول الحلفاء على ألمانيا عام 1919م، تضمنت شروطاً مجحفة وقاسية وافقت عليها ألمانيا مرغمة رمضان، (1997)، ص: 25-26.

¹¹⁸ قرقوط، (1975)، ص: 37.

¹¹⁹ لونغريغ، (د.ت)، ص: 141.

¹²⁰ الجنرال هنري غورو (1867-1946): ولد في باريس، وعمل ضابطاً في إفريقيا منذ عام 1894 وأمضى فيها عشرين عاماً. لمع اسمه منذ عام 1898، نظراً لأدائه المميز في إفريقيا الغربية، كما لعب أدوراً مهمة في الحرب العالمية الأولى، لكن أشهر أعماله، والتي رفعت اسمه عالياً، نجاحه في الهجوم المضاد الذي شنه الفرنسيون في 15 تموز 1918، ونجاحه لاحقاً باحتلال مدينة ستراسبورغ، عين مندوباً سامياً على لبنان وسورية، بين عامي 1919-1923.

(Henri Gouraud)، francearchives. https://francearchives.gouv.fr/fr/pages_histoire/26287433

¹²¹ قرقوط، (1975)، ص: 37.

الاستعمار المباشر أو الحماية، بل كان مرحلة مؤقتة تهدف إلى تمكين سورية ولبنان من الحكم الذاتي، مما قلل من جاذبية احتلال سورية. كما فرض الانتداب تحديات اقتصادية جسيمة، مثل الأموال الضخمة المطلوبة لتحديث البلاد وترسيخ الوجود الفرنسي، وهي أموال لم تكن متاحة للحكومة الفرنسية⁽¹²²⁾.

وفي الحقيقة، لا يمكن الحكم على نظام الانتداب بشكل قاطع، إذ جمع بين جوانب إيجابية وأخرى سلبية. فعلى الصعيد الإيجابي، اعترف النظام باستقلالية الدول المنتدبة، وفرض على الدولة المنتدبة مهلة ثلاث سنوات لصياغة دستور يحترم حقوق الشعب وتطلعاته. كما أوكل إليها مسؤولية تنمية البلاد، وتشجيع الحكم الذاتي، مع الحفاظ على خصوصية الأوقاف، وضمان حرية العبادة. وضمن الانتداب إنشاء نظام قضائي عادل، وحافظ على اللغة المحلية في التعليم، وأكد على وحدة تراب الدولة المنتدبة. مع منح فرنسا السيطرة على الشؤون الخارجية والعلاقات الدبلوماسية، وسمح لها بإبقاء قواتها لأغراض دفاعية مع استخدام وسائل النقل لنقل الجنود في أي وقت. ومن الناحية الاقتصادية، أعطيت فرنسا حرية تطوير البلاد شريطة عدم احتكارها للاقتصاد السوري⁽¹²³⁾.

في المقابل، اتسم نظام الانتداب بثغرات عميقة؛ حيث كان غير محدود المدة، وافترقت عصبية الأمم إلى سلطة حقيقية للرقابة عليه. وقد انطوى على إجحاف بحق سورية، حيث حُرمت من التعبير عن رأيها مباشرة، واقتصرت تمثيلها على فرنسا. ورغم وجود بعض البنود التي قد تُعتبر إيجابية نظرياً، إذا نُفذت بحسن نية؛ فإن جوهر الانتداب كان احتلالاً عسكرياً، استغلته فرنسا لتقسيم سورية، وتعزيز الانقسام الطائفي المحلي، وإسكات صوتها دولياً، وفرض الهيمنة الثقافية عبر إضفاء الطابع الرسمي على اللغة الفرنسية إلى جانب العربية⁽¹²⁴⁾.

3-3- فرض الانتداب ورد الفعل الوطني.

بعد أن استطاعت فرنسا في غضون سنتين فقط تأمين الغطاء الدولي، وإفراغ سورية من أي قوة أجنبية أخرى قد تعترض مخططها، شرعت في التحضير لفرض انتدابها بشكل مباشر. وكان العقبة الوحيدة أمامها هي الحكومة العربية في دمشق، والتي لن يمض وقت طويل حتى تتخذ الحكومة الفرنسية قراراً بتفكيكها. ووقف خلف هذا القرار أسباب عديدة، منها: عداة حكومة فيصل الشديد للفرنسيين، ودعمها لمجموعات الثوار، وعدم ملائمة النظام المالي لسورية الفيصلية القائم على الجنيه المصري مع المصالح الفرنسية، وما كان يسببه من عبء مالي لنفقات جيش الاحتلال الفرنسي. يضاف إلى ذلك استمرار الهجمات المتواصلة على خط رياق- حلب، وعرقلة تحركات القوات الفرنسية في شمال سورية، التي كانت في حالة حرب مع الأتراك⁽¹²⁵⁾. ويضاف لما سبق، العلاقة المتينة بين البريطانيين والشريف حسين وأبنائه، والتي ستجعل الفرنسيين ينظرون لحكومة فيصل كجزء من المشروع البريطاني في سورية.

¹²² خوري، (1997)، ص: 69-71.

¹²³ لونغريغ، (د.ت)، ص: 143.

¹²⁴ للتوسع انظر: قرقوط، (1975)، ص: 38.

¹²⁵ خوري، (1997)، ص: 64.

وعليه، بدأت فرنسا بتنفيذ خطوتها الأخيرة في 14 تموز 1920م عبر توجيه الجنرال غورو إنذاراً إلى الحكومة العربية تضمن المطالبة بحرية استخدام خط رياق-حلب، وإلغاء التجنيد الإجباري، وقبول الحكومة العربية انتداب فرنسا، وتأديب الثوار، وفرض التعامل بالعملة الورقية السورية التي أصدرتها فرنسا، كما اشترط على فيصل قبول الإنذار كاملاً عند منتصف ليل 18 تموز، وهو ما وافق عليه فيصل وحكومته خلال اجتماع عقد في منزل فيصل في 16 تموز، وبعدها بيومين قبلت الحكومة رسمياً الإنذار، ووقع فيصل البرقية التي أرسلت إلى غورو، وكان واضحاً رغبة غورو في دخول دمشق بالحديد والنار، وعزوفه عن أي حل سلمي. فبعد وصول برقية فيصل المتضمنة قبول الإنذار، عاد واشترط عليه الانتهاء من تنفيذ بنوده قبل 21 تموز. فاجتمعت الحكومة السورية في 20 تموز وأعلنت قبولها للإنذار، وأرسلت البرقية قبل ست ساعات من نهاية المهلة، وباشرت بتسريح الجيش الوطني. ورغم ذلك، واصل غورو تقدمه نحو دمشق في 21 تموز، بحجة أن برقية القبول لم تصل بسبب انقطاع خطوط البرق. وعندها وافق فيصل على مقترح يوسف العظمة⁽¹²⁶⁾ بإيقاف تسريح الجيش، والاستعداد للقتال. فرد غورو في اليوم التالي بمطالبة فيصل بشروط جديدة، تضمنت تسليم ليس فقط السكك الحديدية، بل ومدينة حلب نفسها للسيطرة الفرنسية، مقابل عدم احتلال دمشق⁽¹²⁷⁾. وفشل مبعوث فيصل ساطع الحصري⁽¹²⁸⁾، بعد اجتماعه مع غورو، في إقناعه بإيقاف الزحف، بل حمله شروطاً تعجيزية جديدة، وهي أن تنشر الحكومة السورية في الصحف ما يبرر زحف الجيش الفرنسي، وأن تسمح للفرنسيين باستعمال سكة حديد الزبداني-دمشق، بالإضافة لتراجع الجيش العربي إلى دمشق، مع تسليم الجنود لسلحهم، وندب قوة عسكرية فرنسية إلى دمشق للإشراف على تنفيذ الاتفاق، والتمهيد لتطبيقه، وهو ما رفضه فيصل وحكومته، مؤكدين موافقتهم على شروط 14 تموز فقط في حال انسحاب الجيش الفرنسي، الذي كان واضحاً أنه لن يتوقف قبل احتلال دمشق. وعليه، أصدر فيصل بياناً للسوريين دعاهم فيه إلى الدفاع عن البلاد⁽¹²⁹⁾.

لم يستسلم السوريون للاحتلال بسهولة؛ فعلى الرغم من التفوق العسكري الهائل للجيش الفرنسي المدمج بالطائرات والمدفعية، قررت مجموعة صغيرة من القوات العربية بقيادة وزير الحربية يوسف العظمة

¹²⁶ يوسف العظمة (1884-1920م) ولد في دمشق، وأكمل تعليمه في المدرسة الحربية في الأستانة عام 1906 وتخرج منها برتبة يوزباشي أركان حرب، أوفد إلى ألمانيا لمدة سنتين لدراسة العلوم الحربية، وعرف عنه اجادته للألمانية، والفرنسية، والتركية، شغل عدة مناصب عسكرية. استمر في التنقل وعين أخيراً رئيساً لأركان حرب الجيش الأول بالأستانة. بعد نهاية الحرب عاد إلى دمشق، ووكله فيصل عدة مهام كان آخرها وزيراً للحربية فعمل على تنظيم الجيش العربي الذي بلغ قوامه 10000 جندي، واصطدم مع الجيش الفرنسي عام 1920، واستشهد في أرض المعركة في ميسلون، ودفن فيها. الزركلي، (1986)، ج3، ص: 213.

¹²⁷ سلطان، (1987)، ص: 365-369.

¹²⁸ ساطع الحصري: (1883-1968) كاتب وباحث سوري حليبي الأصل ولد في اليمن بسبب عمل والده رئيساً لأحد المحاكم فيها، تلقى الحصري علومه في استانبول، وتنقل في أعمال التعلم والإدارة، ألف العديد من المؤلفات بالعربية والتركية، وبعد انفصال سورية عن الدولة العثمانية، عاد إلى دمشق وتبوأ منصب وزير المعارف فيها، وبعد سقوط سورية بيد الفرنسيين استقر ببغداد وعين مديراً للأثار، ورئيساً لكلية الحقوق، عاد إلى حلب عام 1941، وثم عين مستشاراً فنياً في وزارة المعارف من عامي 1944 إلى 1946، وانتقل بعدها إلى مصر، ونشر عدد من الدراسات، وتوفي في بغداد عام 1968. الزركلي، (1986)، ج3، ص: 70.

¹²⁹ سلطان، (1987)، ص: 371+375.

مواجهتهم في معركة غير متكافئة في ميسلون قرب دمشق صباح 24 تموز. وأبدى السوريون بطولة نادرة، إلا أن الجيش العربي سرعان ما انهار بعد استشهاد قائده، وفشلت محاولات إعادة التنظيم بسبب نقص العتاد، وتعرضت القوات المنسحبة لهجمات من قطاع الطرق في الجبال المحيطة، مما أدى إلى الهزيمة. وانتقم الجيش الفرنسي بوحشية من جرحى الجيش العربي في ساحة المعركة، وأجهزوا عليهم بالحرب⁽¹³⁰⁾.

وفي الواقع، لم تكن معركة ميسلون عام 1920 بداية المقاومة السورية ضد الاحتلال الفرنسي، بل سبقتها أشكال متعددة من النضال السياسي والمسلح منذ اللحظات الأولى للوجود الفرنسي على الساحل السوري. فمن الناحية السياسية، ورغم الصدمة التي مثلها إعلان قوات الحلفاء اعتبار سورية أراضي عدو ووضعتها تحت إدارتها العسكرية، مع ربط أي تطور سياسي فيها بقرارات مؤتمر الصلح⁽¹³¹⁾، سعى السوريون إلى تأكيد استقلال بلادهم، وهويتهم العربية، وحققهم في تقرير المصير، استناداً إلى كونهم شركاء في النصر إلى جانب الحلفاء. وبالفعل، تمكن السوريون خلال فترة وجيزة من تحقيق إنجازات سياسية بارزة، أبرزها عقد المؤتمر السوري العام عام 1919، الذي أكد على وحدة البلاد ورفض الانتداب الفرنسي، وعمل على إحياء المطالب الوطنية لممثلي الدول الكبرى، ثم أعلن استقلال سورية في 8 آذار 1920، ونصب فيصل ملكاً عليها. وواكب ذلك تحرك دبلوماسي مكثف في مؤتمر الصلح، حيث حاول فيصل انتزاع اعتراف دولي باستقلال سورية، لكنه اصطدم بتفوق المصالح الاستعمارية؛ إذ فضلت بريطانيا، رغم التسهيلات التي أمنتها له في أوروبا، التحالف مع فرنسا على الوفاء بتعهداتها السابقة للعرب. وبالتوازي مع المسار الدبلوماسي، شرعت الحكومة العربية في دمشق ببناء مؤسسات وطنية، وفي مقدمتها الجيش العربي⁽¹³²⁾، في خطوات مثلت ترجمة عملية للاستقلال الوطني.

أما على المستوى العسكري، فما إن ورد نبأ احتلال اللاذقية في تشرين الأول 1918م، حتى بادر الشيخ صالح العلي⁽¹³³⁾، أحد أبرز الزعامات الوطنية والدينية في منطقة طرطوس، إلى حشد وجهاء المنطقة وإقناعهم بالانضمام إليه لخوض حرب عصابات ضد القوات الفرنسية⁽¹³⁴⁾. وبحلول صيف 1919م، تمكنت تشكيلات الثوار من بسط سيطرتها على كامل المنطقة الجبلية، مستغلة تشتت القوات الفرنسية في غرب سورية. واستمرت سيطرة الثوار على الساحل السوري حتى صيف 1920م، مدعومين بتمويل كبير ومتنوع من حكومة فيصل، لم يقتصر على السلاح والعتاد بل امتد إلى المؤن الغذائية. وكان التواصل بين الشيخ صالح العلي

¹³⁰ سلطان، (1987)، ص: 378-382.

¹³¹ لونغريغ، (د.ت)، ص: 89. سلطان، 1987، ص: 408.

¹³² سلطان، (1986)، ص: 68+70+80+88+129+130+131+288.

¹³³ صالح العلي: (1883-1950): أحد أبرز رجالات النضال الوطني في وجه الاحتلال الفرنسي، ولد بقرية المريقب، واتخذ من الشيخ بدر في طرطوس مكاناً لإقامته، قاد ثورة مسلحة ضد الفرنسيين فور نزولهم على الساحل السوري عام 1918، استمر بالثورة رغم الظروف الصعبة بعد سقوط دمشق، واضطر للاستسلام عام 1921، سجل له موقف وطني عام 1936 بتشديده على وحدة الساحل السوري مع سورية، توفي بالمريقب مسقط رأسه عام 1950 الزركلي، (1986)، ج3، ص: 193.

¹³⁴ خوري، (1997)، ص: 130.

وفيصل سريعاً وناجياً⁽¹³⁵⁾. كما أسهم في دعم الثورة موارد الشيخ وعائلته المالية، وتبرعات السوريين محلياً وفي المغترب، والغنائم المأخوذة من الفرنسيين⁽¹³⁶⁾، والمساعدات الواردة من القوات الكمالية التركية⁽¹³⁷⁾.

ورغم كل ما قدمه السوريون من تضحيات، إلا أن سلسلة الانتصارات لم تستمر طويلاً. فقد تغيرت موازين القوى بشكل حاسم بعد سقوط دمشق وزوال الحكومة العربية، وتعزز الموقف العسكري الفرنسي بتوقيع اتفاق مع الأتراك في آذار 1921م، مما أتاح لهم تركيز قواتهم ضد الثوار، فشنت فرنسا هجوماً كبيراً في 15 حزيران بقوات ضخمة، وفقدت القيادة الثورية السيطرة على الجبهات وتحولت إلى مجموعات متناثرة⁽¹³⁸⁾. وبعد أن حاصرت الجيوش الفرنسية المؤلفة من ثلاث طوابير جبال الساحل من اللاذقية وبانياس غرباً، وحماة شرقاً، استطاعت السيطرة بالكامل على المنطقة بحلول نهاية صيف 1921م. واضطر الثوار لوقف القتال بعد عامين من النضال البطولي، واستسلم الشيخ صالح العلي في النهاية، ليصدر العفو عنه لاحقاً بمرسوم فرنسي⁽¹³⁹⁾.

ولم تقتصر مقاومة الفرنسيين على الساحل فحسب، بل انتشرت على رقعة واسعة من الجغرافية السورية بدءاً من عام 1919م، فاندلعت اشتباكات مسلحة على الحدود الغربية لسورية مع لبنان منذ شهر أيار 1919م، كما تفجرت ثورات في أنطاكية وفي تلكلخ في أواخر العام، وكان أكثرها أثراً حوادث الحولة في 12 تشرين الأول، والتي تخللتها بعض الحوادث الطائفية المؤسفة⁽¹⁴⁰⁾. ورغم أهمية ثورات عام 1919 السابقة، إلا أن ثورة الشمال التي فجرها إبراهيم هنانو⁽¹⁴¹⁾ في خريف عام 1919م كانت أكبرها، واستمرت حتى بعد سقوط مدينة حلب، بعد أن لجأ الثوار إلى الريف لمواصلة المقاومة. واعتمدت ثورة هنانو كما الشيخ صالح العلي على دعم الكماليين الأتراك؛ فرغم الشكوك المتبادلة، قرر الطرفان المضي قدماً في التحالف لمواجهة العدو المشترك. كما لم تبخل حلب بالأموال، والسلاح، والرجال، فتدفقت التبرعات من ملاك الأراضي والتجار فيها. ويضاف إلى ذلك الدعم المحدود من الأمير عبد الله في شرقي الأردن، الذي رغم قلته كان وقعه كبيراً على الفرنسيين، لتخوفهم من كونه جزءاً من مؤامرة بريطانية لإخراجهم من سورية. وسرعان ما توسعت ثورة هنانو بشكل كبير، وارتفع عدد مقاتليها من 800 إلى 5000. ورغم ضعف إمكانيات الثوار، فإن نجاحهم في استغلال طبيعة الأرض الوعرة، والتي كان يجهلها الفرنسيون، بالإضافة إلى أن استخدامهم لأسلوب العمليات

¹³⁵ يونس، (د.ت)، ص: 121-122.

¹³⁶ يونس، (د.ت)، ص: 69.

¹³⁷ خوري، (1997)، ص: 131.

¹³⁸ يونس، (د.ت)، ص: 131.

¹³⁹ خوري، (1997)، ص: 132.

¹⁴⁰ سلطان، (1987)، ص: 133.

¹⁴¹ إبراهيم هنانو: (1869-1935) أحد أبرز رجالات النضال الوطني السوري، ولد في كفرحارم، وتلقى تعليمه في المدرسة الملكية في الأستانة، تنقل بعدها في عدد من المدن التركية، واستلم عدد من المناصب الإدارية من مدير ناحية، إلى قائم مقام، وانتخب أيضاً عضواً في المجلس العمومي في حلب، وبعد سيطرة الجيش العربي على حلب انتخب عضواً في المؤتمر السوري. وبعد احتلال الفرنسيين للساحل، قام بتأسيس مجموعات للمقاومة، وقاد معارك ناجحة ضد الفرنسيين رغم سقوط حلب بيد الفرنسيين، واستمر بنضاله السياسي ضد الفرنسيين بعد توقف المقاومة المسلحة، وتحول إلى رمز وطني، حتى توفي في حلب عام 1935. الزركلي، ج1، (1986)، ص: 41-42.

الليالية، قد أسهم بفعالية في قلب نتائج معارك عديدة لصالحهم. فمع نهاية تشرين الثاني 1920م، كان الثوار يسيطرون على الأقضية والمدن الممتدة من حارم إلى جسر الشغور. ورغم هذه الإنجازات المبهرة، لم يذم تفوق الثوار طويلاً، حيث وجهت فرنسا ضربات شديدة لهم. ولم ينته كانون الأول 1920م، إلا والثوار في نكسة حقيقية، واضطرت قواتهم المتراجعة إلى اللجوء إلى جبل الزاوية. فعمل هنانو على تغيير خطته، وركز جهده على تنظيم مجموعات ثورية صغيرة، واستمرت العمليات خلال الربع الأول من عام 1921م رغم كل الصعوبات، إلى أن حوَصر الثوار في جبل الزاوية وتكبّدوا هزائم متتالية، ما أجبر هنانو على الانسحاب في تموز والالتجاء إلى شرقي الأردن، حيث اعتقله البريطانيون في آب 1921، وسَلّموه لفرنسا بناءً على اتفاق سابق بينهما⁽¹⁴²⁾. وهكذا، استطاعت فرنسا فرض سيطرتها على سورية قهراً، بالحديد والنار، ومهدت لمرحلة جديدة من الهيمنة، واجهها السوريون بنضال متنوع الأساليب على امتداد سنوات الانتداب.

نتائج الفصل الأول.

- 1- أسهمت الظروف الدولية التي خلقتها التطورات السياسية والعسكرية الأوروبية، والتي نشأت منذ حرب 1870م، وما تبعها من نشوء تقاهمات على تقاسم النفوذ خارج القارة في نهاية القرن التاسع عشر، والتي تكاملت بدورها مع الظروف المحلية التونسية والفرنسية في تسهيل فرض الحماية الفرنسية على تونس.
- 2- وجود تلازم وثيق بين الأوضاع السياسية والاقتصادية في تونس قبل الاحتلال، ويعد كل منهما نتيجةً وسبباً للآخر في آن واحد، فتسببت السياسات الحكومية وما احتوته من برامج اصلاحية، ومن توجهات للانفتاح الاقتصادي على السوق الأوروبي إلى حدوث أزمة مالية، والتي تحولت بدورها إلى أزمة سياسية أوقعت تونس في قبضة الفرنسيين بنهاية المطاف.
- 3- جاء الاحتلال الفرنسي كحلقة أخيرة في مسلسل فقدان تونس لسيادتها، فرغم المظهر الاستقلالي الظاهري، والتي حاولت تونس جاهدة الحفاظ عليه، إلا أن هذه السيادة الصورية كانت تتآكل على مر السنين بسبب الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الأوروبية، والتي بلغت ذروتها مع وصاية اللجنة المالية الدولية.
- 4- كان اختيار نظام الحماية استجابة لحثثيات (دولية وفرنسية وتونسية)، ولم يكن الاحتلال الفرنسي لينجح بهذه السهولة النسبية لو تم اختيار أي نظام آخر.
- 5- يعد الاحتلال الفرنسي لسورية أحد ثمار النهج الاستعماري الذي أسسه رئيس الوزراء الفرنسي جول فيري عند احتلاله لتونس، وما كان الحزب الاستعماري في بدايات القرن العشرين إلا امتداداً طبيعياً لمشروعه.
- 6- لم يكن الاحتلال الفرنسي لسورية وليد تسويات وتقاهمات أوروبية، بقدر ما كان نتيجة للاضطراب الجيوسياسي الذي أحدثته الحرب العالمية الأولى، وما سببته من تفكيك للسلطنة العثمانية، وإزالة العقبة التي شكلتها ألمانيا أمام الأطماع الفرنسية.

¹⁴² خوري، (1997)، ص: 137-141.

7- يُعد وصول الاتحاد والترقي للسلطة، وما اتبعوه من سياسات، وما اتخذوه من خيارات، إحدى المسببات المباشرة لسقوط سورية بيد الفرنسيين، فلم تكن السلطنة العثمانية لتُقسم لولا خيارهم بدخول الحرب إلى جانب الألمان، ولم يكن العرب لينادوا بالاستقلال ويرفعوا السلاح بوجههم، لولا سياسات التتريك المنفرة التي اتبعوها، وأفعال القمع والتهميش التي مارسوها ضد العرب.

8- لعبت انكلترا دوراً خطيراً قبيل الحرب العالمية أفضى لسقوط سورية بيد الفرنسيين، إن كان من جهة إقناع العرب والسوريين بالانضمام للحرب إلى جانب الحلفاء، أو لجهة ضمانهم للنفوذ الفرنسي في سورية من خلال المعاهدات والاتفاقات الموقعة مع الفرنسيين.

9- جاء نظام الانتداب كنتيجة للمتغيرات الدولية، وما فرضته توجهات السياسة العالمية الجديدة في العلاقات الدولية بعد الحرب، والذي مثلته عصبة الأمم، ولم يأتي نتيجةً لمعطيات داخلية فرنسية كانت أو سورية.

الفصل الثاني:

الممارسات الفرنسية في سورية والنضال الوطني بين عامي 1920-1939.

أولاً : ممارسات الاحتلال الفرنسي في سورية بين عامي 1920-1939م.

1-على الصعيد الإداري.

1-1- تفتيت الجغرافية ومحاربة الوحدة السورية.

1-2- التضخم الإداري الكبير ونفقاته الباهظة.

2-على الصعيد السياسي.

1-2- مصادرة صوت الشعب والتلاعب بالعملية الانتخابية.

2-2- إعاقة السلطات التشريعية والتنفيذية الوطنية وحصرها بيد الفرنسيين.

3-على الصعيد الاجتماعي.

1-3- إهانة المشاعر الدينية للسوريين.

2-3- محاولة إضعاف الأعيان الدينيين والمدنيين.

3-3- إضعاف التعليم الرسمي ومحاربة المدارس المحلية.

4-على الصعيد الاقتصادي.

ثانياً: النضال الوطني ضد الانتداب الفرنسي بين عامي 1920-1939

1- النضال الوطني ومرحلة الصدام بين عامي 1920-1927.

1-1- النضال الوطني السياسي بين عامي 1920-1925.

1-2- عودة النضال المسلح والثورة السورية الكبرى بين عامي 1925-1927.

1-2-1- النضال السياسي الوطني المرافق للثورة.

2- الأحزاب والتيارات السياسية في سورية بين عامي 1928-1939.

1-2- الكتلة الوطنية.

2-2- عصبة العمل القومي.

2-3- الاتحاد الوطني العام والجبهة الوطنية الموحدة.

2-4- التنظيمات الشبابية الكشفية وشبه العسكرية.

3- النضال الوطني والمشاركة بالعملية السياسية بين عامي 1928-1936.

3-1- النضال نحو دستور وطني ومعاهدة ثنائية سورية-فرنسية.

3-2- النضال الوطني والتجربة النيابية والحكومية.

3-3- الإضراب الكبير 1936م.

3-4- الاتفاقية الفرنسية السورية 1936م.

4- القوى الوطنية في الحكم والتحديات التي واجهتها بين عامي 1936-1938.

4-1- الرفض الفرنسي للتصديق على المعاهدة وتشجيع التوجه الانفصالي.

4-2- التحديات الناجمة عن ظروف اقليمية.

4-3- التحديات الداخلية وانشاقات القوى الوطنية.

5- عودة التشدد الفرنسي وانهاء الحكم الوطني.

نتائج الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

الممارسات الفرنسية في سورية والنضال الوطني بين عامي 1920-1939.

بعد دخول الفرنسيين دمشق، وتفكيكهم للحكومة الشريفة، بدأوا بتطبيق مجموعة من السياسات التي تهدف إلى إضعاف البلاد وضمان سيطرتهم عليها. فسعوا إلى تقسيمها جغرافياً، وتفتيت سكانها، وضرب هويتها الدينية والاجتماعية، وهيمنوا على مؤسساتها الإدارية والتشريعية والتنفيذية، وعملوا على استغلال اقتصادها. وسرعان ما قادت هذه السياسات إلى ردة فعل وطنية رافضة للاحتلال الفرنسي، نجم عنها حركة نضالية سياسية غنية، تنوعت في أفكارها، وتياراتها، وأدواتها. وسنستعرض في هذا الفصل بداية أهم الممارسات الفرنسية، ثم سنتطرق لحركة النضال الوطني السورية ضد الفرنسيين بين عامي 1920-1939.

أولاً : ممارسات الاحتلال الفرنسي في سورية بين عامي 1920-1939م.

1- على الصعيد الإداري.

1-1 تفتيت الجغرافية ومحاربة الوحدة السورية.

ما من سياسة ارتبطت بالانتداب الفرنسي لسورية كما ارتبط المشروع التقسيمي به، ولم يكن هذا التقسيم مجرد إجراء إداري عابر، بل كان محاولة ممنهجة لطمس الهوية الوطنية، وتفتيت الوحدة الاجتماعية، وإعادة تشكيل البنية السياسية للبلاد. ويعود هذا المخطط إلى اللحظات الأولى لدخول الفرنسيين الأراضي السورية، فما كاد الشعب السوري يستفيق من صدمة تقسيم بلاده المتحررة حديثاً من السيطرة العثمانية بين بريطانيا وفرنسا، حتى شرعت الأخيرة بتقسيم المقسم، وتحويل سورية إلى كيانات مناطقية وعرقية متناثرة. ورغم ادعاء فرنسا أن هذه الإجراءات لم تكن إلا استجابة للواقع السياسي السوري، وتلبيةً لرغبة الأهالي⁽¹⁴³⁾، وأن هدفها لم يكن سوى تدريب الدويلات السورية على الحكم الذاتي، وتمكين السكان من اختيار حكامهم، مع نفيها اتهامات تطبيقها لسياسة (فرق تسد)، إلا أن الممارسة الفعلية أثبتت عكس ذلك تماماً، حيث أفرزت هذه السياسات كيانات قامت على أسس مذهبية، وحولت التنوع الطائفي إلى كيانات سياسية متصارعة، وعملت على تعزيز النزعات الإقليمية⁽¹⁴⁴⁾.

وفي الحقيقة، لم تتخذ الكيانات السورية المُحدثة، ولا طبيعة العلاقة فيما بينها، شكلاً واحداً ومستمراً على مدى سنوات الانتداب، بل تغيرت وفق ما فرضته التطورات السياسية، والظروف الاقتصادية في البلاد؛ فبدأ الأمر في عام 1920م بإنشاء الفرنسيين للواءين منفصلين، واحد في دمشق ضم مدن حمص وحماة، وآخر

¹⁴³ خوري، (1997)، ص: 85.

¹⁴⁴ قرقوط، (1975)، ص: 41+42.

في حلب ضم وبشكل اسمي دير الزور وبقية المنطقة الشرقية السورية، بالإضافة للواء اسكندرون، والذي وضعته السلطات الفرنسية تحت إدارة تمتعت باستقلال كبير بحجة وجود جالية تركية فيه⁽¹⁴⁵⁾. كما أُدمجت المناطق الساحلية والجبلية ذات الأغلبية السورية العلوية، والتي انقسمت سابقاً لسنجقي طرطوس واللاذقية لتشكيل كيان إداري منفصل، وأصبح هذا الكيان دولة في 1 تموز 1922م⁽¹⁴⁶⁾، كما أعلن في العام نفسه جبل الدروز ككيان مستقل، وأبقيت الجزيرة السورية تحت السيطرة المباشرة من قبل سلطات الانتداب⁽¹⁴⁷⁾. وما لبثت هذه الدويلات أن اتخذت شكلاً جديداً، إذ أنشأ الفرنسيون اتحاداً فيدرالياً بين دمشق وحلب، ودولة العلويين، زاعمين أنه خطوة نحو توحيد سورية تحت مظلة إدارية واحدة⁽¹⁴⁸⁾. غير أن هذا الادعاء سرعان ما تبخر، إذ انهار الاتحاد الثلاثي بعد ثمانية عشر شهراً فقط بسبب التضخم الإداري، والعبء المالي الذي خلفه، وعادت فرنسا إلى سياسة التجزئة الطائفية، فاستتنت دولتي العلويين والدروز من الكيان السياسي الجديد (دولة سورية) عام 1925، في مسعاً واضح لعزل الاقليمين عن المشروع الوطني في مدن الداخل السوري، فاقصرت دولة سورية على دولتي دمشق وحلب فقط⁽¹⁴⁹⁾.

وظل التزام فرنسا باستراتيجية التقسيم قائماً طوال العشرينيات، حيث وقفت عام 1928 ضد الجمعية التأسيسية وتوجهاتها الوحدوية، خاصة المادة الثانية من الدستور التي نصت على أن سورية (وحدة غير قابلة للتجزئة) تشمل شرق الأردن وفلسطين ولبنان، متجاهلةً حدود الانتداب⁽¹⁵⁰⁾. ثم عملت فرنسا عام 1930م على توجيه سلسلة من الصفعات لأحلام الوطنيين الوحدوية، بدأت بإصدار المفوض السامي هنري بونسو - (henri ponsot)⁽¹⁵¹⁾ عدة مراسيم رسخت فرنسا من خلالها تقسيم سورية⁽¹⁵²⁾، ولم يكد السوريون يتعافون من صدمة هذه المراسيم، حتى تلقوا ضربة جديدة عام 1933، عندما نشر المفوض السامي بيانه أمام لجنة

¹⁴⁵ خوري، (1997)، ص: 85.

¹⁴⁶ لونغريغ، (د.ت)، ص: 160.

¹⁴⁷ الاتاسي، (2015)، ص: 80.

¹⁴⁸ منلا علي، (2005)، ص: 84. وانظر: عثمان، (2012)، ص: 63.

¹⁴⁹ خوري، (1997)، ص: 86+171+173.

¹⁵⁰ لونغريغ، (د.ت)، ص: 233.

¹⁵¹ هنري بونسو (1887-1963) سياسي فرنسي وموظف سابق في وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية منذ عام 1904، وشغل فيها منصب مساعد لرئيس قسم افريقيا والمشرق في الوزارة. عينته فرنسا مندوباً سامياً على سورية ولبنان في تشرين الأول 1926 وبقي في منصبه حتى عام 1933. Shambrook, (1998), p:5.

وانظر: Syria. worldstatesmen <https://www.worldstatesmen.org/Syria.html#French-mandate>

¹⁵² أكدت هذه المراسيم مرة أخرى أن دولة سورية لن تتجاوز حدود دولتي دمشق وحلب، بعدما اعتبر الفرنسيون مناطق جبل الدروز، ومناطق العلويين، وسنجد اسكندرون دولاً مستقلة لها دساتيرها، بالإضافة لإبقائها للنظام الخاص بمناطق العشائر. انظر: قرقوط، (1975)، ص: 131.

الانتدابات في عصبة الأمم مع محاضر المناقشات⁽¹⁵³⁾، الذي تضمن بدعة جديدة بدعوته إلى تقسيم سورية إلى منطقتين: واحدة تخضع لمعاهدة ثنائية، وأخرى تبقى تحت الانتداب وتشمل لبنان الكبير، وجبل الدروز، ودولة العلويين، مع تأجيل موضوع الوحدة السورية بحجة حاجة الأخيرين إلى تحقيق نضج وتطور سياسي. ولم يستوعب الشعب السوري صدمة البيان، حتى عاجلتهم سلطات الانتداب في نهاية العام نفسه، بمحاولة فرض معاهدة ترفض أي تسوية حول قضية الوحدة السورية، مبقيةً على انفصال جبل الدروز والعلويين⁽¹⁵⁴⁾.

ورغم ما حملته النصف الثاني من الثلاثينات من تطورات سياسية كبيرة بعد معاهدة 1936م بين سورية وفرنسا، إلا أن الروح الفرنسية المعادية لوحدة سورية بقيت فاعلة وبشكل كبير، فعملت أولاً على تلغيم المعاهدة بما يمنع التطبيق الحقيقي للوحدة السورية، وذلك عبر إقرارها للاستقلال المالي والإداري لكل من دولة جبل الدروز ومناطق العلويين على غرار لواء اسكندرونة، كما نصت مادة أخرى على نقل الحقوق والواجبات الناشئة عن العقود الدولية إلى الحكومة السورية، ومن بينها معاهدة أنقرة⁽¹⁵⁵⁾، وهو ما تسبب باقتطاع لواء اسكندرونة لاحقاً⁽¹⁵⁶⁾. ثم عاودت فرنسا لتشجيع التوجه الانفصالي خلال حكم الكتلة الوطنية، حيث عملت على إنكفاء النزعات الانفصالية في جبل الدروز، ومناطق العلويين، ومنطقة الجزيرة؛ وذلك عبر تحريض خفي من قبل ضباط فرنسيين⁽¹⁵⁷⁾، في مسعى لضمان استمرار سياساتها الرامية إلى تمزيق سورية وتفتيت وحدتها.

وفي الواقع، لا تستقيم قراءة هذه السياسات الإدارية الفرنسية دون وضعها في سياقها الإقليمي، حيث هيمن المشروع الشريف المدعوم بريطانياً على المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى. فقد تجاوز التقسيم كونه غاية بحد ذاته أو مجرد أداة لسياسة فرق تسد، ليتحول إلى استراتيجية استعمارية شاملة تستهدف تفكيك الوعي الوطني، وطمس الهوية السورية، وقطع أي امتداد عربي كانت فرنسا تترقبه بخشية أن يكون غطاءً لمشروع بريطاني منافس. وكان قرار فرنسا بخلق كيانات مذهبية وتكريس الانقسامات الداخلية الوسيلة الأفضل لفصل سورية عن محيطها العربي، ومحو الذاكرة الوطنية للحكومة العربية الفيصلية، وإجهاض أي تطلع وحدوي يهدد المشروع الاستعماري الفرنسي.

1-2- التضخم الإداري الكبير ونفقاته الباهظة.

إذا كانت سياسة التقسيم قد شكلت الوجه الأكثر وضوحاً للانتداب الفرنسي على سورية، فإن فشل الجهاز

¹⁵³ الكيالي، (1958)، ص: 202.

¹⁵⁴ خوري، (1997)، ص: 434+443. وانظر: الأتاسي، (2015)، ص: 123-124.

¹⁵⁵ معاهدة أنقرة: وقعت بين فرنسا وتركيا الكمالية في أنقرة بتاريخ 17 تشرين الأول 1921م، ونصت في مادتها السابعة على وضع نظام إداري خاص لمنطقة اسكندرونة، كما نصت على تمتع اللغة التركية في اللواء بصفة رسمية. النابيف، (2013)، ص: 76+77.

¹⁵⁶ قرقوط، (1975)، ص: 157.

¹⁵⁷ خوري، (1997)، ص: 534. وانظر: منلا علي، (2005)، ص: 263+264.

الإداري، وتضخمه كان الترجمة العملية لهذه السياسة. ويعود تعثر الإدارة الفرنسية إلى بداية الانتداب، فلم تتمكن فرنسا من تطوير الجهاز الإداري ليصبح أفضل مما كان عليه في العهدين العثماني والفيصلي، وذلك لمشكلات عديدة منها الازدواجية اللغوية والإدارية، وقلة الكفاءة؛ حيث قلّت أعداد الموظفين الفرنسيين المتحدثين بالعربية، كما افترق كثيرون منهم الخبرة في مجالات عملهم. ورغم وجود بعض الكفاءات الفرنسية المتميزة، إلا أن سلوك بعضهم المتعالي تجاه السوريين شكل عائقاً إضافياً أمام نجاحها بتحقيق غاياتها⁽¹⁵⁸⁾. كما تميّزت الإدارة الفرنسية في سورية منذ بداية الانتداب بتضخم هائل في الجهاز الوظيفي، سواء للسوريين أو للفرنسيين⁽¹⁵⁹⁾، وقد نتج هذا التضخم عن تقسيم سورية إلى دويلات متعددة لكل منها أجهزتها الإدارية الخاصة، ولم يحل إنشاء الاتحاد الفيدرالي عام 1922 المشكلة، بل زادها تعقيداً بإضافة أجهزة مركزية إلى الأجهزة المحلية المتضخمة أصلاً، مما أدى إلى أزمة مالية تسببت في انهيار الاتحاد بعد فترة قصيرة. يضاف إلى ما سبق، ما تسبب به استخدام رجال السلطة المحليين⁽¹⁶⁰⁾، وسلطات الانتداب للوظائف العامة كوسيلة لكسب الولاءات من تضخم وظيفي إضافي؛ حيث حاولت فرنسا استقطاب المثقفين بمنحهم وظائف مرموقة ورواتب عالية، فأقامت لذلك إدارات، ودواوين، ومجالس جديدة بهدف استيعاب أكبر عدد ممكن منهم⁽¹⁶¹⁾.

كما يُعد إصرار الفرنسيين على نقل التجربة المراكشية في الإدارة إلى سورية وذلك عبر تعيين مندوبين ساميين عسكريين ممن لهم تجربة سابقة في الشمال الأفريقي إحدى أهم الأسباب لفشل الإدارة الفرنسية في سورية خلال السنوات الأولى للانتداب، وهو ما ستركه فرنسا لاحقاً بعد الثورة السورية الكبرى، لتعمل على تجنب تعيين عسكريين في منصب المندوب السامي. ولم تكن الحلول التي عالج بها الفرنسيون هذه الأخطاء الإدارية، وما نجم عنها من خلل مالي أقل إضراراً بالشعب السوري من المشكلة نفسها، بل زادت من السخط على الانتداب، سواء بفرض الضرائب الباهظة، والتي استنزفت التضخم الإداري معظم عائداتها، أو بتسريح عدد كبير من الموظفين⁽¹⁶²⁾. وقد كشف هذا التضخم الإداري عن حالة من القصور العميق في التخطيط لدى الفرنسيين، فلا هم أفادوا البلاد من الخبرات الفرنسية، ولا هم كسبوا ولاء الطبقة المثقفة، التي سرعان ما وجدت وظائفها تتبدد بفعل الفوضى التنظيمية التي خلقتها فرنسا في الهيكل الوظيفي والإداري السوري.

2- على الصعيد السياسي.

2-1- مصادرة صوت الشعب والتلاعب بالعملية الانتخابية.

لا يمكن لحياة سياسية حقيقية أن تقوم دون انتخابات ديمقراطية تتيح لطبقة سياسية وطنية الوصول إلى

¹⁵⁸ لونغريغ، (د.ت)، ص 169.

¹⁵⁹ تظهر لنا فداحة الأمر وكارثيته لدى مقارنة الهيكل الوظيفي الفرنسي في سورية، بجارتها بريطانيا في العراق، فلم يتجاوز عدد موظفي دار المفوض السامي البريطاني في العراق 12 موظفاً بريطانياً، بينما بلغ عدد موظفي المفوضية الفرنسية 480 موظف. بيهم، (1931)، ص: 110.

¹⁶⁰ خوري، (1997)، ص: 150+171.

¹⁶¹ الشهبندر، (1967)، ص: 24.

¹⁶² خوري، 1997، ص: 81+82+171.

السلطة، فتكون قادرة على التعبير بصدق عن نبض الشارع، وطموحاته، وخياراته. ومن ثم تطبيق برامجها والوفاء بالتزاماتها تجاه ناخبها، عبر مؤسسات تشريعية وتنفيذية. ومن هذا المنطلق، تأمل الشعب السوري من دولة ذات تقاليد ديمقراطية عريقة كفرنسا أن تضمن له هذا الحق، وتحترم رغبته في التعبير عن إرادته وحقه في قيادة بلاده، وأن تتعهد بالوقوف على الحياد بما يضمن نجاح العملية السياسية، وما يستلزمه ذلك من تطبيق حقيقي لمبدأ فصل السلطات. بيد أن ممارسات الفرنسيين كانت مخالفة تماماً على أرض الواقع، فلم تتخذ السلطات الفرنسية في السنوات الأولى لانتدابها على سورية أي إجراءات تهدف لإقامة مؤسسات تفضي لتطبيق حقيقي للديمقراطية، بل رفضت إجراء أي انتخابات بعد إنشائها للاتحاد بين الدول السورية الثلاث عام 1922م؛ خوفاً أن يقود ذلك إلى إصباح الشرعية على الوطنيين المعارضين لها في حال نجاحهم بالانتخابات. وحتى عندما سمحت فرنسا في حزيران عام 1923م بإقامة أول انتخابات عامة منذ عهد فيصل، وذلك بهدف إتاحة الفرصة لكل دولة من انتخاب مجلس تمثيلي خاص بها، إلا أنها كانت تجربة منقوصة منذ بداياتها لعوامل عديدة، إذ قامت بدايةً باختيار النظام الانتخابي العثماني القائم على مرحلتين، والذي كان يخدم مصالحها أكثر مما تخدمها الانتخابات المباشرة⁽¹⁶³⁾، ولم تكتفِ فرنسا بما سبق، بل قادت أجهزتها عملية تزوير كبيرة خلال المرحلة الأولى، وهو ما دفع بعدد من الشخصيات ممن ارتضوا المشاركة فيها للانسحاب والانضمام لحركة المقاطعة، ورفض المشاركة في المرحلة الثانية منها. كما لم تخلو المرحلة الثانية من التجاوزات، فقامت السلطات الفرنسية بمجموعة من الإجراءات لضمان إيصال الشخصيات المتعانة، كتأجيلها لموعد المرحلة الثانية، ثم الإعلان عنها بشكل مفاجئ، بعد أن أتاحت لنفسها متسعاً من الوقت لإبرام صفقات مع الناخبين، تكفل لها وصول من تريد إلى المجالس، وهو ما أدى لوصول مندوبين مدينين لفرنسا بالكامل، ويضاف لما سبق ما سلبته مقاطعة جزء كبير من الوطنيين لهذه الانتخابات من شرعية تمثيل الشارع السياسي السوري⁽¹⁶⁴⁾.

واستمرت هذه الممارسات خلال انتخابات آذار عام 1926م، والتي جرت لتشكيل مجالس تمثيلية جديدة للدويلات السورية، لتحل محل المجالس التي انتهت ولاياتها⁽¹⁶⁵⁾، مع اتخاذ الممارسات هذه المرة منحاً جديداً، فلم يكتفِ الفرنسيون هذه المرة بتزوير الانتخابات كسابقها، بل عملوا على مصادرة حق المناطق الثائرة بالمشاركة بالعملية الديمقراطية، ومنعها من التصويت، هادفين من ذلك لعزل كل من دمشق، وحوران، وجبل الدروز سياسياً عن باقي سورية⁽¹⁶⁶⁾. ولم تختلف الظروف التي أحاطت بانتخابات عام 1931-1932 عن

¹⁶³ مكن هذا النظام الفرنسيين من تقسيم المجموعات الصغيرة من الناخبين التي تفرزها الانتخابات الأولية، والتلاعب بها بطريقة أسهل مما يمكنهم مع السكان بمجموعهم، بالإضافة لتلاعبهم بالإحصاءات السكانية بحيث ضمنوا للأقضية الريفية، والتي كانت أقل تسييساً من المدن الداخلية، عدداً أكبر من الناخبين في الانتخابات الأولية لا يتناسب مع وزنها السكاني، وذلك بهدف ضمان عدم إحراز الوطنيين لأي انتصار في قواعدهم ضمن المدن، مستغلين انتشار الأمية، والعلاقات التبعية الشخصية التقليدية للفلاحين مع كبار ملاك الأراضي للسيطرة عليهم. خوري، (1997)، ص: 163+164.

¹⁶⁴ الأتاسي، (2015)، ص: 93.

¹⁶⁵ لونغريغ، (د.ت)، ص: 219.

¹⁶⁶ خوري، (1997)، ص: 225.

سابقاتها، لكن مع تصاعد غير مسبوق في أساليب فرنسا القمعية، وبلغ التضيق على الوطنيين والتلاعب بالنتائج مستويات قياسية؛ حيث مزجت السلطات الفرنسية بين القوة والمكر في حيلها الانتخابية، فقامت بتقييد حركة المرشحين الوطنيين عبر مراقبتهم المشددة حتى يوم الاقتراع، كما سعت لإسكات الأصوات الوطنية من خلال حملة قمع شملت الصحف والمجلات الموالية للتيار الوطني، ولم تتردد في التدخل المباشر في المناطق الريفية لضمان انتخاب مرشحين مواليين لها. ويضاف لما سبق، ما استخدمه الفرنسيون ضمن هذه الانتخابات من أساليب مبتكرة، كإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، وتوزيع المقاعد النيابية، والتلاعب بقوائم الناخبين بشكل يخدم مصالحها، ويتناسب مع أجندتها السياسية⁽¹⁶⁷⁾. ويمكننا القول، أن انتخابات 1931-1932 لم تكن سوى فصل جديد في تلاعب سلطات الانتداب بالإرادة الشعبية، كشفت فرنسا من خلاله عن وجهها الاستبدادي الإقصائي، فأفرغت العملية الانتخابية من مضمونها الديمقراطي، وحوّلت صندوق الاقتراع من أداة للتعبير الصادق عن إرادة الشعب السوري، إلى آلية استخدمها الفرنسيون لتكريس هيمنتهم، وإضفاء الشرعية على وجودهم، ونقزيم التمثيل الحقيقي للزعماء الوطنيين.

2-2- إعاقاة السلطات التشريعية والتنفيذية الوطنية وحصرها بيد الفرنسيين.

إذا كانت العملية الانتخابية تمثل الخطوة الأولى للتمثيل الشعبي، فإن الأهم منها يبقى في قدرة المؤسسات التشريعية والتنفيذية، التي وصل إليها مندوبو الشعب، على ممارسة صلاحياتها بفعالية. وهو ما تلاعبت به فرنسا إلى أبعد حد؛ فلم تكتفِ بالتحكم بنتائج الصناديق الانتخابية، بل حرمت منذ اليوم الأول للانتداب الطبقة السياسية السورية من سلطة التشريع، وجردتها من أدوات العمل السياسي، مركزة السلطات بيد المفوض السامي، الذي تمتع بحق إصدار المراسيم وسلطة النقض النهائي، واحتفظ بدرجة عالية من الاستقلالية، حيث تبع مباشرة إلى وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية⁽¹⁶⁸⁾. ورغم أنه كان من المفترض ألا يناط به إلا إصدار التشريعات المتعلقة بالشؤون المشتركة فيما بين الدويلات السورية، أو المتعلقة بالدولة المنتدبة نفسها، إلا أن الواقع كان مخالفاً لما سبق، فأصبحت القوانين والأنظمة الشغل الشاغل للفرع القانوني في مقر المفوض السامي في بيروت، متجاهلين في كثير من الأحيان رأي السوريين⁽¹⁶⁹⁾.

ولم يقتصر تجريد السلطات المحلية من صلاحياتها على العاصمة دمشق، بل امتد ليشمل جميع الكيانات السورية التي زرعت فرنسا فيها مندوبين للمفوض السامي⁽¹⁷⁰⁾، وتمتع هؤلاء المندوبون بسلطة مطلقة في نقض قرارات الحكام المحليين، فكان المندوب يحيل المشاكل المعقدة أو الخلافية لدى بروزها إلى المفوض السامي، وهو ما منح الفرنسيين القرار النهائي بشأن جميع القضايا المهمة في الدولة، وينطبق هذا الأمر على الأقضية

¹⁶⁷ الأتاسي، (2015)، ص: 119-120.

¹⁶⁸ خوري، (1997)، ص: 106.

¹⁶⁹ لونغريغ، (د.ت)، ص: 170.

¹⁷⁰ قرقوط، (1975)، ص: 41.

حيث كان للمعتمد المساعد، لا للمتصرف المحلي السلطة العليا⁽¹⁷¹⁾.

كما قُيد الفرنسيون الهياكل الإدارية المحلية السورية بصلاحيات ضيقة ومحدودة، لا تتجاوز مجرد تنفيذ الأوامر، دون أي تمكين حقيقي من صنع القرار؛ فخلال عقد العشرينيات، ظهرت الدولة السورية التي تشكلت بعد انهيار الاتحاد الثلاثي ككيان هش، تقتصر إلى أبسط مقومات السيادة والاستقلال، ورغم السماح بانتخاب الرئيس من قبل المجلس التمثيلي الموحد، إلا أن هذا الحق الشكلي تم إفراغه من مضمونه عبر اشتراط موافقة المندوب السامي الفرنسي المسبقة على جميع المرشحين للرئاسة، كما أن صلاحيات الرئيس في تشكيل الحكومة، وتعيين الوزراء كانت مجرد حبر على ورق، إذ ظلت مشروطة برضا السلطات الفرنسية. ولم يقتصر هذا التدخل على المناصب الوزارية، بل امتد ليشمل تسمية كافة الموظفين الكبار الذين ظل تعيينهم رهناً بموافقة المفوض السامي ومندوبيه. وكان الأمر الأكثر إيلاماً أن القوانين والتشريعات التي يقرها المجلس التمثيلي، ويوقعها رئيس الدولة لا تدخل حيز التنفيذ حتى حصولها على موافقة وتوقيع المفوض السامي الفرنسي، مما أفرغ العملية التشريعية من مضمونها⁽¹⁷²⁾. أما دولة العلويين والتي تكرر انفصالها مجدداً، فاحتفظت بحاكمها الفرنسي الذي تعاونته هيئة أركان مكونة من فرنسيين وسوريين، ومجلس تمثيلي⁽¹⁷³⁾. وحتى حين منحت فرنسا للسوريين حق انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور، لم تتردد في التدخل السافر في أعمالها، فخالفت الغاية الأساسية من إنشائها، ورفضت الدستور الذي أقرته الجمعية عام 1928م متجاهلة الإجماع الوطني حوله، واشترطت إجراء تعديلات جذرية تُفرغه من مضمونه السيادي والوحدوي. ولم تكتف فرنسا بذلك فحسب، بل عطلت عمل الجمعية بعد رفضها المطالب الفرنسية، وعندما فشلت الضغوط، سارع الفرنسيون في 14 أيار 1930 إلى إنهاء العملية الدستورية كلياً بحل الجمعية، وفرض دستور مُعدّ سلفاً يخدم مصالحهم ويحقق أهدافهم⁽¹⁷⁴⁾.

وتكشف دراسة علاقة الفرنسيين بالمؤسسات التشريعية السورية عن تناقض لافت: فمن يرى الجهد الكبير الذي بذله الفرنسيون لإيصال العناصر المتعاونة معهم إلى سدة هذه المجالس التشريعية، يظن لوهلة أنهم سيقبّلون على صلاحياتها وقدرسية استقلالها، وسيحترمون سلطاتها، إلا أنهم في الممارسة الفعلية ناقضوا جهودهم تلك، فلم يكتفوا بتعطيل عمل هذه المؤسسات ومصادرة صلاحياتها، بل تجاوزوا ذلك إلى تشويه سمعة النواب الذين تجرأوا على معارضتهم، حتى أولئك الذين ساعدوهم في الوصول إلى البرلمان، باتهامهم بقلّة الكفاءة، وعدم الأهلية للمهام التشريعية، وعندما حاول بعض النواب الموالين لها الحفاظ على استقلالية العمل البرلماني، سارع الفرنسيون إلى تقويض العملية البرلمانية برمتها عبر تعليقهم لجلسات المجلس، ومنعهم من ممارسة عملهم السياسي الذي كفله الدستور، والذي فرضه الفرنسيون أنفسهم؛ بحجة عدم نضج التقاليد

¹⁷¹ خوري، (1997)، ص: 107.

¹⁷² خوري، (1997)، ص: 173+174.

¹⁷³ لونغريغ، (د.ت)، ص: 167.

¹⁷⁴ لونغريغ، (د.ت)، ص: 234+235+237.

البرلمانية لديهم. وقد تجلى هذا التناقض بوضوح عند رفض النواب للمعاهدة الثنائية عام 1933⁽¹⁷⁵⁾، ليتصاعد استهداف الفرنسيين للمؤسسة التشريعية بعدها عبر قرارهم بتعطيل المجلس النيابي طوال عام 1934⁽¹⁷⁶⁾، وتصل ذروتها بقرار المندوب السامي دو مارتيل - (damien de martel)⁽¹⁷⁷⁾ في نهاية عام 1934 بمنح السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية السورية صلاحية إصدار المراسيم التشريعية⁽¹⁷⁸⁾، مما شكل ضربة قاصمة لمبدأ فصل السلطات، واستقلالية ودور المؤسسات التشريعية.

واستمرت مشكلة الصدام، وتضارب الصلاحيات مع سلطات الانتداب حتى بعد توقيع المعاهدة السورية الفرنسية لعام 1936م، فأصر المفوض السامي على التدخل بشؤون الطوائف السورية، عبر إصداره مرسوم يتعلق بطرح قانون الأحوال الشخصية، أو ما عرف بقانون (تنظيم الجماعات الدينية) في منتصف كانون الأول 1938⁽¹⁷⁹⁾، والذي اصطدم بقرار مضاد أصدره رئيس الحكومة جميل مردم⁽¹⁸⁰⁾ وجّه خلاله المحاكم السورية بعدم الأخذ بالمرسوم، فعاد المفوض السامي وألغى قرار مردم بك، مذكراً الحكومة السورية بأن مرسوم المفوض السامي غير قابل للنقض إلّا من قبل المفوض نفسه⁽¹⁸¹⁾، وهو ما دفع برئيس الحكومة السورية جميل مردم بك لتقديم استقالته 18 شباط عام 1939⁽¹⁸²⁾. وتكشف هذه الممارسات عن الوجه الحقيقي للسياسة الفرنسية في سورية، والقائمة على التسلط والإقصاء، وتثبت أن جميع الهياكل التشريعية والتنفيذية التي أحدثتها ما هي إلّا واجهة هشة تخفي وراءها قبضتها المحكمة على سورية. وقد أدركت القوى الوطنية باكراً أن صراعها مع سياسات الانتداب لم يعد يقتصر على ضمانها لمقعد نيابي أو وزاري، بل تحول إلى صراع على معنى الدولة ذاتها، وهل سيسمح لهم ببناء دولة حقيقية ذات صلاحيات، أم أن مؤسساتها السيادية ستبقى بيد مفوض سامي فرنسي يمسك بكل تفاصيل الحكم.

¹⁷⁵ قرقوط، (1975)، ص: 142+143.

¹⁷⁶ خوري، (1997)، ص: 495. وانظر: الاتاسي، (2015)، ص: 124.

¹⁷⁷ داميان دو مارتيل (1878-1940): المفوض السامي السادس على سورية لبنان بين عامي (1933-1939)، وصل إلى بيروت في تشرين الأول عام 1933م، وهو سياسي وأرستقراطي فرنسي، وسبق له العمل في بكين وسيبيريا والقوقاز ثم عين سفيراً لبلاده في طوكيو. Shambrook، (1998)، p: 141+142.

وانظر: Syria. worldstatesmen. <https://www.worldstatesmen.org/Syria.html#French-mandate>.

¹⁷⁸ الكيالي، (1960)، ص: 34-35.

¹⁷⁹ قانون الأحوال الشخصية: صدر أول الأمر عام 1936، ولكن لم يعمل به، إلّا أن المفوضية العليا عادت في أواخر 1938 لتدخل عليه بعض التعديلات المستفزة للمسلمين، مثل السماح للمسلم بتغيير دينه، والسماح للمسلمة بالزواج بغير المسلم، وغيرها من القضايا الخلافية. خوري، (1997)، ص: 637.

¹⁸⁰ جميل مردم بك (1894-1960): من مواليد دمشق، أكمل تحصيله العلمي في فرنسا، عمل في بداية حياته في الصحافة ثم عمل مستشاراً للملك فيصل عام 1919، شغل منصب وزير للمالية، ثم ترأس الحكومة عام 1936 واستقال منها عام 1939، توفي بالقاهرة عام 1960 ودفن في دمشق. الزركلي، ج2، (1986)، ص: 138.

¹⁸¹ لونغريغ، (د.ت)، ص: 295.

¹⁸² خوري، (1997)، ص: 637.

3- على الصعيد الاجتماعي.

3-1- إهانة المشاعر الدينية للسوريين.

لم يحترم الفرنسيون مشاعر أغلبية الشعب السوري المسلم، بل أصرّوا على استفزاز المشاعر الدينية، مما زاد من كراهية الناس لهم. وكان يُتوقع من دولة عريقة مثل فرنسا أن تتعامل بحكمة أكبر مع الشعوب الخاضعة لها، لا بدافع الأخلاق، بل لمصلحتها الذاتية. لكن ما حدث هو العكس تماماً، حيث مارست السلطات الفرنسية تصرفات لا تُفهم إلا كإهانة متعمدة، مثل تدنيس مقبرة المسلمين في البرامكة بدفن كلب ضابط فرنسي في قبر أحد الأئمة، أو بناء مراحيض للجند السنغاليين فيها⁽¹⁸³⁾.

ومن الأمثلة الواضحة على هذا الاستفزاز كيفية تعامل فرنسا مع مبايعة الحسين بن علي خليفة للمسلمين⁽¹⁸⁴⁾، فرغم أن الأمر ديني إسلامي بحت، إلا أن الفرنسيين عارضوه خشية أن يكون غطاءً لمشروع بريطاني لإنشاء اتحاد عربي هاشمي في المشرق الآسيوي تضعه تحت سلطتها، وهو ما تنبّهت له فرنسا التي لم تعتبره تهديداً خطيراً يهدد نفوذها في سوريا فحسب، بل ويهدد مواقعها في شمال أفريقيا أيضاً⁽¹⁸⁵⁾؛ لذلك عملت فرنسا على وأد أي محاولة لنشر المشروع في سورية، وشنت لتحقيق ذلك حملة قمع وحشية ضد كل من أعلن ولاءه للشريف حسين، ولم تتردد في استخدام أقصى أساليب العنف بغض النظر عن مكانة الشخص أو منصبه الاجتماعي أو الديني، ولم يستثن بطشها حتى كبار أعيان البلاد ووجهاءها، متجاهلة أي اعتبار لمكانهم في المجتمع⁽¹⁸⁶⁾، فقامت وبشكل أرعن بإهانة إحدى أهم عائلات حمص، بعد قيام أحد الضباط الفرنسيين في حمص بصنع شقيق هاشم بك الأتاسي⁽¹⁸⁷⁾ لإصراره على مبايعة الحسين، متجاهلين ما قد يجره الأمر من استفزاز للشعب السوري قاعدةً ونخبةً⁽¹⁸⁸⁾، كما اتخذت الاستفزازات للشعائر الإسلامية أشكالاً أخرى راكمت من كره الأغلبية المسلمة للفرنسيين، كزيادة صعوبة فريضة الحج على المسلمين، بعد أن تم منح احتكار نقل الحجاج إلى شركة بحرية فرنسية، ما تسبب بمعاناة الحجاج الأمرين بسبب ارتفاع تكاليفها

¹⁸³ الشهبندر، (1967)، ص: 21.

¹⁸⁴ قام مصطفى كمال باشا بإصدار قرار في عام 1923م ألغى بموجبه منصب الخلافة العثمانية، فحاول الحسين بن علي استغلال الأمر وسارع إلى إعلان نفسه خليفة على المسلمين، وسرعان ما أخذت كثير من القوى والفعاليات في الأقاليم العربية تعلن بيعتها له. خباز، (1928)، ص: 142.

¹⁸⁵ تقرير المفوض السامي ويغان لوزارة الخارجية الفرنسية

.D.F.A F F .no:775,beyrouth. 10 november,1924. tmoe:57.p: 77+78+79,

¹⁸⁶ خباز، (1928)، ص: 149-152.

¹⁸⁷ هاشم الأتاسي (1875-1960) ولد في حمص، تلقى تعليمه في المدرسة الملكية في الأستانة، عام 1894، وشغل عدة مناصب إدارية في العهد العثماني، انتخب رئيساً للمؤتمر السوري وترأس الوزارة عام 1920 في العهد الفيصلي، كما ترأس الكتلة الوطنية، وترأس الوفد المفاوض في باريس عام 1936 وانتخب رئيساً للجمهورية بنفس العام، واستقال عام 1939، وعاد وانتخب رئيساً للجمهورية بعد الاستقلال عام 1950، وتوفي بحمص عام 1960. الزركلي، ج8 (1986)، ص: 65.

¹⁸⁸ خباز، (1929)، ص: 193.

من جهة، وما شكلته من خطورة على أرواحهم بسبب تدهور حالة سفنها من جهة أخرى⁽¹⁸⁹⁾.

3-2 - محاولة إضعاف الأعيان الدينيين والمدنيين.

إذا كانت سياسة استنزاف المشاعر الدينية قد عبّرت عن الوجه المتعسف للممارسات الفرنسية تجاه المجتمع السوري، فإن استهداف النخب الدينية والمدنية كشف عن بعد آخر مكمل لهذه السياسة، تمثلت في سلسلة إجراءات منهجية هدفت إلى تقويض مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية. وكان أول هذه الإجراءات السيطرة على الأوقاف الإسلامية عام 1921⁽¹⁹⁰⁾، ورغم أن معارضة علماء الدين لهذه الخطوة جاءت تحت ذريعة رفض تدخل غير المسلمين في شؤون مؤسسة إسلامية خالصة، إلا أنها في جوهرها كانت تعكس مخاوفهم الحقيقية من فقدان نفوذهم المجتمعي، خاصة مع ما شكلته هذه السيطرة من خطر على الموارد المالية التي كنت تستفيد منها المدارس والمؤسسات الدينية. أما الإجراء الثاني فتمثل في محاولة الفرنسيين فرض سيطرتهم على قوانين الأحوال الشخصية، والتي شكلت مصدراً رئيسياً للنفوذ الاجتماعي للعلماء المسلمين وبقية زعماء الطوائف. وقد قوبلت هذه المحاولة بمقاومة عنيفة من قبل القضاة والعلماء المسلمين، الذين رأوا فيها مساساً بهيبتهم الدينية، وتهميشاً متعمداً لدور الأغلبية المسلمة، عن طريق تحويل الإسلام من دين الأمة السائد إلى مجرد طائفة تتعادل مع غيرها في نظام المحاصصة الطائفية الذي سعى الفرنسيون إلى ترسيخه⁽¹⁹¹⁾.

ولم تقتصر فرنسا على استهدافها للنخب الدينية، بل امتد إلى النخب المحلية المدنية الوطنية، فعمدت في السنوات الأولى للانتداب إلى تجاهل هذه النخب، مفضلة الاعتماد على قوى محلية أخرى مضادة رضىت بالتعاون معها، ثم انتقلت بعدها إلى سياسة إضعاف هذه النخب، وذلك عبر محاولة سلبهم لمصادر ثروتهم الأساسية، والتي كانت تشكل الأراضي الزراعية في الأرياف العمود الفقري لها، فعمدت في السنوات الأولى للانتداب إلى تغيير قواعد ملكية الأرض⁽¹⁹²⁾، وبدأت بالتشكيك بشرعية صكوك الملكية وصحتها، والتي امتلك

¹⁸⁹ الكيالي، (1960)، ص: 47-50.

¹⁹⁰ تم ذلك عبر إنشاء مجلس لإدارة شؤونها وضعه المندوب السامي تحت إشرافه، وتولى الصلة ما بين الحكومة والأوقاف، وقد أعطي المجلس الأعلى للأوقاف صلاحيات واسعة، وانبثقت عنه لجنة عامة كانت بمثابة الهيئة الإدارية العليا، وعين المفوض السامي عليها (مراقباً عاماً) للقيام بالمهام التنفيذية التي ترسمها هذه اللجنة، وتمثل الأوقاف قانونياً، وكان هذا المراقب مسؤولاً أمام المفوض السامي مباشرة، وكان من حق الأخير المصادقة على كل أعمال المجلس و اللجنة، أو أن يرفضها باستثناء ما يتعلق بالقانون والشرعية الإسلامية لونغريغ، (د.ت)، ص: 175.

¹⁹¹ خوري، (1997)، ص: 112+113.

¹⁹² أسست فرنسا لهذه الغاية مكتباً للمساحة وضع تحت إشراف المفوضية العليا، عمل على إجراء مسح تفصيلي للأماكن ليصار إلى ضبط عملية تسجيلها، والتثبت من صحتها، بعد الفوضى الذي حلت بعمليات تسجيل الأراضي بعد سقوط الامبراطورية العثمانية، والتي استغلتها بعض العائلات ذات النفوذ للاحتيال على صغار الملاكين، وسلبهم مساحات واسعة من أملاكهم، كما حاول الفرنسيون تفتيت الملكيات المشاعية الزراعية الكبيرة والتي تعود ملكيتها للقرية، والتي استطاعت العائلات النافذة مد نفوذها إليها. خوري، (1997)، ص: 94. وللتوسع بالمراسيم التي صدرت في عهد الانتداب لتنظيم ملكية الأرض انظر: منلا علي، (2005)، ص: 198-203.

الأعيان على أساسها هذه الأراضي⁽¹⁹³⁾. ورغم هذه الجهود التي بذلتها فرنسا، إلا أنها لم تكن ذات أثر حقيقي على الأعيان، بل إن بعض الخطوات صبت مباشرة بمصلحة كبار الملاك أنفسهم. ففي 5 أيار 1926، صدر مرسوم يسمح بتملك أراضي الدولة، ورغم أنه هدف إلى زيادة الملكيات الفردية الصغيرة، والسماح للشركات الفرنسية بتملك الأراضي، غير أن تطبيقه العملي انعكس لمصلحة كبار الملاك والمتنفذين؛ إذ سمح لهم بزيادة أملاكهم، حيث قفزت نسبة الأملاك الكبيرة في حمص على سبيل المثال من 15% إلى 47%⁽¹⁹⁴⁾، ويمكن تفسير هذا التذبذب وعدم الجدية الفرنسية في إضعاف الأعيان الوطنيين بإدراك سلطات الانتداب، خصوصاً في النصف الثاني من العشرينيات، أن التقارب مع هؤلاء الأعيان والزعماء الوطنيين، الذين يملكون قدرة حقيقية على التأثير في الشارع السوري أصبح ضرورة ملحة، بدلاً من النخب المتعاونة التي اعتمدت عليها في السنوات الأولى للانتداب، والتي أثبتت فشلها في ضبط تحركات الشارع السوري.

3-3- إضعاف التعليم الرسمي ومحاربة المدارس المحلية.

شكّلت السياسة التعليمية الفرنسية في سورية نموذجاً للتناقض بين ادعاءات الفرنسيين بالسعي إلى تحديث البلاد، وبين هدفهم القائم على إحكام سيطرتهم على المجتمع السوري. فالتعليم لم يكن في نظر سلطات الانتداب، وسيلة لبناء مواطن قادر ومتعلم، بل كان أداة تهدف إلى خلق جيل جديد يبتعد عن هويته الوطنية، وينقطع عن جذوره العربية والإسلامية. مع أنه لا يمكن إنكار التقدم التعليمي الذي أحدثته فرنسا في سورية ولبنان⁽¹⁹⁵⁾، إلا أن هذه الأمور لم يخلُ من ممارسات أثارت حفيظة الوطنيين، وفي مقدمتها إغراق البلاد بترخيص المدارس الأجنبية والطائفية على حساب التعليم الرسمي، الذي وجد نفسه عاجزاً عن منافسة التعليم التابع للجهات الأخرى الأجنبية والطائفية الفاعلة في سورية ولبنان، فقد كانت اثنتان من أصل ثلاث جامعات، وجزء كبير من المدارس الثانوية، والمهنية، والابتدائية تتبع إما للفرنسيين، أو لجهات أجنبية خيرية أو تعليمية، وإما لطوائف محلية⁽¹⁹⁶⁾. وخير دليل على فشل هذه السياسات التعليمية أن التعليم الثانوي لم يُنشأ له حتى نهاية الانتداب سوى 13 مدرسة فقط، كان يفترض بها أن تخدم تعليمياً ثلاثة ملايين سوري، كما أن نسبة الأمية لم تتخفّض خلال ربع قرن من الانتداب سوى عشر نقاط مئوية، من 90% في بداية العشرينيات إلى 80% في نهاية الانتداب⁽¹⁹⁷⁾.

¹⁹³ عملت الكثير من العائلات النافذة على استغلال الظروف الصعبة التي يخلقها الاستغلال الجماعي للأرض، واستخدمت سلاح الربا والنظام القضائي لتتمكن من إدخال هذه الأراضي تدريجياً بنظام محاصصة، تدفع بها القرى نسب عالية تصل إلى 60% من محصولها السنوي إلى كبار ملاك الأراضي كإيجار. خوري، (1997)، ص: 87+88.

¹⁹⁴ منلا علي، (2005)، ص: 201.

¹⁹⁵ حقق المجال التعليمي الرسمي تطوراً ملموساً، خصوصاً إذا ما قورن بالعهد العثماني، فتم تطبيق التعليم المجاني الابتدائي، وبنى عدد من المدارس الثانوية، إلا أن عدد طلاب التعليم الرسمي بقي لا يشكل سوى نصف مجموع العدد الكلي للطلاب. خوري، (1997)، ص: 460+461.

¹⁹⁶ لونغريغ، (د.ت)، ص: 360+361.

¹⁹⁷ ديب، (2012)، ص: 68.

يضاف إلى ما سبق، ما شهدته فترة الانتداب من محاولات فرنسية ممنهجة لمحاربة المدارس المحلية الخاصة التي أسسها السوريون، حيث استُخدمت ذرائع مختلفة لعرقلة عملها وصولاً إلى إغلاقها في بعض الأحيان⁽¹⁹⁸⁾. ولم تسلم حتى مدارس الكتاتيب من التضييق، فعملت السلطات الفرنسية في 13 شباط 1935، إلى إلغاء نظام الكتاتيب في المدن والقرى التي يوجد بها مدارس رسمية، مشترطاً عليها عدم قبول الأطفال الذين تجاوزوا السابعة من العمر مع اقتصارها على التعليم الديني، ورغم الايجابية الظاهرية للقرار، إلا أنه تسبب في حرمان الطلاب الفقراء الذين لا قدره لهم مادياً من الالتحاق بالمدارس من الاطلاع على العلوم الأساسية كالكتابة، والقراءة، والحساب⁽¹⁹⁹⁾. وهو ما يؤكد أن فرنسا لم تكن تسعى لنشر المعارف والعلوم الحديثة، بقدر ما كانت تعمل على إعادة تشكيل الوعي السوري بما يخدم رؤيتها الاستعمارية. فبتهميشها التعليم الرسمي، ومحاربتها المدارس الوطنية، وإغراق البلاد بمؤسسات تعليمية إما فرنسية أو ذات خلفيات طائفية، استطاعت صناعة نظام تعليمي يهدف إلى إنتاج جيل فاقداً للانتماء، ومرتبطاً بها ثقافياً، وعاجزاً عن مقاومة مشروع طمس الهوية العربية والإسلامية.

وفي معرض حديثنا عن الجانب الاجتماعي، لا بد لنا من التطرق لسياسة فرنسية أثارت حفيظة السوريين، وهي قيامها بتوطين جماعات بشرية عديدة نزحت من البلدان المجاورة، مع تأمين سبل الحياة الجيدة لهم، في مقابل إهمالها التام للنزيف البشري الكبير من السوريين واللبنانيين، والذي مثلته حركة النزوح الكبيرة باتجاه الأمريكيتين وأفريقية الغربية⁽²⁰⁰⁾.

4- على الصعيد الاقتصادي.

هدفت السياسات الاقتصادية الفرنسية في سورية إلى تحقيق غايتين أساسيتين: إدامة السيطرة الفرنسية على البلاد، وتعزيز مصالحها الاقتصادية فيها قدر الإمكان. ومن أجل تحقيق هذين الهدفين قامت فرنسا بسلسلة من الإجراءات، كان أولها: السيطرة على النظام النقدي السوري، والذي يعد أحد أهم الخطوات على طريق إعادة تشكيل الاقتصاد السوري، بحيث يغدو تابعاً للاقتصاد الفرنسي، فبعد أن أدخلت بريطانيا في عام 1918م الجنيه المصري كوحدة للتبادل في المنطقة محل الليرة التركية، عملت السلطات الفرنسية في عام 1920م، وفور فرض انتدابها على سورية، إلى إحلال عملة نقدية جديدة محل الجنيه المصري، ومنحت مصرف فرنسي خاص وهو (بنك سورية) الحق الحصري في إصدار العملة السورية، وفي عام 1924م جددت الحق لمدة خمسة عشر عاماً، وتحول اسم المصرف إلى مصرف سورية ولبنان الكبير،

¹⁹⁸ خباز، (1929)، ص: 80.

¹⁹⁹ الكيالي، (1960)، ص 83+84.

²⁰⁰ شملت هذه الهجرات أعداد كبيرة من الأرمن القادمين من كيليكيا، بالإضافة لأعداد من الكاثوليك القادمين من تركيا، والأشوريين الوافدين من العراق. لونغريغ، (د.ت)، ص 357.

وحملت العملة اسم الليرة السورية-اللبنانية، ورُبطت مباشرةً بالفرنك الفرنسي وبمقدار ثابت وقدره 20 فرنكاً فرنسياً مقابل كل ليرة سورية؛ بهدف إيجاد سعر تبادل ثابت للعملات بين المركز الفرنسي ومستعمراته، ما مكنها من دفع النفقات الباهظة لجيشها المحتل بالعملة المحلية. وقد نظر التجار وصغار الصناعيون السوريون منذ البداية بعين الريبة للعملة الجديدة، وللبنك الذي أصدرها، وتخوفوا من أن تكون غير مدعومة بالذهب بشكل كافٍ، أو أن يؤدي التعامل بها إلى سحب الذهب من الاقتصاد السوري، قد أثبت التطبيق الفعلي للعملة الجديدة صحة مخاوفهم، لما سببته من حالة عدم استقرار نقدي حاد امتدت لسنة سنوات، تدنى خلالها سعر صرف الفرنك الفرنسي، ومعها الليرة السورية لارتباطها به، وتكرر الأمر خلال الأعوام اللاحقة، فتدنت قيمة الفرنك الفرنسي إلى النصف أمام الدولار الأميركي بين سنتي 1936 و1939. ولم تتسبب هذه التقلبات بالعملة المحلية بنقمة التجار السوريين فحسب؛ بل وجرّت أيضاً نقمة الموظفين متوسطي الدخل، الذين كانوا أشد من عانى من التقلبات بسعر صرف الليرة. كما تحفظ السوريون على طريقة إدارة المصرف الجديد الذي سيطر عليه مجلس إدارة فرنسي اتخذ من باريس مقراً له، ومما أخذه السوريون أيضاً على بنك سورية ولبنان الكبير أنه لم يكن مصرفاً مركزياً حقيقياً، فلم يحتفظ بالاحتياط النقدي للمصارف الأخرى بالبلاد، بينما ركز معظم استثماراته في السندات الفرنسية، مما حرم المشاريع السورية من التمويل والسيولة التي كانت ستعشش الاقتصاد الوطني⁽²⁰¹⁾.

أما الإجراء الاقتصادي الفرنسي الثاني، فقد تمحور حول السعي لتحميل الحكومات المحلية في سورية ولبنان تكاليف نفقات دولهم، مع محاولة تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات في موازنتها، ورغم نجاح الفرنسيين في هذه الخطوة، كما ظهر جلياً في تحقيق معظم الموازنات لفائض مالي، إلا أن فوائد هذه السياسة النقشفية لم تعود على الشعب السوري، حيث حددت الأولويات الفرنسية، وليس السورية، وجهة صرف العائدات؛ فقد تحقق هذا الفائض أساساً من خلال تقليص النفقات في القطاعات الإنتاجية والاستثمارية، وكل ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي تهتم الشعب السوري، بينما تركز الإنفاق بشكل كبير على قطاعي الدفاع والأمن العام، والذي التهم جزءاً كبيراً من الموازنة⁽²⁰²⁾.

وتمثل ثالث الإجراءات الاقتصادية في التعامل مع البلاد، ومنذ بداية الانتداب، كجزء من ممتلكاتها الإمبراطورية، مستخدمةً الأساليب الاستعمارية التقليدية في استغلالها. كتسخير الاقتصاد السوري وربطه بحاجات الاقتصاد الفرنسي، عبر تركيز سياساتها الزراعية على منتجات القمح والقطن والتبغ والحرير لحاجة المعامل الفرنسية إليها⁽²⁰³⁾. وأيضاً على الصعيد التجاري والمالي، تعاملت مع سورية كجزء من ممتلكاتها الإمبراطورية، فعملت على تجاوز بنود صك الانتداب التي نصت على مبدأ تكافؤ الفرص بين دول عصبة الأمم، مستندةً إلى فقرة تسمح لها بتنمية موارد البلاد الطبيعية باستخدام أي وسيلة أو مؤسسة

²⁰¹ خوري، (1997)، ص: 115+116. وللتوسع بموضوع بنك سورية ولبنان، وتداعيات السياسات النقدية الفرنسية على الاقتصاد السوري انظر: السباعي، (1967)، ص: 95-116.

²⁰² خوري، (1997)، ص: 114-121، وانظر: الأتاسي، (2015)، ص: 94.

²⁰³ ديب، (2012)، ص: 67.

تحت سيطرتها، وهو ما مكن المفوضية العليا من منح الامتيازات والصفقات لمن تشاء؛ حيث حظي رجال الأعمال الفرنسيون بأفضلية واضحة في الدويلات السورية ولبنان. ففي السنوات الأولى، منحت المفوضية امتيازات واسعة لشركات مملوكة كلياً أو جزئياً للفرنسين⁽²⁰⁴⁾، واستمر هذا النهج طوال عقد الثلاثينات⁽²⁰⁵⁾، محولةً الدويلات السورية لمجرد أدوات طيعة في يدها.

كما اتخذت اجراءات فرنسا التفضيلية لمواطنيها أشكالاً أخرى، كوقوفها بوجه منافسة البضائع الأجنبية للمنتجات الفرنسية في الأسواق السورية، في مقابل تقديم إعفاءات جمركية للبضائع الفرنسية. ولم تؤد هذه السياسات إلى حرمان سورية من إمكانية الاستفادة من منتجات أجنبية قد تكون أرخص وأكثر جودة من المنتجات الفرنسية فحسب؛ بل أدت إلى خراب العديد من الحرف اليدوية التقليدية السورية، وأعاق نمو الصناعات الحديثة المحلية؛ فرغم أن توقف العديد من الصناعات التقليدية كان قد بدأ قبل الحرب العالمية الأولى، بفعل التأثير المدمر للمنافسة الأوروبية، إلا أن السياسة الاقتصادية الفرنسية في سورية سرعت في هذا الخراب، وصولاً للزوال النهائي للعديد منها خلال الكساد الاقتصادي في الثلاثينات⁽²⁰⁶⁾، ونخص بالذكر السياسات الجمركية التي خلقت تفاوتاً بالرسوم مع دول الجوار⁽²⁰⁷⁾، كما أظهرت سياسات جمركية أخرى نية صريحة لضرب الصناعات الوطنية الحديثة، فخُفضت رسوم الواردات الأجنبية المنافسة للمنتجات السورية التي استطاعت الصناعات الوطنية توفيرها للسوق المحلية، وبذات الوقت قامت بإلغاء الإعفاءات الجمركية على استيراد الآليات الصناعية، وهو ما شكل ضربة مزدوجة للصناعات السورية⁽²⁰⁸⁾. كما واجهت صناعة التبغ في سوريا ولبنان انتكاسة شديدة بعد فترة وجيزة من انتعاشها، عندما أنهى احتكار الشركة الفرنسية لها عام 1930م، وما أتاحه ذلك من فرصة ذهبية لنمو القطاع الزراعي والصناعي المرتبط بالتبغ، والذي شكل عصب الحياة الاقتصادية لآلاف المزارعين والعمال الذين اعتمدوا عليه بشكل مباشر أو غير مباشر كمصدر رزق رئيسي يؤمن قوت يومهم، إلا أن هذه الصناعة الحيوية ما لبثت أن تلقت ضربة موجعة عرّضت استقرارهم للخطر، فلم تُشبع الرسوم التي كانت تُحصّل من شركات التبغ المحلية جشع سلطات

²⁰⁴ منلا علي، (2005)، ص: 189-192. وانظر السباعي، (1967)، ص: 87.

²⁰⁵ دفعت سلطات الانتداب حكومات الدويلات السورية ولبنان للعمل على تخصيص جزء في موازنتها، في سنتي 1934-1935م للإتفاق على مشاريع تطوير بعض المرافق، والتي تستثمرها شركات فرنسية، كميناء بيروت، ومصلحة الطيران، والتي تقاسمت إدارتها بالتشارك مع الجيش الفرنسي. الكيالي (1960)، ص: 102.

²⁰⁶ خوري، (1997)، ص: 121. وانظر: منلا علي (2005) ص: 166+167.

²⁰⁷ من أمثلة هذه السياسات الجمركية، فرض السلطات رسوماً جمركية عالية على السكر الذي أدى بدوره لرفع أسعار الحلويات السورية، بينما سمحت بإدخال الحلويات الفلسطينية، التي لم تعاني من الرسوم على السكر إلى الأراضي السورية معفية من الرسوم، مما اكسبها أفضلية تنافسية في الأسواق السورية، كما عانت الصناعات النسيجية بدورها من ارتفاع رسوم استيراد الخيوط القطنية والحريية مقارنةً بدول الجوار، مما أفقدها أيضاً التنافسية. الكيالي، (1960)، ص: 200+205.

²⁰⁸ الكيالي، (1960)، ص: 205.

الانتداب⁽²⁰⁹⁾، بل عمدوا في 27 تشرين الثاني عام 1934م إلى إعادة نظام الاحتكار⁽²¹⁰⁾، ولم تمضي إلاّ شهور قليلة حتى قامت في عام 1935م بإعطاء حق احتكار التبغ في سورية لإدارة التبغ الريجي - (regie de tabac)⁽²¹¹⁾.

وتكشف قراءة السياسة الاقتصادية الفرنسية في سورية عن حقيقة الهدف الذي رغبت فرنسا بتحقيقه في سورية، فهي لم تقتنع منذ البداية بالقيود التي فرضها عليها نظام الانتداب، فلم يقتصر تجاوز الفرنسيين لشروط الانتداب على التقسيم الجغرافي وعرقلة التطور السياسي الوطني فحسب، بل امتد ليشمل الجانب الاقتصادي، وذلك عبر إعادة هيكلة الاقتصاد السوري بشكل كامل لصالح فرنسا، فقامت فرنسا عملياً بتحويل سورية إلى سوق حصرية لمنتجاتها ومصدر للمواد الأولية التي تحتاجها صناعاتها، مع تحميل الخزينة السورية جزءاً كبيراً من تكاليف الانتداب ونفقاته الباهظة، وهو الأمر الذي سيرسخ قناعة لدى النخب الوطنية والشعب السوري بأن لا حل للأزمات الاقتصادية إلا بتحقيق الاستقلال السياسي الكامل والتحرر من هذه العلاقة غير المتكافئة.

ثانياً: النضال الوطني ضد الانتداب الفرنسي بين عامي 1920-1939.

1- النضال الوطني ومرحلة الصدام بين عامي 1920 حتى 1927.

بعد استعراضنا للممارسات الفرنسية في سورية، وما حملته من سياسات إدارية واقتصادية واجتماعية هدفت إلى طمس الهوية الوطنية وتكريس الهيمنة الاستعمارية. يبرز تساؤل عن كيفية مقاومة السوريين لهذه السياسات؟ وما هي الأدوات التي اعتمدها لتحقيق أهدافهم؟ وللإجابة عن هذه التساؤل، لابد بدايةً من تتبع مسار النضال الوطني السوري والذي شهد بين عامي 1920 و1927 تحولات كبرى، انتقل خلالها من حالة التشتت وضعف المقاومة الشعبية في السنوات الأولى للانتداب، إلى تصاعد تدريجي تجسد في تأسيس التنظيمات السرية، واعتماد أدوات نضالية متنوعة مثل المظاهرات الحاشدة، والمقاطعة الانتخابية، وصولاً إلى تأسيس الأحزاب العلنية، قبل أن يتوج بانفجار الثورة السورية الكبرى عام 1925 والتي ستحدث تغييرات في مسار النضال الوطني وفي طريقة تعامل الفرنسيين معه.

²⁰⁹ خوري، (1997)، ص: 506. وانظر: منلا علي (2005)، ص: 164+165.

²¹⁰ الكيالي، (1960)، ص: 9+10.

²¹¹ شركة إدارة التبغ الريجي: إحدى أهم الامتيازات التي حصلت فرنسا في سورية في نهاية القرن التاسع عشر من الدولة العثمانية، والتي نصت على احتكار شراء التبغ وتوزيعه في سورية ولبنان منذ 1883، ويُعتبر هذا الاحتكار إحدى تبعات اعلان السلطات العثمانية لإفلاسها عام 1875 حيث عُـد جزءاً من صندوق الدين العام العثماني الذي أُنشأ عام 1881، وقد استمر هذا الاحتكار بعد سقوط السلطنة حتى عام 1930، وفي 19 شباط 1935 أعيد الاحتكار إلى الشركة الفرنسية، وأعطيت بعض الأسهم للسوريين واللبنانيين، وتألّف مجلس إدارتها من 17 عضواً: سبعة فرنسيين، وأربعة سوريين وثلاثة لبنانيين، وثلاثة انكليز. للتوسع بموضوع شركة الريجي واحتكار التبغ انظر: السباعي (1967)، ص: 42+172-190.

1-1- النضال الوطني السياسي بين عامي 1920-1925.

تميز النضال الوطني في سورية خلال الأشهر الأولى من الانتداب بغياب المقاومة الشعبية المتواصلة، وذلك لتشتت القيادات الوطنية بين المنفى والسجن، واقتصرت نمط الاحتجاج في دمشق في السنة الأولى من الاحتلال، إما على تقديم العرائض، والتي كان مصيرها الإهمال من قبل مندوب المفوض السامي بدمشق، أو على الإضراب، وإغلاق الأسواق والدكاكين، والتي نادراً ما استمرت لأكثر من يوم واحد⁽²¹²⁾. وبالرغم من هذه البداية المتواضعة، شهد النضال الوطني تحولاً جذرياً اعتباراً من عام 1921م، بعد سماح الفرنسيين بعودة بعض الوطنيين من الخارج، مدفوعين باطمئنانهم إلى وضعهم الأمني، ومأخوذين بنشوة النصر على المقاومة المسلحة السورية، وكان من أبرز الزعماء الوطنيين العائدين الدكتور عبد الرحمن الشهبندر⁽²¹³⁾.

كما شهدت هذه المرحلة ظهور تنظيمات سياسية اتسمت بالسرية، وذلك بسبب الأحكام العرفية التي حرمت على السوريين تأسيس جمعيات سياسية علنية، وكانت أهمها جمعية القبضة الحديدية التي قادها الشهبندر، والتي تأسست في دمشق عام 1921م على يد مجموعة من الوطنيين العائدين من المنفى، كما تأسست جمعية مماثلة لها في حلب تحت مسمى الكف الأحمر قادها سعد الله الجابري⁽²¹⁴⁾، وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فشلت في تحقيق تعبئة جماهيرية مماثلة لما حققته 'القبضة الحديدية' في دمشق. ولم يقتصر النضال الوطني في هذه المرحلة على تأسيس الجمعيات السياسية؛ بل شمل أيضاً المظاهرات، والاحتجاجات الشعبية، ومقاطعة الانتخابات، وأخيراً العمل الحزبي، وقد أبدع الشهبندر في تنظيم المظاهرات الحاشدة، حيث استغل زيارة تشارلز كراين - (charles crane)⁽²¹⁵⁾ لدمشق، في 5 نيسان 1922م، لإظهار السخط الشعبي على الممارسات الفرنسية خلال سنوات الانتداب الأولى، فنظم سلسلة لقاءات مع الوجهاء الوطنيين والقادة الدينيين، كما نجح في تحويل يوم مغادرة كراين إلى تظاهرة حاشدة مناهضة للفرنسيين. ولم يغفر الفرنسيون للشهبندر هذه التصرفات، فما أن غادر كراين البلاد حتى سارع الفرنسيون لاعتقال عبد الرحمن

²¹² الاتاسي، (2015)، ص: 90.

²¹³ عبد الرحمن الشهبندر (1882-1940): سياسي دمشقي من أبرز الشخصيات النضالية، أكمل دراسته في الجامعة الأمريكية في بيروت، وتخرج طبيباً عام 1904، عين وزيراً للخارجية عام 1919 وبعد احتلال الفرنسيين لدمشق غادرها إلى مصر ثم عاد لدمشق، وما لبث أن اعتقل عام 1922، وفي عام 1925 اشترك بالثورة السورية الكبرى ثم غادر سورية إلى مصر عام 1927 بعد انتهاء الثورة ولم يعد إلى دمشق حتى عام 1937، وتم اغتياله بعيادته بدمشق عام 1940. الزركلي، ج3، (1986)، ص: 308.

²¹⁴ سعد الله الجابري (1892-1947): زعيم وطني حليبي تلقى تعليمه بالأستانة وعمل ضابطاً أثناء الحرب العالمية الأولى، كان له مواقف نضالية عديدة أثناء الانتداب الفرنسي بدأها بدعم ثورة هنانو بالمال والرجال، واعتقل عدة مرات، وتولى رئاسة الحكومة عام 1947. توفي في حلب ودفن بجانب إبراهيم هنانو. الزركلي، ج3، (1986)، ص: 88.

²¹⁵ تشارلز كراين (1858-1939): أحد رجال الصناعة في شيكاغو، لعب أدواراً سياسية عديدة، كوزير ممثل للخارجية الأمريكية في الصين، في عام 1909 وأحد أعضاء اللجنة الأمريكية للإشراف على الاستفتاء في تركيا والمناطق التي كانت تتبع لها عام 1919م.

الشهبندر⁽²¹⁶⁾، وهو ما تسبب بتفجير احتجاجات عنيفة شملت معظم دمشق، فاحتشد في 8 نيسان 8000 شخص في الجامع الاموي لتأدية صلاة الجمعة، وبعد إلقاء خطابات نارية تهاجم السياسة الفرنسية، سار آلاف المحتجين من الطلاب، والقادة الدينيين، والتجار، ورجال الحارات، عبر سوق الحميدية الذي أغلقت حوانيته طوعاً، وتابعت المسيرة طريقها حتى وصلت الى القلعة مكان اعتقال الوطنيين، واستمرت المظاهرات في الأيام التالية، فتميزت مظاهرة 11 نيسان بتضمنها للعنصر النسائي الذي تقدمته زوجة الشهبندر، وقد اتصف تعامل الفرنسيين مع هذه المظاهرات بالقسوة الشديدة، والتي تسببت في سقوط عدد من الشهداء والجرحى، كما تم اعتقال العشرات، وظلت أغلب الحوانيت مغلقة لمدة 15 يوماً بانتظار قرار المحكمة العسكرية بحق الشهبندر ورفاقه، والذين تراوحت أحكامهم بين 5 و 20 عاماً⁽²¹⁷⁾. كما شنت فرنسا حملة واسعة ضد القبضة الحديدية ومقراتها، وزعمت اكتشافها لوجود قنابل مع أوراق ومنشورات تثبت أنها كانت تُحرض ضد الفرنسيين، وتعمل على التنسيق مع الأمير عبدالله بشرق الأردن⁽²¹⁸⁾، لتتخذ من هذه الادعاءات كذريعة لتوجيه ضربة قوية للقبضة الحديدية، عبر سجن ونفي معظم قياداتها⁽²¹⁹⁾.

وعلى الرغم من قسوة الأحكام، إلا أنها لم تتجح في إخماد الحراك الوطني، بل تكيف الوطنيون مع هذه المستجدات واتخذوا أسلوباً جديداً يقوم على عرقلة المسار السياسي الذي سعت فرنسا لفرضه في البلاد، ووجد أنصار الشهبندر وجمعية القبضة الحديدية الذين نجوا من الاعتقال فرصتهم خلال انتخابات عام 1923م، فقررروا إفشالها كرد فعل على الأحكام القاسية التي طالت الوطنيين، وكوسيلة ضغط لإطلاق سراحهم⁽²²⁰⁾، ورغم تكلل حملة المقاطعة بالنجاح، إلا أنها اقتصررت على المدن الداخلية دون أريافها، كما لم تتجح في مناطق العلويين، والتي اكتسح فيها التيار المناادي بالحكم الذاتي، والمناهض للاتحاد الانتخابي⁽²²¹⁾.

وبعد حركة الاحتجاج والإضراب والمقاطعة، جاء العمل الحزبي ليتوج النضال الوطني في هذه المرحلة،

²¹⁶ وجهت السلطات الفرنسية إلى الشهبندر تهمة تمويل نشاطات هدامة للانتداب، بعد أن وجدوا معه شيكاً بقيمة 1000 دولار، رغم أن الشهبندر قد أشار في مذكراته أن المبلغ هو جزء من تكاليف السفر لسيدتين سورييتين لإكمال دراستهم في أمريكا. خوري، (1997) ص: 151+154+159، وانظر: الشهبندر، (1967) ص: 37.

²¹⁷ الأتاسي، (2015) ص: 91-93.

²¹⁸ تقرير المندوب السامي ويغان إلى وزارة الخارجية الفرنسية. D.F.AFF.no:E412-1.beyrouth.31, juillet, 1922. tome:76. p:75-76.

²¹⁹ خوري، (1997) ص: 159. وانظر: الأتاسي، (2015) ص: 93.

²²⁰ تكللت حركة المقاطعة بنجاح كبير في دمشق، وفي باقي معاقل الحركة الوطنية في المدن السورية، إذ لم تتجاوز نسبة المشاركة بدمشق 25% من الناخبين المسجلين، ولم تتجاوز نسبة 29% في مدن حلب وحماة وحمص، أما في الأرياف التي تخضع لسيطرة أكبر من جانب الفرنسيين، فوصلت المشاركة لنسبة 99% في بعض مناطق الريف الحلبلي. خوري، (1997) ص: 166+165. وانظر: الأتاسي، (2015) ص: 93.

²²¹ تقرير المفوض السامي ويغان إلى وزارة الخارجية الفرنسية،

D.F.AFF. no:189. Beyrouth.11, December, 1923. tome:77.p:164-165.

والذي بدأ بعد موافقة المفوض السامي ساري- (maurice sarraill)⁽²²²⁾ بالسماح للقوى السياسية السورية بتشكيل الأحزاب منذ بداية عام 1925م، ولم تتأخر القوى الوطنية باستغلال هذه الفرصة، فسارعت إلى تركيز جهودها لتنظيم الأحزاب السياسية بشكل قانوني، كخطوة تحضيرية للانتخابات المرتقبة، والتي قُرر أن تُجرى في تشرين الأول، وفعلت كذلك القوى السورية المتعاونة مع الفرنسيين، وهو ما أفضى لظهور حزبين مثلاً التوجهات السياسية في تلك الفترة⁽²²³⁾، كان أولهما (حزب الشعب) الذي أسس على يد عبدالرحمن الشهبندر بعد عودته من منفاه عام 1924م، وإن كان الإعلان عن تأسيسه قد تأخر حتى حزيران 1925م، إلا أنه كان قد بدأ العمل فعلياً منذ شهر كانون الثاني عبر تشكيله لمجموعة ضغط على الجمعية التمثيلية الموحدة للدولة السورية⁽²²⁴⁾، كما قام الحزب في شهر نيسان بتنظيم مظاهرة ضخمة احتجاجاً على زيارة اللورد آرثر بلفور- (arthur balfour)⁽²²⁵⁾ لدمشق، واستطاع حشد آلاف المحتجين في المسجد الأموي، وكان من بينهم المئات من طلبة المدارس الثانوية⁽²²⁶⁾، والتي قمعتها السلطات الفرنسية بقوة وبطريقة دموية، مما أدى لسقوط الجرحى من قبل الطرفين⁽²²⁷⁾.

أما من ناحية مكونات الحزب⁽²²⁸⁾، فقد ضمت قيادة الحزب عدداً من الشخصيات الناشطة سابقاً في حركة القومية العربية، والذين جاءوا من خلفيات اجتماعية واقتصادية متنوعة، فكان منهم كبار ملاك الأراضي، وتجار، ومحامين كتب لبعضهم أن يلعب دوراً كبيراً في حركة النضال الوطني طيلة فترة الانتداب، كفارس

²²² موريس ساري (1856-1929) من أشهر جنرالات الحرب العالمية الأولى لدوره بالدفاع عن حصون فاردان عندما كان قائداً للجيش الثالث، التحق بالمدرسة العسكرية عام 1875، كان من أعضاء الحزب الاشتراكي الراديكالي، وحظي بشعبية بين صفوف الاشتراكيين، عين مفوضاً سامياً على سورية ولبنان لعام واحد وعزل سنة 1925 بعد الثورة السورية الكبرى GEN. Sarraill Dies; (24, March, 1929) Held Verdun forts. The New York Times. P: 4

²²³ الأتاسي، (2015)، ص: 95+96.

²²⁴ نجح حزب الشعب بانتزاع تأكيد من الجمعية التمثيلية الموحدة للدولة السورية على إبراز التناقضات ونقاط الغموض التي تضمنها مرسوم توحيد دمشق وحلب، وعلى إثر ذلك عمدت الجمعية على تقديم شكوى إلى رئيس الدولة تبين أن المرسوم لم يضمن استقلال سورية، وطلب المندوبون في الجمعية معرفة سبب تناقض المادة الثانية، والتي تؤكد بوضوح وجوب انتخاب رئيس الدولة السورية من قبل الأغلبية المطلقة في الجمعية التمثيلية الموحدة، مع المادة الثانية عشر التي منحت المندوب السامي حق إلغاء الانتخاب أو المصادقة عليه خوري، (1997)، ص: 177+178.

²²⁵ آرثر بلفور (1848-1930): رجل دولة بريطاني، شغل مناصب قيادية في حزب المحافظين على مدى خمسين عاماً، تولى رئاسة الحكومة بين عامي 1902-1905، ومنصب وزير الخارجية 1916-1919، وخلالها أعطى تصريحاً أوحى بموافقة الحكومة البريطانية على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وهو ما عرف بوعده بلفور. Arthur James Balfour. Britannica. <https://www.britannica.com/biography/Arthur-James-Balfour-1st-earl-of-Balfour>

²²⁶ خوري، (1997)، ص: 177+178.

²²⁷ ورد في تقرير المفوض السامي ساري إلى وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية إصابة 13 مدنياً بجروح أثنين منهم بحالة خطيرة، مع إصابة 4 من الخيالة السباهيين وضابط وأربع دركيين بجروح D.F.AFF. no:136/6. beyrouth.10,avril,1925. tome:57.p:123 .

²²⁸ لم يكن للحزب كوادر منظمة، وإنما أنصار لقادة الحزب، ولم يعتزم قاداته من أعيان المدن تعيينه القوى السياسية بشكل دائم، بل بصورة متقطعة، مركزين هدفهم على إسقاط ونزع الأهلية عن منافسيهم السوريين في الحكم، أي عن الوجهاء الموالين لفرنسا، لا إسقاط التراتبية الاجتماعية. خوري، (1997)، ص: 180+181.

الخوري⁽²²⁹⁾، وجميل مردم بك. ونادى حزب الشعب في برنامجه إلى تحقيق الوحدة السورية بإطارها الطبيعي (سورية الكبرى)، وضمان الحريات الشخصية بمختلف أشكالها، وحماية الصناعات الوطنية، وتوحيد النظام التعليمي، والسعي لتحقيق مبادئه بالوسائل القانونية، أي عبر برنامج سياسي وطني يخوض من خلاله الانتخابات، ورغم التأييد الشعبي الواسع للحزب، إلا أنه بقي نخبواً رغم عمله على توسيع نطاق نشاطه بإنشاء فروع في مختلف المناطق السورية كحمص، وحماة، وحلب، واللاذقية، واتساع قاعدة أنصاره، وحصوله على تأييد بعض النقابات الحرفية بدمشق⁽²³⁰⁾.

كما برز في مقابل حزب الشعب حزب آخر حمل اسم (حزب الوحدة السورية)، رعته المفوضية العليا لمواجهة النفوذ المتنامي لحزب الشهبندر، ورغم تشابه أهدافه مع حزب الشعب، بدعوته إلى وحدة سورية، والسيادة الوطنية، والنهوض الاقتصادي، وتخفيض الضرائب، وتحسين أوضاع الطبقة العاملة، وحرية جميع الفئات الدينية في البلاد، إلا أن الطابع الحقيقي لهذا الحزب ينكشف من خلال قياداته، فكان رئيسه صبحي بركات⁽²³¹⁾ رئيس الدولة السورية، وأعضائه من الموظفين والصحافيين المتعاونين مع الفرنسيين⁽²³²⁾، ورغم نفوذهم في الدولة، وما قدمه لهم الفرنسيون من دعم، إلا أنهم فشلوا في قيادة الحزب نحو تحقيق أي نجاح جماهيري، أو ترك أي بصمة حقيقية في الحياة السياسية السورية، ولم يطل عمر هذا الحزب، وتم حله عند نشوب الثورة السورية 1925⁽²³³⁾.

إن القراءة لهذه المرحلة من النضال الوطني تكشف عن خصوصية لافتة تميزت بها الحركة الوطنية السورية، فرغم قسوة القمع الفرنسي، والصدمة التي مثلتها هزيمة ميسلون، وانحسار الثورات في الساحل والشمال، إلا أن السوريين سرعان ما تجاوزوا هذه الهزيمة العسكرية، وعادوا إلى تحدي سلطات الانتداب عبر استئناف العمل النضالي من خلال تنظيم جمعيات سياسية سرية. كما تُظهر هذه المرحلة بوضوح حالة شبه احتكار للمشهد السياسي الوطني المنظم من قبل حزب الشعب بقيادة عبد الرحمن الشهبندر. وسيتوج هذا

²²⁹ فارس الخوري: (1873-1962) ولد في قرية بقضاء حاصبيا، تلقى تعليمه بالمدرسة الجامعة الأمريكية ببيروت، وعمل مترجماً في القنصلية البريطانية في دمشق (1902-1908) انتخب نائباً في مجلس المبعوثان العثماني عام 1912، وعمل بالمحاماة، وأصبح أستاذاً في معهد القانون في العام 1919، شغل عدة مناصب وزارية أولها وزارة المالية في العهد الفيصلي، ووزارة المعارف عام 1926، ورئيساً لمجلس النواب في عام 1936، وعامي 1943-1949، كما مثل سورية لدى منظمة الأمم المتحدة، وتوفي بدمشق عام 1962. الزركلي، ج5، (1986)، ص: 128.

²³⁰ فرزات، (1955)، ص: 102.

²³¹ صبحي بركات (1883-1939): سياسي سوري من أنطاكية، قاد مقاومة ضد الفرنسيين عام 1919 انتهت بعقد اتفاق مع الفرنسيين عام 1920 وافق خلاله على التعاون معهم، مقابل بعض الامتيازات والوعود، شغل منصب رئيس الاتحاد الثلاثي الفيدرالي 1922، وعرف بضعف لغته العربية. Shambrook, (1998), p16+17.

وانظر: Syria. Worldstatesmen. <https://www.worldstatesmen.org/Syria.html#French-mandate>.

²³² خوري، (1997)، ص: 183. وانظر: الأتاسي، (2015)، ص: 96.

²³³ فرزات، (1955)، ص: 105.

العمل النضالي باندلاع الثورة السورية الكبرى، والتي ستعيد الحراك الوطني إلى مربع النضال المسلح.

1-2- عودة النضال المسلح و الثورة السورية الكبرى بين عامي 1925-1927.

لا تولد أي ثورة في العالم من فراغ، ولا تدفع أي منطقة بأبنائها إلى مطحنة الحرب، إلا إن كان هنالك من المسببات والاستفزات، ما يجعل قبولهم بالوضع القائم مستحيلاً. وكانت منطقة جبل الدروز قد عانت كما غيرها من المناطق السورية من الممارسات الفرنسية المستفزة، والتي حولت البلاد إلى برميل من البارود ينتظر الشرارة لتفجيره. وفي الحقيقة، كان آخر ما توقعه الفرنسيون أن تبدأ سورية المنهكة والمجزأة بعد الحرب العالمية الأولى بالثورة عليهم، وتحديدًا أن تخرج تلك الثورة من أحد الأقاليم ذات الخصوصية المذهبية، والتي سعت فرنسا جاهدة لعزلها سياسياً، إلا أن هنالك مجموعة من الأحداث والممارسات التي حدثت في الجبل دون غيره من بقية الأقاليم السورية دفعت به للانفجار، والتي بدأت منذ عام 1922م عندما اندلعت انتفاضة قصيرة على خلفية إهانة الفرنسيين للعادات والتقاليد السائدة بالجبل، بعد اعتقال أحد الوطنيين المتهمين بمحاولة اغتيال الجنرال غورو⁽²³⁴⁾. ورغم هدوء الجبل بعد سلسلة من الاشتباكات، إلا أن هذه الأحداث قد كشفت لأهالي الجبل من النخبة والعوام حقيقة الفرنسيين الوحشية. بالإضافة لما سبق، استغلت فرنسا الحساسيات العائلية والطموحات الشخصية بين زعماء الجبل، كذريعة لتجاوز الاتفاقيات والعهود التي قطعتها لأهله فيما يتعلق بإدارته⁽²³⁵⁾، وفرضت إدارتها المباشرة على الجبل؛ فعينت في عام 1923م الكابتن غابرييل كابرييه - (Gabrie Carbillet)⁽²³⁶⁾ حاكماً عليه، والذي عمل خلال مدة حكمه على بث الفرقة والعداوة بين أبناء الجبل⁽²³⁷⁾. وخلال أقل من عام، اكتملت عناصر الثورة في الجبل ضد الفرنسيين؛ إذ لم يقتصر الغضب على القيادة الدرزية وفي مقدمتها مشايخ آل الأطرش، الذين حاولوا بالفعل تنظيم ثورة في العام 1924 لم يكتب لها النجاح، بدافع استيائهم من السياسات الزراعية التي كانت ستهدد قاعدتهم المادية المتمثلة بالأرض. بل امتد الغضب ليشمل القاعدة الدرزية الواسعة، ولا سيما الفلاحين الذين سئمو سياسة العمل الإجباري

²³⁴ شنت مجموعة بقيادة أحد اللبنانيين ويدعى أدهم خنجر هجوماً على مكعب غورو في 26 حزيران 1921م وأطلقوا النار على سيارته، والتي كان يرافقه فيها حقي العظم حاكم دمشق، لم تتسبب الحادثة بإصابة غورو بأي أذى، وتم بعد ما يقارب العام على الحادثة إلقاء القبض على أدهم خنجر في قرية سلطان باشا وهو في طريقه إلى الأردن ما أدى لغضب سلطان باشا الأطرش والذي سارع للهجوم على القافلة التي ظن أنها تنقل السجين إلى درعا قرقوط، (1975)، ص: 52. وانظر: الأتاسي، (2015)، ص: 97.

²³⁵ تم عقد معاهدة درزية-فرنسية عام 1921، تضمنت وضع منطقة الدروز تحت سلطة حاكم محلي درزي، ومجلس محلي منتخبان، بمقابل اعترافهم بالانتداب الفرنسي. خوري، (1997)، ص: 189.

²³⁶ الكابتن غابرييل كابرييه (1884-1940): ضابط فرنسي عمل سابقاً كضابط شؤون محلية في إفريقيا الفرنسية الغربية، ثم عين حاكماً على جبل الدروز بين عامي 1923-1925. كانت تصرفاته المستفزة في جبل الدروز أحد العوامل الرئيسية للثورة السورية الكبرى. خوري، (1997)، ص: 190+191.

وانظر: Syria, Jebel druze. worldstatesmen. :<https://www.worldstatesmen.org/Syria.html#Jebel-Druze>.

²³⁷ عمل كابرييه على تحريض طبقة الفلاحين ضد طبقة الاقطاعيين، وعند فشله في هذا المسعى، ركز اهتمامه على استغلال الانقسامات والعداوات القائمة في الجبل خصوصاً على مستوى قمة السلطة الدرزية، سواء أكان بين صفوف آل الأطرش أنفسهم، أو بينهم وبين منافسيهم من باقي العائلات الكبرى في الجبل. خوري، (1997)، ص: 194+195+196.

أو من الموظفين الذين ضاقوا ذرعاً من حكم كاريبيه الفردي وتفرده بالسلطة. ولم ينقص الوضع ليزداد حدةً، إلا وجود المفوض السامي ساراي الذي تسببت سياسته الفوقية والرعناء بعد امتناعه عن الاستماع لأي صوت يدعو للتهدئة في الجبل، سواءً عند رفضه استقبال وفد آل الأطرش الذي توجه لبيروت عام 1925 لتقديم شكوى ضد سياسات كاريبيه، وللمطالبة بعودة منصب الحاكمية لأهل لجبل، أو عندما غدر في 11 تموز من العام نفسه بوفد من قيادات الجبل كان قد استدرجه لدمشق، وسارع بإعطاء الأوامر باعتقالهم، ونفيهم إلى تدمر⁽²³⁸⁾.

وسرعان ما تصاعدت الأحداث في الجبل بعد وصول أنباء اعتقال الوفد وخيانة عهد الأمان⁽²³⁹⁾، وعقد أهل الجبل العزم على مواجهة الفرنسيين، حيث حاول بعض الثوار إسقاط طائرة كانت تحوم فوق الجبل في 18 تموز 1925م، وبعد يومين فقط، حشد سلطان باشا الأطرش⁽²⁴⁰⁾ المقاتلين وهاجم مدينة صلخد، واستولى عليها في 21 تموز. وبعدها، نصبت قوات الثوار كميناً محكماً تمكن من سحق حملة تتكون من 166 جندياً، وفي مساء اليوم نفسه حاصرت قوات الثوار السويداء عاصمة الجبل، ومركز القيادة الفرنسية فيه، وشجعت هذه الانتصارات المتلاحقة والسريعة أهالي الجبل على الالتحاق بسلطان باشا والالتفاف حوله، وهو ما رفع عديد قواته إلى ما يقارب 10000 مقاتل، في منطقة لا يزيد عدد سكانها عن 50000 نسمة⁽²⁴¹⁾، أي أن الجبل قام بأكمله ضد الفرنسيين.

لم تستسلم فرنسا لهذه الواقع الذي فرضه الثوار، وعملت على إرسال رتل نجدة فرنسي ضخم تكون من 3000 جندي لرفع الحصار عن السويداء في أواخر تموز، إلا أن مصير هذه الحملة لم يختلف عن سابقتها، ولم يسمح لها الثوار بالوصول إلى السويداء فهاجموها في 2 آب قرب المزرعة، وألحقوا بها هزيمة منكرة⁽²⁴²⁾، وشكلت هذه الهزيمة ضربة قاصمة للفرنسيين، فقد قتل فيها مئات الجنود الفرنسيين، ولم ينج من كبار ضباط الحملة غير قائدها، الذي قدّم فيما بعد إلى محكمة عسكرية بتهمة التسبب بسحق جيش كامل تحت قيادته. وفي الواقع، اعتقد الكثير من الوطنيين أن هذا النصر كان كفيلاً بزعزعة الوجود الفرنسي في سورية، لو

²³⁸ عثمان، (2012)، ص: 68-70.

²³⁹ تظهر برقية مرسلة من النائب الفرنسي M.D.ferry إلى وزير الخارجية الفرنسي مرفقة بتقرير أحد المختصين بالشؤون الشرقية تتضمن تنبيهات وملاحظات عن وضع الانتداب الفرنسي في سورية، والذي يقر بالأثر المدمر لخيانة عهد للأمان الذي أعطي للوفد على سمعة فرنسا وشرفها في أعين الشعب السوري، والذي تجاوز بآثره كل القصف والآلام والعنف الذي أنزلوه على الشعب السوري خلال الثورة D.F.AFF.no:E412-1. Paris. 5, November, 1925. tome:81.p:29-32.

²⁴⁰ سلطان باشا الأطرش: (1891-1982) ولد في قرية القرية في محافظة السويداء. يعد والده ذوقان مؤسس المشيخة الطرشانية عام 1862م، والذي أعدهم الأتراك عام 1911م لقيادته تمرد ومعارك ضدها، تواصل سلطان باشا مع الحركات العربية فور انتهائه من الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش العثماني، وكان من الأوائل الذين دخلوا دمشق بعد الثورة العربية الكبرى، قاد الثورة السورية الكبرى عام 1925، واضطر إلى مغادرة سورية إلى الأردن عام 1927. ثم إلى السعودية ولم يعود إلى سورية حتى عام 1937. العطري، (1996) ص: 117-123.

²⁴¹ لابد للإشارة إلى تضارب الأرقام حول العدد الحقيقي للثوار في جبل الدروز في المصادر التاريخية. للتوسع: انظر خوري، (1997)، ص: 187.

²⁴² عثمان، (2012)، ص: 70.

أنه تزامن مع انطلاق ثورات مسلحة في بقية المناطق السورية⁽²⁴³⁾، ورغم عدم استعداد حزب الشعب المسبق للنضال الثوري المسلح⁽²⁴⁴⁾، إلا أن الزعماء الوطنيين الدمشقيين عقدوا العزم على توسيع نطاق الثورة، بعد لقاءات واجتماعات سرية شارك فيها أعضاء من حزب الشعب ورجالات من بعض أحياء دمشق، بالإضافة لقادة سياسيين من حماة. كما وصل مبعوثون من الجبل إلى دمشق للمشاركة بوضع خطة مشتركة لتصعيد الثورة، ومن بعدها توجه أول وفد وطني من دمشق إلى جبل العرب في 19 آب، وأقسم مع سلطان باشا أغلظ الأيمان على التعاون لطرد المحتل⁽²⁴⁵⁾.

وبناء على ما اتفق عليه، بدأ الثوار بخطوتهم التالية، والتي تتركز على التوسيع الجغرافي لنطاق عملياتهم، فصدرت الأوامر للثوار في 21 آب للقيام بهجوم مباغت على دمشق، ورغم بلوغ قوات الثوار منطقة العادالية بالقرب من دمشق، ووصول طلائعهم إلى بوابة حي الميدان، إلا أنهم اضطروا للانسحاب بسبب شدة القصف الجوي الذي نفذته الطائرات الفرنسية عليهم، ولعدم قيام ثوار دمشق بمهاجمة المواقع الفرنسية بالتزامن مع تقدمهم، وذلك وفقاً لاتفاق مسبق بينهم، ويعود ذلك لاعتقال السلطات الفرنسية لأغلب الوطنيين قبيل الهجوم وتفكيكهم لحزب الشعب، ما تسبب بفقدانهم للاتصال مع ثوار الميدان والشاغور⁽²⁴⁶⁾، واضطر الشهبندر وبعض رفاقه على ضوء التطورات للجوء إلى جبل الدروز. وبعد وصولهم إليه، سعى حزب الشعب إلى تشكيل حكومة وطنية مؤقتة خلال اجتماع لقياداته في 9 أيلول 1925، حددت أهدافها بوحدة سورية واستقلالها من شاطئ البحر المتوسط إلى الداخل السوري⁽²⁴⁷⁾. ورغم تعثر المحاولة الثورية الأولى خارج الجبل، إلا أن ذلك لم يمنع الثوار تحقيق هدفهم بتوسيع النطاق الجغرافي لعملياتهم، وكانت حماة ثامن المدن السورية التي عقد وظيفوها العزم على استغلال هذه الفرصة للانضمام للعمل المسلح، فسارعوا لإرسال وفد إلى جبل العرب يحمل مطالبهم، واشترطوا على الثوار تحقيقها قبل قيامهم بالثورة، وسرعان ما وافق سلطان باشا على شروط وطني حماة⁽²⁴⁸⁾، وتم تحديد 1 تشرين الأول موعداً لثورة المدينة. وبناءً عليه، قام النقيب فوزي

²⁴³ الرئيس، (1969)، ص: 179-180.

²⁴⁴ لم يكن حزب الشعب مشدوداً حينها لفكرة النضال المسلح لعوامل عديدة، كافتقاره للتنظيم الكافي لتنفيذ عمل بهذا الحجم، ولإدراكه لحجم القوة العسكرية الفرنسية الكبيرة المتمركزة في دمشق، وفي سائر المدن السورية، والتي كانت تجعل أي راغب بالثورة يتردد كثيراً بتنفيذها، إلا أن الركود الاقتصادي الخانق، وغياب المرونة السياسية من جانب الفرنسيين أوجب على حزب الشعب الانخراط بأعمال تقضي إلى زيادة الضغط على الفرنسيين، يضاف إلى ما سبق رغبة الحزب بإثبات بعده الوطني، وأن الدعم الشعبي له لا يقتصر على المدن كدمشق، بل يمتد على كامل تراب الوطن، لاسيما لجبل الدروز، والذي دأب الفرنسيون على محاولة عزله إدارياً وسياسياً عن العمق السوري. الأتاسي، (2015)، ص: 99.

²⁴⁵ خوري، (1997)، ص: 197+200.

²⁴⁶ الرئيس، (1969)، ص: 200.

²⁴⁷ الاتاسي، (2015)، ص: 100.

²⁴⁸ تضمنت الشروط التعهد بعدم عقد الثوار في جبل الدروز أي اتفاق منفرد دون التنسيق مع ثوار حماة، وأن تحدد قيادة الثوار في الجبل الموعد الذي سيتحرك الوطنيون بحماة، والمكان الذي سينسحب إليه ثوار حماة في حال فشل ثورتهم، وعلى أن يقوم ثوار الجبل بتنفيذ ضربة ضد القوات الفرنسية قرب دمشق قبل يوم أو يومين من الموعد الذي سيحدد لثورة حماة. الرئيس، (1969)، ص: 211+213.

القاوقجي⁽²⁴⁹⁾ في 4 تشرين الأول 1925م بقيادة قوة مختلطة من الجنود الفارين، مع بضعة مئات من البدو، وهاجم مقر حكومية تضم موظفين فرنسيين. وفي غضون يومين، اكتسحت مجموعة القاوقجي معظم منطقة حماة بالتعاون مع السكان المحليين الذين اشتركوا طوعاً بالثورة، وعملوا على تجريد قوة الشرطة المحلية من السلاح⁽²⁵⁰⁾، وكانت عمليات الثوار مؤلفة بشدة للفرنسيين، وهو ما جعل انتقامهم من المدينة شديداً، فقتلوا وجرحوا المئات من أهلها، وأحرقوا الحوانيت والبيوت، وفرضوا على المدينة غرامة مالية كبيرة، وطالبوها بتسليم مئات البنادق، وعند تأخر المدينة بسبب الفوضى من جمع الغرامة، أعاد الفرنسيون قصف حماة بوحشية. ورغم تمكن الفرنسيين من القضاء على انتفاضة حماة بسرعة، إلا أنه لا يمكننا تجاهل أهميتها الكبيرة، سواءً لما سببته من إطلاق ردادات فعل ثورية متتالية، بلغت بقية المناطق في سورية، أو لإجبارها القيادة العسكرية الفرنسية على إيقاف هجوم كان محضراً على جبل الدروز، واضطرابها لسحب الحملة الضخمة التي كانت متوجهة للسوداء⁽²⁵¹⁾.

وكان أول ارتدادات ثورة حماة في دمشق، والتي كانت الأوضاع مهيأة لاندلاعها، فلم ييأس الوطنيون بعد فشل محاولة الثوار الأولى لدخول دمشق في شهر آب 1925م، بل قامت مجموعات جديدة من الثوار بقيادة حسن الخراط⁽²⁵²⁾، بشن هجوم في أواخر أيلول على مراكز الجيش الفرنسي، في البساتين الواقعة شرق العاصمة وجنوبها، وردت القوات الفرنسية على الهجوم بطريقة وحشية كالمعتاد، فأرسلوا حملة ضد قرى الغوطة، وأعملوا فيها القتل والتدمير، وألقوا بجثث الضحايا في ساحة المرجة تشغيلاً من الثوار وترهيباً للدمشقيين. وفي هذا الأثناء، وعلى وقع الأنباء الواردة من حماة، أرسل الخراط إشارة للجبل باستعداد دمشق للثورة، وقبل فجر 18 تشرين الأول تسلمت مجموعة بقيادته إلى حي الشاغور، وقامت مجموعة أخرى من منطقة جرمانا قرب العاصمة بالدخول إلى حي الميدان، وركز الثوار هجومهم على قصر العضم بعد انتشار خبر عن تواجد المفوض السامي فيه⁽²⁵³⁾، ولم يختلف الرد الفرنسي في دمشق عن حماة، فقُصفت أحياء دمشق بشكل عنيف جداً بالمدفعية والطيران، مما خلف خسائر بشرية ومادية كبيرة، ولم توقف فرنسا القصف إلا بعد فرض غرامة مالية كبيرة على المدينة، واضطر الثوار بعد القصف إلى إعادة التمرکز ضمن معاقلهم

²⁴⁹ فوزي القاوقجي: (1890-1977) ولد في طرابلس، وتخرج عام 1912 من المدرسة الحربية في استانبول، خدم في الجيش العربي الشريفي وشارك في ميسلون، قاد ثورة حماة عام 1925، وقاد عمليات ثورية بمناطق عديدة حتى عام 1927 انتقل بعدها للسعودية وعمل بتدريب جيشها حتى عام 1932 ثم توجه بعدها إلى بغداد وعمل في مدرّباً ومدرّساً في كليتها العسكرية، وقاد قوات المتطوعين لنجدة الفلسطينيين عام 1936، ثم عاد وقاد جيش الانقاذ العربي عام 1947. قاسمية، (1995)، ص: 5.

²⁵⁰ خوري، (1997)، ص: 210.

²⁵¹ الرئيس، (1969)، ص: 255+274.

²⁵² حسن الخراط: (1875-1925) دمشقي سبق له العمل كحارس لبستان في الشاغور ثم رئيساً للخفر في الحي، قاد عمليات الثورة في دمشق وغوطةها، وشارك بمعارك عديدة، وعرف عنه قدراته التنظيمية وشجاعته، استشهد في كانون الأول عام 1925. العطري، (1996)، ص: 154-157.

²⁵³ خوري، (1997)، ص: 214+216. وانظر: منلا علي، (2005)، ص: 102+105.

في الغوطة⁽²⁵⁴⁾. ولم تقتصر الثورة على حماة ودمشق، فسرعان ما حاول الثوار توسيع المواجهات إلى لبنان والتي شهدت بها معارك الثوار بعض النجاحات والاختناقات⁽²⁵⁵⁾ ومنطقة القلمون، حيث اتخذ الثوار من النبك مركزاً لعملياتهم منذ تشرين الأول 1925، وشهدت المنطقة معارك ضارية بلغت ذروتها في 14-15 آذار 1926 بقيادة فوزي القاوقجي الذي ألحق بالفرنسيين خسائر كبيرة⁽²⁵⁶⁾.

وبالرغم من التضحيات والدماء التي بذلها الثوار، والاصرار الذي أبدوه لتحقيق أهدافهم، إلا أن الثورة بدأت تعاني من انتكاسات وخسائر مؤلمة بين نهاية 1925 وبداية 1926، فأخذت الخسائر تتقل الثوار مع استشهاد بعض قادتهم واستسلام آخرين، وهو ما عمل الفرنسيون على استغلاله في الأشهر الأربعة الأولى من 1926 لشن سلسلة عمليات عسكرية ناجحة طالت حي الميدان، وجبل الشيخ، والمناطق بين النبك وحمص، وحتى جبل الدروز نفسه، ما أدى لسقوط السويداء في 25 نيسان 1926 بعد مقاومة بطولية⁽²⁵⁷⁾. ومع استمرار حالة التشتت في صفوف الثوار، شن الفرنسيون هجوماً واسعاً على دمشق بدءاً من 18 تموز 1926، استمر ستة أيام، ونجم عن الهجوم نهب الغوطة وانسحاب العديد من الثوار، بينما عاد بعضهم إلى دمشق كلاجئين، ورغم المحاولات المتجددة للثوار في بعض المناطق الداخلية، والتي بلغت ذروتها في آب 1926 باقتحام مجموعات منهم دمشق لفترة قصيرة، إلا أنهم اضطروا للتراجع نهاية تشرين الثاني، واستمرت العمليات في حماة وجبل الدروز واللجاة، لكنها لم تستطع تغيير مسار الثورة، فمع نهاية نيسان 1927، اضطر فوزي القاوقجي في حماة إلى اللجوء للعراق، وبحلول حزيران استسلم معظم قادة الثورة في جبل الدروز، بينما انسحب سلطان الأطرش مع مئات المقاتلين إلى الأردن ثم إلى الجزيرة العربية⁽²⁵⁸⁾.

لقد شكلت الثورة السورية الكبرى، رغم قضاء الفرنسيين عليها، منعطفاً رئيسياً في تاريخ سورية الحديث، وعلامة فارقة في مسيرة الكفاح الوطني من أجل الاستقلال السوري عن فرنسا، فكانت ثورة شعبية شملت جميع مكونات الشعب السوري على اختلاف مناطقه، ومذاهبه، وطبقاته الاجتماعية. وصاغت أهدافها ودعواتها في مصطلحات وطنية حديثة، وسعت إلى كسب اهتمام ودعم الحركات الاستقلالية والوطنية المماثلة لها سواء في العالم العربي، أو بين الجاليات بالمهجر. ولعل أعظم ما يسجل للثورة توجيهها ضربه كبيرة للسياسة الفرنسية القائمة على الطائفية الإقليمية التي أرادت حكم سورية بها؛ فالثورة لم تنطلق من إحدى المدن الداخلية الكبرى، بل من منطقة سورية ذات لون طائفي موحد، اعتقدت فرنسا أنها عزلتها عن محيطها السوري إدارياً وسياسياً⁽²⁵⁹⁾، وتحول جبل الدروز بفضل ثورته إلى محج للوفود الوطنية، وبرز سلطان باشا الأطرش كبطل وطني سوري وقع مناشيره باسم (قائد جيوش الثورة السورية العام)، وليس كزعيم محلي

²⁵⁴ خوري، (1997)، ص: 202.

²⁵⁵ كانت خسارة الثوار لمعركة حاصبيا حدثاً فاصلاً وحاسماً لمخططاتهم بجعلها مركزاً لتنظيم الثورة في جميع أرجاء لبنان. انظر: تقرير دي جوفنيل إلى وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية. D.F.AFF. no:593/6.beyrouth.6, december,1925. tome:82. p:6.

²⁵⁶ الشهبندر، (1967)، ص: 199+200.

²⁵⁷ منلا علي، (2005)، ص: 112.

²⁵⁸ خوري، (1997)، ص: 244+247.

²⁵⁹ خوري، (1997)، ص: 20+204.

لجبل الدروز⁽²⁶⁰⁾. كما عكست الثورة روحاً وطنية بين السوريين، وتضامناً حتى بين الأفراد الذين جندتهم فرنسا ضمن الفرق العسكرية السورية، والتي حاولت ضرب الثورة بهم، فُسجلت حالات فرار كبيرة من الجندية، وقاتل من بقي رغباً عنه⁽²⁶¹⁾. كما تردد صدى معارك الثورة في العالم، فأدخلت الثورة القلق إلى الأوساط الفرنسية مما قد يترتب على هزيمتها، أو اضطرارها للانسحاب من سورية من تأثير على موقعها في مستعمراتها، سواءً في الهند الصينية، أو في إفريقيا⁽²⁶²⁾. وإضافة إلى ما سبق، فقد تسببت هذه الثورة في خلخلة موقف فرنسا الدولي تجاه وجودها في سورية، والتشكيك بمدى قدرتها على القيام بمهمة الانتداب التي كلفتها بها عصبة الأمم، وبدء الحديث يعلو في الأوساط الصحافية العالمية عن احتمال رغبة الفرنسيين بالتخلي عن مهام الانتداب، واستعداد الإيطاليين للحلول محلها⁽²⁶³⁾. كما أجبرت الثورة الفرنسيين على التخلي عن سياسة تعيين مندوبين ساميين عسكريين في سورية، والتي كانت تهدف من خلالها إلى نقل تجربتها في الشمال الأفريقي إلى سورية⁽²⁶⁴⁾.

1-2-1- النضال السياسي الوطني المرافق للثورة.

لم تقتصر هذه المرحلة من النضال الوطني على الجانب العسكري فقط، وإنما لعب الجانب السياسي دوراً مهماً أيضاً، وعملت القوى الوطنية على التصدي للمساعي الفرنسية، التي عملت على إيجاد مسارات سياسية تهدف لتطويق الثورة بالتوازي مع المسار العسكري، وهو ما بدء عند تعيين هنري دي جوفنيل (Henry de Jouvenel)⁽²⁶⁵⁾ كأول مندوب سامي مدني خلافاً لسابقه العسكريين، والذي لخص سياسته في التعامل مع

²⁶⁰ البعيني، (1993)، ص: 193.

²⁶¹ لونغرنغ، (د.ت)، ص: 201.

²⁶² برقية مرسلة من النائب الفرنسي M.D.ferry إلى وزير الخارجية الفرنسي مرفقة بتقرير أحد المختصين بالشؤون الشرقية تتضمن تنبيهات وملاحظات عن وضع الانتداب الفرنسي في سورية. -28p. tome:81. paris, 5, November, 1925. D.F.AFF.no: E-412-1. (29).

²⁶³ ورد في تقرير القنصل العام الفرنسي في فلسطين أن إحدى الوكالات الصحفية اليهودية (وكالة التلغراف الفلسطينية) قد نشرت برقية واردة من روما تتضمن أن اجتماعاً للجنة الانتدابات في عصبة الأمم حول الوضع في سورية سيتم بناء على طلب ايطالي، ورافق ذلك انتشار أخبار برغبة ايطاليا بالحلول محل فرنسا بمهامها بسورية إذا قررت الانسحاب منها. D.F.AFF. no:16.Jerusalem,15, fevrier,1926. tome:59.p:59+60. كما عرض قسم دراسة الصحافة الأجنبية تقريراً عما نشرته صحيفة (westminister gazette) الانكليزية عن أبعاد نجاح ايطاليا بدعوتها للجنة الانتدابات لدراسة الأوضاع في سورية، وتساءلت عن مدى رغبتها بملء الفراغ الفرنسي بحال انسحاب فرنسا من مهامها الانتدابية بسورية. D.F.AFF. no:26/112. 23,fevrier,1926. tome:59. p:66+67.

²⁶⁴ للتوسع بموضوع محاولة الفرنسيين نقل التجربة المراكشية بالحكم العسكري إلى سورية انظر: خوري، (1997)، ص: 81-83.

²⁶⁵ هنري دي جوفنيل (1876-1935): رجل دولة وصحافي، شغل منصب رئيس تحرير صحيفة لوماتان-le matin، انتخب عام 1921 عضواً في مجلس الشيوخ وكان منحازاً لليسار، عين مندوباً لفرنسا لدى عصبة الأمم بين عامي 1922-1924، وتولى منصب وزير التعليم العام سنة 1924، وعين مفوضاً سامياً على لبنان وسورية بين عامي 1925-1926، ثم عين سفيراً لفرنسا لدى ايطاليا عام 1933. (Jouvenel, Henry de). <https://www.infoplease.com/encyclopedia/history/bios/france/jouvenel-henry-de>

الواقع السوري بعبارته "السلام للذين يريدون السلام والحرب للذين يريدون الحرب"⁽²⁶⁶⁾.

ويسجل للقوى الوطنية نجاحها بإفشال هذه المسارات الفرنسية واحدة تلو الأخرى، وكانت أولها محاولة عزل القوى الوطنية سياسياً، عبر حصر إجراء الانتخابات والتي كانت مقررة في 21 كانون الأول 1925 بهدف تشكيل مجالس تمثيلية جديدة في المناطق التي تسيطر عليها فرنسا أمنياً وعسكرياً⁽²⁶⁷⁾، فوجهت حلب بقيادة سعد الله الجابري صفتين متتاليتين لمخططات دو جوفنيل، كانت أولها القيام بحملة مقاطعة كبيرة نجحت بشكل كبير، فلم تتجاوز نسبة المشاركة في حلب 23%، ولم يزيد قيام الفرنسيين باعتقال عدد من القادة السياسيين على رأسهم سعد الله الجابري، إلا من الغليان الشعبي والتفافه حول القوى الوطنية؛ فتفجرت المدينة غضباً واحتشد 1500 شخص في مسجد الكبير، وأغلقت محلاتها التجارية⁽²⁶⁸⁾. أما الصفعة الثانية التي وجهتها القوى الحلبية للفرنسيين، فتمثلت بقيام النواب الحلبيين الذين أوصلتهم فرنسا للمجلس، بإرسال برقية إلى المفوض السامي بعد أول اجتماع لهم، مطالبين بمطالب مشابهة لما تنادي به القوى الوطنية، كقيام دولة لبنانية سورية موحدة على مبدأ اللامركزية، وإطلاق سراح المعتقلين⁽²⁶⁹⁾، كما قاطعت كل من مدينتي حمص وحماة الانتخابات، ولم يُرشح أي شخص نفسه، فسارع الفرنسيون لاعتقال القادة الوطنيين، على رأسهم الزعيم هاشم الأتاسي، وسجنهم في أرواد⁽²⁷⁰⁾.

انتقلت القوى الوطنية بعد إفشالها للانتخابات إلى العمل على إفشال الاستراتيجية الفرنسية الثانية لتطويق الثورة، وهي إلغاء مبرر العمل الثوري، من خلال حث الوطنيين إلى اعتماد المسار السياسي لتحقيق أهداف الثورة عبر الاشتراك بحكومة ائتلافية، فدفعت فرنسا رئيس الحكومة الداماد أحمد نامي بك⁽²⁷¹⁾ في 27 نيسان 1926م لنشر اتفاق مع المفوض السامي في الصحف المحلية يلبي الكثير من مطالب الثورة، كالدعوة إلى إبرام معاهدة فرنسية سورية مدتها ثلاثين عاماً، ومنح السوريين الحق بالاعتراض على دستور خاص بهم. ورغم انطلاق الوطنيين في مشاركتهم بالحكومة، من رغبتهم بتقليص خسائر الثوار، والتوصل لتسوية تضمن مستقبل سورية، خصوصاً بعد شعورهم بميل الكفة العسكرية لصالح الفرنسيين، إلا أنهم سارعوا للاستقالة في 11 حزيران 1926م بعد شعورهم بالخديعة، وتيقنهم من إصرار الفرنسيين على الحسم العسكري، وهو ما ظهر جلياً بعد إجبار الفرنسيين لرئيس الحكومة الداماد، على وضع مسودة إعلان موجه للثوار يدعو فيه إلى إلقاء

²⁶⁶ تقرير المفوض السامي دوجوفينيل إلى وزير الخارجية، يتضمن مقالات لصحف نشرت نص الخطبتين الذين ألقاهما فور وصوله للبنان في شهر كانون الأول عام 1925. D.F.AFF.no:762.beyrouth.12,decembre,1925.tome:82.p:47+50.

²⁶⁷ لونغريغ، (د.ت)، ص: 219.

²⁶⁸ خوري، (1997)، ص: 227+288.

²⁶⁹ لونغريغ، (د.ت)، ص: 220.

²⁷⁰ خوري، (1997)، ص: 229.

²⁷¹ أحمد نامي بك: (1873-1962) شاب أرستقراطي ولد في بيروت، وتزوج من ابنة السلطان عبد الحميد ولهذا حصل على لقب الداماد، وبعد اندلاع الثورة السورية الكبرى قاد حكومة دولة سورية عدة مرات بين عامي 1926 - 1928 خوري، (1997)، ص: 239.

السلاح، ويحملهم المسؤولية الحصرية لاستمرار الأعمال القتالية⁽²⁷²⁾. وأخيراً انتقل الوطنيون إلى مرحلة الضغط الشعبي، والذي تجلّى بعد قرار المندوب السامي الجديد القيام بجولات في البلاد بنهاية 1926 وبداية 1927، فاحتشدت الجماهير السورية في كل مدينة يزورها المفوض السامي مشددةً على المطالب الوطنية التي نادت بها الثورة⁽²⁷³⁾.

وختاماً، تُظهر هذه المرحلة من النضال الوطني السوري بوضوح أن الثورة السورية الكبرى لم تكن مجرد انتفاضة مسلحة، بل نموذجاً مميزاً للتضامن الوطني، حيث اصطفت القوى السياسية والشعب خلف الثوار في خندق واحد، لإدراكهم أن المواجهة لا تقتصر على السلاح، بل تشمل ساحات السياسة التي أُريد بها تطويق الثورة. وقد شكلت هذه الوحدة الوطنية الجامعة منعطفاً هاماً في مسار النضال؛ إذ مهدت لتطور الأدوات النضالية بعد الثورة، لتشهد الفترة بين 1928-1939 حركة حزبية سياسية غنية بالعدد والتنوع العقائدي، وتميزت بقدرتها على نقل المعركة النضالية إلى المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

2- الأحزاب والتيارات السياسية في سورية بين عامي 1928-1939.

تميزت هذه المرحلة بانتقال النضال الوطني من العمل المسلح إلى العمل السياسي السلمي داخل المجالس التشريعية والتنفيذية، مع بقاء خيار اللجوء إلى الشارع كأداة للضغط. وشهدت هذه المرحلة، كسابقتها، محطات نضالية عديدة، عملت القوى الوطنية خلالها على التكيف مع الظروف والمعطيات السياسية المتغيرة؛ فبدأت بمعركة الدستور، ثم خاضت التجربة البرلمانية والحكومية، وصولاً إلى استلام الحكم بعد توقيع المعاهدة الثنائية. وقبل الشروع في الحديث عن هذا المسار النضالي، لا بد من التعريف بأهم القوى والتيارات السياسية التي ظهرت في هذه المرحلة. فقد شهدت سورية بين عامي 1928 و1939 تنوعاً سياسياً، انعكس على أحزابها التي تنوعت بين أحزاب صغيرة عبرت عن مصالح شخصيات سياسية محدودة، وأحزاب كبيرة امتد نشاطها على كامل الخريطة السورية، إضافة إلى أحزاب حديثة حاكت في هيكليتها التنظيمية الأحزاب الأوروبية. فمن حيث الأحزاب الصغيرة، ظهر في سورية بين عامي 1928 و1934 أكثر من خمسة وعشرين حزباً، لم يدم أي منها طويلاً، إذ كانت مجرد تكتلات لشخصيات محلية. ومن أبرز هذه الأحزاب: حزب الإصلاح برئاسة حقي العظم⁽²⁷⁴⁾، وحزب الاتحاد الوطني المقرب من تاج الدين الحسيني⁽²⁷⁵⁾.

²⁷² خوري، (1997)، ص: 240+241+242+243.

²⁷³ تضمنت المطالبة بعفو شامل، وتعويض ضحايا الثورة، وتأسيس جمعية تأسيسية عبر الانتخابات الحرة، وأن تشكل حكومة وطنية مؤقتة، تتبعها حكومة وطنية بعد الانتخابات، والمطالبة بوحدة سورية على أن يجري استفتاء للأقضية الحدودية في لبنان، والعمل على تأسيس جيش وطني، وضمان حرية الصحافة، وإلغاء المحاكم المشتركة، والتشديد على إبرام معاهدة فرنسية-سورية تحدد العلاقة فيما بينهم وتحظى بقبول الوطنيين لونغريغ، (د.ت)، ص: 225+227.

²⁷⁴ حقي بك العظم: (1865-1955) سياسي دمشقي بدأ حياته بأعمال إدارية وتعليمية في الدولة العثمانية. انتقل بعدها إلى القاهرة بعد استلام الاتحاديين للحكم، انضم إلى حزب اللامركزية، واستلم منصب حاكم دولة دمشق في بداية الانتداب، ثم تولى رئاسة مجلس الشورى، ورئاسة مجلس الوزراء، وعاد واستقر في مصر عام 1938 حتى توفي عام 1955. الزركلي، ج2، (1986)، ص: 266.

²⁷⁵ تاج الدين الحسيني: (1890-1943) اسمه محمد بن محمد (بدر الدين) الحسني المراكشي، ولد في دمشق، وهو نجل بدر الدين الحسيني---

وفي السياق ذاته، أسفرت التجربة النيابية في بداية الثلاثينات عن تكتلات سياسية عكست الانقسام القائم بين نواب الوطنيين من جهة، والمتعاونين مع سلطة الانتداب من جهة أخرى، والذين تكتلوا بدورهم وفق اعتبارات شخصية ومناطقية. ومن أبرز هذه التكتلات الحزب الحر الدستوري الذي تأسس في 22 كانون الثاني 1932 برئاسة صبحي بركات، وضم نواب الشمال المعتدلين وغالبيتهم من حلب. وفي مقابله، تأسس حزب الائتلاف الوطني برئاسة حقي العظم، وضم كتلة نواب الجنوب، وكان التنافس بينهما على منصب رئيس الجمهورية السبب الرئيسي خلف تشكلهما⁽²⁷⁶⁾.

كما شهدت هذه المرحلة ظهور أحزاب قامت على أسس حديثة، متجاوزة النمط التقليدي للأحزاب السابقة. ويعد الحزب القومي السوري والحزب الشيوعي السوري أبرز نموذجين لهذا التحول. ففي 16 تشرين الثاني 1932، تأسس الحزب القومي السوري في بيروت، والذي ركز على مقاومة فكرة القومية العربية، منادياً بدلاً منها بقومية سورية تشمل الهلال الخصيب⁽²⁷⁷⁾. وامتدت فروعه إلى سورية وفلسطين ومصر⁽²⁷⁸⁾، وتمثلت مبادئه في اعتبار الأمة السورية أمة تامة ذات قضية مستقلة⁽²⁷⁹⁾، والدعوة لفصل الدين عن الدولة، ومنع تدخل رجال الدين في السياسة والقضاء، وإلغاء الإقطاع، وإنشاء جيش سوري قوي يسهم في تقرير مصير الأمة⁽²⁸⁰⁾. أما الحزب الشيوعي السوري، فقد تأسس في بيروت عام 1930⁽²⁸¹⁾، وأذاع برنامجه عام 1931 تحت عنوان: لماذا يناضل الحزب الشيوعي السوري، متضمناً 75 مطلباً تنصدها الدعوة لإقامة حكومة عمالية فلاحية⁽²⁸²⁾. وسياسياً، تبنى الحزب موقفاً داعماً للمعاهدة السورية-الفرنسية متأثراً بموقف الحزب الشيوعي الفرنسي، مع حرصه الدائم على التأكيد على وحدة الأراضي السورية وحقوقها السيادية في مواردها النفطية والمالية⁽²⁸³⁾. كما شكل الحزب قوة دفع رئيسية للحركة العمالية في سورية خلال فترة الثلاثينات؛ حيث بدأ بدعم إضراب عمال النسيج بدمشق في حزيران 1930، والذي سرعان ما امتد إلى مدن أخرى، فأضرب عمال نسيج حمص في أيلول 1930 واعتصموا داخل المعمل حتى فض الدرك والشرطة الاعتصام بالقوة. وواصل الحزب نشاطه التصاعدي في المجال النقابي بين عامي 1932 و1934، مسجلاً تنظيمه وإشرافه المباشر على ما يقارب ثلث إجمالي الإضرابات العمالية التي بلغت 45 إضراباً. يُضاف إلى ما سبق،

--- أحد أبرز علماء دمشق، شغل منصب رئاسة الحكومة في سورية مرتين (1928-1931) و(1934-1936) سافر إلى فرنسا بعدها، ولم يعد حتى عام 1941 وتولى رئاسة سورية حتى وفاته 1943، وكان محسوباً على التيار المتعاون مع الفرنسيين. الزركلي، ج7، (2002)، ص82+83.

²⁷⁶ فرزات، (1955)، ص: 116+117+118+123+124.

²⁷⁷ فرزات، (1955)، ص: 142+143. وانظر: منلا علي، (2005)، ص: 245.

²⁷⁸ لونغريغ، (د.ت)، ص: 283.

²⁷⁹ فرزات، (1955)، ص: 144+145.

²⁸⁰ قرقوط، (1975)، ص: 181.

²⁸¹ لونغريغ، (د.ت)، ص: 285. وانظر: منلا علي، (2005)، ص: 246+247.

²⁸² قرقوط، (1975)، ص: 184.

²⁸³ فرزات، (1955)، ص: 197+198.

تشجيعه للعمال على تأسيس نقابات عمالية في مختلف القطاعات مثل الأقمشة والأحذية وسكك الحديد وغيرها. وقد توج هذا النشاط بعقد مؤتمر سري في العام 1934 ضم 34 نقابة، ليلبغ العمل النقابي ذروته بتأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال خلال مؤتمره التأسيسي بتاريخ 22 آذار 1938⁽²⁸⁴⁾.

والى جانب الأحزاب الصغيرة والحديثة، شهدت الساحة السياسية السورية في الثلاثينات ظهور تكتلات سياسية كبرى كان لها الدور الأبرز في قيادة المشهد السياسي، بفضل امتداد تأثيرها إلى معظم المدن السورية، ووصولها إلى مختلف الفئات الاجتماعية، وصولاً للحركات الكشفية والطلابية. وفيما يلي عرض لأبرز هذه التكتلات، وبيان لأهم خصائصها وأهدافها.

2-1- الكتلة الوطنية.

لا يمكننا أن نتحدث عن النضال الوطني السوري في فترة الثلاثينات دون التطرق للكتلة الوطنية، والتي لمع اسمها كأبرز تنظيم سياسي خلال الانتداب الفرنسي، ورغم أن التسمية الرسمية لم تظهر إلا في خريف 1931، ولم تحدد المبادئ التنظيمية للكتلة حتى عام 1932، إلا أن جذورها تعود إلى مؤتمر بيروت 1927 الذي عقده الوطنيون لمواجهة مقترحات المندوب السامي بونسو، حيث شكل المشاركون فيه النواة الأولى للكتلة⁽²⁸⁵⁾. وبحلول عام 1930، انتشر اسم الكتلة الوطنية في عموم سورية، حيث اتخذت من دمشق مركزاً رئيسياً لها، وامتدت فروعها إلى مختلف المدن السورية⁽²⁸⁶⁾. وقد اتسمت قيادات الكتلة بتجانس اجتماعي⁽²⁸⁷⁾ وتقارب ملحوظ بين أعمار أعضائها. وتميز أسلوبها النضالي بالاعتدال مقارنة بتنظيمات العشرينيات الأكثر تطرفاً، كالقبضة الحديدية وحزب الشعب، وذلك لإدراك قادتها لقوة الآلة العسكرية الفرنسية بعدما شهدوا تدمير أحياء دمشق وما خلفه من خسائر فادحة لكبار الملاك والتجار. أما من جهة العمل السياسي، فاعتمدت الكتلة على استراتيجية متكاملة ركزت من خلالها على تقويض شرعية القوى المتعاونة مع الانتداب، والعمل على احتكار التفاوض مع المفوضية العليا، والقبول بالمشاركة في الحكم في ظل الانتداب الفرنسي

²⁸⁴ منلا علي، (2005)، ص: 220+221+239+240+264.

²⁸⁵ الأتاسي، (2015)، ص: 106.

²⁸⁶ كان فرع دمشق الأكبر والأكثر نشاطاً، وجاء بعده فرع حلب مباشرة من حيث النفوذ في الساحة السياسية الوطنية. ويؤخذ على زعماء الكتلة إهمال المناطق الريفية المحيطة بالمدن الأربع (دمشق، حمص، حماة، حلب) بشكل كبير، وفشلهم بتحقيق أي تغلغل سياسي في بعض المناطق السورية ذات الخصوصية الطائفية كالساحل السوري وجبل العرب، خصوصاً بعد نفي أغلب النخب المتعاطفة مع الأهداف الوطنية بعد انهيار الثورة السورية الكبرى. خوري، (1997)، ص: 315+316+318.

²⁸⁷ شكل أهل المدن الداخلية السورية نسبة 90% من أعضاء الكتلة، وانتمى ثلثي أعضائها إلى طبقة كبار الملاك المتعلمة التي كانت تحتل نخبة المجتمع، وكان ربعهم ينتمي إلى عائلات تجار أثرياء أو متوسطة الثراء، والبقية أتوا من بين الموظفين الحكوميين الذين لم يملكوا أراض، كما تميز أعضاء الكتلة بمستوى عال من التعليم، ومهنيّاً تفرغ 40% من قياداتها للعمل السياسي، واعتمد الكثير منهم على ما تحققه له أملاكه من ريع سنوية كبيرة، بينما عمل بقية الأعضاء كمحامين وأساتذة القانون في جامعة دمشق، وكأطباء وتجار. خوري، (1997)، ص: 298. وانظر: الأتاسي، (2015)، ص: 108+109.

كخطوة تكتيكية نحو الهدف الاستراتيجي المتمثل بالاستقلال. وصاغت الكتلة مطالبها بروح عملية شملت إقامة مؤسسات ديمقراطية، ووضع دستور، وتشكيل حكومة تمثيلية، وتوقيع معاهدة تنظم العلاقة مع فرنسا، إلى جانب صون مصالح قياداتها كضمان الوصول إلى مراكز قيادية في الدولة وضمان مصالحهم الاقتصادية من سلطات الانتداب. وفي الحقيقة، يمكن تفسير تراجع السياسات الإصلاحية الفرنسية فيما تعلق بالملكية الزراعية بعد الثورة السورية، كنوع من جائزة الترضية للزعماء الوطنيين لموافقتهم على المشاركة بالتجربة السياسية، في مقابل السماح لهم بالاحتفاظ بمصدر ثروتهم "الأرض"⁽²⁸⁸⁾.

2-2- عصبية العمل القومي.

في مقابل الكتلة الوطنية، برزت عصبية العمل القومي كمنافس حقيقي على الساحة السياسية السورية. ويعود تأسيس العصبية إلى مؤتمر سري عُقد ببلدة قرنايل اللبنانية في 20 آب 1933، بحضور عدد من القوميين والعروبيين، وحمل اختيار مصطلح القومية بدلاً من الوطنية دلالة واضحة على الولاء للأمة العربية وتجاوز الارتباط بالأوطان القطرية. وهدفت العصبية من خلال نضالها السياسي لتحقيق جملة من الأهداف وهي: السيادة والاستقلال المطلقان، والوحدة العربية الشاملة، معتبرة البلاد العربية وحدة اقتصادية لا تتجزأ، ونادت بمقاومة الاستعمار، ومحاربة الاقطاعية، والقضاء على النعرات الإقليمية، والطائفية، والقبلية.⁽²⁸⁹⁾ وترجمت العصبية مبادئها على المستوى المحلي، برفض سياسة التعاون مع الفرنسيين التي تبنتها الكتلة الوطنية، كما قاطعت الحياة البرلمانية والوزارة التي شاركت بها الكتلة الوطنية ووصفت الحكومة بأنها صنعية الانتداب⁽²⁹⁰⁾. وقد أكسبها هذا البرنامج المتطرف تأييداً واسعاً في سورية، خاصة بين المثقفين، إضافة إلى قاعدة جماهيرية شعبية عريضة⁽²⁹¹⁾.

2-3- الاتحاد الوطني العام والجهة الوطنية الموحدة.

تأسس الاتحاد الوطني العام في عام 1935 وشكل إطاراً جامعاً لعدد من الأحزاب المتناثرة، وأكد ميثاقه على وحدة سورية، واستقلالها، وسيادتها، وحققها في التمثيل الدبلوماسي، معتبراً أي تنازل عن هذه المطالب خروجاً عن إرادة الأمة. ورغم خطابه المتشدد، فشل الاتحاد في البداية في منافسة الكتلة الوطنية على قيادة الحراك السياسي. غير أن المشهد السياسي شهد تحولاً بعد تولي الكتلة الحكم عام 1936، حيث كشف تراجعها عن وعودها، ورفض الفرنسيين التصديق على المعاهدة عن أزمة سياسية عميقة، استغلها الاتحاد ليحول نفسه إلى قطب معارض للكتلة. وسرعان ما انصهر الاتحاد ضمن الجبهة الوطنية الموحدة⁽²⁹²⁾ المشكلة حديثاً، والتي

²⁸⁸ خوري، (1997)، ص: 298+299+300+310+312.

²⁸⁹ قرقوط، (1975)، ص: 179. وانظر: منلا علي، (2005)، ص: 243+244. وانظر: حنا، (1987)، ص: 81.

²⁹⁰ خوري، (1997)، ص: 452+453.

²⁹¹ قرقوط، (1975)، ص: 179+176+177.

²⁹² قرقوط، (1975)، ص: 176+177.

حظيت بدعم عبد الرحمن الشهبندر. وركزت الجبهة نشاطها على تحرير سورية، ومنحها الاستقلال التام، والحفاظ على وحدتها وإنهاء تجزئتها، مع ترك حق تقرير المصير للبنان⁽²⁹³⁾.

2-4- التنظيمات الشبابية الكشفية وشبه العسكرية.

ظهرت في هذه المرحلة تنظيمات سياسية شبابية عديدة قامت بدور فاعل في النضال الوطني، كتتنظيم الشباب الوطني الذي عملت الكتلة على تأسيسه عام 1929م، لإدراكها أهمية التأثير على المدارس الحكومية التي تضم آلاف الطلبة⁽²⁹⁴⁾، كما انتشرت أيضاً ظاهرة الفرق الكشفية الشبابية كفرقة الغوطة في دمشق، والتي رفض مؤسسوها الانتماء للكتلة، وهو ما دفع الزعيم الكتلوي فخري البارودي⁽²⁹⁵⁾ للعمل على تأسيس فرقة أمية الكشفية كملحق لمنظمة الشباب الوطني⁽²⁹⁶⁾. وبدءاً من النصف الثاني من الثلاثينيات، أخذت هذه المنظمات تتحول تدريجياً نحو الطابع العسكري، متأثرة بالحركات الشبابية العسكرية التي بدأت تظهر في أوروبا، وما اتسم به أعضاؤها من روح الانضباط والجماعة، وقدرتهم على تنفيذ الإضرابات والمقاطعات وكبح القوى المنافسة. وقد أتاح الإضراب الكبير عام 1936 الفرصة لهذا التحول؛ إذ تسبب في تراجع القبضة العسكرية والأمنية الفرنسية، إضافة إلى ما حققه وصول الكتلة إلى الحكم من توفير دعم شبه رسمي لهذه التنظيمات. وكانت الكتلة قد نجحت في إبراز جناحها شبه العسكري لأول مرة بشكل علني في 8 آذار 1936 تحت مسمى القمصان الحديدية. في المقابل، ظهرت تنظيمات وطنية شبه عسكرية منافسة، أبرزها تنظيم أشبال العروبة التابع لعصبة العمل القومي، إلى جانب تنظيمات محلية أخرى ذات اتجاهات مذهبية ومناطقية متعددة، من بينها تنظيم الشارة البيضاء المسيحي الذي دعا إلى انفصال حلب عن دمشق، ثم أوجد له موطئ قدم في منطقة الجزيرة السورية وناصر الأفكار الداعية إلى استقلالها⁽²⁹⁷⁾.

3- النضال الوطني والمشاركة بالعملية السياسية بين عامي 1928-1936.

شهدت الفترة بين 1928 و1936 تحولاً مهماً في مسار النضال الوطني السوري، حيث انتقل الصراع من المواجهة المسلحة إلى العمل السياسي داخل المؤسسات النيابية والدستورية. بعد أن أدرك الوطنيون والفرنسيون

²⁹³ فرزات، (1955)، ص: 137.

²⁹⁴ خوري، (1997)، ص: 363.

²⁹⁵ فخري البارودي (1886-1966): ولد في حي القنوات الدمشقي لأسرة ثرية، كان وحيداً لوالديه، تخرج من مكتب عنبر وحصل على الإعدادية عام 1908، وحظي في عهد الانتداب بشعبية كبيرة بين الشباب ولقب بزعيم الشباب، كان اعتقاله وإبعاده إلى الحسكة عام 1936 أحد أهم الأسباب لتفجر الوضع بدمشق وإضراب المدينة، وبعد الاستقلال تفرغ البارودي للمجال الثقافي وأسس معهداً للموسيقى. العطري، (2000)، ص: 59-64.

²⁹⁶ خوري، (1997)، ص: 458.

²⁹⁷ خوري، (1997)، ص: 524+525+526+527+529.

فداحة تكاليف خيار المواجهة العسكري، مما دفعهما إلى تبني نهج التفاوض بهدف الوصول إلى دستور وطني ومعاهدة ثنائية تنظم العلاقة بين سورية وفرنسا. ورغم الاتفاق على هذا المسار، ظل التباين قائماً بين تصورات الطرفين؛ فبينما سعى الوطنيون إلى صيغة تكفل السيادة والوحدة، عملت فرنسا على الإبقاء على مصالحها وهيمنتها ضمن أي تسوية. وقد خلق هذا التناقض عملية سياسية اتسمت بالتقلب، واستخدم فيها كل طرف كل ما يملك من نقاط قوة وأدوات سياسية لتحقيق أهدافه.

3-1- النضال نحو دستور وطني ومعاهدة ثنائية سورية-فرنسية.

في إطار هذه المواجهة السياسية، افتتحت القوى الوطنية أولى معاركها السياسية مع انعقاد الجمعية التأسيسية في دمشق بتاريخ 9 حزيران 1928م، لوضع دستور للبلاد⁽²⁹⁸⁾، واستطاعت الكتلة الوطنية السيطرة عليها وعلى مقرراتها رغم أنها لم تمتلك سوى 18 نائباً من أصل 70⁽²⁹⁹⁾، فانتُخب هنانو رئيساً للجنة الدستور والأتاسي رئيساً للمجلس، وخلال شهرين تم إعداد مسودة دستور استوحي من الدساتير الغربية، نص على تأسيس جمهورية برلمانية تقوم على برلمان واحد، يُنتخب أعضاؤه كل أربع سنوات باقتراع عام على مرحلتين⁽³⁰⁰⁾، إلا أن آمال الوطنيين سرعان ما اصطدمت بالموقف الفرنسي الذي لم يستطع غض النظر عن بعض بنود الدستور الذي أقرته الجمعية بالإجماع في 7 آب 1928م، والتي نصت بنوده على تجاهل الانتداب، وواقع الجغرافيا السياسية التي فرضها الوجود البريطاني والفرنسي في المنطقة⁽³⁰¹⁾، وبقيت القوى الوطنية متمسكة بدستورها رغم رفض بونسو لسته من بنوده، ما دفع المفوض السامي إلى تأجيل انعقاد الجمعية لعدة أشهر، وحاول في كانون الأول 1928م إحداث تقدم سياسي عبر تقديم مقترح تضمن تعديل المادة الثانية، والتي تنص بأن سورية غير قابلة للتجزئة، مع إضافة مادة للدستور تحمل رقم 116 التي قيدت فعلياً جميع مواد الدستور، فحفظت صلاحيات الدولة المنتدبة بحجة ضمان استتباب الأمن الداخلي خلال فترة الانتداب، ووفائها بالتزاماتها الدولية، كما نصت على عدم تطبيق أي مواد تتعارض مع هذه الالتزامات إلا تحت شروط تحددها اتفاقية لاحقة بين البلدين، مع تأكيد المادة الجديدة أن القرارات التي أصدرتها فرنسا، والتي تحمل صفة القوانين والتنظيمات لا تعدل إلا بعد موافقة فرنسا. بيد أن رفض السوريين للحل الفرنسي، ورفض الفرنسيين لمقترح سوري مضاد يعتبر حلاً وسطياً، دفع ببونسو في شباط 1929 للقيام بتعليق أعمال المجلس لأجل غير مسمى⁽³⁰²⁾.

²⁹⁸ لونغريغ، (د.ت)، ص: 230.

²⁹⁹ برقية المندوب السامي بونسو إلى وزارة الخارجية الفرنسية

D.F.AFF.no:1046.beyrouth.8,decembre,1929. tome:103.p:186

³⁰⁰ الأتاسي، (2015)، ص: 112-114. وانظر: Shambrook,(1998),p:19+20

³⁰¹ حدد الدستور حدود سورية التي شملت (شرقي الأردن، وفلسطين، ولبنان)، واعتبرها كيان موحد غير قابلة للتجزئة، كما تجاهل صك الانتداب بإعطائه الحكومة السورية حق تنظيم القوات المسلحة، وإعطائه رئيس الجمهورية حق إبرام المعاهدات، ومنح العفو، وتعيين السفراء، وحتى إعلان القانون العرفي. لونغريغ، (د.ت)، ص: 233. وانظر: Shambrook,(1998),p:19+20

³⁰² لونغريغ، (د.ت)، ص: 234+235.

وبعد الصدمة التي سببها قرار المفوض السامي بتعليق عمل الجمعية التأسيسية، حوّلت القوى الوطنية جهودها نحو المطالبة بمعاهدة ثنائية بين فرنسا وسورية. وصعد الأتاسي الموقف بعد فشل لقاءه بالمندوب السامي في 11 نيسان بإصداره لبيان في 14 نيسان 1930 بعنوان: نداء إلى الأمة، حمل فيه المندوبية السامية، دون ذكر بونسو صراحةً، المسؤولية الكاملة عن فشل أي تقدم نحو إبرام الاتفاقية⁽³⁰³⁾. وبدأ واضحاً أن البلاد تسير بخطى حثيثة نحو الانفجار، خصوصاً بعد إصدار المفوض السامي في عام 1930م، وبشكل منفرد، لخمسة مراسيم تضمنت الدساتير لحكومات جبل الدروز، وسنجق الاسكندرون، واللاذقية، بالإضافة للدستورين اللبناني والسوري⁽³⁰⁴⁾. وفي مواجهة هذه الإجراءات الأحادية، اتخذت القوى الوطنية موقفاً رافضاً، تجلّى عبر وسائل نضالية متعددة، بدأتها بموجة احتجاجية عبر برقيات أرسلت إلى عصبة الأمم في جنيف وإلى الحكومة الفرنسية، عبّرت من خلالها عن رفض التزييف، وانتهاك السيادة الوطنية، وتقسيم البلاد. ثم عمدت القوى الوطنية إلى تعبئة الشارع، حيث استغل الوطنيون ذكرى افتتاح الجمعية التأسيسية في 11 حزيران لتنظيم تظاهرات جماهيرية، وسرعان ما خرجت هذه المسيرات عن السيطرة بعد منع السلطات الفرنسية للتجمعات، وإصرار المتظاهرين في حلب ودمشق على إيجاد مواقع بديلة للاحتشاد، مما أدى لوقوع صدامات عنيفة تسببت بإغلاق المدن بالكامل⁽³⁰⁵⁾. كما شهد العام نفسه اضطرابات أخرى ذات خلفيات اقتصادية نتجت عن فرض الضرائب غير المباشرة التي أضرت بالمجالات الصناعية والحرفية والتجارية التي مثلت القاعدة الشعبية للحركة الوطنية⁽³⁰⁶⁾. ومما تقدم، تكشف قراءة هذه المرحلة عن مدى سرعة انكشاف الهوة بين التصور الفرنسي للحل السياسي، وبين ما كان يُفترض أن تفرزه سياسة التعاون مع الوطنيين من نتائج سياسية. ومن اللافت إصرار القوى الوطنية على مواصلة المسار السياسي، رغم خيبة الأمل التي عصفت بقيادة الكتلة الوطنية إثر إخفاق تجربة المجلس التأسيسي. فبدلاً من الانكفاء أو الانسحاب من العملية السياسية، أخذوا يعدّون لمعركتهم المقبلة داخل المؤسسات التشريعية والتنفيذية، لعل النتائج تكون أفضل من سابقتها.

3-2- النضال الوطني والتجربة النيابية والحكومية.

لم تعني نداءات الوطنيين الرافضة لفرض الدساتير، ومصادرة حق الشعب بكتابة دستوره كثيراً للفرنسيين،

³⁰³ خوري، (1997)، ص: 393. وانظر: Shambrook, (1998), p:49-50.

³⁰⁴ عثمان، (2012) ص 91.

³⁰⁵ قرقوط، (1975)، ص: 133.

³⁰⁶ عمت المدن السورية، ومنذ الأشهر الأولى لعام 1930م اضطرابات كما حدث في حماة اضطراب آخر جاء احتجاجاً على انخفاض قيمة المجيدة الفضية التركية، والتي كانت تستخدم كعملة لدفع مرتبات العمال، وتطور الأمر إلى إغلاق المدينة بشكل كلي في 19 حزيران بعد فرض ضريبة جديدة على الخبز، وفي نهاية تموز أضرب عمال النسيج التقليدي بحلب للمطالبة بزيادة الأجور، وتكرر الأمر كذلك في دمشق حيث أضرب الآلاف من عمال النسيج في تموز بقيادة اتحاد الناسجين، وتجلت مطالبهم برفع الأجور، وتحسين ظروف العمل، وتقصير ساعات العمل اليومي، كما أضرب في أيلول المئات من زملائهم بقطاع النسيج في حمص احتجاجاً على تخفيض الأجور. خوري، (1997)، ص: 393+394+395.

ولم يلتفت المفوض السامي للمظاهرات التي ملأت الشوارع، أو للبرقيات التي كتبها السوريون، بل عزم أمره على إطفاء الشرعية للواقع الذي فرضته مراسيمه، فأنتهى عهد حكومة الحسيني بعد أن عاشت لمدة أربعة أعوام، وقرر بنفسه تشكيل حكومة لتسيير الأمور مطلقاً على هذه المرحلة: عهد تنفيذ القانون الأساسي. كما أقر إجراء انتخابات على مرحلتين ما بين 20 كانون الأول 1931م و5 كانون الثاني 1932م، وسرعان ما تضاربت آراء قيادات الكتلة الوطنية حول المشاركة بالعملية الانتخابية، وظهر تياران متعارضان خلال جلسات عقدت في دمشق، مثلّ الدمشقيون الاتجاه الراغب بالمشاركة، بينما مثل رفاقهم الحلبيون الاتجاه الرافض لها، والمطالب بمقاطعتها. وفي نهاية المطاف، انتصر التيار الداعي للمشاركة، وأعلن عن القرار ببيان صدر في 10 كانون الأول بتوقيع الأتاسي⁽³⁰⁷⁾.

ورغم قرار أغلب القوى الوطنية المشاركة في العملية الانتخابية، ونقل النضال إلى داخل المجلس النيابي، إلا أن عمليات التزوير، دفعت بالحراك الوطني لاتخاذ قرار بتعطيل العملية الانتخابية في عدة مدن بدءاً من دمشق، فوجهت قيادات الكتلة الوطنية تعليمات لبعض رجالاتها في الحارات الدمشقية، ولبعض أفراد تنظيم الشباب الوطني للقيام بفرض المقاطعة بالقوة، وهو ما تسبب باندلاع صدامات في مختلف أرجاء المدينة، ما أجبر الفرنسيين أخيراً على تعليق الانتخابات. وبالتوازي مع ذلك، نجحت الكتلة في حركة المقاطعة بمدينة دوما، مستفيدة من النفوذ الواسع لبعض قادتها هناك، بحكم ملكيتهم لمساحات كبيرة من أراضيها. ومما زاد من زخم حركة المقاطعة نجاح النقابات المحلية فيها بتشكيل مجموعات نشيطة، هاجمت مراكز الاقتراع واصطدمت مع الدرك وأجبرتها على إيقاف العملية الانتخابية. ولم يختلف الأمر بحماة التي استطاعت فيها القوى الوطنية بالتعاون مع نقابات محلية من عرقلة العملية الانتخابية. أما في حلب وحمص فكان الوضع مختلفاً، وجرّت الانتخابات بموعدهما. ففي حمص، اكتسحت لائحة الكتلة برئاسة هاشم الأتاسي، بينما تفوقت لائحة حزب الدستوري الحر بقيادة صبحي بركات، والمدعومة فرنسياً في حلب، وألحقت هزيمة بلائحة الكتلة بعد معركة انتخابية قوية. وتعود أسباب الهزيمة لتواطئ مندوب المفوض السامي في حلب، وإشرافه على عمليات تزوير كبيرة تمت بالتعاون مع الأجهزة المحلية، ورغم ما شهدته حلب من احتجاجات ومظاهرات وإغلاق للأسواق، إلا أنها لم تبلغ حد المقاطعة⁽³⁰⁸⁾.

ورغبةً في كسر الجمود السياسي بين الوطنيين والفرنسيين، سعى التيار الدمشقي في الكتلة، وعلى رأسه جميل مردم، إلى إيجاد حل وسط يفضي لإعادة الانتخابات في المناطق التي عطلت فيها العملية الانتخابية، وذلك رغم ميل أغلب أعضاء الكتلة للاستمرار في حركة المقاطعة، وفي شباط 1932م نجح مردم بعد مفاوضات سرية من عقد صفقة كفلت فيها فرنسا نزاهة الانتخابات، مقابل تعهد الكتلة بعدم تقديمها لأكثر من ستة مرشحين للمقاعد التسعة المتنافس عليها في دمشق، وبناء عليه جرت الانتخابات في دمشق، وحماة، ودوما، واستطاع خلالها الوطنيون من رفع عدد نوابهم إلى 17 نائباً من 70⁽³⁰⁹⁾، وهي نتيجة مقاربة لنتائجهم

³⁰⁷ قرقوط، (1975)، ص: 134+135.

³⁰⁸ الأتاسي، (2015)، ص: 119+120.

³⁰⁹ خوري، (1997)، ص: 414+418+419+420+421.

في انتخابات الجمعية التأسيسية عام 1928⁽³¹⁰⁾.

حاولت الكتلة رغم التجارب السابقة السيئة التي مرت بها القوى الوطنية منذ قرارها بالمشاركة بالحكم والانخراط بالعملية السياسية، أن تُعطي هذه التجربة البرلمانية فرصة جديدة، على أمل بأن يسهم ذلك بإيصالهم لأحد أهم أهدافهم، وهو توقيع المعاهدة الثنائية. وعليه، شارك النواب الوطنيون في 7 حزيران 1932م بأول جلسات المجلس⁽³¹¹⁾، وقد اتسمت التجربة ومنذ اللحظات الأولى بالرغبة من الجانبين الكتلوي والفرنسي بتجنب الصدام، والميل لتحقيق قاعدة أولية من التفاهم والتسويات تمكن من الوصول لحلول وسط⁽³¹²⁾.

وبعد المجلس النيابي، انتقلت القوى الوطنية إلى فصل جديد من سياسة الاشتراك بالعملية السياسية، وهو المشاركة بالسلطة التنفيذية، وتقرر أن تُعطي للقوى الوطنية وزارتي المالية والزراعة، بالمقابل رضيت الكتلة بمحمد علي العابد⁽³¹³⁾ رئيساً للجمهورية بهدف قطع الطريق أمام صبحي بركات المرفوض من قبل الدمشقيين، بينما لم يتم التوافق على حقي العظم لرئاسة الحكومة، لاعتقادهم بشدة ميوله للفرنسيين، ولاتهامه بمحاباة أقرباءه وأسرته، واستخدامه سلطته لتحقيق مصالحهم⁽³¹⁴⁾، ورغم الرفض الكتلوي، استطاعت فرنسا فرضه كرئيس للحكومة كجائزة ترضية له بعد سحبه لترشيحه لصالح العابد، ولم يغيب عن ذهن الوطنيين الهدف الذي شاركوا على أساسه في الحكم، وهو الاتفاقية الثنائية، فقامت الكتلة خلال أحد اجتماعاتها العامة غير المنتظمة في مصيف صوفر في جبل لبنان، بدراسة موضوع الاتفاقية الثنائية. ورغم ما ظهر خلال الاجتماعات من انقسامات عميقة داخل الكتلة، إلا أنهم استطاعوا في تشرين الأول التوصل إلى اتفاق حصل على شبه إجماع، يحظر على النواب الوطنيين العودة إلى الاجتماع في البرلمان قبل أن يحدد المندوب السامي خطياً الأسس التي ستقوم عليها الاتفاقية، ومشرطين أن تتطابق مع الاتفاقية العراقية البريطانية. وهو ما تم بالفعل، فأجبر رئيس الجمهورية على تأجيل جلسة 25 تشرين الأول 1932م إلى يوم 29

³¹⁰ رغم أن الأرقام توحى للوهلة الأولى بهزيمة الوطنيين، إلا أنهم بحقيقة الأمر كانوا كانوا بغاية السعادة، وذلك لرهانهم على التأثير بالنواب القادمين من المناطق الريفية الغير المنتمين سياسياً، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا المصرية. تقرير القنصلية البريطانية في دمشق إلى وزارة الخارجية البريطانية. F.O.684/5.XC/A/3552.no:16. Damascus.6, april, 1932. vol:5.p:292-294.

³¹¹ الكيالي، (1958)، ص:167. وانظر عثمان، (2012)، ص:93.

³¹² انطلق هذا التوجه من أولاً من رغبة الكتلة بإعطاء فرصة لسياسة التعاون المشرف التي تبنتها، وثانياً من خشية الفرنسيين من عدم مشاركة النواب الوطنيين في الجلسة، وهو ما من شأنه إفساد خطة بونسو القائمة على إضفاء الشرعية للمسار السياسي الذي خطته مراسيمه، فأنج هذا التفاهم تشكيل حكومة تشارك بها الكتلة أطلق عليها حكومة "التفاهم النزيه" قرقوط، (1975)، ص:136.

³¹³ محمد علي العابد: (1867-1939) سياسي سوري دمشقي، ولد في دمشق وتلقى تعليمه بالآستانة، وحصل على شهادة في الحقوق بباريس، عينته السلطنة العثمانية وزيراً مفوضاً في واشنطن بين عامي 1905-1908 وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، عاد إلى سورية وتولى وزارة المالية ثم تولى رئاسة الجمهورية بين عامي 1932-1936. توفي في باريس ودفن في دمشق عام 1939. الزركلي، ج6، (1998)، ص:304.

³¹⁴ الكيالي، (1958)، ص:169-170.

من الشهر نفسه، والتي عقدت دون أغلب النواب الوطنيين، وهنا سارعت فرنسا لمحاولة إنقاذ سياسة التعاون والمشاركة التي تبنتها بعد الثورة السورية، وتواصلوا مع العابد والاتاسي لحلحلة الأزمة، وقدموا تأكيدات رسمية على الإخلاص الفرنسي بموضوع المعاهدة، وشجعوا الكتلة على الوثوق بها⁽³¹⁵⁾. وبناءً عليه، أذاعت الكتلة بياناً تلخصت فحواه بقبول الكتلة بالعودة إلى العمل النيابي، والغريب أن جميع أعضاء الكتلة حضروا جلسة 6 تشرين الثاني إلّا رئيسها الاتاسي⁽³¹⁶⁾، ما يعكس تخبطاً حقيقياً ضمن الكتلة كانت تحاول إخفائه. ولم تستمر هذه العودة لفترة طويلة، فعادت الكتلة لتعليق مشاركتها بالبرلمان بعد صدمتها من البيان الذي نشره المفوض السامي في 5 شباط 1933م، وما احتواه من بدعه جديدة تقضي بتقسيم سورية لمنطقتين : منطقة انتداب ومنطقة معاهدة، وإرجاء حسم موضوع الوحدة السورية⁽³¹⁷⁾.

ورداً على التطورات الأخيرة، سارعت الكتلة الوطنية إلى عقد اجتماع طارئ في منزل هنانو بجلب بتاريخ 16 شباط 1933⁽³¹⁸⁾؛ حيث أصدر هاشم الاتاسي بياناً أكد فيه على مبدأ الوحدة الوطنية كخط أحمر، ورفض أي معاهدة لا تقوم على هذا الأساس، كما أعلن مقاطعة أي مفاوضات ما لم يعترف المندوب السامي بالكتلة كممثل حقيقي للشعب السوري، ورغم تصلب الكتلة خرق جميل مردم هذا الموقف الرسمي وشرع في مفاوضات سرية مع الفرنسيين، سعياً لتعزيز موقعه السياسي وإثبات صحة نهجه التعاوني. غير أنه وبحلول نيسان 1933، وصل مردم نفسه إلى قناعة تامة باستحالة تحقيق أي تقدم عبر هذا المسار⁽³¹⁹⁾، وتصادعت الأزمة مع إصدار مجموعة من الوطنيين في دمشق بياناً للأمة في 18 نيسان 1933⁽³²⁰⁾، كشفوا فيه أخطاء المفاوضات الجارية، مما اضطر الوزيران الوطنيين لتقديم استقالتيهما لرئيس الجمهورية في اليوم التالي⁽³²¹⁾، في خطوة شكلت ضربة لسياسة التعاون مع الانتداب.

وعند تقييم التجربة البرلمانية والحكومية للكتلة، نجد أن تجربتها الحكومية قد باءت بالفشل، فعجزت عن تحقيق أي إنجاز أو إحداث تغيير كبير. فرغم بعض القرارات الاقتصادية الإيجابية التي اتخذها جميل مردم، إلّا أن الكتلة لم تكن راضية عنه ولا عن إجراءاته، ولا عن ظهوره عاجزاً عن تحقيق آمال الأمة⁽³²²⁾. وعلى العكس منها، كانت التجربة البرلمانية ناجحة إلى حد ما، فاستطاعت فيها الكتلة من تحقيق ثلاث إنجازات سياسية رغم قلة عدد نوابها، كانت الأولى نجاحها بإسقاط شرعية دستور بونسو برفضهم قسم اليمين

³¹⁵ خوري، (1997)، ص: 432+431+428.

³¹⁶ الكيالي، (1958)، ص: 184+183+181.

³¹⁷ الاتاسي، (2015)، ص: 123-124. وانظر: منلا علي، (2005)، ص: 234.

³¹⁸ الكيالي، (1958)، ص: 207.

³¹⁹ خوري، (1997)، ص: 436+435.

³²⁰ لونفرغ، (د.ت)، ص: 245.

³²¹ الكيالي، (1958)، ص: 215. وانظر: عثمان، (2012)، ص: 94.

³²² الكيالي، (1958)، ص: 179.

عليه⁽³²³⁾. والثانية، تحقيقها لنصر سياسي بعد إصرارها وإلحاحها على موضوع الاتفاقية، والذي أفضى في نهاية المطاف إلى إقناع المجلس بمنح العابد صلاحية التفاوض بشأن اتفاقية تنظيم العلاقات في المستقبل بين فرنسا وسورية. أما إنجازها النيابي البارز الثالث، فقد تمثل بشكل رئيس في إسقاط مشروع معاهدة (دومارتيل-حقي العظم)، وذلك بعد اتخاذها قراراً حاسماً بالعودة للمشاركة البرلمانية، وإنهاء مقاطعتها الطويلة للبرلمان، حيث انضم أعضاؤها إلى مجلس النواب في جلسة 21 تشرين الثاني 1933م، بعد أن تأكد لديها من وصول أنباء تنفيذ بأن المفوض السامي قد استطاع إقناع رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية بالقيام بتوقيع مشروع اتفاقية ثنائية مجحفة وسيئة للغاية، لا تستجيب إلا للقليل من المطالب الوطنية الأساسية⁽³²⁴⁾، وذلك لما احتوته هذه المعاهدة على بنود تحول سورية إلى محمية فرنسية حصرية، مع وجود غموض واضح بالبنود العسكرية، كما ضمنت فرنسا لنفسها عدداً كبيراً من المستشارين والقضاة في سورية، وسمحت لها بتشديد قبضتها على الأمور المالية السورية⁽³²⁵⁾، بالإضافة إلى عرقلتها للوحدة السورية، بعد إبقائها جبل الدروز والعوليين منفصلين⁽³²⁶⁾، وقد برر العابد موافقته على هذه المعاهدة المجحفة بإمكانية مراجعتها وتعديل بنودها لاحقاً، غافلاً عن مهارة فرنسا الاستثنائية في التمسك بكل مكاسبها التفاوضية والدفاع عنها بشراسة⁽³²⁷⁾، وعندما أحس الفرنسيون بأن المزاج العام في البرلمان ضد الاتفاقية، سارعوا إلى محاولة تعطيل الجلسة بمرسوم، إلا أن الوطنيين تمكنوا من استمالة أغلب النواب للتصويت ضد الاتفاقية وعلى رأسهم رئيس المجلس صبحي بركات⁽³²⁸⁾ قبل تعطيل الفرنسيين للمجلس لأربعة أشهر⁽³²⁹⁾.

وفي الحقيقة، يُسجل للنضال الوطني في هذه المرحلة، أنه ورغم فشله في بلوغ أهدافه الكبرى المتمثلة بسيادة البلاد ووحدتها، إلا أنه استطاع إفشال الرؤية الفرنسية للمسار السياسي، وتعطيل مشروع المعاهدة المجحفة، فراضاً حالة من الجمود السياسي أوقفت مخططات الفرنسيين. كما يُسجل للقوى

³²³ قرقوط، (1975)، ص: 140.

³²⁴ خوري، (1997)، ص: 443+433.

³²⁵ تقرير القنصل البريطاني في دمشق والمتعلق بالمعاهدة الفرنسية السورية المرسل إلى وزارة الخارجية البريطانية

F.O.371 17944 .XC/A/3414 .no: 62 .damascus.8, january, 1933. vol:6 .p:145

³²⁶ خوري، (1997)، ص: 443.

³²⁷ التقرير الربعي السنوي الرابع 1933 الصادر من القنصلية البريطانية بدمشق إلى وزارة الخارجية البريطانية.

F.O. 371 17944 .XC/A/3414. no:7.damascus. 4, january, 1933. vol:6.p:148

³²⁸ يلاحظ في هذه الجلسة توحيد أغلب القوى السياسية ضد مشروع المعاهدة، حتى من كان محسوباً على المعتدلين أو المتعاونين، حتى أن المندوب السامي الفرنسي فشل بإقناع رئيس المجلس المعتدل صبحي بركات بعدم ادراج واقعة التصويت ضد المعاهدة في ضبط الجلسة، بحجة أن قرار التأجيل كان قبل مناقشة المعاهدة، إلا أن صبحي بركات أصر على موقفه بتسجيل الواقعة، مما حدا بالفرنسيين على الاستعانة برئيس الجمهورية لسحب مشروع المعاهدة، قرقوط، (1975)، ص: 142. وانظر: Shambrook, (1998), p:147-150

³²⁹ عثمان، (2012)، ص: 98.

السياسية السورية قدرتها على المحافظة على وحدة الجبهة الداخلية في الاستحقاقات الكبرى، سواء عبر تجاوز الكتلة الوطنية لتبايناتها الداخلية والحفاظ على وحدة قرارها في المشاركة أو الانسحاب من العملية السياسية، أو من خلال رفض البرلمانين المحسوبين على التيار المتعاون مع الفرنسيين لهذا المشروع المجحف، الذي كشف أن للوطن خطوطاً حمراء لا يُسمح بتجاوزها، حتى لدى من راهن عليهم المستعمر.

3-3- الإضراب الكبير 1936م.

عملت الكتلة بعد انهيار المفاوضات بخصوص الاتفاقية إلى الانتقال من سياسة التعاون إلى سياسة المواجهة، ولكن بشكل مدروس بهدف اشعار الفرنسيين بمدى نفوذ الكتلة في المجتمع⁽³³⁰⁾، وبدا واضحاً أن هنالك ناراً تحت الرماد تنتظر أي مناسبة للاشتعال، وهو ما ظهر خلال زيارة رئيس الحكومة الحسيني ورئيس الجمهورية العابد في أيار 1934م إلى شمال سورية، والتي هدفت إلى الترويج للسياسة الفرنسية، فقبلت الزيارة برد فعل شعبي غاضب تمثل في مظاهرات حاشدة، وخطب نارية في الجوامع، وإضرابات شلت الأسواق⁽³³¹⁾. ولم تتردد الكتلة الوطنية في توظيف هذه الأحداث وما صاحبها من حملات اعتقال واسعة، لإطلاق حراك مضاد أخذ شكل المقالات الصحفية، والاتصالات مع القناصل الأجانب، وحشد المظاهرات في الشوارع⁽³³²⁾. ثم جاء قرار المندوب السامي بتعليق البرلمان في تشرين الثاني 1934م إلى أجل غير مسمى ليشكل نقطة تحول حاسمة، حيث عزز اقتناع الكتلة الوطنية بضرورة اللجوء إلى الشارع كوسيلة ضغط رئيسية، وقد انعكس هذا التحول على موازين القوى داخل الكتلة نفسها، فتعزز موقف التيار المتشدد الذي طالب بمواجهة الفرنسيين، بينما تراجع نفوذ جميل مردم بك وتياره المعتدل الذي كان يدعو إلى سياسة التعاون مع سلطات الانتداب⁽³³³⁾.

وأدت الفرصة خلال الذكرى الأربعين لرحيل الزعيم إبراهيم هنانو، والذي جرى في احتفال مهيب في 21 كانون الأول 1935م، وتم خلاله قراءة نص الميثاق الوطني⁽³³⁴⁾ على لسان فارس الخوري⁽³³⁵⁾، وبعد هذا البيان أصبح الشارع السوري على استعداد تام للانفجار، فانطلقت في 11 كانون الثاني 1936 المظاهرات بشكل عفوي بعد الصلاة التي أقيمت على روح هنانو، تبعها قيام الشرطة بمداومة المقر الرئيسي

³³⁰ خوري، (1997)، ص: 497.

³³¹ Shambrook, (1998), p: 153

³³² لونغريغ، (د.ت)، ص: 250.

³³³ خوري، (1997)، ص: 497.

³³⁴ تضمن المطالبة بتحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية، واستقلالها ضمن دولة واحدة ذات حكومة واحدة، ورفض المشروع الصهيوني في فلسطين، والعمل على تحقيق وحدة عربية مع مراعاة خصوصية الأقطار العربية، وضمان الحريات والمساواة في الحقوق والواجبات، وحشد الطاقات وتسخيرها لتحقيق الأهداف الوطنية، ومعارضة تأليف أحزاب جديدة منعاً لتشتيت القوى الوطنية، وأسقط الميثاق الانتماء الوطني عن كل من يخالف هذه المبادئ. الكيالي، (1960)، ص: 284.

³³⁵ قرقوط، (1975)، ص: 148.

للكتلة الوطنية،⁽³³⁶⁾ واعتقال فخري البارودي في 18 كانون الثاني، وكان هذا الحدث فاصلاً وحاسماً لخيار الكتلة بالصدام، فتم في 19 كانون الثاني إغلاق كامل للأسواق، كما تغيب الطلاب عن الجامعة⁽³³⁷⁾، وظهر منذ بدايات الاحتجاجات مدى انضباط الكتلة، ووجدتها، وتنظيمها، كما ظهرت لديها ميزة جديدة تتجلى بقدرتها على تحريك كل من الريف والمدينة بأن واحد⁽³³⁸⁾. ورداً على هذه التطورات، حاول مندوب المفوض السامي في دمشق التلاعب بتجارها عبر إطلاقه لطروحات معتدلة، إلا أن هذه الطروحات كانت مُشرطة بعودة الهدوء حتى يوافق على تحقيق بعض المطالب الوطنية، وصدّق التجار كلام المندوب، وسارعوا للاجتماع مع قيادات الكتلة الوطنية التي وافقت على مقترح وقف الاضراب، وعممت على التجار ليعودوا لفتح متاجرهم، وذلك عبر بيان أصدره الأتاسي في 2 شباط 1936م، إلا أن التهذئة لم تقابل بشكل ايجابي من المفوض السامي، الذي عاد إلى التصعيد عبر بيان تضمن التهديد والوعيد، وهو ما كان له الأثر السيئ في أوساط قيادات الوطنيين، وعامة الشعب⁽³³⁹⁾، وأصبح واضحاً أن فرنسا قد حسمت خيارها، واتخذت قراراً بالمواجهة وسحق الحراك، فأصدر دو مارتيل أوامره في 10 شباط لقائد جيش الشرق باستعادة النظام، وفرض القانون العرفي على دمشق وبقية المدن السورية، فاعتقل ونُفي على أثر ذلك الكثير من قادة الكتلة بين 11 و16 شباط⁽³⁴⁰⁾.

لم يدم التصلب الفرنسي طويلاً، فاتجه المفوض السامي لخيار الحوار، خصوصاً بعد الهجوم العنيف الذي تعرض له من قبل لجنة الشؤون الخارجية، والأحزاب اليسارية الفرنسية، فطلب في 19 شباط مقابلة وفد مكون من التجار وأصحاب المحلات برئاسة رئيس غرفة تجارة دمشق، ظناً منه أن التجار سيرغبون باستئناف العمل التجاري وسحق الحراك الوطني، إلا أن المندوب السامي فُوجئ ببرد الوفد، الذي اشترط عودته عن الاضراب بتحقيق بعض المطالب الوطنية، كإطلاق سراح المعتقلين، وإقالة رئيس الحكومة الحسيني، وإعادة العمل بالدستور، وفتح المجلس النيابي، والتفاوض على معاهدة تكون على غرار المعاهدة البريطانية العراقية⁽³⁴¹⁾. وفي نهاية المطاف أجبر إصرار الوطنيين وشجاعتهم الفرنسيين على الرضوخ للمطالب الوطنية،

³³⁶ لونغريغ، (د.ت)، ص: 272.

³³⁷ التقرير الربعي الأول لعام 1936، الصادر من القنصلية البريطانية إلى وزارة الخارجية البريطانية.

F.O. 371 /20065 .no:32. damscus. 4, april, 1936. vol:7. p: 30

³³⁸ لونغريغ، (د.ت)، ص: 272.

³³⁹ سبب هذا التخبط بالسياسة الفرنسية حالة من الاستغراب والغضب بين السوريين، فبعد فتح الأختام عن مكاتب الكتلة في 2 شباط، عادت السلطات الفرنسية وأرسلت الشرطة لإعادة إغلاق المكاتب في اليوم التالي، وقامت أيضاً الحكومة المحلية بطرد عشرات الطلاب من المدارس العليا بدمشق، ومن مدارس التجهيز بحلب، ما تسبب بردة فعل عنيفة من الطلاب اتخذت شكل الاحتجاج ومهاجمة الدكاكين التجارية المفتوحة، الكيالي، (1960)، ص: 302+303+304.

³⁴⁰ الاتاسي، (2015)، ص: 132.

³⁴¹ التقرير الربعي الأول لعام 1936، الصادرة من القنصلية البريطانية إلى وزارة الخارجية البريطانية.

F.O. 371 /20065 .no:32. Damscus. 4, april, 1936. vol:7. p:29-33

فاستقال تاج الدين الحسيني في 22 شباط، وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة عطا الأيوبي⁽³⁴²⁾، ورغم كونها معتدلة، إلا أنها لم تواجه برفض الكتلة كسابقتها، وسارعت الحكومة الجديدة إلى تبادل وجهات النظر مع قادة الكتلة، ووجه المفوض السامي للحكومة الجديدة رسالة معتدلة يشرح فيها سياسته، يدعو فيها لعودة الثقة والسلام، وتم بالفعل إطلاق سراح عدد من الموقوفين، وعملت الحكومة على نشر برنامج يعمل على تهدئة الأوضاع، بما يضمن قيام مرحلة انتقالية تمهد لعودة الحياة البرلمانية⁽³⁴³⁾، ورغم هذه البوادر الايجابية، إلا أن الكتلة لم تكتفي بها، وظلت المعاهدة هي بوصلة النضال، فأصدر الأتاسي في 28 شباط بياناً عنيفاً معلناً أن تلبية مطالب الوطنيين هو الحل الوحيد للمسألة السورية، ونجم عن البيان قيام تظاهرة حاشدة ودموية في دمشق، كانت آخر الأعمال التصعيدية، فخلال اليومين التاليين عقد قادة الكتلة وأعضاء حكومة الأيوبي جلسة مع المندوب السامي في بيروت أملاً في التوصل لاتفاق مُرضٍ، وفي 2 آذار أعلن الأتاسي عن موافقة الفرنسيين على توجه وفد سوري إلى باريس للتفاوض على الاتفاقية، وعلى تحرير السجناء، وعودة المنفيين، ومعاودة الصحف الوطنية للصدور، وبعد إطلاق سراح المسجونين في 3 آذار، أعلنت الكتلة الوطنية نهاية رسمية للإضراب الذي دام 43 يوم⁽³⁴⁴⁾، وقام الأتاسي في 8 آذار يحيط به كبار رجال دمشق وأعيانها بقص شريط من التحرير الأخضر على باب سوق الحميدية إيداناً بإنهاء الإضراب، ولحقت بدمشق بقية المدن⁽³⁴⁵⁾.

وفي الواقع، يُسجل للحراك الوطني السوري قدرته الواضحة على ضبط قواعد العملية السياسية في النصف الأول من الثلاثينيات، فبعد أن فرض حالة من الجمود عرقل بها المسار السياسي الذي حاولت من خلاله فرنسا فرضه على سورية، اختار بحكمة سياسية ذكرى الأربعين لإبراهيم هنانو، والذي تُجمع على مكانته جميع القوى السياسية، لتكون اللحظة المناسبة لكسر هذا الجمود والقيام بالتصعيد. كما يُسجل للكتلة الوطنية قدرتها على قيادة الجماهير وضبط إيقاع حراكها، فقد كان مشهد قص الأتاسي للشريط الأخضر على باب سوق الحميدية إيداناً بانتهاء الإضراب، إشعاراً للجميع أن الكتلة هي الناطق الحقيقي باسم الجماهير السورية، وأنها وحدها من يمتلك قرار التهدئة أو التصعيد.

3-4- الاتفاقية الفرنسية السورية 1936م:

توجه وفد سوري إلى باريس في 21 آذار⁽³⁴⁶⁾، وضم بين أعضائه عدداً من قادة الكتلة. وعلى رأسهم هاشم

³⁴² عطا الله الأيوبي (1874-1950): ولد في دمشق، وينحدر من أسرة ثرية، درس الآداب والعلوم السياسية في الاسنانه في المكتب الملكي العثماني، تولى متصرفية اللاذقية ولواء الكرك، ثم تولى عدة مناصب وزارية خلال الانتداب الفرنسي، وترأس الحكومة عام 1936، العطري، (2000)، ص: 85+86.

³⁴³ لونغريغ، (1997)، ص: 273. وانظر: خوري، (1997)، ص: 515.

³⁴⁴ خوري، (1997)، ص: 516. وانظر الأتاسي، (2015)، ص: 133+134.

³⁴⁵ قرقوط، (1975)، ص: 153.

³⁴⁶ منلا علي، (2005)، ص: 257.

الأتاسي⁽³⁴⁷⁾، إلا أن بواذر الشقاق بالصف الوطني بدأت تظهر منذ تشكيل الوفد، وذلك بعد ظهور تيار وطني يرغب بإسناد رئاسة الوفد للشهبندر المنفي خارج البلاد⁽³⁴⁸⁾، ورغم ذلك، افتتحت المفاوضات في 2 نيسان بقيادة وزير الخارجية الفرنسي، وواجه الوفد السوري صعوبات كبيرة خصوصاً بما يتعلق بجبل الدروز ودولة العلويين⁽³⁴⁹⁾، فقد بدا واضحاً أن هدف الفرنسيين الحقيقي من المفاوضات هو اكتساب هدنة سياسية في سورية لا أكثر⁽³⁵⁰⁾، وأوشكت المفاوضات على الانهيار عندما قدم الوفد الفرنسي مسودة اقتراح مجحفة كانت سترفض حكماً من الوفد السوري، إلا أن الأقدار تدخلت بعد الانتخابات العامة الفرنسية في 26 نيسان، والتي انتصرت فيها الجبهة الشعبية اليسارية، وتم تشكيل وفد تفاوضي فرنسي جديد، وعليه جرى تبادل التواقيع على الاتفاقية في 9 أيلول⁽³⁵¹⁾.

حددت مدة الاتفاقية بـ25 عاماً تبدأ بعد قبول سورية في عصبة الأمم، وأرفقت بملحقات تتعلق بعلاقة الدولة السورية بالأقليات، بالإضافة لملاحق عسكرية⁽³⁵²⁾، ورغم بعض الإيجابيات الواردة بالمعاهدة، إلا أنها قدمت تنازلات بمسألة الوحدة السورية الكبرى، فلم تختلف كثيراً بهذه المسألة عن مشروع معاهدة حقي العظم-دو مارتيل، كما خالفت بنود الميثاق الوطني لعام 1935 الذي أعلنته الكتلة الداعي لاستقلال البلاد ووحدتها دون تجزئة، بالإضافة لمخالفتها المادة الثانية من الدستور الوطني لعام 1928م المتعلقة بالوحدة السورية، والذي ناضلت الكتلة لأجله، وما يثير الاستغراب مفاخرة الكتلة بالمعاهدة، واعتبار أن ما حققته معجزة سياسية، لكونها بنظرهم لا تقل عن المعاهدة العراقية، وكأن هذه المعاهدة قد وقعت بين قوى متكافئة، وليست معاهدات مفروضة من محتل، ولم يقتصر تهاون الوطنيين على مسألة سورية الكبرى فحسب، بل وصل حتى سورية الداخلية، فقد أقرت المعاهدة بالاستقلال المالي والإداري لكل من دولة جبل الدروز وبلاد العلويين على غرار لواء اسكندرونة، وكانت المادتان الثالثة والثامنة الأشد خطراً على الأمان الوطني، فنصت المادة الثالثة على نقل الحقوق والواجبات الناشئة عن العقود الدولية إلى الحكومة السورية، ومن بينها معاهدة أنقرة التي شكلت الأساس الذي أقتطع على أثره لواء اسكندرونة لاحقاً، أما المادة الثامنة المتعلقة بالحقوق المكتسبة، فقد تعهدت خلالها الحكومة الوطنية باحترام هذه الحقوق باسم سورية لمنفعة الجهات الفرنسية

³⁴⁷ تكون الوفد المفاوض من: هاشم الأتاسي، جميل مردم بك، سعد الله الجابري، فارس خوري، والوزيران في حكومة عطا الله الأيوبي المشكلة حديثاً وهما مصطفى الشهابي، وإدمون حمصي. الأتاسي، (2015)، ص:135. وانظر: عثمان، (2012)، ص:104.

³⁴⁸ كان ظاهراً أن قادة الكتلة كانوا غير محبذين لهذه الفكرة، كما كان الفرنسيون رافضين حتى اللحظة لعودة الشهبندر للحياة السياسية، ومنحه العفو. تقرير الربع الأول لعام 1936 المرسل من القنصلية البريطانية إلى وزارة الخارجية البريطانية.

F.O. 371 /20065 .no:32. damscus .4, april, 1936. vol:7.p:26-29

³⁴⁹ خوري، (1997)، ص:520.

³⁵⁰ لونغريغ، (د.ت)، ص:275.

³⁵¹ الأتاسي، (2015)، ص:135-136.

³⁵² لونغريغ، (د.ت)، ص:175+280. وانظر: منلاعلي، (2005)، ص:260-261.

ما يعني وضع قيد ثقيل في عنق سورية لمنفعة بعض الشركات والأفراد الفرنسيين كامتياز البنك السوري⁽³⁵³⁾.

4- القوى الوطنية في الحكم والتحديات التي واجهتها بين عامي 1936-1938.

لم تتأخر الكتلة في الترجمة العملية لبنود الاتفاقية، فتم الإعداد لإجراء انتخابات على مرحلتين في 14 و 30 تشرين الثاني 1936، واكتسح ممثلي الكتلة الانتخابات في جميع المدن السورية، بينما مارست في الريف، وفي مناطق تركز الأقليات نوعاً من المرونة السياسية، فامتعت عن منافسة القوى المحلية، وسمحت لها بتسمية مرشحها. كما استغلت الكتلة ما اعتبرته نصراً سياسياً سواءً بإنجازها للمعاهدة، أو بنجاحها بالانتخابات، لإحكام قبضتها بشكل كامل على الدولة فأوصلت فارس الخوري لرئاسة المجلس النيابي، وهاشم الأتاسي لرئاسة الجمهورية، وجميل مردم لرئاسة حكومة وطنية، ونشرت أتباعها ومؤيديها في مختلف مرافق الدولة⁽³⁵⁴⁾، حتى أن محافظي اللاذقية، وجبل الدروز كانوا من أعضائها⁽³⁵⁵⁾. كما سارعت إلى تأمين اجماع نيابي للمصادقة على المعاهدة، بينما تمثلت المعارضة بتيارين غير ممثلين بالبرلمان، وهما عصابة العمل القومي، وبعض السياسيين الوطنيين المؤيدين للشهبندر⁽³⁵⁶⁾.

ورغم هذا النجاح، واجهت الكتلة الوطنية فور استلامها الحكم الكثير من التحديات، منها ما تسبب به الفرنسيون، ومنها ما كان عائداً للظروف الإقليمية، أو خاضعاً للصراعات داخل القوى الوطنية نفسها وما نجم عنها من انشقاقات.

4-1- الرفض الفرنسي للتصديق على المعاهدة وتشجيع التوجه الانفصالي.

يعد رفض البرلمان الفرنسي القبول بالاتفاقية، أول وأخطر هذه الإجراءات، لما تسبب من ضرب للأساس الذي بنت عليه الكتلة شرعية حكمها، وهو المعاهدة، وجاء رفض النواب الفرنسيين للمعاهدة كنتيجة للحملة العنيفة التي شنتها صحف اليمين الفرنسي لإرغام البرلمان على رفض المعاهدة، وتشكلت في فرنسا جبهة معارضة للاتفاقية مكونة من يمينيين، وعسكريين، وعدد من المجموعات الثقافية والمالية المدعومة من بعض موظفي الخارجية الفرنسية، والتي رأت أن الاتفاقية تعكس تردداً فرنسياً في وضعها في الخارج، وأنها تشكل عائقاً أمام استرداد فرنسا لاستثماراتها في سورية، كما وضعت سورية تحت نظام أحادي على منطقة متعددة الطوائف، وهو ما ينهي نظام حماية الأقليات الدينية الذي أقامه الفرنسيون⁽³⁵⁷⁾.

³⁵³ رأت القوى الوطنية أن هذا الاعتراف بالحقوق الفرنسية هو ثمن للحرية والاستقلال، متباهين بفرض حق سورية بتعديل هذه الحقوق لاحقاً، بما يراعي حالة البلاد الاقتصادية والمالية. للتوسع بموضوع النقاط السلبية في المعاهدة انظر: قرقوط، (1975)، ص: 156+157+163.

³⁵⁴ الأتاسي، (2015)، ص: 137. وانظر: عثمان، (2012)، ص: 106.

³⁵⁵ لونغريغ، (د.ت)، ص: 277.

³⁵⁶ خوري، (1997)، ص: 526.

³⁵⁷ تعزز هذا الرفض للاتفاقية بعد سقوط حكومة بلوم في 1937م، وظهور توجه بين الأوساط السياسية الفرنسية ينادي بالدفاع---

أما ثاني الإجراءات فتمثل بتشجيع التوجه الانفصالي في كل من جبل الدروز، ومحافظة اللاذقية، بالإضافة لمنطقة الجزيرة، والتي أنعشت فيها فرنسا وبشكل سري النعرات الانفصالية، وحرصت الأهالي على منع الحكومة السورية المركزية من التدخل في شؤونهم، ولم يكن وضع لواء اسكندرون أفضل حالاً، بعد قيام الحكومة التركية بتعزيز النزعات الانفصالية لدى الأقليات التركية فيه⁽³⁵⁸⁾. ويُعد تقاعس الكتلة الوطنية عن تطهير الإدارة السورية من الموظفين الفرنسيين المعارضين للاتفاقية أحد العوامل الأساسية التي مكنت فرنسا من تعزيز الأفكار الانفصالية في الأقاليم السورية. يضاف لما سبق، منع فرنسا للحكومة الوطنية من التطبيق العملي لبعض المكتسبات التي كفلتها الاتفاقية، فلم تباشر بأي خطوات عملية لإنشاء نواة لجيش وطني سوري، وبقيت تمسك بكامل الصلاحيات فيما يتعلق بالدفاع والشؤون الخارجية⁽³⁵⁹⁾، وظلت القوات السورية مجرد قوات مساندة للجيش الفرنسي⁽³⁶⁰⁾.

4-2- التحديات الناجمة عن ظروف اقليمية.

وتمثلها الثورة القائمة في فلسطين⁽³⁶¹⁾ التي حدثت فور انتهاء الإضراب الكبير في دمشق، وانعكست على الوضع السوري في أكثر من ناحية، فشككت إخراجاً للكتلة الوطنية، والتي ورغم تعاطفها الشديد مع القضية الفلسطينية، إلا أنها لم تكن راغبة بالقيام بأي تصعيد في تلك المرحلة قد يضر بمفاوضات باريس وتطبيق المعاهدة وذلك رغم التأييد الشعبي الكبير للفلسطينيين. يضاف لما سبق، ما تسببت به من ضرر اقتصادي على التجار السوريين، لما مثلته فلسطين من سوق مهمة لتصريف منتجاتهم، فبلغت حوادث الإفلاس أعلى مستوى لها منذ بدء الكساد العالمي في بداية الثلاثينات، والتي تزامنت مع تردي الانتاج الزراعي في أراض حوران، ومع موجة تضخم ضربت سورية واستمرت طيلة عام 1937م؛ والتي نجمت عن انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي⁽³⁶²⁾.

4-3- التحديات الداخلية وانشاقات القوى الوطنية.

يمكن القول إن وصف الحكومة الكتولية بين عامي 1936-1939 بحكومة جميل مردم بك كان الأقرب إلى الواقع، فقد أظهرت الأحداث رفض الكثير من قيادات الكتلة لسياسات مردم بك، حتى وصل الأمر إلى الانقسامات وصولاً للانشقاق، وكان أبرز هذه السياسات الاشكالية، ربط جميل مردم لنفسه،

--- عن الامبراطورية الفرنسية، ويحرص على عدم اتخاذ أي خطوة قد ينتج عنها خلخلة وضع فرنسا في شرق المتوسط، خصوصاً بعد المتغيرات الدولية، وتساعد مخاطر قيام حرب عالمية. يضاف إلى ما سبق، خشية فرنسا من مطالبة العرب في شمال افريقية الحصول على اتفاقية مماثلة، والمطالبة بالاستقلال إسوة بالسوريين. خوري، (1997)، ص: 533+534+540+541+546.

³⁵⁸ الأتاسي، (2015)، ص: 138.

³⁵⁹ قرقوط، (1975)، ص: 168+169.

³⁶⁰ لونغريغ، (د.ت)، ص: 290.

³⁶¹ اندلع إضراب في شباط 1936م على خلفية امتناع مقاولين يهود عن توظيف عمال فلسطينيين، تبعها صدامات دموية أفضت لاندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى التي ارتد صداها في العالم العربي. الكيالي، (1990)، ص: 262+263+264+265.

³⁶² خوري، (1997)، ص: 534+535.

ولمستقبله السياسي بنجاح الاتفاقية الفرنسية-السورية، حتى لو وصل الأمر به لحد الاستسلام للإملاءات الفرنسية، وخيانة سنوات من النضال الوطني السوري، فقام بتوقيع ملاحق جديدة للاتفاقية في باريس عام 1937م، أعطى بموجبها ضمانات إضافية لحقوق الأقليات تتعلق بحرية العقيدة، ووافق على إلحاق عشرات المستشارين الفنيين الفرنسيين للعمل في حكومته⁽³⁶³⁾، واستمر مردم بك بتقديم التنازلات واحدة تلو الأخرى، فسافر إلى باريس في آب 1938، قضى خلالها ثلاثة أشهر في محاولة إنقاذ الاتفاقية، وهو ما أسفر عن توقيع اتفاق جديد في 14 تشرين الثاني مع وزير الخارجية الفرنسي، أضاف بعد إعادة التأكيد على ملحقات 1937م، الوعد بالموافقة على الكثير من التنازلات الاقتصادية والثقافية، والتأكيد على صون أمن الأقليات، وكان كل ذلك في مقابل موافقة الحكومة الفرنسية على جعل 30 أيلول 1939م موعداً لبدء سريان الاتفاقية، والتعهد بتقديم الاتفاقية إلى البرلمان ليتم لمصادقة عليها، واستمر مردم بك، والذي كان يعنيه الرضا الفرنسي أكثر مما كان يعنيه رضا مجلس وزرائه وتياره السياسي بالرضوخ الكامل للفرنسيين، ويظهر ذلك جلياً عند إعطائه حقوق التنقيب عن النفط لشركة أجنبية، وعند تجديده لامتياز بنك سورية⁽³⁶⁴⁾، والذي فجر شقاً كبيراً ضمن الكتلة ليس فقط لتفرده بالرأي، بل للطريقة التي غافل فيها زميله بالكتلة والحكومة شكري القوتلي⁽³⁶⁵⁾، والذي كان يشغل مهام وزير الدفاع والمالية، وهو ما أدى إلى استقالة القوتلي عام 1938⁽³⁶⁶⁾.

ولم تقتصر الانقسامات على الجسم الحكومي الرسمي، بل أصابت هذه العدوى جميع القوى الوطنية، والتي كان سببها الأساسي المعاهدة الفرنسية السورية، والملاحق التي أضافها جميل مردم بك عليها، وقاد هذا التيار ومنذ اللحظات الأولى لعودة الوفد السوري المفاوضات كل من عصبة العمل القومي، وأنصار الدكتور الشهبندر⁽³⁶⁷⁾، الذين استمروا برفض ملاحقها التي أقرها مردم بك عبر المظاهرات والاحتجاجات، وقد استطاعت القوى السياسية بقيادة أتباع الشهبندر⁽³⁶⁸⁾، وبالتعاون مع الصحافة المعارضة للكتلة، من تشكيل اتحاد عرف باسم الجبهة الموحدة أو الجبهة الوطنية، والتي قامت بتنظيم احتجاجات، وتسببت

³⁶³ قرقوط، (1975)، ص: 167.

³⁶⁴ خوري، (1997)، ص: 544+543+628. وانظر: منلا علي، (2005)، ص: 263.

³⁶⁵ شكري القوتلي: (1891-1967) سياسي وطني دمشقي، تخرج من المدرسة الملكية بالأستانة، انضم للعربية الفتاة، بعد احتلال دمشق أقام بين مصر وحيفا حتى عام 1930، تولى وزارة المالية عام 1936، حتى عام 1938 فانتخب رئيساً لمجلس النواب، وثم انتخب رئيساً للجمهورية عام 1943، وفي عام 1955 وتنازل عن منصبه أثناء الوحدة مع مصر. الزركلي، ج3، (1986)، ص: 173.

³⁶⁶ استغل مردم بك سفر القوتلي إلى الحجاز، وعمل على تطبيق قاعدة حكومية تسمح بانتقال مهام أي وزارة لرئيس الحكومة في حال غياب الوزير الأصيل، وذلك لتبرير اتفاقية البنك السوري، كما بدء مفاوضات لاتفاق جديد يتعلق بالجيش الفرنسية في سورية قرقوط، (1975)، ص: 171.

³⁶⁷ خوري، (1997)، ص: 526.

³⁶⁸ وضع الشهبندر برنامجاً مضاداً للكتلة نادى فيه إلى ضرورة توقيع معاهدة مع فرنسا لا تقل عن المعاهدة البريطانية-العراقية، وإلى إنشاء اتحاد دول عربية تكون سورية عضواً فيه، وضرورة إعادة تنظيم الحياة السياسية، والاقتصادية، والقضائية، والتعليمية، وسحب ملفاتها من يد غير الأكفاء. التقرير السياسي عن سورية المرسل من القنصلية البريطانية بدمشق إلى وزارة الخارجية.

بصدّامات عنيفة في الشارع⁽³⁶⁹⁾، وعملت الكتلة على مواجهة هذا الشقاق الوطني، بأساليب صدامية وعنيفة، ولجأت لتحقيق ذلك إلى وسائل عديدة ومتنوعة كالقمع والاعتقال مستخدمةً أجهزة الدولة السورية لتثبيت حكمها، ولإخماد أصوات خصومها، أو بضرب الشارع المعارض بشارع مضاد مناصر لها، وهو ما حدث مع أنصار الشهبندر، أو باستهداف قيادات المعارضة والتضييق عليها، فوصل الأمر بجميل مردم لوضع الشهبندر نفسه تحت الإقامة الجبرية في بلودان عام 1938م، بالإضافة لما سبق، حاولت الكتلة إضعاف القوى الوطنية المناوئة لها، وذلك عبر تشجيع المزيد من الشقاق في صفوفها، كما حدث مع عصابة العمل القومي، التي استطاع شكري القوتلي أن يشق صف قياداتها عبر إغراء بعضهم بالمناصب⁽³⁷⁰⁾.

لم يطل الأمر كثيراً حتى أصابت عدوى الانشقاقات الكتلة الوطنية نفسها، والتي كان المسبب الرئيسي لها سياسات جميل مردم، فما أن شارف عام 1938م على نهايته، حتى انقسم الكتليون في دمشق إلى عدة معسكرات مناوئة لجميل مردم⁽³⁷¹⁾، يضاف إلى ذلك، الشقاق القديم المتجدد بين فرعي الكتلة بدمشق وحلب، والذي فاقمه شعور الحلبيين بالمظلومية نتيجة لتحملهم الجزء الأكبر من الضرائب في مقابل معاناتهم من سوء الإدارة، وازدياد التبعية للعاصمة دمشق، وجاءت خسارة لواء اسكندرون⁽³⁷²⁾ لتفاقم من هذا التباين، لما كان يمثله من أهمية اقتصادية لحلب، حيث كان مينائه أداة الاتصال الرئيسية للمدينة مع العالم⁽³⁷³⁾.

إن التأمل في تجربة القوى الوطنية في الحكم تكشف عن مفارقة مؤلمة، فرغم نجاح الكتلة الملفت في النصف الأول من الثلاثينيات، عبر ضبطها لقواعد اللعبة السياسية بذكاء، إلّا أن أدائها في النصف الثاني بعد وصولها إلى السلطة لم يرتقِ إلى مستوى التطلعات. فقد مارست سياسة إقصائية، وتقررت بالقرار دون مراعاة للخصوصية السورية؛ بل إن هذا التفرد امتد حتى إلى الدائرة الضيقة للكتلة نفسها. وما ممارسات جميل مردم بك، سواء في تعامله مع وزراء الكتلة أو في تفرده بإبرام ملاحق الاتفاقيات، إلّا دليل على هذا النهج الإقصائي الذي أضّر بوحدة الصف السياسي السوري. ولئن كان حرص الكتلة على تفردها بالقرار في النصف الأول من الثلاثينيات مفهوماً، بحجة تحصين الموقف الوطني في مواجهة المشروع الفرنسي، فإن استمرار هذه

³⁶⁹ لونغريغ، (د.ت)، ص: 292.

³⁷⁰ خوري، (1997)، ص: 542، 1997+544+485+532+533.

³⁷¹ ارتبطت المعسكرات بالقوتلي، وبفارس الخوري، وبغوزي البكري وأخيه، بالإضافة للمعسكر الذي بقي على ولائه لمردم بك خوري، (1997)، ص: 639.

³⁷² كانت أوضاع اللواء آخذ بالتدهور منذ نهاية عام 1936م، عندما اتفق الفرنسيون والأتراك على إحالة قضية اللواء إلى عصابة الأمم، والتي اتخذت قراراً في 27 كانون الثاني 1937م بإخضاعه لنظام أساسي خاص، ومنحة الحكم الذاتي، على أن يطبق النظام تحت إشراف عصابة الأمم، وعبر مقيم فرنسي يتمتع بصلاحيات واسعة، كما حصلت تركية على مكاسب كبرى، كجعل التركية لغة رسمية للواء، بالإضافة لمنحها حقوقاً بيميناء اسكندرون. وعليه تم إجراء انتخابات المجلس التشريعي في اللواء في آب 1938م وحقق الأتراك أغلبية بالمقاعد ما سمح لهم بالهيمنة على الحكومة، فسارعوا إلى طرد الموظفين العرب، وتحريم اللغة العربية، ثم ما لبث أن أعلن استقلال اللواء تحت اسم هاتاي. لونغريغ، (د.ت)، ص: 300. وانظر: قرقوط، (1975)، ص: 161.

³⁷³ خوري، (1997)، ص: 629+628.

السياسة بعد الوصول إلى الحكم يبقى غير مبرر، حيث كان الأولى توسيع قاعدة المشاركة وتوحيد الصف الداخلي، لا إثارة الانقسامات التي أضعفت التجربة الوطنية بأكملها.

5- عودة التشدد الفرنسي وانتهاء الحكم الوطني.

منذ نهاية عام 1938، بدأت الأمور تتضح بأن الوضع السياسي لمردم بك وحكومته يتجه نحو السقوط المؤكد؛ بدءاً من قرار فرنسا النهائي في تشرين الثاني 1938م بعدم المصادقة على المعاهدة، وهو ما يعني نهاية مشروعه السياسي واستقالة حكومته، إلا أن مردم بك والمعروف بدهائه السياسي لم يسلم بسهولة للهزيمة، بل عمل على إخراجها بشكل نضالي وبطولي، مستغلاً قضية مرسوم المفوضية العليا الاشكالي المتعلق بالأحوال الشخصية في منتصف كانون الأول 1938م⁽³⁷⁴⁾، واستشعر الطرفان السوري والفرنسي حدة التوتر السائد، فأدركت فرنسا أن أي تراجع في الموقف يعني التخلي عن سلطة الانتداب، وأدركت الحكومة السورية أن أي تراجع عن قرارها الذي وجهته للمحاكم بتجاهل المرسوم يعني نهاية السلطة السورية⁽³⁷⁵⁾، ورغم رفض المفوض السامي لقرار مردم بك برفض تطبيق المرسوم، إلا أن مردم حقق غايته بحفظ ماء وجهه السياسي أمام الرأي العام السوري عبر استقالته مع ثلة من كبار الموظفين⁽³⁷⁶⁾ في شباط 1939م، لتدخل بعدها البلاد بدوامة طويلة من عدم الاستقرار السياسي والحكومي، فتتالى تشكيل الحكومات، واستقالتها بسرعة قياسية، والتي تنوعت بين حكومات كتلوية، أو ائتلافية، أو من المستقلين⁽³⁷⁷⁾. كما رفع مجلس النواب السوري سقف التحدي للفرنسيين، واتخذ في 29 آذار قراراً أجمعت عليه مختلف القوى السياسية، ربط استئناف أي مفاوضات مع الفرنسيين بعودتها إلى معاهدة 1936م⁽³⁷⁸⁾.

حاول المندوب السامي الجديد غابريال بو- (gabriel puaux)⁽³⁷⁹⁾ تحريك الجمود السياسي بعرض غير جدي قدمه في 10 أيار 1939م، إذ تجاهل شرط مجلس النواب السوري، وأصر على استئناف المفاوضات على أساس معاهدة 1936م، مع ما أدخل عليها من تعديلات في عام 1938م، وأكد مجدداً على حفظ حقوق الأقليات السورية، ثم أتبعها بشروط عسكرية، محتجاً بأجواء الحرب التي بدأت تسود أوروبا. وفي الحقيقة، لم تكن توجد أي قوة سياسية سورية مستعدة للقبول بمثل هذه التنازلات، وهو ما تسبب بشلل حقيقي للحياة السياسية، فسارعت الحكومة للاستقالة في 15 أيار 1939م، وفي 20 أيار أعاد مجلس النواب التأكيد على

³⁷⁴ خوري، (1997)، ص: 635+637.

³⁷⁵ التقرير السياسي السوري المرسل من القنصلية البريطانية في دمشق إلى وزارة الخارجية البريطانية

. F.O.371/23276.no:12. Damascus. february,18,1939. vol:8.p35-36 .

³⁷⁶ لونغريغ، (د.ت)، ص: 295.

³⁷⁷ الأتاسي، (2005)، ص: 140. وانظر عثمان، (2012)، ص: 122+123.

³⁷⁸ لونغريغ، (د.ت)، ص: 296.

³⁷⁹ غابريال بو: (1883-1970) دبلوماسي فرنسي عين مندوباً سامياً خلفاً لدو مارثيل، واستلم مهامه في بداية عام 1939م حتى عام 1940، وسبق لبو تولي مناصب رفيعة كوزير منتدب إلى فيينا بالإضافة لمهام أخرى في تونس. خوري، (1997)، ص: 636. وانظر:

Syria .worldstatesmen. <https://www.worldstatesmen.org/Syria.html#French-mandate>

تطبيق اتفاقية 1936م دون أي تعديلات، ثم اتخذ قراراً بتعليق جلساته حتى تشرين الثاني، موجّهين رسالة واضحة بعدم الاهتمام بدعوة المفوض السامي⁽³⁸⁰⁾، وأقدم الرئيس الأتاسي على تقديم استقالته في 7 تموز إثر عجزه عن تشكيل الحكومة⁽³⁸¹⁾.

جاء الرد الفرنسي سريعاً وصادماً، فاتخذ المفوض السامي مجموعة من القرارات هدفت إلى قلب الطاولة على القوى السياسية السورية، فأعلن حل البرلمان، وعلق العمل بالدستور، واستبدل الحكومة بمجلس مديرين يتمتع بصلاحيات إدارية بحتة⁽³⁸²⁾، كما عمل على تعزيز الحكم الذاتي في منطقتي الدروز والعليين، ووضعت الجزيرة تحت السيطرة الفرنسية المباشرة، ورغم أن القرارات الفرنسية قد أفقدت الحراك الوطني أغلب مكتسباته، وأعادت النضال الوطني إلى المربع الأول، إلا أن ردة فعل الشارع السوري كانت هادئة على نحو مفاجئ، فلم تحدث أي احتجاجات أو اضطرابات، ولم تظهر على القوى الوطنية أي رغبة بمقاومة السياسة الفرنسية⁽³⁸³⁾، رغم ما رافق القرارات السياسية من إجراءات قاسية قامت بها السلطات الفرنسية استجابةً لاندلاع الحرب العالمية الثانية⁽³⁸⁴⁾.

ويمكننا أن نعزو حالة الجمود هذه إلى عاملين: أولها، خيبة الأمل الكبيرة التي أصابت السوريين من أداء حكّامهم الوطنيين، الذين فشلوا بتحقيق الكثير من الوعود الوطنية، وثانيها، حالة الترقب الحذرة إزاء الاضطراب الكبير الذي كانت أوروبا ستشهده مع اندلاع الحرب العالمية الثانية. وبالمحصلة، خرجت سورية من هذه العملية السياسية وقد خسرت مكتسباتها، وهو ما يثبت أن الاستقلال لا يتحقق بالاتفاقيات وحدها، ولا بالمناورات السياسية، بل عبر تعزيز التماسك الوطني، وتحسين الجبهة الداخلية، والحفاظ على الجهوية الدائمة للعودة لاستخدام أدوات الضغط الجماهيرية التي أسهمت بتحقيق الحركة الوطنية لمكتسباتها.

نتائج الفصل الثاني:

1- كانت احتمالية نجاح الانتداب الفرنسي على سورية ضئيلة، وكانت بذور فشله موجودة حتى قبل تطبيقه الفعلي، وذلك بسبب التناقض والتباين الكبير بين التصورات والطموحات التي حملها كل من الفرنسيين

³⁸⁰ عثمان، (2012)، ص: 123.

³⁸¹ خوري، (1997)، ص: 640.

³⁸² التقرير السياسي السوري المرسل من القنصلية البريطانية بدمشق إلى وزارة الخارجية البريطانية.

F.O.371/23277.XC/A/3414.no: 22. Damascus. 22, July, 1939. vol:8. p:120-122.

³⁸³ خوري، (1997)، ص: 640+646.

³⁸⁴ وضعت البلاد في أيلول في حالة الحصار بعد إعلان الحلفاء الحرب على ألمانيا، فتم تقييد شراء الوقود والمواد الغذائية، وأعلنت التعبئة العامة، وتمت ملاحقة السوريين الذين تربطهم علاقات بألمانيا، ولاحظ تقدير القوى السياسية لظروف الحرب، فأعلن كل من الشهبندر، وجميل مردم وغيرهم دعمهم لفرنسا في حريها. التقرير السياسي السوري المرسل من القنصلية البريطانية بدمشق إلى وزارة الخارجية البريطانية.

F.O.371/23277.XC/A/3414.no:23.damascus. 4, September, 1939. vol:8. p:127-128

والسوريين في أذهانهم تجاه سورية، فلم يخطر بغير الفرنسيين اعتبار سورية كيان موحد له وحدته السياسية، وجغرافيته المستقلة، والذي يحتوي على مكونات سكانية ذات تاريخ مشترك، لها أحلامها، وطموحاتها، وتطلعاتها السياسية، وإنما نظرت إليها كمنطقة نفوذ محتمل، ترنو إليها أنظار حزبها الاستعماري من سياسيين واقتصاديين، في المقابل لم ينظر السوريون لبلدهم إلا كوحدة سياسية لها امتدادها العربي، والتي استحق شعبها بفضل تضحياتهم بالحرب العالمية الأولى أن يعيش بدولة مستقلة لها مكانتها بين الدول. ويعد هذا التباين في الرؤية لمستقبل سورية وهويتها المحور الأساسي لتصاعد حدة الصراع منذ بداية الانتداب.

2- كان الخيار الفرنسي بنقل تجربة الحكم في المغرب إلى سورية، وتعيين جنرالات عسكريين كمندوبين ساميين أحد أهم أسباب فشلها الذريع في بداية الانتداب، فقد أفقدتها رعونة هؤلاء الجنرالات، وسوء إدارتهم لملفات البلاد، تعاطف فئة من السوريين كانت تتطلع للتعاون معها بصفتها دولة عظمى يمكن أن تسهم في النهوض بسورية، فسرعان ما فقدت هيبتها وسقطت مكانتها في أعين السوريين، فلم تعد تلك الدولة العظيمة والحديثة التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الأولى، بل أصبحت بنظرهم دولة مهزوزة عسكرياً، كادت أن تهزمها قوات الثوار بأسلحتهم البسيطة، كما لم يجد السوريون فيها ذلك البلد الحديث المتطور إدارياً، بل وجدوها دولة فاسدة نقلت ترهلها الإداري، بما فيها من سياسة التوظيف النفعي، إلى الإدارات التي أحدثتها بسورية.

3- يتحمل الفرنسيون وحدهم مسؤولية فشل تجربة نظام الانتداب في سورية، بعد أن ماطلوا بتنفيذ بنوده التي ألزموا أنفسهم بها، والتي استندت شرعية وجودهم في سورية على تطبيقها، فلا هي انتقلت بسورية إلى مرحلة الاستقلال، ولا هي حافظت على وحدة البلاد وسلامة ترابها، بل عمدت إلى تمزيق نسيجها الوطني. كما انحرفت عن مبادئ الانتداب الاقتصادية، فحولت سوريا إلى سوق مغلقة لمصالحها الاستعمارية، مانعة أي تنافس اقتصادي دولي عادل.

4- لم تكن صفة الوطنية حكراً على إحدى التيارات السورية دون الأخرى، ورغم ظهور تيارات معتدلة، وأخرى متشددة تتعاملها مع الفرنسيين، ورغم اختلافها بشكل النضال الذي تبنتها لتحقيق هذه الأهداف، إلا أن جميعها تمسكت بحد أدنى من المبادئ الوطنية، كوحدة البلاد، والمطالبة بعقد معاهدة ثنائية مع الفرنسيين.

5- يعتبر وصول القوى الوطنية للسلطة الفصيل الأكبر لقياس مدى صدق مبادئها التي تتادي بها، ويسجل خضوع جميع هذه القوى للواقعية السياسية عند استلامها الحكم ومهامه، فأخذت تبرر أفعالاً وممارسات لم تكن تنتقدها في السابق فحسب، بل وكانت تشكل رأس حربة في برنامجها السياسي الموجه ضد خصومها.

6- عكست الحياة السياسية السورية، ومنذ السنوات الأولى للانتداب وعياً فكرياً، وعقائدياً، وسياسياً كبيراً، ترافق مع حراك جماهيري حمل الكثير من الطموحات السياسية والأحلام الوطنية التي تعود جذورها إلى ما قبل الانتداب.

7- لم يستطع العمل الحزبي المنظم مواكبة هذا النضج العقائدي والسياسي، حيث فشلت الكثير من التيارات السياسية في العشرينيات في تحويل هذا الوعي إلى حركات حزبية حديثة قادرة على تجميع القاعدة الشعبية

والنخب في إطار تنظيمي متين، بل اقتصر الأمر على تكتلات تقليدية تشبه تجمعات الأعيان، تعتمد على ولاءات شخصية أكثر من الانتماء الفكري أو التنظيم، وسيستمر الأمر حتى الثلاثينات لتظهر في سورية أحزاب سياسية بالمعنى الحديث.

8- لم يمنع هذا القصور الحزبي النخب الوطنية من الوصول للجماهير، وتعبئتها، وقيادة نضالها، فاستطاعت إثبات قدرتها على التكيف مع خصوصية البلاد، وأظهرت مرونةً لافتة في التعامل مع البيئة السياسية والاجتماعية التي تميزت بعلاقات تقليدية قوية بين النخب والأعيان من جهة، وبين مختلف شرائح المجتمع السوري من جهة أخرى.

9- تعد الثورة السورية الكبرى المنعطف الأهم في حركة النضال الوطني في فترة الانتداب، لما فرضته بعدها من واقع جديد حدد طبيعة العلاقة السياسية بين الفرنسيين والسوريين، بعدما دفعت الخسائر الجسيمة التي وقعت بالقوات الفرنسية، والأضرار الفادحة التي ألحقتها وحشية الفرنسيين بالمدن، وأعيانها، وسكانها، لوصول الطرفين لقناعة تفيد بضرورة التشارك بالعملية السياسية، وهو ما قاد إلى تبني سياسة التعاون مع الفرنسيين والتي ستطبع النضال الوطني طيلة فترة ما بين الحربين.

الفصل الثالث:

الممارسات الفرنسية في تونس والنضال الوطني بين عامي 1918-1939.

أولاً: الممارسات الفرنسية في تونس بين عامي 1918-1939.

1- على الصعيد الإداري والسياسي.

1-1- الازدواجية الوهمية للإدارة.

1-2- احتكار المستوطنين الفرنسيين لأغلب الوظائف.

1-3- الهيمنة الفرنسية على المجالس التمثيلية.

1-4- الحد من حرية الصحافة.

2- على الصعيد الاقتصادي.

1-2- تسخير الاقتصاد التونسي لمصلحة الفرنسيين.

2-2- سوء معالجة الفرنسيين لآثار الأزمة الاقتصادية العالمية.

2-3- السيطرة على الأراضي.

3- على الصعيد الاجتماعي.

1-3- التغيير الديمغرافي.

2-3- الاستهتار بمشاعر المسلمين.

3-3- إقصاء التعليم الوطني وترسيخ التمييز ضد الطلبة التونسيين.

ثانياً: النضال الوطني في تونس بين عامي 1918-1939.

1-النضال الوطني التونسي بين عامي 1918-1920.

2-الحياة السياسية والنضال الوطني التونسي بين عامي 1920-1930.

1-2- ظهور الحزب الحر الدستوري.

2-2- الخطوات الفرنسية لتطويق النضال الوطني بين عامي 1922-1923.

2-3- عودة نشاط الحزب الدستوري عام 1924.

2-4- النضال الوطني والحركة النقابية بين عامي 1924-1925.

2-5- تكيف الحركة الوطنية مع القمع الفرنسي بين عامي 1925-1930.

3- النضال الوطني في تونس بين عامي 1930-1939.

- 3-1- أدوات النضال الوطني بين عامي 1930-1933.
- 3-2- مؤتمر قصر الهلال 1934 وولادة الحزب الحر الدستوري الجديد.
- 3-3- الانفراج ووصول ليون بلوم للسلطة 1936.
- 3-4- عودة تشدد الحزب الحر الدستوري الجديد.
- 3-5- الحركة النقابية في الثلاثينات.

نتائج الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

الممارسات الفرنسية في تونس النضال الوطني بين عامي 1918-1939

بعد استعراضنا لممارسات الاحتلال الفرنسي في سورية، والحراك الوطني فيها، ومدى تنوع أساليبه وأبرز نتائج نضاله، يبرز لدينا السؤال التالي: ما مدى خصوصية التجربة السورية مقارنة بنظيرتها التونسية تحت الاحتلال الفرنسي؟ ولإجابة عن هذا السؤال، سنستعرض في هذا الفصل أبرز الممارسات الفرنسية في تونس، ونحلل طبيعة الحراك الوطني التونسي، وأدواته، والأهداف التي انطلق منها، والنتائج التي حققها في فترة النضال بين عامي 1918 و1939.

وفي البداية، لا بد من استعراض سريع للأوضاع في تونس منذ بداية فرض الحماية وحتى عام 1918، فقد عانى التونسيون من ممارسات فرنسية تجاوزت في طبيعتها الأطر القانونية التي حددتها معاهدات الحماية. وأدرك الشعب التونسي منذ السنوات الأولى للاحتلال مدى الخطر الذي يشكله الوجود الفرنسي على استقلال بلاده، وهويتها، ومواردها. ورغم أن هذا التهديد كان ملموساً حتى قبل إقرار نظام الحماية، إلا أنه اتخذ بعد فرض الحماية نهجاً أكثر شراسة؛ فاستغلت فرنسا سيطرتها على المؤسسات الحكومية، وحولتها إلى أدوات لتنفيذ استراتيجيتها، فأصبحت القوانين التونسية نفسها تُشرع وتسهل عملية الاستغلال الاقتصادي؛ حيث اضطر الباي تحت الضغط إلى إصدار كل ما يلزم لتذليل العقبات القانونية أمام المستوطنين الفرنسيين، لتمكينهم من شراء واستغلال الأراضي الخصبة في تونس⁽³⁸⁵⁾. أما على الصعيد السياسي، فقد انتهجت فرنسا سياسة إقصائية، حرمت بموجبها النخب التونسية من أي تمثيل حقيقي في مراكز القرار، وأبعدتهم عن إدارة شؤونهم عبر مؤسسات تمثيلية ذات صلاحيات فعلية. واقتصرت العملية التمثيلية على إنشاء (مجلس استشاري)⁽³⁸⁶⁾ حرمت منه الأغلبية التونسية في بداياته، ثم منحوا تمثيلاً شكلياً فيه عام 1907، مع حفاظ الأقلية الفرنسية المستوطنة على التفوق العددي الساحق في هذا المجلس، في مخالفة صريحة لأبسط مبادئ الديمقراطية⁽³⁸⁷⁾. ويلاحظ على الحراك الوطني خموده النسبي خلال الثلاثين سنة الأولى من الاحتلال، وذلك رغم الصحوة النضالية التي أطلقتها حركة الشباب التونسي أو تونس الفتاة بدءاً من عام 1907⁽³⁸⁸⁾. والتي بدأت بالنشاط الإعلامي والصحافي، وتصاعدت إلى حراك جماهيري بقيادتها للتظاهرات التي أعقبت أحداث

³⁸⁵ للتوسع انظر: المحجوبي، (1999)، ص: 28-38.

³⁸⁶ المجلس الاستشاري: أحدث عام 1891، وضم ممثلين عن المزارعين وملّاك الأراضي، وعن التجار، والصناعيين، وعمال المدن، وغيرهم من باقي فئات المستوطنين. ورغم ذلك، لم يرتقي هذا المجلس إلى مستوى الهيئات البرلمانية، وحصرت مهمته بمناقشة الميزانية دون أن يكون له حق التشريع. (الشاطر، 2005، ص: 42)، وللتوسع في تفصيل الدوائر الثلاث المكونة للمجلس انظر: loth, (1907), p:50+51

³⁸⁷ القصاب، (1986)، ص: 414. وانظر: Perkins, (2014), p: 73

³⁸⁸ الشباب التونسي: نشأ هذا التجمع السياسي بعد تأسيس المحامي علي باش حامبة في شباط 1907 جريدة اسبوعية ناطقة بالفرنسية، عبرت عن أفكار مجموعة من النخب الوطنية تحت اسم (التونسي)، وانضم إليهم عبد العزيز الثعالبي عام 1909، وكلف بالإشراف على النسخة العربية من جريدة التونسي. طالب الشباب التونسي بالحصول على بعض الحقوق التي تسمح للتونسيين بالاشتراك بإدارة البلاد وممارسة الحياة السياسية وفق ما كفلته معاهدات الحماية، كما لعبت الحركة دوراً فاعلاً بأحداث الجلاز والترماوي. أما تسمية الشباب—

مقبرة الجلاز والترامواي 1911-1912⁽³⁸⁹⁾.

وانطلاقاً من هذه المعطيات التي رسمت ملامح المرحلة الأولى من الاحتلال، يمكن الانتقال إلى استعراض تطور الممارسات الفرنسية في تونس، وردود الفعل الوطنية خلال الحقبة بين عامي 1918 و1939، والتي شهدت تصاعداً في سياسات الهيمنة من جهة، وتطوراً في الحراك الوطني من جهة أخرى.

أولاً: الممارسات الفرنسية في تونس بين عامي 1918-1939.

1- على الصعيد الإداري والسياسي.

1-1- الازدواجية الوهمية للإدارة.

حافظ الفرنسيون على المظهر الخارجي للنظام الإداري التونسي التقليدي، إلا أنهم قاموا بإفراغه تدريجياً من كل صلاحياته الفعلية، ممارسين سياسة اتسمت بدرجة عالية من الازدواجية. فمن ناحية، أظهر الفرنسيون حرصهم الظاهري على مشاركة الكوادر التونسية في إدارة البلاد. ومن ناحية أخرى، عمدوا إلى احتكار جميع مراكز القرار الحساسة، ولم تكن هذه الازدواجية سوى أداة لخداع التونسيين، وغطاء يخفي وراءه الهيمنة الكاملة للمستعمر الفرنسي. وقد تُرجمت هذه الهيمنة عبر عدة آليات وهي: السيطرة على المناصب الإدارية الهامة، وتهميش الشعب التونسي، وتحويل المؤسسات المحلية إلى هياكل شكلية تقتقد إلى أي صلاحية؛ وهو ما قاد إلى إقامة نظام إداري تسلطي، هيمنت عليه أقلية أجنبية، حرصت على حماية مصالحها وامتيازاتها التي كرستها معاهدات الحماية⁽³⁹⁰⁾. كما كشفت ممارسات فرنسا خلال سنوات الحماية عن حقيقة نواياها الإصلاحية الزائفة للإدارة، فبدلاً من السعي لتحديث الإدارة التونسية، وإرساء نظام مؤسسي شفاف، عملت على تكريس نظام استبدادي مشابه لنظام البايات، مع ضمان عمل مؤسساته دون محاسبة، وقد تحقق ذلك من خلال ربط إدارة سلطات الحماية مباشرة بوزارة الخارجية الفرنسية، وهو ما عزل القرار الإداري عن أي رقابة برلمانية، سواء في تونس، أو في فرنسا نفسها⁽³⁹¹⁾.

--- التونسي، أو تونس الفتاة فأطلق من قبل المستوطنين الفرنسيين على هؤلاء المصلحين كنوع من تهمة لتشبيههم ومقارنتهم بتركيا الفتاة. للتوسع انظر: القصاب، (1986)، ص: 493+494. و Perkins, (2014), p: 75+76+77+78. والمحبوبي، (1999)، ص: 134.

³⁸⁹ أحداث مقبرة الجلاز 1911 والترامواي 1912: اندلعت بعدما قامت بلدية العاصمة، والتي يسيطر عليها المستوطنون الفرنسيون، بتسجيل مقبرة الجلاز عقارياً لتمكين السكة الحديدية من اجتيازها، وما رافق ذلك من تصادم بين قوات الأمن والمتظاهرين الذين قدموا إلى المقبرة للتعبير عن غضبهم، بالإضافة لما تبعها من أعمال عنف في العام التالي، والتي نشبت في 8 شباط 1912م على إثر حادث قطار ترامواي في مدينة تونس، تسبب فيه سائق إيطالي، ونتج عنه موت طفل تونسي. القصاب، (1986)، ص: 495+494، وانظر: المحبوبي، ب، (1986)، ص: 34-39.

³⁹⁰ الشاطر، (2005)، ص: 35+36+37+38+39+42.

³⁹¹ القصاب، (1986)، ص: 367. وانظر: الشاطر، (2005)، ص: 35.

ولم يكن المستوى التنفيذي للإدارة ببعيد عن هذه السياسة، فقد عمل الفرنسيون على تحويل كافة الأجهزة، سواء تلك التي أنشأوها حديثاً أو التي ورثوها عن النظام السابق، إلى أدوات رقابية صارمة مكنت الفرنسيين من فرض سيطرتهم الدقيقة على جميع مستويات السلطة التنفيذية التونسية، بدءاً من كبار الوزراء، ووصولاً إلى أصغر الموظفين، وارتكز هذا النظام الرقابي على دعائم عديدة تمثلت بدايةً في منصب المقيم العام الذي منحه نظام الحماية صلاحيات واسعة شملت المجالات الإدارية، والمالية، والعسكرية، والسياسية، مع ضمان حصانته الكاملة من أي شكل من أشكال المساءلة المحلية⁽³⁹²⁾. كما شكّل نظام المراقبين المدنيين الفرنسيين الدعامة الثانية في هيكل الرقابة الاستعمارية، الذين سارعت سلطات الحماية إلى نشرهم في مختلف الأقاليم التونسية، وتحولوا إلى أداة راقبت بها فرنسا جميع أفعال الولاة (القواد) التونسيين في الأقاليم⁽³⁹³⁾، محولين إياهم إلى واجهات أتاحت لهم التحكم الفعلي في شؤون البلاد، دون تحمل المسؤولية المباشرة أمام السكان⁽³⁹⁴⁾.

وامتدّ هذا النهج ليطال مجلس الوزراء التونسي؛ فاستمرت فرنسا بتجاوز الاختصاصات المحددة في معاهدات الحماية، والتي قصرت دورها رسمياً على الإشراف فقط على شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية، لتعمل على توسيع نفوذها إلى جميع أركان السلطة التنفيذية التونسية⁽³⁹⁵⁾، عبر إحداثها لخمس إدارات فرنسية كانت أشبه بمؤسسات شبه وزارية، واعتبر مديروها أعضاء في حكومة الباي. فالى جانب كل من الوزير الأكبر⁽³⁹⁶⁾، ووزير القلم والاستشارة⁽³⁹⁷⁾، تولت هذه الإدارات الإشراف المباشر على أهم القطاعات الحيوية

³⁹² منحه نظام الحماية سلطات واسعة للغاية، فكان ممثل الحكومة الفرنسية لدى الباي، والمكلف بالسهر على تنفيذ المعاهدات المبرمة بين فرنسا وتونس، ويعود إليه قيادة الجيوش البرية والبحرية، وجميع المصالح الإدارية التي تهم الفرنسيين والتونسيين في تونس. كما يعد وزير الباي للشؤون الخارجية، ورئيساً للجالية الفرنسية، ولم يكن المقيم العام مسؤولاً إلا أمام وزير الشؤون الخارجية الفرنسي. للتوسع انظر: القصاب، (1986)، ص: 380. وانظر: loth, (1907), p: 50. وانظر: الأشعار العام حول تونس بين عامي 1881-1921 الصادر عن الإقامة العامة في تونس.

notice general sur la Tunisie: 1881-1921. No: 128. Toulouse. (1922). p: 37-38.

³⁹³ كانت تونس مقسمة لوححدات إدارية، يرأس كل منها عامل أو (قايد) ويعتبر ممثلاً للسلطة المركزية في وحدته، وتمتع بصلاحيات واسعة، وبالأخص بما يتعلق بحفظ الأمن، وجباية الضرائب، وأصبح يخضع بعد الحماية لرقابة المراقبين المدنيين الفرنسيين. انظر: القصاب، (1986)، ص: 394+395+396+397+399. وانظر: الشاطر، (2005)، ص: 40، وللتوسع بسوء استخدام القواد للصلاحيات الممنوحة لهم. انظر: الثعالبي، (1975)، ص: 50+51.

³⁹⁴ منح المراقبون المدنيون الفرنسيون صلاحيات استثنائية تجاوزت مجرد الرقابة، ووصلت إلى حد التدخل المباشر، حيث تمتعوا بحق إصدار توجيهات إلزامية للولاة (القواد)، وفرض رقابة شاملة على مراسلاتهم الرسمية. جاءت هذه المنظومة الرقابية المتكاملة ضمن سياسة استعمارية محكمة هدفت بالدرجة الأولى إلى حماية مصالح المستوطنين الفرنسيين، وضمان خضوع القواد التام لتوجيهات الإدارة المركزية. الشاطر، (2005)، ص: 40. وللتوسع بصلاحيات المراقبين المدنيين انظر: الأشعار العام الصادر عن الإقامة العامة الفرنسية حول تونس بين عامي 1881-1921. notice general sur la Tunisie: 1881-1921. No: 128. Toulouse. (1922). p: 38.

³⁹⁵ الشريف، (1993)، ص: 100.

³⁹⁶ الوزير الأكبر: أحدث بعد اصدار عهد الأمان 1860، ثم حجمت صلاحياته الكبيرة التي كان يتمتع بها، وتحول في عهد الحماية لشخصية شكلية تُزين المحافل الحكومية، ورغم احتفاظه نظرياً ببعض الصلاحيات، إلا أنها جميعاً كانت مقيدة بسلطة الكاتب العام للحكومة التونسية القصاب، (1986)، ص: 371+372.

³⁹⁷ وزير القلم والاستشارة: هو السكرتير الأول للباي، وحمل تسمية وزير القلم والاستشارة منذ عام 1873م، ورغم تعدد مهامه، إلا أنه افتقد لأي سلطة فعلية، حيث كان يُسير بإشراف الوزير الأكبر مصالح الدولة، وينوب عنه في حال غيابه. القصاب، (1986)، ص: 374.

كالمالية، والأشغال العامة، والتعليم العمومي، والتجارة، والبريد والاتصالات (البرق والهاتف)، والزراعة⁽³⁹⁸⁾. ولم تكتفِ فرنسا باحتكارها وزارات السيادة الرئيسية، بل أمعنت في مراقبة جميع الوزراء التونسيين، وتقييد سلطاتهم عبر منصب الكاتب العام للحكومة، الذي تضخمت صلاحياته حتى أصبح أبرز أداة رقابية فرنسية مفروضة على أعمال السلطة التنفيذية التونسية، فقد توسع نفوذ الكاتب العام ليشمل فرض رقابة صارمة على مراسلات الوزير الأكبر، فحُظر إحالة أي قضية أو معالجتها، إلا بعد موافقته المسبقة، كما مُنعت السلطات التونسية من تقديم أي كتاب، إلا عبر الكاتب العام⁽³⁹⁹⁾، حرصاً منها على ضمان عدم قيام السلطات التونسية بإصدار أية قرارات أو تشريعات تتعارض مع سياسات الفرنسيين. واستمرت فرنسا في الحفاظ على هذه المنظومة الإدارية-الرقابية دون تغيير جوهري طوال الفترة ما بين الحربين العالميتين، ولم تُدخل سوى تعديلات هامشية محدودة وطفيفة⁽⁴⁰⁰⁾، لم تؤثر على إحكام قبضتها على الدولة التونسية وهياكلها المحلية، متجاوزة وبشكل واضح بنود معاهدات الحماية.

1-2- احتكار المستوطنين الفرنسيين للوظائف.

انعكست الازدواجية الإدارية التي مارستها فرنسا في تونس بشكل مباشر على سياسات التوظيف فيها، والتي أظهرت بشكل واضح الروح العنصرية والإقصائية للفرنسيين، فبدلاً من تمكين التونسيين من إدارة بلادهم، استخدم الفرنسيون الجهاز الإداري كأداة لإحكام سيطرتهم على المؤسسات التونسية، وكوسيلة فعالة لإنجاح مشروعهم الاستيطاني.

وكانت أبرز التبعات لهذه السياسات حالة التضخم الوظيفي الكبير التي عانى منها الهيكل الإداري التونسي⁽⁴⁰¹⁾، بعدما حولته السلطات الفرنسية إلى أداة لخدمة مصالحها، فاحتكر المستوطنون المناصب الحساسة المتعلقة برسم السياسات المالية، والإدارات العليا، بينما حُصر التونسيون في وظائف هامشية دون أي تأثير حقيقي. وفي الوقت الذي أثقلت فيه الضرائب المجحفة كاهل التونسيين لتمويل هذا التضخم، تنعم المستوطنون الفرنسيون بامتيازات هذه المنظومة الإدارية الفاسدة، التي أصبحت أداة استُخدمت لفرض الهيمنة من جهة، واستنزاف موارد البلاد من جهة أخرى⁽⁴⁰²⁾. واستمر هذا الوضع طوال عقد الثلاثينيات، حيث وجدت النخبة التونسية المثقفة التي نمت مع انتشار التعليم، نفسها أمام معضلة حقيقية، فبينما ازدادت تطلعاتها المشروعة للحصول على حصتها من المناصب الإدارية والفنية، اصطدمت بواقع استعماري عنصري

³⁹⁸ القصاب، (1986)، ص: 376.

³⁹⁹ . loth, (1907), p:51

⁴⁰⁰ أدخلت سلطات الحماية تعديلات متتالية على صلاحيات الجهاز وهيكلته الإدارية خلال أعوام 1910 و 1921 و 1933، لتواكب التوسع الكبير في اختصاصاته، إلا أنها لم تؤثر بشكل كبير على إحكام فرنسا لقبضتها على الإدارة التونسية. للتوسع انظر: القصاب، (1986)، ص: 384+385+388-393.

⁴⁰¹ القصاب، (1986)، ص: 453.

⁴⁰² الثعالبي، (1975)، ص: 43+44+45.

وتجسد ذلك في سياسة إقصاء متعمد للموظفين التونسيين لصالح الموظفين الفرنسيين، الذين لم يكن أغلبهم يتفوق بالضرورة على نظرائهم التونسيين في الكفاءة أو المؤهلات الأكاديمية⁽⁴⁰³⁾. كما امتدت سياسة إقصاء الكفاءات التونسية لتهيمن حتى على الوظائف والمناصب القليلة العليا المخصصة أصلاً للتونسيين، فقد اعتمدت فرنسا منذ السنوات الأولى للحماية على آليات توظيف قائمة على معايير الواجهة الاجتماعية، وحجم الثروة، ودرجة الولاء لسلطات الحماية، بدلاً من الكفاءة والمؤهلات المهنية⁽⁴⁰⁴⁾، وأوجد الفرنسيون نظاماً دقيقاً للترشيح قائم على استمارات معلومات (الفيش)، والتي كانت تُستخدم لاستبعاد أي مرشح تونسي تُشك في معارضته لها، وكان يكفي ورود أي إشارة سلبية في هذه الاستمارات لإلغاء ترشيح المتقدم، بغض النظر عن مؤهلاته⁽⁴⁰⁵⁾.

كما ازداد التفاوت الكبير بالأجور بين التونسيين والمستعمرين، والذي رسخته السياسات الفرنسية منذ بداية الحماية⁽⁴⁰⁶⁾، وتفاقم بعد الحرب العالمية الأولى، وقد فشل الوطنيون والمتقنون التونسيون في تحقيق أي مكاسب للموظف التونسي رغم الضغوط التي مارسوها، لا بل ضربت فرنسا بعرض الحائط جميع المطالب التونسية بإقرار قانون (الثالث الاستعماري) عام 1919م، والذي جسد ذروة سياسة التمييز، وتكريس تفوق العنصر الأوروبي عبر دعم التفاوت بالأجور بين التونسيين والفرنسيين بزيادة الثلث. وكان واضحاً ما حمله القانون في طياته من أبعاد استيطانية واضحة، ومحاولة لتحفيز الهجرة الفرنسية إلى تونس، وإقصاء أبنائها عن الوظائف العامة⁽⁴⁰⁷⁾، وهو ما أسهم في تزايد مشاعر الاحتقان والغضب تجاه سلطات الحماية. ولم يكن التمييز بين الموظفين التونسيين والفرنسيين مقتصرًا على الفوارق في الرواتب عند التعيين، أو التفاوت في فرص الترقيات وسرعتها خلال المسيرة الوظيفية، بل تجاوز ذلك ليشمل نظام التقاعد نفسه؛ ففي بداية الثلاثينيات، منح الموظف الفرنسي مزايا تفضيلية عند إحالته للتقاعد شملت تخفيض سن التقاعد، مع ضمان منحة راتباً تقاعدياً أعلى من نظيره التونسي⁽⁴⁰⁸⁾. وتُظهر هذه الحقائق أن الممارسات الإدارية الفرنسية في تونس لم تكن مجرد أداة لترسيخ الهيمنة الفرنسية على البلاد فحسب، بل كانت وسيلة أساسية لتحقيق المشروع الاستيطاني، وذلك بعد تحويلها لسياسات التوظيف لأداة فعالة استخدمت لتشجيع الهجرة، وفرنسة المؤسسات

⁴⁰³ حتى بدايات الثلاثينيات لم يشغل التونسيون سوى 30 وظيفة ذات أهمية في جميع أنحاء تونس، بينما امتلأت الوظائف الدنيا بالتونسيين من حجاب، وسعاة، وعمال بأشغال شاقة. أما المناصب التقنية العليا كالمهندسين مثلاً فكانت مخصصة للفرنسيين، وكان مصير من يستطيع من التونسيين اكمال تخصصه التقني إما الهجرة، أو العمل لحسابه الخاص. المحجوبي، (1999)، ص: 633+634+635.

⁴⁰⁴ القصاب، (1986)، ص: 396-398.

⁴⁰⁵ الثعالبي، (1975)، ص: 43.

⁴⁰⁶ المحجوبي، ب، (1986)، ص: 21. وانظر: الثعالبي، (1975)، ص: 43+44+45.

⁴⁰⁷ Perkins, (2014), p:81.

⁴⁰⁸ المحجوبي، (1999)، ص: 635+636.

الحكومية، ومحو الهوية الوطنية، ومنع تكون نخبة إدارية تونسية قادرة على قيادة تونس نحو الاستقلال.

1-3- الهيمنة الفرنسية على المجالس التمثيلية.

عملت فرنسا على تجريد الشعب التونسي من أبسط حقوقه السياسية، فأقامت نظاماً سياسياً هشاً يفتقر إلى أي مضمون ديمقراطي حقيقي، وتجاهلت عمداً الإرث الحضاري التونسي العريق، الذي ضمّ نخبة مثقفة قادرة على قيادة حياة برلمانية فاعلة، فحرمتهم من حقهم المشروع في إدارة شؤونهم عبر مؤسسات تمثيلية ذات صلاحيات فعلية. ولم تكن هذه السياسة مجرد تنفيذ لسياسة احتكار السلطة الفعلية في تونس فحسب، بل إنها، شأنها شأن سياساتها الإدارية، اتخذت وجهاً شديد الخطورة تمثل في تكريس المشروع الاستيطاني في تونس. فمشاركة التونسيين في المجلس الاستشاري قبل الحرب العالمية الأولى كانت عاجزة عن تجسيد طموحات الشعب؛ حيث احتفظ المقيم العام الفرنسي بحق تعيين الأعضاء، مما أفقد المجلس شرعيته التمثيلية وشلّ فعاليته الرقابية، فكان من المستحيل على أعضاء معينين يعتمدون في مناصبهم على السلطة الاستعمارية أن يعارضوها أو يمارسوا أي رقابة حقيقية على سياساتها. ولم تُغير الإصلاحات اللاحقة التي أدخلها المقيم العام الفرنسي لوسيان سان-(Lucien Saint)⁽⁴⁰⁹⁾ على المجلس الاستشاري، والذي أصبح يدعى (المجلس الكبير) في تموز 1922⁽⁴¹⁰⁾ من حقيقة بقاءه أداة طيعة بيد السلطات الاستعمارية، فرغم اعتبار المجلس الكبير هيئة منبثقة عن المجالس المحلية الموجودة في تونس، والتي كان من المفترض أنها تمثل السكان المقيمين في تونس⁽⁴¹¹⁾، إلا أن طريقة الانتخاب حرمت الطبقات الدنيا كالمزارعين، والفقراء، والعمال من التصويت. كما استثنت المناطق البلدية كالبلدات والقرى من الانتخاب، ما جعل المجالس المحلية مقتصرة على الأعيان وحدهم، والذين حرصت سلطات الحماية على انتقائهم من التونسيين الموالين لها، والمعادين للتيار الوطني⁽⁴¹²⁾، كما برزت إشكالية جوهرية في صلاحيات المجلس الكبير⁽⁴¹³⁾؛ حيث ظل النواب التونسيون عاجزين عن ممارسة أي تأثير حقيقي في تنظيم الميزانية، أو صياغة السياسات بما يخدم المصلحة الوطنية، وقد تجلّى هذا العجز بسبب عاملين رئيسيين: هيمنة المقيم العام الفرنسي على رئاسة المجلس من ناحية، والتفوق العددي الساحق للأعضاء الفرنسيين من ناحية أخرى. ما حول هذا المجلس الذي كان يفترض به أن يكون هيئة برلمانية تمثيلية، إلى مجرد أداة شكلية تتركس السياسات الاستعمارية، وتعجز

⁴⁰⁹ لوسيان سان: (1867-1938) المقيم العام في تونس من عام 1921 إلى عام 1929 عرف عنه سياسته الاستبدادية، ورفضه للتطلعات الوطنية، وخصوصاً ما يكفل بإعطاء التونسيين جمعية تمثيلية تكون الحكومة مسؤولة أمامها، لقناعته أن مثل هذا الأمر يتعارض مع نظام الحماية، مفضلاً إعطاء التونسيين بعض الإصلاحات البسيطة، مع المحافظة على سياسة القمع تجاه الحراك الوطني والتي توجها بالقرارات الجائرة، وحافظ لوسيان سان على نهجه الصارم، واستخدم تكتيكات مماثلة ضد الوطنيين المغاربة، وحراكهم عندما عين لاحقاً مقيماً عاماً على المغرب. Perkins, 1997, p:160.

⁴¹⁰ Perkins, (2014), p:88+89، وانظر: العقاد، (1993)، ص:329.

⁴¹¹ القصاب، (1986)، ص:519.

⁴¹² المحجوبي، (1999)، ص:333.

⁴¹³ القصاب، (1986)، ص:520.

تماماً عن تمثيل تطلعات وآمال التونسيين، أو الدفاع عن حقوقهم المشروعة⁽⁴¹⁴⁾. كما كشف بوضوح عن النظرة العنصرية تجاه الشعب التونسي، بعدما حُص ما يقارب مليونان من التونسيين بثمانية عشر مقعداً فقط، في حين نال واحد وسبعون ألف مستوطن فرنسي أربعة وأربعين مقعداً⁽⁴¹⁵⁾، ورغم إدخال بعض التعديلات اللاحقة، إلا أنها ظلت بعيدة عن التمثيل المنصف للتونسيين⁽⁴¹⁶⁾. وبالمحصلة، تُظهر صيغة المشاركة التونسية في المجالس التمثيلية خلال فترة الحماية حقيقة المشروع الاستعماري الفرنسي؛ فالمجالس لم تكن في حقيقتها سوى واجهة شكلية، صُممت بعناية لضمان احتكار الفرنسيين للسلطة، وتكريس النظرة الفوقية والعنصرية، وإقصاء صوت التونسيين أصحاب الأرض. كما هدفت إلى إنجاح المشروع الاستيطاني عبر تهيئة البيئة المؤسسية والتشريعية الملائمة لترسيخ الوجود الفرنسي في تونس، وتحويله من احتلال عسكري تحت معاهدة الحماية إلى استيطان دائم.

1-4- الحد من حرية الصحافة.

تكشف دراسة تطور واقع الصحافة الوطنية التونسية خلال فترة بين الحربين عن استراتيجية فرنسية واضحة تقوم على استهداف هذه الصحافة وتقييدها؛ فرغم ما شهدته هذه الصحافة مع مطلع العشرينات من انتعاش ملحوظ بعد تخفيف القيود التي فرضتها سياسة التضييق القائمة منذ عام 1912م بعد أحداث الجلاز والترماوي⁽⁴¹⁷⁾، والتي عانت منها الحركة الوطنية طيلة سنوات الحرب العالمية الأولى⁽⁴¹⁸⁾؛ فإن هذا الانتعاش لم يطل أمده، وسرعان ما عادت السلطات الاستعمارية إلى نهجها القمعي عام 1922، مستهدفةً بوجه خاص الصحف الوطنية الناطقة بالعربية، وذلك عبر إصدار قانون في 4 كانون الثاني عام 1922 قوضت من خلاله الحيلة التي كان يلجأ إليها الصحفيون بإعادة إصدار صحفهم المغلقة تحت أسماء جديدة، حيث اشترط القانون الحصول على موافقة مسبقة من السلطات قبل إصدار أي صحيفة⁽⁴¹⁹⁾. وتصاعدت وتيرة القمع أواخر 1925 مع صدور ما عُرف بـ(الأوامر الخادعة أو الجائرة)⁽⁴²⁰⁾ التي شملت حملات اعتقال واسعة للصحفيين

⁴¹⁴ درمونة، (1953)، ص: 40+41، وانظر: Perkins (2014)، p: 88+89.

⁴¹⁵ القصاب، (1986)، ص: 520.

⁴¹⁶ تم إعادة رفع عدد أعضاء المجلس الكبير في عام 1928م من 44 إلى 53 للفرنسيين، ثم إلى 56 في عام 1934م، والتونسيين من 18 إلى 36 عام 1928 إلى 41 عام 1934، ورغم ذلك ظلت النسب شديدة الاجفاف بحق التونسيين أصحاب الأرض. درمونة، (1953)، ص: 40.

⁴¹⁷ القصاب، (1986)، ص: 495+494، وانظر: المحجوبي، ب، (1986)، ص: 34-39.

⁴¹⁸ القصاب، (1986)، ص: 338+339.

⁴¹⁹ المحجوبي، ب، (1986)، ص: 71.

⁴²⁰ المحجوبي، (1999)، ص: 548، وانظر: الشريف، (1993)، ص: 119، وانظر: Perkins (2014)، p: 94+93.

والنشطاء السياسيين، وإخضاع الصحافة الناطقة بالفرنسية، والتي كانت تتمتع بحرية نسبية لقيود غير مسبقة، كما نقلت السلطات الفرنسية صلاحية النظر في القضايا السياسية من المحاكم المحلية إلى الفرنسية، مبررة ذلك بتعاطف القضاة التونسيين مع مواطنيهم⁽⁴²¹⁾.

وقد تمكنت القوى الوطنية التونسية، رغم كل هذه الإجراءات، من تطوير آليات مرنة لمواجهة القيود الفرنسية؛ حيث استغلت الثغرة القانونية التي تسمح بمحاكمة الجناح السياسية والصحفية أمام المحاكم الفرنسية بشكل علني، والتي وفرت للوطنيين منصة قانونية للدفاع عن قضيتهم، فحولوا جلسات المحاكمة إلى فرصة للدعاية الوطنية، ونشر الوعي بين الجماهير. وفي مواجهة هذا التكيف، سارعت السلطات الفرنسية إلى تعزيز أدوات قمعها، فدفعت الباي في 6 أيار 1933 لإصدار ما عرف باسم (الأوامر المتناهية بالجور) التي استندت إلى مسودة قرار قديم يعود إلى تموز 1922، ومنحت هذه الأوامر صلاحيات استثنائية للمقيم العام تمكنه من اعتقال أي مواطن تونسي بمرسوم إداري دون محاكمة، بمجرد الاشتباه في تعريضه لمصالح فرنسا أو السلطة التونسية للخطر، وسرعان ما ألحقتها بقرار إضافي في 26 من الشهر نفسه، هدف إلى سد الثغرة القانونية التي كانت تتيح للصحف التونسية الناطقة بالفرنسية بعض الحماية القضائية، فبموجب هذا القرار الجديد، أصبح بإمكان السلطات إغلاق أي صحيفة تونسية، بغض النظر عن لغة النشر، بقرار إداري فوري دون الحاجة لمحاكمة قضائية⁽⁴²²⁾. ويكشف ما سبق، أن الممارسات القمعية التي انتهجتها فرنسا ضد الصحافة التونسية لم تكن مجرد إجراءات تهدف إلى تقييد العمل الوطني فحسب، بل كانت امتداداً طبيعياً لاستراتيجيتها العنصرية والإقصائية، والتي هيمنت على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، إلا أن الجدير بالملاحظة هو ما أظهرته القوى الوطنية من براعة وقدرة على الاستفادة من هذا التحدي؛ حيث استغلت هذه السياسة الفرنسية العنصرية نفسها عبر تطويرها للصحافة الوطنية الناطقة بالفرنسية، واستخدمتها كأداة نضالية فضحت من خلالها تجاوزات الفرنسيين، وعبرت عن مبادئها السياسية، ومطالبها الوطنية، بلغة المحتل نفسه.

2- على الصعيد الاقتصادي.

2-1- تسخير الاقتصاد التونسي لمصلحة الفرنسيين.

لأشك أن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بتونس، والتي نجمت عن فشل حكومتها في إدارة شؤونها المالية، كما تناولنا سابقاً، كانت الذريعة التي استندت عليها الدول الأوروبية للتدخل في شؤونها، وقادت في النهاية إلى تفويض استقلالها وسقوطها تحت الحماية الفرنسية.

وبالرغم من قيام السلطات الفرنسية بتطبيق سياسة مالية إصلاحية منظمة، تمحورت حول تحقيق توازن

⁴²¹ المحجوبي، ب، (1986)، ص: 86.

⁴²² المحجوبي، (1999)، ص: 548+549+550. وانظر : Perkins, (2014), p:98.

بين الإيرادات والنفقات⁽⁴²³⁾، إلا أن عبء هذا التوازن لم يقع إلا على كاهل الشعب التونسي وحده. فبينما شملت الضرائب والرسوم الجمركية، التي شكلت العمود الفقري للمالية العامة لجميع السكان نظرياً، جاء التطبيق العملي ليُكرس وبشكل فاضح التمييز لصالح المستوطنين الفرنسيين، وتحمل التونسيون العبء الأكبر من هذه الأعباء المالية⁽⁴²⁴⁾، بينما تمتع الفرنسيون بسياسة جمركية تفضيلية مكنتهم من تخفيض أو حتى إلغاء الرسوم على صادراتهم ووارداتهم، وهو ما سهّل عليهم تصريف منتجاتهم الزراعية، وتأمين احتياجات فرنسا من المواد الخام⁽⁴²⁵⁾.

وانعكست الآثار الكارثية لتلك السياسات الجمركية على الصناعة التونسية، حيث انهارت القدرة التنافسية للحرفيين المحليين أمام البضائع الأوروبية، خاصة بعد إزالة كافة الحواجز الجمركية أمام المنتجات الفرنسية والأجنبية. وبلغت هذه الأزمة ذروتها في قطاع النسيج التونسي، الذي عانى وبشكل سافر من الإغراق التجاري المنظم، فقد اجتهدت المصانع الأوروبية في دراسة أنماط الاستهلاك التونسي، ثم قامت بتصنيع منتجات مقلدة تباع بأسعار زهيدة، مدمرةً بذلك البنية الإنتاجية المحلية⁽⁴²⁶⁾. وأتى تأسيس الاتحاد الجمركي عام 1928م، والذي صُمم بهدف تعزيز الهيمنة الاقتصادية الفرنسية ليزيد في تفاقم الأزمة الاقتصادية بتونس، حيث منح المنتجات الفرنسية ميزة تنافسية غير عادلة عبر إعفائها من الرسوم الجمركية، في حين خضعت الواردات من الدول الأخرى لرسوم مرتفعة، ما أدى إلى تقييد حرية السوق التونسية في اختيار مصادر استيرادها، وأجبر البلاد على استيراد البضائع الفرنسية، حتى في الحالات التي كانت أسعارها تفوق نظيرتها العالمية. وفي الجانب الآخر، لم يحقق الاتحاد الجمركي أي فوائد تصديرية للاقتصاد التونسي، حيث امتنعت فرنسا عن فتح أسواقها أمام المنتجات المحلية، كما عزل تونس عن الأسواق الدولية، بعدما واجهت صادراتها عقبات جمركية قاسية في الأسواق الخارجية كردّ فعل على السياسة الحمائية الفرنسية تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل⁽⁴²⁷⁾.

وقد تجاوزت معاناة التونسيين سياسات الحماية المجحفة لتمسّ جوهر إدارة المالية العامة، فقد حوّلت سلطات الحماية عوائد الموازنة، التي جُبيت أساساً من ضرائب التونسيين، إلى أداة لتمويل مشاريع بُنى تحتية تصب بمصلحة المستوطنين⁽⁴²⁸⁾؛ حيث استنزفت نفقات الاستثمار الزراعي، والكادر الإداري الفرنسي،

⁴²³ القصاب، (1986)، ص: 449.

⁴²⁴ الثعالبي، (1975)، ص: 178.

⁴²⁵ القصاب، (1986)، ص: 451+452. وانظر: loth، (1907)، p: 193+194.

⁴²⁶ على سبيل المثال كان صانعو الأقمشة القطنية بفرنسا يتولون إنتاج أنواع من الملاء تُشبه إلى حدٍ بعيدٍ إنتاج الصّناع التونسيين وبأثمان أرخص، وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت الأقمشة تأتي ملونة ومصبوغة من أوروبا، وبأثمان زهيدة، وبجودة أفضل من الأقمشة المصبوغة التونسية، وكذلك الأمر بالنسبة للصناعات الحربية، حيث أغرق حريز ليون الفرنسية الأسواق التونسية. القصاب، (1986)، ص: 179-181.

⁴²⁷ المحجوبي، (1999)، ص: 599. وانظر: الشاطر، (2005)، ص: 58.

⁴²⁸ Perkins، (2014)، p: 63+62. وانظر: الشاطر، (2005)، ص: 53.

ومشاريع الأشغال العامة⁽⁴²⁹⁾ ثلاثة أرباع الموازنة، تاركة القطاعات الحيوية التي يعتمد عليها التونسيون بلا أي تمويل كافٍ⁽⁴³⁰⁾.

ولم تكتفِ هذه السياسات باستنزاف مقدرات الشعب، بل حوّلت الإنفاق الحكومي في ذروة المعاناة إلى أداة للاستنزاف المتعمد؛ فبينما كان التونسيون يُقاسون ويلات الجوع والفاقة، أصرت السلطات الاستعمارية على صرف الأموال العامة في مشاريع استعراضية ودعائية، كتتظيم المؤتمر الأفخارستي الكاثوليكي بقرطاج عام 1930⁽⁴³¹⁾، وإقامة الاحتفالات الباذخة بالذكرى الخمسينية للحماية الفرنسية عام 1931⁽⁴³²⁾ بدلاً من الانفاق على أنشطة حكومية اجتماعية تخفف من معاناة التونسيين أو على تطوير القطاع التعليمي الموجه للتونسيين⁽⁴³³⁾. وهو ما حول هذا التبذير من مجرد إسرافٍ مالي، إلى إهانة للشعب التونسي ومعاناته، وأثبت أن السياسات المالية الفرنسية في تونس لم تكن إلا انعكاساً للطبيعة الاستعمارية-الاستيطانية للاحتلال الفرنسي؛ حيث لم تهدف إلى نهب الثروات فحسب، بل إلى تعزيز الوضع الاقتصادي وحتى الديني للمستوطنين على حساب التونسيين.

2-2- سوء معالجة الفرنسيين لآثار الأزمة الاقتصادية العالمية.

تسببت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات⁽⁴³⁴⁾ بتأثيرات عميقة على الاقتصاد التونسي؛ حيث أدى الانهيار الحاد في الأسعار العالمية إلى كساد كبير في صادرات البلاد، بدءاً بالمنتجات الزراعية التي شكلت غالبية الصادرات، ليمتد تأثيرها ليصيب كافة القطاعات الإنتاجية⁽⁴³⁵⁾. ثم جاءت بعدها السياسات المالية

⁴²⁹ أحدثت إدارة الأشغال العامة عام 1882م ضمن الجهود الفرنسية لإحياء البلاد، لا لفائدة السكان المحليين، بل لفائدة الأقلية الأجنبية، فتركزت أعمال إنشاء الطرق والمواصلات، والسكك الحديدية لفائدة المستوطنين، بما يسهل عليهم نقل منتجاتهم بين نقاط تركزهم السكاني والإنتاجي، وبين المرفأ والأسواق. القصاب، (1986)، ص: 452+453+454. وللتوسع بمهام إدارة الأشغال العامة انظر: الأشعار العام الصادر عن الإقامة العامة الفرنسية حول تونس بين عامي 1881-1921

notice general sur la Tunisie: 1881-1921. No: 128. Toulouse. (1922). p: 70.

⁴³⁰ في عام 1932م بلغت ميزانية الدولة 602 مليون فرنك، لم يُخصص للتونسيين سوى 88 مليون فرنك شملت القطاعات الصحية والخدمية التي تخدمهم، بينما خُصص للموظفين الفرنسيين وحدهم 257 مليون فرنك، وما بقي من مئات الملايين فقد أنفقت على القطاعات التي تخدم الجالية الفرنسية في تونس بشكل أساسي. المحجوبي، (1999)، ص: 638.

⁴³¹ المؤتمر الأفخارستي (القرباني) عام 1930: هو تجمع ديني للكاثوليك الفرنسيين عُقد في مدينة قرطاج. تسبب باستياء العديد من التونسيين بسبب عقد مثل هذا المؤتمر في بلد يُشكل المسلمون الغالبية العظمى من سكانه، ورأوا فيه إهانة فرنسية مُتعمدة. وتسبب بتحول في الموقف الشعبي تجاه سلطات الحماية فيما بعد، وأقنعهم بضرورة تبني نهج أكثر تشدداً وتصعيداً تجاه سلطات الحماية Perkins, (1997), p: 60

⁴³² Perkins, (2014), p: 96

⁴³³ للتوسع بموضوع احتفالية خمسينية فرض الحماية، وموضوع المؤتمر المسيحي الأفخارستي انظر: المحجوبي (1999)، ص: 505-519.

⁴³⁴ بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى في 24 تشرين الأول 1929م بما عرف بالخميس الأسود، في نيويورك الأمريكية، وسرعان ما انتشرت الأزمة في العديد من دول العالم، ووصل تأثيرها إلى فرنسا منذ نهاية عام 1931م، وانتشرت منها إلى الدول التي تتبع لها سياساً كتونس. المحجوبي، (1999)، ص: 588.

⁴³⁵ Perkins, 2014, p: 99

الفرنسية في الثلاثينات لتعمق المأساة، بعدما أصرت الحكومة الفرنسية على تثبيت سعر الفرنك رغم انهيار العملات الأخرى، متجاهلة الآثار المدمرة لهذا القرار على الاقتصاد التونسي المرتبط بالفرنك الفرنسي، وهو ما أدى إلى ارتفاع غير تنافسي لأسعار الصادرات التونسية مقارنة بنظيراتها العالمية، مما ألحق ضرراً فادحاً بقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية⁽⁴³⁶⁾.

ولم تُجدِ الإجراءات الفرنسية الإسعافية نفعاً في التخفيف من وطأة الأزمة، بل زادت من احتقان التونسيين ضدهم، لما اتسمت به من تحيز صارخ لصالح المستوطنين على حساب الأهالي الذين تحملوا العبء الأكبر من الأزمة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، مثّل إنشاء الصندوق التونسي للقروض والدعم عام 1934 نموذجاً للسياسات الفرنسية العنصرية الاقصائية، فبرزت فور إعلانه الفجوة بين الخطاب الرسمي الذي يتحدث عن إنقاذ جميع الفلاحين العاملين في تونس عبر قروض ميسرة بفائدة 5% لمدة 30 سنة، والواقع الذي كشف تمييزاً واضحاً في التطبيق، بعدما اشترطت سلطات الحماية للحصول على القروض امتلاك الفلاح لصحيفة عقارية، وهو ما حرم غالبية صغار المزارعين التونسيين من الاستفادة منها، مجبرين إياهم إلى اللجوء مجدداً للمرابين الذين استغلوا أوضاعهم، مما أوقعهم بحلقة مفرغة من الاستدانة الربوية⁽⁴³⁷⁾. كما برز هذا التمييز في السياسات الفرنسية لدعم المنتجات والصناعات في تونس، والتي كانت منحازة تماماً لصالح المستوطنين، فبينما تدفقت الأموال الحكومية لدعم منتجات الخمر، والقمح اللين التي يسيطر عليها الفرنسيون، عانت زراعة الزيتون التي شكلت العمود الفقري للاقتصاد التونسي من إهمال متعمد رغم اعتماد ثلث الأسر التونسية عليها⁽⁴³⁸⁾. ولم يكن القطاع الزراعي وحده ضحية هذه السياسات، بل امتدت تداعياتها المدمرة لتعصف بكل القطاعات المنتجة، فانهارت أسعار الصوف أمام رفض السلطات تقديم أي دعم، كما تُركت الصناعات المحلية عُرضة للمنافسة الفرنسية غير المتكافئة، ولم ينجُ التجار من هذه الكارثة؛ حيث أجبرهم تدهور القوة الشرائية، وتراكم الديون على بيع بضائعهم بأسعار بخسة. أما العمال، فوجدوا أنفسهم أمام خيارين مريرين: إما القبول بتخفيضات قاسية على الأجور، أو الوقوع في البطالة⁽⁴³⁹⁾. وتعكس طريقة تعامل فرنسا مع الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات بوضوح أولوياتها الاستيطانية. فبدلاً من التخفيف عن جميع السكان في تونس، تحولت إجراءات مواجهة الأزمة إلى أداة زادت من التمييز لصالح المستوطنين.

⁴³⁶ المحجوبي، (1999)، ص: 590+591.

⁴³⁷ يعود التمييز بمنح القروض إلى بداية انتصاب الحماية، حيث فتحت أبواب البنوك أمام المستعمرين للاقتراض، بينما حرم التونسي من هذه القروض حتى التي كانت تمنح بكفالة الميزانية التونسية، فمثلاً اشترط المصرف العقاري التونسي الذي أحدث بموجب قرارين في عامي 1906 و1909 على المُقرض امتلاك صحيفة عقارية (دفتر خانة) ما حرّمهم من القروض، ولم تكن القروض الزراعية التي منحتها الشركات التعاونية بأفضل حالاً، فالقروض التي تقرر منحها عام 1905 لجميع السكان سرعان ما اقتصر على المستعمرين فقط المحجوبي، (1999)، ص: 83+84. وللتوسع بموضوع الصناديق التعاونية والإجراءات المصرفية لدعم المزارعين الفرنسيين في تونس في بداية الحماية انظر: loth، (1907)، p: 75+74. وانظر: الإشعار العام الصادر عن الإقامة العامة الفرنسية حول تونس بين عامي 1881-1921

notice general sur la Tunisie: 1881-1921. No: 128. Toulouse. (1922). p: 286-293.

⁴³⁸ Perkins، (2014) p: 100

⁴³⁹ للتوسع بالصعوبات التي أصابت القطاعات الاقتصادية التونسية انظر: المحجوبي، (1999)، ص: 584-589+613+609+614.

وسيدفع إدراك التونسيين لهذه الحقيقة إلى الوصل لقناعة بأن التحرر من الاحتلال ومن كيانه الاستيطاني هو الشرط الأساسي لتعافي اقتصادهم، وتحسين أمورهم المعيشية.

2-3- السيطرة على الأراضي.

إذا كانت السياسات المالية الفرنسية قد هدفت إلى استنزاف الثروات، وتوجيه الاقتصاد لخدمة مستوطناتها في تونس، فإن السيطرة على الأرض شكّلت التجسيد المادي لهذه السياسات، فعمل الفرنسيون على توظيف مختلف الوسائل القانونية والإدارية بهدف تشريع انتزاع الأراضي من أيدي التونسيين، ونقل ملكيتها إلى المستوطنين.

وكانت فرنسا قد بدأت عملية السيطرة على الأراضي قبل عام 1881، ثم تسارعت وتيرتها بعد فرض الحماية، بعدما فُتحت أبواب تونس على مصراعيها أمام رؤوس الأموال الفرنسية، وسط تسهيلات كبيرة من سلطات الحماية، خصوصاً بعد صدور القانون العقاري عام 1885م، والذي حل اشكالية الملكية في تونس التي كانت تحكمها قوانين الشريعة الإسلامية وتخضع لمحاكمها، فأنشأت لذلك محكمة عقارية، وضعت الكثير من التسهيلات للمشتريين الأوربيين، في مقابل خلق الصعوبات أمام المدعين التونسيين الماثلين أمامها. ويظهر أثر القانون بوضوح على حجم الحيازة الفرنسية للأراضي التي قفزت من 114000 هكتار قبل الحماية إلى 444000 عام 1892، وامتد استهدافهم لجميع أنواع الأراضي التونسية من الأراضي الدولية التابعة للباي إلى أراضي الموات، والقبائل، وأراضي الأوقاف العامة، مُصدّرين كل ما يحتاجه الأمر من تشريعات أو تسهيلات للسيطرة على هذه الأرضي⁽⁴⁴⁰⁾. ورغم ما عاناه الفلاحون، وصغار الملاك التونسيون من سياسة سلب الأراضي قبل الحرب العالمية الأولى، إلا أنها لم تبلغ المستوى السيئ الذي بلغته خلال فترة ما بعد الحرب. ففي حين كان شراء الأراضي والضياع الكبيرة الخاصة لا يؤثر بشكل كبير على صغار المالكين والفلاحين⁽⁴⁴¹⁾، فإن قرارات الاستيلاء على الأراضي الغابية كان لها أثر كبير عليهم؛ فعلى الرغم من أن استهداف الأراضي الغابية قد بدأ قبل الحرب العالمية الأولى⁽⁴⁴²⁾، إلا أنه تصاعد بشكل ملحوظ في أواخر العشرينيات، وأوائل الثلاثينيات، حيث صدرت سلسلة من القرارات التي عززت إجراءات التشريع الغابي، مما سهل انتقال هذه الممتلكات إلى المستعمرين، ووجد الفلاح البسيط نفسه فجأة محروماً من حقوق الرعي، والصيد، التي كانت تشكل المصدر الأساسي لعيش شريحة كبيرة من التونسيين. كما شكلت سياسات إعادة الإقرار والتوطين، وتحديد أماكن صغار الفلاحين خلال عقدي العشرينيات والثلاثينيات ضربة قاسية لهذه الفئة الاجتماعية، طالت بآثارها السلبية الكثير من الرعاة والمزارعين التقليديين، وترافق ذلك بلجوء السلطات الفرنسية إلى استخدام العنف لإخلاء هؤلاء الفلاحين من الأراضي التي استوطنوها وزرعوها عبر أجيال

⁴⁴⁰ للتوسع انظر: المحجوبي، (1999)، ص: 28-38.

⁴⁴¹ المحجوبي، (1999)، ص: 626.

⁴⁴² القصاب، (1986)، ص: 84+85.

متعاقبة، مُجبرينهم بالقوة على إلغاء ارتباطهم التاريخي بهذه الأراضي التي شكلت مصدر رزقهم وهويتهم⁽⁴⁴³⁾. كما تصاعدت وتيرة الاعتداء على أراضي الأوقاف⁽⁴⁴⁴⁾، التي شهدت انتهاكات متزايدة منذ مطلع العشرينيات، رغم أن جذور هذه الممارسات تعود أيضاً إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى⁽⁴⁴⁵⁾. وقد أثارت هذه التعديلات ردود فعل غاضبة، سواءً من الفلاحين التونسيين الذين كانوا يعتمدون على هذه الأراضي في تأمين لقمة عيشهم، أو من مشايخ الطرق الصوفية الذين كانوا يستثمرونها عبر نظام (الإنزال)⁽⁴⁴⁶⁾ القائم على دفع مبالغ تدفع لجمعية الأحباس، وأفضت هذه السياسة إلى تحول واضح في مواقف بعض مشايخ الطرق الصوفية، حيث انتقلوا من حالة الحياد، أو حتى التعاون مع الفرنسيين، إلى تبني مواقف مناهضة له، وداعمة للحركة الوطنية⁽⁴⁴⁷⁾.

وفاقم التحول في نمط استغلال الأراضي الزراعية بعد الحرب العالمية الأولى من معاناة هؤلاء الفلاحين، فبعد أن كان النظام السائد يعتمد على تأجير الأراضي من قبل الملاك الفرنسيين للفلاحين المحليين مقابل إيجارات محددة، شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى تحولاً كبيراً في هذه السياسة، ويعود هذا التغيير إلى ازدياد الطلب الفرنسي على المنتجات الزراعية وارتفاع أسعارها، مما دفع المستوطنين الفرنسيين إلى استغلال أراضيهم بأنفسهم بدلاً من تأجيرها، ولم يسلم من هذه الإجراءات حتى أولئك الذين سمح لهم بالبقاء؛ إذ فرضت عليهم إيجارات باهظة أصبحت تشكل عبئاً لا يطاق. كما أضاف التطور التكنولوجي بالقطاع الزراعي في تونس خلال فترة ما بين الحربين من معاناة الفلاحين، والتي وصلت فيها التقنيات الزراعية إلى حد يضاهي ما هو موجود في فرنسا نفسها، ما تسبب بالاستغناء عن آلاف العمال التونسيين، وعمق أزمة البطالة، وزاد من تدهور الأوضاع المعيشية للطبقة الفلاحية⁽⁴⁴⁸⁾. وهو ما يكشف مدى خطورة سياسات الأراضي على المجتمع التونسي، والتي لم تقتصر على الاستغلال الاقتصادي لها، بل تحولت إلى أداة

⁴⁴³ المحجوبي، (1999)، ص: 626.

⁴⁴⁴ الأوقاف أو الأحباس العامة هي الأملاك الموقوفة لفائدة منشأة عامة، كالجوامع، والمستشفيات، والمدارس، أما الأوقاف الأحباس الخاصة فهي التي تعود فائدتها للورثة. المحجوبي، (1999)، ص: 35. وانظر: loth, 1907, p: 107.

⁴⁴⁵ بدأت السلطات اعتباراً من عام 1897م، وبناءً على طلب المستعمرين، بإجراء عمليات إحصاء للعقارات التي كانت تحت تصرف جمعية الأوقاف، بهدف معرفة ما يتوفر لديها من أراضي صالحة للزراعة، تمهيداً للمطالبة ببيعها ضمن المزاد العلني، ثم صدرت في عام 1898م مجموعة من الأوامر العلية التي يَسِّر إجراءات التعويض عن استحواذ هذه الأراضي سواءً نقداً، أم عيناً، فسمحت إما باستجارها لأجل طويلة الأمد، أو حيازتها مقابل دفع إيجار سنوي دائم وثابت، وهو ما عرف بالإنزال. للتوسع انظر: المحجوبي، (1999)، ص: 35+36+37، و loth (1907), p: 107+108. وانظر: الأشعار العام الصادر عن الإقامة العامة الفرنسية حول تونس بين عامي 1881-1921

notice general sur la Tunisie: 1881-1921. No: 128. Toulouse. (1922). p: 169-171.

⁴⁴⁶ نظام الإنزال: شكل من أشكال العقود ينص على التأجير الدائم لأراضي الأوقاف مقابل مبالغ ثابتة تدفع لجمعية الأحباس. شجعت سلطات الحماية على هذا الاجراء القانوني لحل معضلة نقل عقارات الأوقاف والتي كانت غير القابلة للتصرف في إطار جهودهم لفتح أكبر قدر ممكن من الأراضي أمام السيطرة الأوروبية. وكان يُشار إلى العقار نفسه الخاضع لهذا القانون أيضاً باسم: (إنزال). perkins, (1997), p: 86.

⁴⁴⁷ المحجوبي، ب، (1986)، ص: 42.

⁴⁴⁸ المحجوبي، (1999)، ص: 626-629.

استخدمت لإعادة صياغة البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد خدمةً للمشروع الاستيطاني الفرنسي.

3- على الصعيد الاجتماعي:

3-1- التغيير الديمغرافي.

بغض النظر عن الصبغة القانونية التي أعطتها صيغة الحماية للوجود الفرنسي في تونس، فإن الممارسات الفرنسية على أرض الواقع شكّلت نموذجاً واضحاً لهندسة ديمغرافية واجتماعية شاملة، هدفت إلى طمس الهوية الوطنية، وإحلال هوية فرنسية مكانها. وقد تجلّى هذا المشروع في سياسات استيطانية ممنهجة، وسياسات تجنيس رسمية؛ حيث عملت فرنسا على تفكيك البنية السياسية والاجتماعية للبلاد عبر استبدال النخب المحلية بمستوطنين فرنسيين، مستخدمةً الإدارات الجديدة كأداة لترسيخ نفوذها. ولم تكن هذه الهيمنة في الجانب السياسي فحسب، بل امتدّت لتشمل هيمنة اقتصادية شاملة، حوّلت فيها فرنسا المستوطنين إلى أداة للتحكّم في مقدرات البلاد وثرواتها⁽⁴⁴⁹⁾. وقد تسببت هذه السياسات بخلق شعور مرير لدى التونسي الذي وجد نفسه مواطناً من الدرجة الثانية مُهاناً ومُستضعفاً، أمام مستعمر ينظر إليه بعين الاستعلاء العرقي، ويتصرّف معه بغرور وقسوة كأنّ الأرض ملكٌ له وحده. ووصل الأمر إلى حدّ اعتبار المستوطن شريكاً للسلطة فوق القانون يمتلك الحق في الاعتداء على التونسيين جسدياً وقضائياً، مدعوماً بمحاكم جعلت من كلمته حُجّة، تضمن له البراءة⁽⁴⁵⁰⁾. في المقابل، لم تكن نظرة الحكومة الاستعمارية للشعب التونسي، إلّا كأداةٍ للاستغلال الاقتصادي، أو كوقودٍ لمعاركها وحروبها⁽⁴⁵¹⁾. ولم تكتفِ فرنسا في تونس بتحقيق الهدف الاستعماري التقليدي المتمثل في تغيير التركيبة الديمغرافية عبر جلب رعاياها وتوطينهم، بل اتبعت سياسة تهدف إلى تجنيس كافة سكان تونس، والتي بدأت بتطبيقها على الرعايا الأوروبيين، وجاءت محاولة منح الجنسية الفرنسية للإيطاليين، الذين بقوا متفوقين عددياً على الفرنسيين حتى عام 1930، كإجراء استباقي لمواجهة الأطماع الإيطالية في تونس، ولتحييد الخطر الديموغرافي الذي مثلته هذه الجالية المتنامية على الوجود الفرنسي⁽⁴⁵²⁾، رغم مقاومة الدول الراعية لهذه الجاليات لسياسات التجنيس⁽⁴⁵³⁾.

ولم يكن تجنيس الأوروبيين سوى جزءاً من مخطط أكبر، إذ سرعان ما انتقلت فرنسا إلى مرحلةٍ أكثر

⁴⁴⁹ درمونة، (1953)، ص: 25-26.

⁴⁵⁰ الثعالبي، (1975)، ص: 194-195.

⁴⁵¹ دفع التونسيون ثمناً باهظاً للدفاع عن فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، فقد ساهمت تونس بما يزيد عن 80 ألف رجل، وشارك الجنود التونسيون ببسالة في جميع المعارك الدامية، حيث قتل منهم 10723، بالإضافة إلى تقديم تونس ما يقارب ثلاثين ألف بين عامل ومزارع، استخدموا في فرنسا عوضاً عن الفلاحين، والعمال الفرنسيين المجندين. القصاب، (1986)، ص: 496.

⁴⁵² المحجوبي، (1999)، ص: 626. وللاطلاع على أعداد المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين والتي تُظهر التفوق العددي للإيطاليين على الفرنسيين في تونس بين عامي 1921-1926. انظر: التقرير الإحصائي العام الصادر عن المديرية العامة للزراعة والتجارة والاستعمار في تونس لعام 1929.

statistique generale de la Tunisie. annee 1929. No:IER10.Tunis.(1931). P:2-8.

⁴⁵³ العقاد، (1993)، ص: 203+204.

خطورة تمثلت في محاولة فرنسا تونس كلياً، عبر إصدار قرار التجنيس عام 1923⁽⁴⁵⁴⁾، الذي عمل على تسهيل شروط حصول التونسيين على الجنسية كخطوة تنويعية لهذه السياسة التي بدأت منذ فرض الحماية⁽⁴⁵⁵⁾، وهو ما يُثبت مجدداً أن الوجود الفرنسي في تونس لم يكن مجرد احتلال عسكري يهدف إلى الهيمنة السياسية والاستغلال الاقتصادي فحسب، بل كان في صميمه مشروعاً استيطانياً يهدف إلى فرنسا تونس ومحو هويتها الوطنية.

3-2- الاستهتار بمشاعر المسلمين.

اتسمت السياسة الفرنسية في تونس بموقف المتجاهل لمشاعر المسلمين، سواءً من خلال الإجراءات التي انتهكت التقاليد المحلية كلما تعارضت مع المصالح الاستعمارية، أو عبر سلسلة من التصرفات الاستفزازية التي عمقت الهوة بين الطرفين. وقد شكّلت هذه التصرفات شرارات ألهمت المشاعر الوطنية في مناسبات عديدة، بدءاً بحادثة مقبرة الجلاز في مطلع القرن العشرين، والتي مثّلت أول مواجهة صريحة بين التونسيين والسلطات الاستعمارية في القرن العشرين، وما تلاها من ممارسات استفزازية لم تكن تحمل أي مبرر عملي سوى إظهار التفوق والهيمنة الثقافية والدينية. نذكر منها على سبيل المثال، نصب تمثال للكاردينال شارل مارسيل لافريجري- (Charles martial lavrigeria)⁽⁴⁵⁶⁾ عند مدخل العاصمة تونس في عام 1925، والذي صور فيها بحلة تبشيرية، رافعاً الصليب بيد، والانجيل باليد الأخرى بمناسبة ذكرى مئوية ميلاده في مشهد استفزازي لمشاعر السكان المسلمين⁽⁴⁵⁷⁾. ثم وصلت هذه السياسة لذروتها في عام 1930 مع انعقاد المؤتمر الأفخارستي في قرطاج، والذي تحول بدعم واضح من سلطات الحماية من مجرد احتفال ديني، إلى منصة للتفاخر بالماضي الصليبي في شمال أفريقيا، وإهانة التاريخ الإسلامي، حيث وصفت الفترة الإسلامية خلال المؤتمر بأنها قرون من الخراب والموت⁽⁴⁵⁸⁾. وقد نظر التونسيون إلى هذا المؤتمر على أنه محاولة مُمنهجة لإحياء الكنيسة الأفريقية، خاصة وأنه تزامن بشكل مريب مع صدور قانون الظهير البربري الذي

⁴⁵⁴ القصاب، (1986)، ص: 521+522. وانظر الفلاح، (1924)، ص: 140-144.

⁴⁵⁵ تعود جذور محاولة الفرنسيين لتجنيس التونسيين إلى بدايات انتصاب الحماية، فصدرت عدة قرارات في 1887 و 1889 و 1910 تجيز إعطاء الجنسية الفرنسية للتونسيين، إلا أنها لم تصل لدرجة التسهيلات التي منحها قانون 1923 المحجوبي، (1999)، ص: 369+370. وللإطلاع على نص قرار التجنيس المنشور في جريدة الرائد الرسمية عام 1923. انظر: الفلاح، (1924)، ص: 140-144.

⁴⁵⁶ شارل مارسيل لافريجري: (1825-1892) رجل دين كاثوليكي، كان من أشد المؤيدين لانتشار المسيحية، والسيطرة الفرنسية على الشمال الأفريقي. ساهم بعد انشائه رهبنة تبشيرية عام 1868 في تعزيز المصالح الفرنسية في تونس. عين عام 1884 كاردينالاً ورئيساً للأساقفة على قرطاج والجزائر. تميزت رؤيته بالمزاوجة بين التبشير المسيحي والسياسة، ورأى بالتبشير أداة لترسيخ النفوذ الفرنسي في المنطقة، وأثارت تصرفاته الاستفزازية المتكررة في قرطاج وغيرها من المدن، وتعصبه ضد الإسلام حفيظة المجتمع التونسي، الذين نظروا إليه كأحد رموز الاستعمار، والتغلغل الثقافي الفرنسي في تونس. Perkins, (1997), p:98.

⁴⁵⁷ الفاسي، (1948)، ص: 58.

⁴⁵⁸ Perkins, (2014), p:95+96.

هدف إلى فصل القبائل الأمازيغية في المغرب عن النظام القضائي الإسلامي، وإخضاعها للأعراف القبلية التقليدية. ولم تقتصر سياسة الاستفزاز على ذلك فقط، بل امتدت لتشمل تصريحات صادمة لرجال الدين بكنيسة قرطاج، والتي اتخذت طابعاً تبشيراً واضحاً، سواءً بالكلام الصريح بأن الهدف من تعليم الفتيات المسلمات في المدارس التبشيرية هو إدخال الدين المسيحي إلى البيت المسلم، أو بما أطلقوه من دعوات واضحة لتتصير سكان شمال أفريقيا⁽⁴⁵⁹⁾.

ولم تكد نفوس المسلمين التونسيين لتهدأ، حتى أقدمت السلطات الاستعمارية الفرنسية على استفزاز جديد تجلى بالإصرار على دفن المُتجنسين التونسيين الذين تخلّوا عن جنسياتهم، واكتسبوا الجنسية الفرنسية في المقابر الإسلامية⁽⁴⁶⁰⁾، وهو ما اعتبره التونسيون انتهاكاً صارخاً لحرمة موتاهم، وهوية بلادهم الدينية، فتسببت محاولة دفن أحد المجنسين في بنزرت عام 1932 بتفجير الغضب الجماهيري، الذي تحول إلى احتجاجات عارمة شملت مختلف المناطق، وقد استطاعت القوى الوطنية والجماهير الغاضبة تحويل القضية إلى معركة حول الهوية والدين⁽⁴⁶¹⁾، بعد تيقنهم من أن هذه الممارسات لم تكن مجرد أخطاء عفوية بل كانت انعكاساً للمشروع الاستعماري-الاستيطاني الذي يهدف إلى إلغاء هويتهم الوطنية والإسلامية، وتكريس مشروع الفرنسية في بلادهم.

3-3- إقصاء التعليم الوطني وترسيخ التمييز ضد الطلبة التونسيين.

بالتوازي مع سياسات التغيير الديمغرافي والسيطرة على الأرض، والتي شكلت الأدوات المادية لمشروع فرنسة البلاد، تبنت السلطات الفرنسية منذ فرض الحماية على تونس سياسة تعليمية وثقافية تستهدف الهوية الوطنية العربية لتونس، وذلك عبر إضعاف اللغة العربية، والمؤسسات التعليمية المحلية التي تُدرّسها. فوجدت هذه المؤسسات نفسها مهمشة بشكل تام، ولم تخصص لها الدولة ولا البلديات أي موارد مالية، مما اضطرها إلى الاعتماد على تبرعات الجمعيات الخيرية، وما يقدمه أولياء الأمور من مساهمات محدودة. وحتى عندما اضطرت سلطات الاحتلال، تحت ضغط الحركة الوطنية، إلى إدخال فصول لتدريس اللغة العربية ببعض المدارس الفرنسية، إلا أنها كانت مادة اختيارية تُعامل معاملة أي لغة أجنبية أخرى، لا تأثير لها على نجاح الطالب أو رسوبه⁽⁴⁶²⁾.

كما يُلاحظ اتخاذ سلطات الحماية لإجراءات متناقضة تجاه التعليم في تونس. فمن جهة، سعت إلى فرض اللغة الفرنسية كلغة تعليم أساسية في المرحلة الابتدائية، بدعوى نشر الثقافة الفرنسية. ومن جهة أخرى،

⁴⁵⁹ المحجوبي، (1999)، ص: 508.

⁴⁶⁰ الفاسي، (1948)، ص: 61. وانظر: الشاطر، (2005)، ص: 99.

⁴⁶¹ المحجوبي، (1999)، ص: 527-540.

⁴⁶² الثعالبي، (1975)، ص: 58-64.

واجهت هذه السياسة مقاومة عنيفة من المستوطنين الفرنسيين الذين خشوا أن يؤدي إتقان التونسيين للغة الفرنسية إلى فقدانهم المكتسبات التي تحصلوا عليها منذ انتصاب الحماية؛ حيث رأوا في تمكين النخب المحلية من المعارف الحديثة تهديداً مباشراً لمصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، وسرعان ما تحولت دعوات الأوساط الاستيطانية، إلى ضغوط فعلية لتحويل المدارس التونسية، بما فيها المؤسسات التعليمية المستقلة، إلى مجرد مراكز لتلقين المهارات المهنية الأساسية⁽⁴⁶³⁾، وذلك بهدف حصر التونسيين في وظائف دنيا تخدم الاقتصاد الاستعماري دون منحهم فُرص الاطلاع على المعارف والأفكار الحديثة، أو الحصول على حياة مهنية عالية، وشكلت المدرسة الصادقية⁽⁴⁶⁴⁾ أيقونة النهضة التعليمية التونسية نموذجاً واضحاً للسياسة الفرنسية القائمة على اقضاء المؤسسات التعليمية الوطنية، بعدما عمدت إلى تقويض مكانتها العلمية الرفيعة، محولة إياها من صرح أكاديمي يُخرج النخب، والقادة، والمفكرين، والإصلاحيين، إلى مجرد معهد ثانوي يُخرج كوادر إدارية وموظفين ثانويين لخدمة الأجهزة الاستعمارية⁽⁴⁶⁵⁾.

ورغم أنه لا يمكن إنكار حدوث تطور ملحوظ في مجال التعليم بعد الحرب العالمية الأولى⁽⁴⁶⁶⁾، إلا أن هذه الزيادة لم تكن تعكس سياسة رسمية تهدف إلى نشر التعليم لصالح التونسيين، بقدر ما كانت تخدم مصالح المستعمر الذي ظل يتحكم في مسار التعليم، ويوجهه لصالح أبناء الجاليات الأوروبية. فبالرغم من النمو العددي للطلبة التونسيين المسلمين، إلا نسبتهم ظلت ضئيلة مقارنةً بالمجموع الكلي للطلاب في تونس في بداية العشرينيات⁽⁴⁶⁷⁾ ولم تتجاوز 6.66% من إجمالي الطلبة عام 1930⁽⁴⁶⁸⁾، مما يؤكد استمرار

⁴⁶³ Perkins,(2014), p:72.

⁴⁶⁴ مدرسة الصادقية: مدرسة تونسية ثانوية أسسها خير الدين التونسي عام 1875. اتبع تلاميذها مساراً دراسياً لمدة ثماني سنوات شمل قسماً تقليدياً إسلامياً يُدرس باللغة العربية، بالإضافة إلى منهاج على النمط الأوروبي يركز على العلوم والرياضيات واللغات الغربية. كان الهدف من هذه المواد هو إعداد خريجي الصادقية لشغل المناصب الحكومية التي كان يحتكرها خريجي جامعة الزيتونة ذوي التعليم التقليدي. استمرت المدرسة في عهد الحماية الفرنسية، ولعب خريجوها دوراً كبيراً في مسيرة النضال الوطني. Perkins,(1997), p:159.

⁴⁶⁵ الثعالبي،(1975)،ص:58+64.

⁴⁶⁶ شهدت الفترة زيادة تدريجية في عدد المدارس العصرية، التي انتشرت في مختلف أنحاء تونس بعد أن كانت حكرًا في السابق على النخبة التونسية من الطبقة البرجوازية العليا، فلم يعد التعليم مقتصرًا على أبناء الأثرياء في المدن الكبرى، بل امتد ليشمل أبناء أعيان القرى من تجار، وحرفيين، وصغار ملاك الأراضي، مما وسع قاعدة المتعلمين في المجتمع التونسي، وقد بلغ عدد المدارس العمومية عام 1930 ما يقارب 436 مدرسة، وهو ما يعكس نمواً كمياً في البنية التعليمية، كما ارتفع عدد الطلبة التونسيين في مختلف المراحل الدراسية، بما في ذلك التعليم العالي، حيث حصل بعضهم على منح للدراسة في الجامعات الفرنسية. المحجوبي(1999)،ص:660+661.

⁴⁶⁷ يكشف تتبع أعداد الطلبة في المدارس الرئيسية في تونس في عام 1923 مدى ضعف نسبة التونسيين المسلمين الملتحقين بالتعليم في بداية العشرينات، ففي مدرسة كارنو لم يتجاوز عددهم 194 طالب بينما بلغ عدد الطلاب الفرنسيين 703، وكذلك الأمر في مدرسة اميل لوبيه للتعليم المهني فمن أصل 374 طالب لم يكن من بينهم سوى 39 تونسي مسلم، أما فيما يتعلق بتعليم الفتيات فكان الفارق أوسع بكثير ففي مدرسة لافليس أرمان فليار فمن أصل 628 طالبة لم يكن من بينهم سوى 4 تونسيات مسلمات. للتوسع بأعداد الطلاب عام 1923 في المدارس الرئيسية. انظر: تقرير المقيم العام لوسيان سان المقدم للمجلس الكبير، الدور الثاني لعام 1923. العدد 5. حالة التعليم العام في المملكة التونسية،No:336.611.T926EA. (1923)،ص:18-26.

⁴⁶⁸ المحجوبي،(1999)،ص:664، وللتوسع بتوزيع أعداد الطلاب المسلمين والفرنسيين على المدارس في تونس في نهاية العشرينيات انظر: التقرير الإحصائي الصادر عن المديرية العامة للزراعة والتجارة والاستعمار لعام1929. statistique generale de la Tunisie. annee 1929.No:IER10.Tunis.(1931). P:111-148. وللتنوع بواقع التعليم بتونس في الثلاثينات انظر: القصاب،(1986)،ص:310-312.

التمييز العنصري في توزيع الفرص التعليمية. ومع ذلك، لم تبق تلك المدارس كما أرادت فرنسا مجرد بؤر تعليمية مهنية تقليدية، بل تحولت إلى منارات فكرية أحدثت تحولاً جذرياً في الوعي الجمعي للشباب التونسي، فلم تقتصر تأثيراتها على محو الأمية العلمية فحسب، بل تجاوزتها إلى محو الأمية السياسية، حيث ساعدتهم على فهم الطبقات الاجتماعية، وتحليل الأوضاع الاقتصادية، وكشف علاقاتها بمصالح المستعمر. وللمفارقة التاريخية، حملت المناهج التعليمية المستوردة من فرنسا في طياتها عوامل إنهاء وجودها في تونس، فبينما كانت تُدرس مبادئ الثورة الفرنسية من حرية، ومساواة، وإخاء، كان الطلبة يشهدون يوماً انتهاكاً لتلك المثل في ممارسة الفرنسيين على أرض الواقع. وقد حول هذا التناقض الفصول الدراسية إلى مساحات للتفكير الحر، وكشفت زيف الادعاءات الحضارية التي تذرعت بها الإدارة الفرنسية لتبرير وجودها، فلم يقف تأثير هذا التعليم عند حد نشر المعارف العلمية، بل أسهم بصعود جيل واعي كون نخباً مثقفة طالبت بالمشاركة في إدارة وتسيير أمور دولتهم. ولم يغيب عن سياسي ذلك العصر مدى خطورة انتشار التعليم الحديث بين أوساط الشباب التونسي، ويظهر ذلك واضحاً في تحذيرات المقيم العام لوسيان سان خلال العشرينيات من دور التعليم في إنكاء الوعي الوطني⁽⁴⁶⁹⁾، ثم في دعوات المقيم العام مارسيل بيروتون-(Marcel Peyrouton)⁽⁴⁷⁰⁾ الصريحة في الثلاثينيات لفرض قيود صارمة على تعليم التونسيين⁽⁴⁷¹⁾. وهو ما يؤكد أن سياسة التجهيل والإقصاء العلمي للتونسيين لم تكن مجرد توجهات عنصرية نابعة من أفراد، بل سياسة رسمية منهجية هدفها إضعاف الهوية الوطنية، وكبح الوعي الوطني، ومنع التونسي من امتلاك المعارف التي من الممكن أن يستفيد منها في الدفاع عن حقوقه، وإبقاءه مجرد يد عاملة في معامل أو في مزارع المستوطنين.

ثانياً: النضال الوطني في تونس بين عامي 1918-1939.

بعد استعراضنا للسياسات الفرنسية المُنهجة الهادفة لإعادة تشكيل المجتمع التونسي إدارياً واقتصادياً وثقافياً، سنتناول في هذا المحور كيفية استجابة الحراك الوطني في فترة ما بين الحربين لهذا التحدي، وطبيعة الأدوات والأساليب التي اعتمدها في مواجهته.

1-النضال الوطني التونسي بين عامي 1918-1920.

شهدت الفترة التالية للحرب العالمية الأولى تحولاً مفصلياً في مسار الحركة الوطنية التونسية، حيث تفاعلت

⁴⁶⁹ المحجوبي، (1999)، ص: 660-670.

⁴⁷⁰ مارسيل بيروتون: (1887-1983) المقيم العام في تونس بين عامي (1933-1936)، عرف عنه مواقفه المتطرفة المعادية للحركة الوطنية، بدأ مسيرته بمناورات سياسية تهدف إلى الفصل بين التيار القديم والجديد للحزب الدستوري، ثم ما لبث أن انقلبت سياسته، واستهدف الحزب الدستوري الجديد بالقمع والاعتقالات. Perkins, (1997) p:148.

⁴⁷¹ توصل بيروتون لقناعة أن المشكلة الأساسية هم المثقفون التونسيون الذين تلقوا ثقافة فرنسية، فأخذ يفكر بمنع الشباب التونسي من الدراسة، أو التقدم للبكالوريا في المعاهد بفرنسا، عبر تحديد عدد المسلمين المترشحين الناجحين بالبكالوريا بعشرين طالباً في كل عام، كما فكر بخطوات تخص الطلبة التونسيين المتابعين لدراساتهم العليا بفرنسا بإجبارهم على التسجيل بكليات يتعذر عليهم خلالها من الاتصال بزملائهم الشرقيين والأسويين. القصاب، (1986)، ص: 555.

تأثيرات دولية وإقليمية مع ظروف داخلية، لتفرز مرحلة جديدة من النضال أكثر تنظيماً ووضوحاً في الأهداف والوسائل. فعلى الصعيد الدولي، أسهم انتشار مبدأ حق تقرير المصير في تعبئة النخبة التونسية التي علقت عليه آمالاً كبيرة وصلت حد الحلم بتحقيق الاستقلال. أما على المستوى الإقليمي، فقد تأثرت الحركة بشكل واضح بنجاح النضالات التحررية في الدول العربية والإسلامية، حيث أثارت المقاومة التركية ضد تقسيم أراضيها بعد الحرب، وما صاحبها من حرب استقلال وطنية، وكذلك الكفاح السياسي الذي قاده الوفد المصري خلال مؤتمر الصلح اهتمام الرأي العام التونسي⁽⁴⁷²⁾. يضاف إلى ذلك، ما شكّله نجاح الليبيين في طرابلس في انتزاع الميثاق الأساسي لعام 1919 من الإيطاليين، والذي تضمن مكاسب سياسية مهمة⁽⁴⁷³⁾، من مصدر إلهام مباشراً للنخبة التونسية، وقد عزز هذا الإنجاز قناعة التونسيين بأحقّيتهم في الحصول على حقوق مماثلة⁽⁴⁷⁴⁾. أما على الصعيد الداخلي، فقد ارتكزت الحركة الوطنية على دعائمين أساسيين: الأولى، استثمار التضحيات الجسيمة التي قدمها التونسيون خلال الحرب، والتي عززت شعورهم بالشاركة في النصر وخلقت قناعة بضرورة منحهم حقوقاً مقابل مشاركتهم. والثانية، استغلال تدهور الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب، والذي أفرز حالة من السخط الشعبي جعلت الشارع التونسي أكثر استعداداً للنضال. وقد شكل هذان العاملان معاً أرضية صلبة دفعت النخب السياسية إلى التخلي عن سياسة التحفظ والترقب، لتعلن في ربيع 1919 تأسيس (الحزب التونسي) كإطار سياسي جديد لقيادة النضال الوطني⁽⁴⁷⁵⁾.

كان الحزب نتيجة طبيعية لسلسلة من اللقاءات الفكرية التي عقدتها النخب الوطنية في صالونات العاصمة ومقاهيها، حيث اجتمع ثلة من الوطنيين من مثقفين، وسياسيين، ومهنيين لصياغة رؤية سياسية متكاملة تستمد إلهامها من الخط السياسي الذي تبنته جريدة التونسي، مع مراعاة التحوّلات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى. وبرز من بينهم عبد العزيز الثعالبي⁽⁴⁷⁶⁾ كقائد وطني وضع الأسس النظرية للحزب مركزاً على ضرورة إقرار دستور عصري يضمن حقوق التونسيين من جهة، ويسعى لإصلاح نظام الحماية تمهيداً لتحقيق السيادة الكاملة من جهة أخرى، وانضم إلى هذا المسار مجموعة من قدامى حركة الشباب التونسي (تونس الفتاة) إلى جانب نخبة من المثقفين والمهنيين، مما منح الحزب طابعاً يجمع بين الأصالة النضالية

⁴⁷² المحجوبي، (1986)، ص: 48+49، وانظر: Perkins, (2014), p:82. و الشاطر، (2005)، ص: 85.

⁴⁷³ نجح الطرابلسيون في تأسيس الجمهورية الطرابلسية بعد اجتماع وطني عقد في مسلاته في تشرين الثاني في العام 1918 وانتزاع اعتراف السلطات الإيطالية بداية في الجمهورية، ومن ثم منحهم الميثاق الأساسي والذي نص على تأسيس مجلس نواب منتخب، بحيث يمثل كل نائب 20 ألف نسمة من السكان، مع ضمان انتخابهم مباشرة من قبل المواطنين الطرابلسيين. للتوسع بموقف القوى الوطنية التونسية من التطور السياسي في ليبيا انظر: الشاطر، 2005، ص: 85. وللتوسع بموضوع الجمهورية الطرابلسية، وموقف السلطات الإيطالية منها. انظر: الجمل، (1977)، ص: 386+387.

⁴⁷⁴ المحجوبي، (1999)، ص: 212.

⁴⁷⁵ المحجوبي، ب، (1986)، ص: 49+43. وانظر: Perkins (2014), p:81+82+83.

⁴⁷⁶ عبدالعزيز الثعالبي (1875-1944) أحد أبرز قادة الحركة الوطنية التونسية في القرن العشرين، خريج جامعة الزيتونة، وأحد أعضاء جمعية الشباب التونسي. لعب دوراً بالحوار النضالي بعد أحداث مقبرة الزلاج، ثم عاود النشاط النضالي في تونس مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وأطلق مع رفاهه كتاب تونس الشهيدة. وأسس الحزب الدستوري مع بعض قداماء الشباب التونسي 1920، وأجبر على مغادرة تونس عام 1923، وتنقل بين عدة دول، ولم يعود للوطن حتى عام 1937. Perkins (1997) p:168+169.

والنخبوية الفكرية⁽⁴⁷⁷⁾. وهو ما انعكس بوضوح على أدواته النضالية، فابتعد منذ البداية عن الصدامات، وتحريك الشارع، واعتمد على الأدوات الدبلوماسية، والتي بدأها بُعيد تأسيسه في آذار 1919 بإرسال مذكرة إلى الوفود المشاركة في مؤتمر الصلح بباريس، وعلى رأسها الوفد الأمريكي يطالب فيها بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير على تونس، ورغم الرد الأمريكي المخيب للأمال، أظهر الحزب مرونة ملحوظة بتحويل مسار نضاله من الساحة الدولية نحو الساحة الفرنسية، حيث عمد إلى بناء تحالفات قوية مع القوى السياسية المؤثرة في باريس، خاصة التيارات اليسارية، وقد تجسد هذا التوجه في تكليف الثعالبي، وأحد الشخصيات الوطنية الشابة وهو أحمد السقا⁽⁴⁷⁸⁾ بمهمة صعبة لقيادة حملة دبلوماسية مكثفة في باريس⁽⁴⁷⁹⁾، نجح من خلالها الموفدان في نسج شبكة من العلاقات مع السياسيين الاشتراكيين في باريس، الذين تبنا المطالب التونسي، وأدرجوها ضمن أجندة النقاش البرلماني. كما أضاف الحزب إلى جهوده الدبلوماسية إصدار كتاب (تونس الشهيدة)⁽⁴⁸⁰⁾ لاجتذاب الرأي العام الفرنسي، وتميز هذا العمل الجماعي الذي ظهر في كانون الثاني 1920 بأسلوبه التحليلي الذي كشف التناقض الجوهرى بين مبادئ الحماية، وتطبيقاتها العملية، مقدماً صورة شاملة للأوضاع في تونس، ومبرزاً كيف تحول نظام الحماية إلى أداة استعمارية تعمل على استنزاف الثروات، وتقييد الحريات، وتهميش الهوية الوطنية. كما قدم تشخيصاً دقيقاً لآليات الهيمنة الاستعمارية في المجالات الاقتصادية، والتعليمية، والقضائية⁽⁴⁸¹⁾.

وبنهاية الكتاب، اختتمَ (تونس الشهيدة) بمجموعة من المطالب الوطنية والتي تضمنت: منح الجنسية التونسية لكل المقيمين بالبلاد بعد عشر سنوات، وإقرار الحريات الأساسية، والمساواة القانونية، وإصلاح النظام السياسي عبر مؤسسات تمثيلية حقيقية تكون فيه الحكومة مسؤولة أمام مجلس أعلى مكون من 60 تونسياً يعين الباى عشرة، وينتخب الباى مباشرة من الشعب التونسي، مع ضمان استقلالية القضاء، والإدارة، واعتماد سياسة تعليمية توازن بين الهوية العربية، والانفتاح على اللغات الأجنبية، واحترام حقوق الملكية وفق الشرع الاسلامي⁽⁴⁸²⁾. ويُسجل لمؤلفي الكتاب - ورغم تلك الخيبات - عدم انجرارهم للتشدد، بل عمدوا إلى اتخاذ موقفاً عملياً-واقعيّاً، مقدمين رؤية متوازنة تدعو للاستقلال الذاتي الداخلي في إطار معاهدة 1881، مع الإقرار

⁴⁷⁷ المحجوبي، ب، (1986)، ص: 49.

⁴⁷⁸ أحمد السقا (1892-1953): ولد في المستنير عمل والده قائداً على مدينة قابس. بدأ دراسته في تونس، وأنهى دراسته العليا في باريس، وفيها حصل على دكتوراه في الحقوق عام 1916، أقام الثعالبي في بيته عند زيارته إلى باريس، وشاركه في تحرير كتاب تونس الشهيدة، مناصرية، 1986، ص: 46.

⁴⁷⁹ المحجوبي، (1999)، ص: 223. وانظر: الشاطر، (2005)، ص: 86.

⁴⁸⁰ لم يكن كتاب تونس الشهيدة خلافاً لما يشاع من تأليف الثعالبي، وإنما كان ثمرة مجهود ثلة من الوطنيين، حيث عمل الثعالبي على صياغته مع أحمد السقا استناداً إلى تقارير زودهما بها رفاقهم بتونس، ورغم ما أشيع أن الثعالبي قد أعد نسخة عربية للكتاب، إلا أنه لم يُعثر عليها أبداً، وما وهو موجود هو النسخة الفرنسية التي حررها السقا والثعالبي. للتوسع بموضوع (تونس الشهيدة) انظر: المحجوبي، (1986)، ص: 51. وانظر: الشاطر، (2005)، ص: 87، وانظر: Perkins، (2014)، p: 83.

⁴⁸¹ المحجوبي، ب، (1986)، ص: 50-51.

⁴⁸² الثعالبي، (1975)، ص: 208-211.

الصريح بصلاحيات فرنسا في الشؤون الخارجية، ولم يهاجم كتاب (تونس الشهيدة) فرنسا، ولا الشعب الفرنسي، بل ألقى باللوم على المستوطنين ومسؤولي الحماية. ولم يكن هذا التوجه الواقعي تنازلاً، بل خطوة مرحلية لاستمالة القوى اليسارية الفرنسية، وكسب تأييدها للقضية التونسية⁽⁴⁸³⁾، وهو ما يعكس بوضوح النضج السياسي للحركة الوطنية التونسية، وتفهمها لموازين القوى الدولية آنذاك.

2- الحياة لسياسية والنضال الوطني التونسي بين عامي 1920-1930.

2-1- ظهور الحزب الحر الدستوري.

بعد فشل الحركة الوطنية التونسية في تحقيق مطالبها عبر القنوات الدولية، أصبح واضحاً حاجة الحركة إلى إعادة النظر في استراتيجيتها النضالية. وهو ما أدى إلى حدوث تحول في إطارها السياسي وبرنامج عملها. وبدايةً، يمكننا تتبع هذا التحول من خلال التطور السريع الذي شهده المشهد الحزبي؛ إذ شكلت مرحلة (الحزب التونسي) مرحلة انتقالية قصيرة، تطورت الحركة الوطنية بعدها سريعاً لتنتج من رحمها إطاراً سياسياً جديداً تمثل في (الحزب الحر الدستوري التونسي) الذي قاد العمل السياسي في تلك الفترة. وجاء هذا التحول استجابةً لخيبة الأمل من مؤتمر الصلح، وصعود اليمين في فرنسا عام 1919. الذي أفقد الحركة الوطنية دعم اليسار الذي كانت تعول عليه، ما دفع النخب الوطنية إلى عقد اجتماعات لتجسيد هذا التحول على مستوى البرنامج، فأفضت في 7 آذار 1920 إلى وضع برنامج سياسي مستوحى من مطالب تونس الشهيدة، وأعلن الثعالبي في 18 آذار ولادة (الحزب الحر الدستوري التونسي)، الذي اختير اسمه ليعبر عن المشروع الإصلاحية الدستوري المنشود⁽⁴⁸⁴⁾، وبحلول حزيران 1920، اتخذت مطالب الحزب الوليد منحى أكثر مرونة، وتضمنت مجموعة من النقاط، منها قبول مجلس تفاوضي مشترك نصف أعضائه فرنسيون رغم نسبتهم الديموغرافية الضئيلة⁽⁴⁸⁵⁾، وحكومة مسؤولة أمام المجلس مع فصل السلطات، وإنشاء مجالس بلدية منتخبة، والمطالبة بالمساواة في الوظائف العامة وفق الكفاءة، وحرية الصحافة، ورفع القيود عن تملك الأراضي⁽⁴⁸⁶⁾. ولم ينسئ الدستوريون طمأنة السلطات الفرنسية من خلال استثناء المسؤولين الفرنسيين الكبار (المقيم العام، وقائد الجيوش، وأمير البحر) من المساواة البرلمانية، مع التأكيد أن ما يطالب به الحزب، لا يتناقض مع نظام الحماية⁽⁴⁸⁷⁾. وبعد وضع الأهداف، كان لزاماً على الحزب الوليد وضع هيكله التنظيمي، والذي اتخذ شكله النهائي في 29 أيار 1921، وتم تعيين لجنة تنفيذية من 24 قيادي، وعهد بالأمانة العامة للحزب

⁴⁸³ المحجوبي، ب، (1986)، ص 52-54، وانظر: Perkins, (2014), p: 83.

⁴⁸⁴ المحجوبي، (1999)، ص: 236، وانظر: Perkins, (2014), p: 85+84.

⁴⁸⁵ بدأ التراجع بشكل متدرج في المطالب الوطنية، فبينما لم يذكر برنامج تونس الشهيدة أي عضوية للفرنسيين بالمجلس الأعلى التمثيلي، مقابل اعتبار أي شخص مقيم في تونس لعشر سنوات هو تونسي؛ طالب الحزب الدستوري في بداية عام 1920م بتخصيص ثلث المجلس التفاوضي الوطني فقط للفرنسيين، ليعود بعدها ويتراجع في شهر حزيران، ويقر بمبدأ المناصفة بعضوية المجلس التفاوضي بين الفرنسيين والتونسيين. انظر: المحجوبي، (1986)، ص: 61-62. وللإطلاع على مطالب تونس الشهيدة. انظر: الثعالبي، (1975)، ص: 208-211.

⁴⁸⁶ perkins, 2014, p: 85. وانظر العقاد، (1993)، ص: 327. وانظر: الفاسي (1948)، ص: 52+53.

⁴⁸⁷ المحجوبي، (1999)، ص: 246.

لأحمد الصافي⁽⁴⁸⁸⁾. بينما ظل الثعالبي، رغم كونه الزعيم الفعلي للحزب، مجرد عضو عادي في هياكله الرسمية، ويلاحظ أن قيادة الحزب قد جمعت بين البرجوازيين من تجار، وملاك أراضي، ومحامين، وبين أعضاء آخرين جاءوا من خلفيات متواضعة، كما تميز المثقفون بتنوعهم التعليمي بين خريجي الجامعات الفرنسية، وخريجي الزيتونة⁽⁴⁸⁹⁾، وهو ما وفر نوعاً من التوازن داخل الحزب بين الفكر الإصلاحية الديني، والثقافة الحديثة، وسيؤثر هذا التكوين لاحقاً بوضوح على اختيار الحزب لأساليبه السياسية، وأدواته النضالية.

وما يلفت النظر، إصرار الحزب الدستوري على تبني المسار السلمي الدبلوماسي رغم خيبات الأمل التي تعرض لها النضال الوطني بعد الحرب؛ فكان تنظيم العرائض المدعمة بحجج حقوقية، وإرسال الوفود إلى الباي، وإلى السلطات الفرنسية أحد أبرز أدواته النضالية، مع تجنب المطالبة بإحداث تغييرات جذرية في النظامين الاقتصادي، والاجتماعي القائمين⁽⁴⁹⁰⁾. وفي حزيران 1920، باشر الحزب تنفيذ هذه الاستراتيجية عبر عدة تحركات، حيث قاد وفدٌ مكون من أربعين عضواً يمثلون طيفاً واسعاً من مكونات الشعب التونسي لتقديم مطالب الحزب⁽⁴⁹¹⁾ للباي، ونجح هذا الوفد في كسب تأييد الباي محمد الناصر⁽⁴⁹²⁾، لإعادة الحياة الدستورية. وهو ما أصبح الشرعية على الحزب الدستوري وعلى برنامجه.

وفي الشهر نفسه، سافر وفد آخر إلى باريس لتعزيز موقفه أمام المسؤولين، والرأي العام الفرنسي⁽⁴⁹³⁾. وبدأ الوفد التونسي حملته ببيان سياسي حمل نظام الحماية مسؤولية الممارسات الاستبدادية، مستذكراً توضيحات التونسيين خلال الحرب العالمية الأولى، وسعى إلى التوفيق بين المطالب الوطنية، والمصالح الفرنسية، مؤكداً أن المطالب الدستورية التونسية لا تتناقض تلك المصالح، بل تهدف لإقامة نظام دستوري يحفظ كرامة التونسيين وفق مبادئ الثورة الفرنسية ذاتها⁽⁴⁹⁴⁾. غير أن جهود الوفد لم تحقق نتائج ملموسة، حيث اقتصرته أنشطته على لقاءات محدودة مع منظمات مدنية مثل رابطة حقوق الإنسان، والهيئة الفرنسية الإسلامية. أما على المستوى الرسمي فقبلت مطالبه بالرفض، واكتفوا بمقابلة ثانوية في وزارة الخارجية بتاريخ 30 حزيران 1920. وبناءً عليه، فشل الوفد في تحقيق أهدافه الجوهرية، ويعد اعتقال عبد العزيز الثعالبي

⁴⁸⁸ أحمد الصافي (1890-1935): سياسي وحقوقى تونسي ينحدر من عائلة امتهنت القضاء، انضم إلى حركة الشباب التونسي وهو ما يزال طالباً، وبعد الحرب العالمية الأولى برز دوره كقيادي للحراك الوطني وانضم للحزب الدستوري وعين أميناً عاماً له، وكلف بقيادة عدة وفود وطنية إلى باريس. مناصرة، (1986)، ص: 46.

⁴⁸⁹ المحجوبي، (1999)، ص: 256+276+277+278.

⁴⁹⁰ القصاب، (1986)، ص: 504-506.

⁴⁹¹ المحجوبي، (1999)، ص: 254. وانظر: الشاطر، (2005)، ص: 87.

⁴⁹² محمد الناصر: (1855-1922) هو ابن محمد باي الذي أصدر عهد الأمان عام 1857 تولى الحكم بين عامي (1906-1922)، عُرف عن محمد الناصر وأبنائه الحماس والتأييد للحركة الإصلاحية، والمطالب الدستورية، مما أوقعه بصدام مع سلطات الحماية في نهاية عهده. المحجوبي، (1999)، ص: 252. وانظر: الزركلي، (2002)، ج: 7، ص: 78.

⁴⁹³ المحجوبي، (1999)، ص: 251-255. وانظر: الشاطر، (2005)، ص: 87. وانظر: perkins، (2014)، p: 85-86.

⁴⁹⁴ المحجوبي، ب، (1986)، ص: 64.

أثناء زيارة الوفد لوزارة الخارجية⁽⁴⁹⁵⁾، ومحاكمته بتهمة التآمر على أمن الدولة⁽⁴⁹⁶⁾ خير دليل على هذا الفشل.

ورغم النتائج المخيبة لبعثة باريس الأولى، أصر الحزب الدستوري على التمسك بخياره الاستراتيجي القائم على سياسة الوفود والعرائض، رافضاً اعتماد أي مسار نضالي مخالف. وظل مراهناً على التأثير بمركز القرار الفرنسي، ومتجنباً بشكل كامل القيام بأي حراك على مستوى الشارع التونسي. ولذلك سارع بإرسال بعثة ثانية إلى باريس في كانون الأول 1920، برئاسة الطاهر بن عمار⁽⁴⁹⁷⁾ وتميزت البعثة بخطاب معتدل، وتكوين أكثر توازناً؛ فضمت شخصيات متعاونة مع فرنسا، بالإضافة إلى ممثل عن الطائفة اليهودية لإبراز طابع الحزب التعددي⁽⁴⁹⁸⁾، وأظهر الوفد مرونة واضحة، وأكد في لقاءاته الرسمية أن مطالبه لا تتجاوز إطار الحماية، وتقتصر على إصلاحات تكفل الحقوق الأساسية للتونسيين⁽⁴⁹⁹⁾. وبالفعل، بدأت هذه السياسة تؤتي ثمارها، حيث حظيت البعثة بتأييد صحيفة (le temps) - لوتان الفرنسية التي انتقدت التمييز ضد التونسيين في التمثيل المحلي والتعليم، كما تمكن الوفد من إجراء مقابلات مع أعلى المستويات السياسية في كانون الثاني 1921، وحصل على وعود بإصلاحات محدودة، كان أهمها تنظيم المجلس الاستشاري، ويلاحظ تجنب السلطات الفرنسية إعطاء أي وعود بتحقيق المطالب الأساسية للحزب الدستوري، والمتعلقة بمساءلة الحكومة، وفصل السلطات، والحريات العامة⁽⁵⁰⁰⁾.

ويكشف فشل بعثتنا باريس، رغم كل الضمانات والتنازلات التي قدمها الحراك الوطني، عن السقف الذي يصطدم به العمل الدبلوماسي النخبوي. فلم يُقابل خطاب الحزب المرن إلا برفض فرنسي لأي تقاسم حقيقي للسلطة، ولم تكن المكاسب الممنوحة سوى مسكنات تهدف إلى احتواء المد الوطني، وليس اعترافاً بحقه. بل إن هذا النشاط السياسي السلمي نفسه سيُثير قلق سلطات الحماية في تونس، ويدفعها إلى التخطيط لمسارات مضادة لتطويق الحركة الوطنية، وإعادة فرض هيمنتها الكاملة على الحياة السياسية في تونس.

⁴⁹⁵ Perkins(2014), p:85+86 . وانظر: القصاب،(1986)، ص:507-509.

⁴⁹⁶ من أهم أسباب فشل الوفد هو سيطرة الكتلة الوطنية المكونة من تجمع أحزاب اليمين، والوسط الفرنسي على السياسة الفرنسية، والتي عرف عنها سعيها للحفاظ على الامبراطورية الفرنسية كجزء من فرنسا، خصوصاً بعد ما فرضته ظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى من حاجة فرنسا الحيوية لمستعمراتها لإعادة بناء نفسها. المحجوبي،(1999)، ص:256+258+259.

⁴⁹⁷ الطاهر بن عمار: (1889-1985) إحدى الشخصيات السياسية المهمة التي شاركت بتأسيس الحزب الدستوري، إلا أنه لم يلبث أن انشق عنه، وانضم للحزب الإصلاحي، ثم تخلى عن أي انتماء سياسي عند عضويته بالمجلس الكبير من عام 1928 - 1934. كما شغل منصب رئيس الوزراء عام 1955، ولعب دوراً محورياً بالمفاوضات التي أدت للاستقلال الداخلي، والتي توجت لاحقاً بإنهاء الحماية عام 1956. Perkins(1997),p:186

⁴⁹⁸ القصاب،(1986)، ص:507.

⁴⁹⁹ ذهب رئيس الوفد التونسي في تصريحاته إلى حد التأكيد على الحتمية التاريخية لنظام الحماية الفرنسية في تونس، ساعياً بهذا الموقف إلى تبديد أي شكوك حول نوايا الحركة الوطنية، مبرراً هذا الموقف بالتركيز على الموقع الاستراتيجي لتونس، مشيراً إلى أنه لولا الحماية الفرنسية بموجب المعاهدات الموقعة، لكان مصير البلاد الوقوع تحت سيطرة قوة استعمارية أخرى. المحجوبي،(1999)، ص:265.

⁵⁰⁰ للتوسع انظر: المحجوبي (1999)، ص: 265+266+267. وانظر: Perkins(2014), p:86.

2-2- الخطوات الفرنسية لتطويق النضال الوطني بين عامي 1922-1923.

لم يكن القلق الفرنسي من تصاعد النضال الوطني أمراً عابراً، بل تحول سريعاً إلى استراتيجية مضادة؛ إذ أدركت سلطات الحماية خطورة تطور المسار النضالي التونسي، خصوصاً بعد تحالفه مع الحاكم الشرعي الباي، وما قد يقود ذلك من فقدان السيطرة على تونس، وخسارة مكتسباتها التي حصلت من سياساتها الاستعمارية. فبادرت إلى معالجة هذه الاختراقات السياسية التي حققها الحزب الدستوري، متخذة إجراءات سياسية مضادة تجلت في عدة مسارات: أولها سلخ الباي عن النضال الوطني، وإبعاد القوى اليسارية والاشتراكية الفرنسية عن الحزب الدستوري. وثانيها تميع الزخم النضالي، عبر إعطاء إصلاحات قليلة للتونسيين، واستخدامها كوسيلة لشق صفوف النضال التونسي. وأخيراً فرض جملة من الإجراءات القمعية بهدف إضعاف بنية الحزب الدستوري، وقدرته على التواصل مع جماهيره.

بدأ الفرنسيون مخططهم عام 1922 بمحاولة عزل الدستوريين عن الباي، وعن القوى اليسارية المتعاطفة معه، عبر تسهيل إجراء مقابلة صحفية مع الباي لصالح صحيفة باريسية حملت عنواناً استفزازياً: (مقابلة مع جلالة باي تونس حول الشيوعية والحزب الدستوري)، وقد تضمنت المقابلة المنسوبة للباي مواقف حادة ضد الشيوعيين والدستوريين، حيث نقلت عن الباي رفضه للمطالب الدستورية الأساسية، وتبنيه للرؤية الفرنسية المقتصرة على إصلاحات محدودة⁽⁵⁰¹⁾. بيد أن نتائج المقابلة خالفت توقعات الفرنسيين تماماً، فبدلاً من عزل الباي عن الحركة الوطنية، وإضعاف شرعية الحزب الدستوري أمام القوى البرلمانية والسياسية الفرنسية، زادت المقابلة من تشدده، وأسفرت عن تعزيز التحالف بينهما بشكل غير مسبوق. فما إن أطلع الباي على التحريف، حتى هدد بالتخلي عن العرش، مما أشعل احتجاجات شعبية واسعة يوم 5 نيسان 1922⁽⁵⁰²⁾، وضد المقيم العام حين تجاوز الباي حدود المطالب الدستورية المعتدلة، ليقدّم قائمة مطالب متشددة وصلت لحد المطالبة بالاستقلال الذاتي الكامل⁽⁵⁰³⁾، وزاد اقتراب زيارة الرئيس الفرنسي الكسندر ميلران (Alexandre Millerand) المقررة عام 1922 لتونس من أرباك المقيم العام، ما اضطره للتدخل شخصياً، وأجبر الباي تحت التهديد بنفي عائلته على إنكار نيته التنازل عن العرش، واستطاع المقيم العام تمرير زيارة الرئيس الفرنسي دون أشكال من قبل الباي، أو الدستوريين، بعد أن قام بإيهام الباي أن البت بمطالبه مازال قابلاً للبحث لاحقاً، وهو ما لم يتم⁽⁵⁰⁴⁾. وفي الحقيقة يعد هذا التراجع المفاجئ عن التصعيد من جانب الباي والحزب، ودون انتزاع أي

⁵⁰¹ المحجوبي، (1986)، ص: 72، وانظر Perkins, (2014) p: 87+88.

⁵⁰² Perkins, (2014), p: 88+87، وانظر: الفاسي، (1948)، ص: 56. والقصاب، (1986)، ص: 516.

⁵⁰³ تضمنت مطالب الباي إضافةً لمطالب الحزب الدستوري، مجلس تشريعي منتخب تكون الحكومة مسؤولة أمامه، وإعطاء الباي حق اختيار رئيس مجلس الوزراء، الذي يُعهد إليه بتشكيل الوزارة المكونة من وزراء تونسيين حصراً، وإلغاء ابتياع الأراض لفائدة المستعمرين بمال الحكومة، وإلغاء تجنيس التونسيين، وعدم رفع الجنود التونسيين، إلّا العلم التونسي، وتشجيع المواطنين على الزراعة، والتجارة، وتوزيع القروض بشكل عادل، بالإضافة لربط موافقته على استقبال الرئيس الفرنسي بعزل الوزير الأكبر، ووزير العدل، وغيرها من المطالب.

المحجوبي، (1999)، ص: 307+308+309+312.

⁵⁰⁴ Perkins, (2014) p: 87+88.

ضمانات مكتوبة خطأً سياسياً كبيراً وإضاعة لفرصة ذهبية؛ ففي اللحظة التي كانت فيها موازين القوى لصالح القضية الوطنية، مع اقتراب زيارة الرئيس الفرنسي وما سببته من إحراج للمقيم العام، جاء التخلي عن ورقة التفاوض هذه بمثابة تنازل مجاني عن أداة ضغط كان يمكن أن تُترجم إلى مكاسب ملموسة للنضال الوطني.

ورغم فشل المقابلة بتحقيق هدفها الأول بعزل الباي عن الحركة الوطنية، إلا أن الأزمة السياسية التي أشعلتها، والإضرابات المصاحبة لها، تسببت بتحقيق الفرنسيين لهدفهم الثاني، وهو عزل الحزب الدستوري عن الساحة السياسية الفرنسية المتعاطفة، فاتهمه السياسيون الفرنسيون المعتدلون بالتعاون مع الشيوعيين⁽⁵⁰⁵⁾، وتراجعوا عن دعمهم البرلماني له⁽⁵⁰⁶⁾، وباءت بالفشل زيارة أحمد الصافي إلى باريس في 6 أيار 1922، والتي حاول فيها تهدئة الموقف عبر إعادة الجزم بعدم وجود أي نوايا للانفصال عن فرنسا، ونفي أي علاقة بالشيوعيين، بالإضافة لتقديم قائمة مطالب معتدلة⁽⁵⁰⁷⁾. وهكذا انتهت مساعي سنتين كاملتين من العمل السياسي، والدبلوماسي في فرنسا إلى فشل ذريع.

أما المسار الثاني فركز على إفراغ النضال الوطني من زخمه، وتشتيت صفوفه، وذلك عبر حرقه عن مطلبه الأساسي وهو الدستور، والاكتفاء بمنحه بعض المكاسب السياسية البسيطة⁽⁵⁰⁸⁾، والتي كانت محكومة بالرؤية الفرنسية الضيقة للحل السياسي في تونس. وكان واضحاً استحالة نجاح هذا المخطط لولا وجود عناصر محلية عملت على التسويق لهذه الإصلاحات، وهو ما استثمره لوسيان سان للعمل على إضعاف التيار الوطني الذي يمثله الحزب الدستوري، وتقوية تيار وطني مضاد للدستوريين، مثله الحزب الإصلاحي برئاسة حسن القلاطي⁽⁵⁰⁹⁾، الذي أضفى الشرعية الوطنية على هذه الإصلاحات بعد أن قابلها بمنتهى

⁵⁰⁵ عملت السلطات الفرنسية على استغلال المخاوف الأوروبية المتنامية من المد الشيوعي. فبعد أن أصبحت تهمة التعاطف مع العثمانيين، أو الألمان غير مجدية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، لجأت إلى تصوير المطالب الوطنية كجزء من التمدد الشيوعي العالمي، واتخذ هذا التوجه شكل حملة مُمنهجة لخلط الأوراق بين النضال التونسي، والأجندة الشيوعية، بهدف تشويه سمعة الوطنيين، وتبرير سياسات القمع. المحجوبي، (1999)، ص: 295-296.

⁵⁰⁶ القصاب، (1986)، ص: 518.

⁵⁰⁷ تضمنت المقترحات المساواة بين التونسيين والفرنسيين ضمن المجلس الاستشاري، والسماح لكل مواطن تونسي بغض النظر عن الثروة، والمكانة الاجتماعية بالترشح للانتخابات، وإسناد سلطة تفاوضية لهذا المجلس، ومنحه كتجربة دوراً في مناقشة الموازنة، على أن يكون اجتماع المجلس مرتين سنوياً تخصص احدها لمناقشة الموازنة، والأخرى للتشريع، ومناقشة مشاريع الحكومة، وبعد هذا البرنامج تراجعاً واضحاً بالقياس للمطالبة بمجلس تفاوضي تكون الحكومة مسؤولة أمامه، بما يكفل مبدأ الفصل بين السلطات. المحجوبي، (1999)، ص: 360-361.

⁵⁰⁸ شرع المقيم العام الفرنسي لوسيان سان بتنفيذ بعض التغيرات في السياسة التي تتبعها سلطات الحماية، والتي اعتبرت بنظره، وبمنظر مؤيديه إصلاحات هامة، كان أهمها السماح بإنشاء مجالس محلية، وإدخال بعض الإصلاحات على المجلس الاستشاري، الذي أصبح يدعى بالمجلس الكبير، والذي كان تمثل التونسيين فيه نسبةً لعددهم بعيداً كل البعد عن مبدأ الديمقراطية العددية، Perkins, (2014), p: 89+88، وانظر: العقاد، (1993)، ص: 328+329.

⁵⁰⁹ حسن القلاطي: (1880-1966) محامي وسياسي وطني، تلقى تعليمه في فرنسا، انضم لحركة "الشباب التونسي" وكتب بصحيفتها التونسي، ولعب دوراً هاماً في أحداث الترامواي عام 1912. نفي بعد اعتقاله، ولم يعد إلى تونس، إلا بعد الحرب العالمية الأولى، وبعدها تصادم مع الثعالب، وشكل الحزب الإصلاحي عام 1921 الذي اتبع مساراً أقل تشدداً، إلا أن حربه كان ضعيف الشعبية بين الجماهير التونسية، ما أدى لانتهاؤه سريعاً. Perkins, (1997), p: 72.

الإيجابية والتأييد⁽⁵¹⁰⁾، وبقي حسن القلاطي وحزبه على موقفهم الرافض لمبدأ المطالبة بالاستقلال، حتى كهدف بعيد المدى، متمسكين بإخلاص بمبدأ المشاركة⁽⁵¹¹⁾. ورغم حُسن النوايا التي حملها أعضاء الحزب الإصلاحي، إلا أن تأثيره على المسار الوطني جاء سلبياً بشكل غير مقصود، فبدلاً من أن يشكل إضافة نوعية للتطور السياسي الطبيعي للحركة الوطنية في مرحلة ما بعد الحرب، تحول هذا الحزب، إلى أداة في يد سلطات الحماية استُخدمت لإضعاف الحراك الوطني، وهو ما أدى في النهاية إلى انهيار الحزب الإصلاحي نفسه، وزواله السريع من الساحة السياسية⁽⁵¹²⁾، بعد أن خدم الأجندة الفرنسية، بدلاً من تعزيز الحراك الوطني.

وأخيراً بدأ المقيم العام لوسيان سان بإتباع المسار الأخير، وهو إضعاف الحزب داخلياً، وإفقاده القدرة على التواصل وتنظيم جماهيره، فقام بتقييد حرية الصحافة العربية التي كانت أداة الحزب الرئيسية في التواصل مع الجمهور. كما أصدر قراراً عام 1922 يحظر على الحزب جمع التبرعات⁽⁵¹³⁾، وهو ما تسبب في أزمة مالية خانقة للحزب تسببت بتراجع ملحوظ في أنشطته، وأعاق قدرته على تغطية تكاليف إنشاء الفروع الحزبية وإدارته. وبحلول عام 1923، أصبحت آثار هذه الإجراءات واضحة، حيث عجز الحزب عن تنظيم أي تحرك فعال. وجاءت مغادرة الزعيم عبد العزيز الثعالبي لتونس في 26 تموز 1923 تحت ضغط الفرنسيين كضربة أخيرة أفقدت الحركة الوطنية قائدها البارز⁽⁵¹⁴⁾.

وختاماً، تكشف هذه التطورات في مجملها عن قدرة سلطات الحماية في تونس على قلب المعادلة السياسية لصالحها خلال فترة وجيزة، مما يؤكد أن مركز القرار الفعلي لم يقتصر على باريس، بل شاركت فيه بشكل حاسم القوى الفرنسية داخل تونس، حيث مثّل المستوطنون والموظفون الفرنسيون بقيادة المقيم العام الفرنسي قوة ضغط داخلية فاعلة قادرة على وأد وتعطيل أي توجه إصلاحي حتى لو انبثق من دوائر صنع القرار في العاصمة الفرنسية نفسها. كما يكشف نجاح استراتيجية لوسيان سان عن الخلل الكبير في استراتيجية الحزب الدستوري الجديد، الذي انصبَّ جهده على كسب التأييد الخارجي في فرنسا، بينما بقي غافلاً عن بناء تحالفات داخلية مع الأعيان الموالين للسلطات.

2-3- عودة نشاط الحركة الوطنية عام 1924.

لم تؤدّ جميع الخيبات السابقة التي تعرض لها الحزب الدستوري إلى تغييرٍ جوهري في أدواته، وظلت بوصلة

⁵¹⁰ القصاب، (1986)، ص: 519.

⁵¹¹ تعود جذور الخلاف للشعور المتفوق لدى حسن القلاطي على الثعالبي، وأمثلة القادمين من خلفيات اجتماعية متواضعة، وعلى بعض الوطنيين ذوي التعليم التقليدي الذي كان برأي القلاطي لا يؤهلهم لفهم تعقيدات السياسة العالمية. وبقي القلاطي يفضل التمسك بسياسة التعاون والمشاركة التي تميز بها النضال الوطني قبل الحرب العالمية الأولى، والتي عبر عنها الحزب الإصلاحي في بداية عام 1921.

Perkins, (2014), p: 87+86+85

⁵¹² المحجوبي، (1999)، ص: 299-300.

⁵¹³ perkins, (2014), p: 89.

⁵¹⁴ الشاطر، (2005)، ص: 91.

النضال لديه تشير إلى باريس؛ فرغم محاولة الحزب تعبئة الشارع التونسي عبر تكثيف الدعاية الإعلامية التي شملت أغلب المناطق التونسية، وذلك عبر نشره لمقالات صحفية انتقدت السياسة الاستعمارية بقوة، مستغلة عدة مواضيع كان أبرزها قانون التجنيس الذي صدر في 20 كانون الأول 1923م⁽⁵¹⁵⁾، والحالة الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي سادت في تونس عام 1924م، والتي شملت بآثارها أغلب الطبقات الاجتماعية⁽⁵¹⁶⁾، إلا أنه سرعان ما أعاد تركيز جهوده على باريس فور سماعه بوصول كتلة اليسار إلى سدة الحكم في فرنسا، وتشكيل حكومة برئاسة ادوارد هيريو - (Edouard Herriot)⁽⁵¹⁷⁾ رئيس الحزب الراديكالي عام 1924، وهو ما بعث التفاؤل في نفوس الوطنيين وأيقظ آمالهم بمكاسب ملموسة للقضية الوطنية. وبناءً عليه، بادرت القوى الوطنية بإرسال وفدها الثالث إلى باريس في 29 تشرين الثاني 1924، والذي ضمّ نخبة من أبرز قادة الحزب الدستوري برئاسة أحمد الصافي، وحمل الوفد عريضة شعبية موقعة من آلاف التونسيين تساند الحراك الوطني، كما قدم مذكرة رسمية للحكومة والبرلمان الفرنسيين، دحض فيها اتهامات المقيم العام له بالانفصالية، والتعصب الديني، والتعاون مع الشيوعيين، مؤكداً استمرارية المطالب المعتدلة منذ 1920 التي لا تتعارض مع المصالح الفرنسية⁽⁵¹⁸⁾.

وفي المحصلة، لم تؤد كل هذه الجهود إلى نتائج ملموسة، ففشل الحزب الدستوري في تغيير قنوات رئيس الوزراء الفرنسي ادوارد هيريو الذي تأثر بشكل كبير بتقارير المقيم العام التي كشفت عن وجود تباين كبير في خطاب الحزب، حيث تناقضت لغته الصحفية بين الفرنسية والعربية؛ فبينما دعت منشوراته الفرنسية للتعاون مع سلطات الحماية، هاجمت صحفه العربية نظام الحماية، ودعت للانفصال صراحةً. وزاد لوسيان سان في تعميق هذه الهوة، من خلال استغلال إضرابات 1924 العمالية لتأليب اليسار الفرنسي ضد الدستوريين، وهو ما قاد إلى رفض هيريو استقبال الوفد رسمياً، حيث اقتصرَت الزيارة على لقاءات محدودة مع السلطات الفرنسية، والتي وضعت شروطاً صارمة على الحزب تمحورت حول ثلاث نقاط أساسية: الكف عن معارضة نظام الحماية، وقطع العلاقات مع الشيوعيين، والعمل على استعادة الاستقرار في البلاد. وفي الحقيقة، لا يمكننا تحميل المقيم العام وحده مسؤولية فشل الوفد الثالث، بل يعود الأمر أيضاً للقراءات الخاطئة التي قام بها الحزب للمتغيرات السياسية، سواءً في تونس، أو في فرنسا، فلم يعد التيار اليساري في باريس يحمل نفس الأفكار التي كان يتبناها قبل أربع سنوات⁽⁵¹⁹⁾. أما في الجانب التونسي، غاب

⁵¹⁵ الشاطر، (2005)، ص: 92.

⁵¹⁶ البزاز، (2009)، ص: 50+51.

⁵¹⁷ ادوارد هيريو: (1872-1957) رئيس الحزب الاشتراكي الراديكالي لمدة أكثر من ربع قرن، والذي انضم إلى صفوفه منذ عام 1897، شغل بداية عمدة مدينة ليون عام 1905، ووصل لرئاسة الحكومة عام 1924، كما ترأس لاحقاً مجلس النواب بين عامي 1936-1940، وترأس الجمعية الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية من عام 1947-1954.

31. p. Herriot is dead; French leader, 84. The New York Times. (1957, March, 27).

⁵¹⁸ القصاب، (1986)، ص: 525. وانظر: الشاطر، (2005)، ص: 92.

⁵¹⁹ لم يتقهم الحزب الدستوري الحثثات، والظروف التي أدت لوصول الحزب كتلة اليسار للحكم في عام 1924م، والتي أتت من ---

عن الحسابات السياسية للدستوريين عامل بالغ الأهمية، وهو فقدانهم الدعم الذي كان يوفره لهم الباي السابق محمد الناصر، حيث اتخذ خليفته محمد الحبيب⁽⁵²⁰⁾ موقفاً معادياً، وصل إلى حد التدخل لإطلاق حملة تشويه لسمعة الحزب، وتخويف الحكومة الفرنسية الجديدة منه⁽⁵²¹⁾. وفي خضم هذا الجمود السياسي، اشتدت الأزمة الاقتصادية التي عصفت بتونس، حيث أدى انهيار قيمة الفرنك إلى موجة تضخم حادة، رافقها نقشي البطالة وانخفاض كبير في الأجور، وهو ما ضاعف من معاناة الطبقة العاملة التونسية في ظل غياب أي بارقة أمل في تحسن الأوضاع⁽⁵²²⁾. وحول اهتمام الشارع التونسي في هذه الفترة من المطالب السياسية إلى المطالب الاقتصادية والمعيشية. وقد كشف هذا الفشل للقوى الوطنية عن أمرين أساسيين: قوة تأثير سلطات الحماية في تونس على سياسات فرنسا من جهة، ومحدودية الوسائل النضالية الدبلوماسية القائمة على وهم إمكانية إحداث تغيير سياسي في تونس عبر التأثير على مركز القرار في باريس من جهة أخرى. وخلال هذا المشهد، بدأ يبرز حراك وطني جديد اتخذ من النضال النقابي أداة رئيسية لتحقيق مكاسب وطنية اقتصادية ومعيشية.

4-2- النضال الوطني والحركة النقابية بين عامي 1924-1925.

لم يكن العمال التونسيون غائبين عن العمل النقابي، إلا أنه ظل حتى عام 1924 يفتقر إلى الروح الوطنية التونسية، حيث كان العمال تابعين للكونفدرالية العامة للشغل المرتبطة بالمركز النقابي العام في باريس منذ 1919، والتي هيمن عليها العمال الأوروبيون والفرنسيون في تونس. وسرعان ما أدرك التونسيون ما يعانونه من ظلم داخل هذه التنظيمات⁽⁵²³⁾ التي ركزت على حماية مصالح العمال الأوروبيين فقط، وحرمتهم من الوصول إلى المناصب القيادية فيها، وهو ما دفعهم لإدراك ضرورة تأسيس نقابة مستقلة تحمي حقوقهم، وتضمن لهم المساواة⁽⁵²⁴⁾.

وبدأ حلم تأسيس حركة عمالية تونسية مستقلة في العشرينيات مع عودة المناضل الشاب محمد علي

--- خلفية صعوبات اقتصادية محلية، وأزمة تضخم خانقة ضربت الاقتصاد الفرنسي، والتي وضعت مسألة معالجة التبعات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة ضمن أولوياتها، وليس الأولويات التونسية، وأزمتها السياسية. بالإضافة للخوف الحقيقي من الشيوعية، الذي بدأ ينتشر حتى بين الأحزاب الفرنسية الاشتراكية، والراдикаلية، خصوصاً بعد مناصرة الشيوعية لحركات الاستقلال في المستعمرات، وهو ما تمت ترجمته بمواقف هيريو الذي ورغم ما أظهره من رغبة بإدخال الإصلاحات في المستعمرات، إلا أنه كان حاسماً بمسألة الحفاظ على الامبراطورية الفرنسية. للتوسع بزيارة الوفد الثالث، والظروف المحيطة بها انظر: المحجوبي، (1999)، ص: 384+389+394+395+396+397.

⁵²⁰ محمد الحبيب: (1858-1929) محمد بن محمد الحبيب، تولى الحكم بين عامي (1922-1929)، وهو الباي السادس عشر في الأسرة الحسينية، كان منقناً للفرنسية والإيطالية، اتسم عهده بمسايرة الفرنسيين لحد كبير، ويعد حكمه انقلاباً على عهد سلفه محمد الناصر المتعاطف مع الوطنيين، وعرف بكثرة زيارته لفرنسا، ومات فيها. الزركلي، (2002)، ج: 7، ص: 79-80.

⁵²¹ Perkins, (2014), p:92.

⁵²² الباز، (2009)، ص: 50+51.

⁵²³ عبد الله، (د.ت)، ص: 185.

⁵²⁴ المحجوبي، ب، (1986)، ص: 120.

الحامي⁽⁵²⁵⁾ من ألمانيا في آذار 1924، والذي بدأ نشاطه أولاً بمبادرات اجتماعية-اقتصادية تضمنت بإنشاء تعاونيات استهلاكية وطنية⁽⁵²⁶⁾، لكنه سرعان ما تحول إلى النضال العمالي المباشر بعد نجاح اعتصامات ميناء تونس، والتي قادها بنفسه، مقررًا بعدها توسيع نشاطه ليشهد جميع العاملين التونسيين. وبعد تجاهل سلطات الحماية المتعمد لمطالبهم، لجأ العمال التونسيون إلى سلسلة من الاضرابات التي بدأت تتصاعد في آب 1924، ووصلت إلى ذروتها في 11 أيلول بمدينة بنزرت، وقد أسفرت المواجهات العنيفة خلالها بين العمال، والقوات الفرنسية عن سقوط العديد من الضحايا، ولم تقتصر الأحداث الدامية على بنزرت فحسب، بل امتدت إلى مناطق متعددة، حيث شلت الإضرابات قطاع المواصلات والصناعات التي يسيطر عليها الفرنسيون. واستغل علي حامية هذا التصعيد ليعلن عن تأسيسه لـ(جامعة عموم عملة تونس) في تشرين الأول 1924، والتي تولى منصب الأمين العام فيها، وقد حظيت الجامعة بدعم أولي من الحزب الدستوري. أما رد الفعل الفرنسي فكان شديد القسوة، وتم إلقاء القبض على محمد علي، والأعضاء الرئيسيين في جامعة عموم العملة التونسيين في بداية 1925، ثم وجهت لهم تهمة التآمر، والتعاون مع الدستوريين والشيوعيين. وفي نهاية تشرين الثاني 1925، صدرت بحقهم أحكام قاسية⁽⁵²⁷⁾، مما مثل نهاية رسمية لأول تجربة نقابية تونسية.

إن قراءة التجربة النقابية تقودنا لعدة تساؤلات: ما أسباب السقوط السريع لهذه الحركة النقابية الناشئة رغم قاعدتها الجماهيرية الواسعة؟ ولماذا شنت عليها سلطات الاحتلال حملة قمع شديدة بالرغم من اقتصار مطالبها على النطاق الاجتماعي والاقتصادي، وتجنبها المطالب السياسية السيادية المباشرة التي تهدد نظام الحماية؟ ويمكن إرجاع فشل التجربة النقابية الناشئة في تونس إلى عدة عوامل مترابطة، من أبرزها تخلي الحزب الدستوري عن دعم الحركة النقابية تحت ضغط أولوياته السياسية، مفضلاً التقارب مع الاشتراكيين الفرنسيين، بدلاً من تأييد النقابات المحلية، وذلك خوفاً من رد فعل سلطات الحماية المعادية للتيارات الشيوعية الفرنسية الداعمة للحركة النقابية التونسية. كما أسهمت الفجوة بين المنهجية النضالية المحافظة لنخبة الحزب الدستوري، والرؤية التعبوية الجماهيرية لمحمد علي في إضعاف الحركة، بعد أن رأى الدستوريون في هذه الرؤية التعبوية الجماهيرية تهديداً للمسار الدبلوماسي الذي قادوا به الحراك الوطني⁽⁵²⁸⁾. أما على الصعيد

⁵²⁵ محمد علي الحامي: (1890-1928) ولد ببلدة الحامة قرب مدينة قابس، عمل في بداياته كحمال في أسواق تونس، ثم هاجر إلى النمسا وعمل فيها كسائق، وهناك تعلم الألمانية، وعرف عنه مبكراً الانخراط بالأنشطة المضادة للاستعمار الأوربي، فقاد سيارة تحمل مؤونة عام 1911 بعثت بها حركة الشباب التونسي إلى الجيوش التركية في ليبيا لمواجهة الغزو الإيطالي، ومنها ذهب إلى استنبول، وبعد سقوط السلطنة سافر إلى ألمانيا، وعمل في معمل للطائرات والسيارات، وفيه تعرف على الأفكار الاشتراكية، وفي بداية العشرينات أكمل تعليمه، وتخصص بالاقتصاد السياسي بجامعة برلين. المحجوبي، ب. (1986)، ص: 122. وانظر: البزاز، (2009)، ص: 51-53.

⁵²⁶ الشريف، (1993)، ص: 117.

⁵²⁷ عبدالله، (د.ت)، ص: 186+187، وانظر: الشريف، (1993)، ص: 117. وللتوسع بنضال الحركة العمالية في تونس بالعشرينيات انظر: البزاز، (2009)، ص: 55+56+59+60+66+68. وانظر: الحداد، (1997)، ص: 136-163+160+112-108+235+236.

⁵²⁸ Perkins, (2014), p: 91+92.

الفرنسي، فقد قابلت النقابات العمالية، والحركات اليسارية هذه التجربة النقابية الناشئة بنوع من الشك بنواياها، والذي يعود سببه الرئيسي إلى عاملين أساسيين: الأول، يتمثل في الخوف على مصالحها المتمثلة في احتكار العمل النقابي في تونس، والثاني، نابع من اتهامات متكررة وجهتها للحركة النقابية التونسية بالارتباط الوثيق بالتيارات الشيوعية⁽⁵²⁹⁾. وفي الواقع، يُظهر فشل التجربة النقابية التونسية مجدداً الخطأ الاستراتيجي المتكرر الذي ارتكبه الحزب الدستوري منذ تأسيسه؛ وهو المثابرة على تركيز جهوده وأدواته النضالية تجاه الفرنسيين، والإصرار على الابتعاد عن صياغة حراك جماهيري حقيقي، وإهمال بناء تحالفات داخلية مع قوى وطنية ناشئة كالحركة النقابية، التي كان من الممكن أن تُسهم في تشكيل أداة ضغط جماهيرية فعّالة بوجه سلطات الحماية، تساعد في تحقيق الحركة الوطنية للكثير من أهدافها.

2-5- تكيف الحركة الوطنية مع القمع الفرنسي بين عامي 1925-1930.

بعد الخيبات المتكررة التي مُنيت بها الحركة الوطنية، أدركت أخيراً فشل الاستراتيجية النضالية المرتكزة على الأساليب الدبلوماسية، والقائمة على وهم قدرتهم في التأثير في مركز القرار الفرنسي. وعليه، أخذت الحركة الوطنية تطور خيارات جديدة متكيفة مع سياسة القمع، فحوّلت بوصلة اهتمامها نحو بناء تحالفات داخلية صلبة داخل تونس، سواء مع قوى تونسية منافسة أو مع تيارات فرنسية معارضة لسياسات المقيم العام، مع تقديم ضمانات تشمل الابتعاد الكامل عن الشيوعية التي كانت تتهمها سلطات الحماية بالتحالف معها، وبالتوازي مع ذلك، سعت إلى تشجيع النشاط الجمعياتي، محوّلة بذلك ساحة النضال من باريس إلى تونس.

ولتحقيق المسار الأول عمل الحزب الدستوري بدايةً إلى الإسراع لإجراء مصالحة غير متوقعة مع الحزب الإصلاحي بقيادة حسن القلاطي، والذي كان قد شكل بدوره تحالفاً مع الأعضاء التونسيين في المجلس الاستشاري، ومع اليساريين الفرنسيين، بهدف مواجهة التيار المتشدد الفرنسي الرافض لإجراء أية إصلاحات في تونس. وتعرّزت رغبة التحالف (التونسي- اليساري الفرنسي) بضرورة ضم الدستوريين إليهم بعد تشكيل (لجنة هيريو الاستشارية) بهدف دراسة الواقع التونسي، وتقديم المقترحات، إلّا اختيار المقيم العام لوسيان سان لرئاسة اللجنة ضرب حيادها بنظر التحالف حتى قبل أن تبدأ أعمالها⁽⁵³⁰⁾. وتمخض عن هذا التحالف الثلاثي اتفاق 18 شباط 1925، والذي اعتبره الاشتراكيون الفرنسيون صك براءة للحزب الدستوري من برنامج السابق، بعد تبنيه برنامج مشابه لحزب حسن القلاطي الإصلاحي، وكان الثمن الذي دفعه الدستوريون للاشتراكيين مقابل ذلك هو تخليهم عن أي دعم أو حتى تعاطف مع جامعة عموم العملة التونسية. وسرعان ما استغل الحزب الدستوري هذا الغطاء السياسي لإعادة تفعيل نشاطه الحزبي، فأخذت صحفه تشن حملة عنيفة على اللجنة الاستشارية، كما عمل إلى تحريك الشارع عبر تنظيم إضراب في 21 آذار 1925،

⁵²⁹ المحجوبي، (1999)، ص: 411، وانظر: الباز، (2009)، ص: 73.

⁵³⁰ Perkins, (2014), p:92.

وحاول تشكيل وفد لمقابلة الباي، والمقيم العام⁽⁵³¹⁾. ورغم نجاح هذا التحالف في إفشال مشروع اللجنة الاستشارية الذي طوي بعد رحيل هيريو عن الحكومة الفرنسية في نيسان 1925⁽⁵³²⁾، إلا أن هذا التحالف تسبب بفقدان الحزب الدستوري الكثير من المصادقية أمام قواعده، بعدما اضطر إلى تقديم تنازلات كبيرة، شملت إضافة للتخلي عن دعم الحركة النقابية، التراجع عن التضامن مع حركات التحرر العربية⁽⁵³³⁾، فضلاً عن تراجعهم عن تنفيذ حراك جماهيري كبير رداً على دعوات تجنيس اليهود التونسيين التي علت أصواتها عام 1925، وذلك خوفاً من بطش المقيم العام⁽⁵³⁴⁾. ما أدى لشرخ عميق بين قيادة الحزب، وقاعدته الشعبية، فتجاوزت التحركات الشعبية توجيهات قيادتها بعدة مناسبات بين شهري حزيران وأيلول عام 1925، ورغم نجاح قيادات الحزب الدستوري بمنع مظاهرة بنهاية أيلول ذات طابع وطني، وأخرى في 17 تشرين الثاني احتجاجاً على محاكمة قادة جامعة عموم العملة التونسيين⁽⁵³⁵⁾، إلا أنها فشلت بمنع الاحتجاجات التي اندلعت في 25 من الشهر نفسه، والتي قامت ضد نصب تمثال لرجل الدين المسيحي لافريجي على أبواب العاصمة 1925⁽⁵³⁶⁾.

ورغم كل الجهود والتنازلات التي قدمها الحزب الدستوري، واصلت سلطات الحماية سياسة القمع والتضييق، ولم تكتفِ برفض مطالب الإصلاح، بل مضت قدماً في سحب الحقوق المتبقية من التونسيين، وتقييد الحريات التي كانوا يعتمدون عليها في نضالهم. ففي الفترة بين أواخر 1925 وأوائل 1926، أصدرت السلطات الاستعمارية سلسلة من القوانين الجائرة، مستهدفة بذلك كافة أشكال النشاط السياسي المعارض⁽⁵³⁷⁾. وفي ظل تصاعد القمع الفرنسي، اتخذ الحزب الدستوري قراراً مؤقتاً بتقليل نشاطه، منتظراً ظروفاً أكثر ملاءمة، مع المحافظة قدر الإمكان على التواصل مع الشعب التونسي عبر نشر الفروع الحزبية في مختلف المناطق، والاستمرار بإصدار الصحف الوطنية رغم القيود المشددة. إلى جانب تفعيل المسار الثاني لمواجهة القمع الفرنسي، وهو التركيز على النشاط الجمعياتي، فبدأ يُظهر دعمه لجمعيات خيرية، وثقافية، ونوادي رياضية، محولاً إياها إلى منابر للحفاظ على الهوية الوطنية⁽⁵³⁸⁾، فأعيد إحياء جمعية الصادقية في عام

⁵³¹ المحجوبي (1999)، ص: 407-421.

⁵³² الشاطر، (2005)، ص: 93.

⁵³³ رغم ما أبدته قيادات الحزب الدستوري من تعاطف كبيراً مع النضال الوطني في سورية، وفي الريف المغربي، إلا أنها خشيت من أن يعود المقيم العام لإصاقتها تهمة التحالف مع الحزب الشيوعي، والذي كان الصوت الوحيد إلى جانب الدستوريين المتضامن مع حركات التحرر في حين ندد كل من الحزب الاصلاحى التونسي، واليسار الاشتراكي الفرنسي، بالنشاطات المتضامنة مع ثورة الريف المغربي، المحجوبي، (1999)، ص: 434-435.

⁵³⁴ المحجوبي، (1999)، ص: 424-432+433.

⁵³⁵ المحجوبي، (1999)، ص: 426-440.

⁵³⁶ Perkins, (2014), p:92.

⁵³⁷ الشريف، (1993)، ص: 119. وانظر: Perkins, (2014), p:93+94.

⁵³⁸ القصاب، (1986)، ص: 530-531.

1926 التي تحولت إلى منتدى أدبي وثقافي، تلتها عام 1928 جمعية الشبان المسلمين التي عملت تحت مظلة الحزب، متخذة من العمل الخيري غطاءً للتحضير للمعارك السياسية المقبلة. كما برز دور الجمعيات الفنية المسرحية في كشف الممارسات الاستعمارية، بينما تحولت الملاعب الرياضية إلى ساحات للترويج للرمزية الوطنية عبر رفع العلم التونسي، وترديد الأناشيد الوطنية⁽⁵³⁹⁾.

وبهذا، شكّلت المرحلة بين عامي 1925 و1930 جسراً انتقالياً في مسار الحركة الوطنية. فقد مهدّ تحولها نحو التركيز على الداخل وبناء التحالفات المحلية، للتحول بالأساليب النضالية في الثلاثينيات والاتجاه نحو تبني النضال الجماهيري وتحريك الشارع التونسي؛ فرغم الهدوء النسبي الذي اتسمت به الحركة الوطنية في هذه المرحلة، وذلك بحرصها على عدم تحريك الشارع مباشرة، إلّا أنه أظهر بوضوح تخليها التدريجي عن أدوات النضال الدبلوماسية والقانونية التي اعتمدتها منذ بداية الحماية، لتفتح الباب أمام أدوات نضالية جديدة ستحدث تحولاً عميقاً في المشهد السياسي التونسي.

3- النضال الوطني في تونس بين عامي 1930-1939.

شهدت الفترة بين عامي 1930 و1939 تحولاً جذرياً في آليات عمل الحركة الوطنية التونسية، حيث انتقلت من استراتيجية تقوم على التكيف مع القمع الفرنسي، إلى تبني أسلوب نضالي أكثر تصعيداً. وهو ما يطرح تساؤلات عديدة: كيف تجلّى هذا التحول على أرض الواقع؟ وما هي الأدوات النضالية الجديدة التي اعتمدتها الحركة الوطنية لتحقيق أهدافها؟ وهل سيخلق هذا التحول بالأدوات صراعاً داخلياً بين كوادرها؟ وللإجابة على هذه التساؤلات، سننتبع أولاً مظاهر التحول في أدوات العمل النضالي في بداية الثلاثينيات، والذي اتخذ شكل العمل الصحافي والعمل الجماهيري.

3-1- أدوات النضال الوطني بين عامي 1930-1933.

شكّلت الصحافة الوطنية خلال ثلاثينيات القرن العشرين إحدى أهم أدوات النضال الوطني، بعد أن استطاعت الصحف الوطنية استعادة حيويتها بعد فترة من الحذر والترقب التي فرضتها الأوامر الجائرة في النصف الثاني من العشرينيات، متحدى القيود المفروضة عليها، فبدأت الصحف الناطقة بالعربية تعتمد نبرة أكثر حدة في الخطاب، ولم يقتصر هذا التحول الصحف الدستورية، بل شمل حتى بعض الصحف المحلية التي اعتادت محاباة سلطات الحماية، وهو ما يعد مؤشراً حقيقياً على إدراك هيئات تحريرها، والقوى السياسية التي تقف خلفها، بأن المناخ العام في البلاد بدأ يتجه لصالح تأييد خيارات الحركة الوطنية⁽⁵⁴⁰⁾.

⁵³⁹ الشاطر، (2005)، ص93-94.

⁵⁴⁰ خير دليل على ذلك تعطيل سلطات الحماية لصحفتي "النهضة والوزير" المحسوبتين على الحزب الاصلاحى المعتدل، والذي كان على وفاق مع سلطات الحماية في العشرينيات، وشكل رأس حربة بالمشروع الوطني المضاد للحزب الدستوري، وذلك كرد فعل على المواقف السياسية التصعيدية التي انتهجها في الثلاثينيات. المحجوبي، (1999)، ص499.

واضافة للصحف العربية، برزت في هذه المرحلة عدة صحف وطنية ناطقة بالفرنسية قُدر لها قيادة النضال الوطني في بداية الثلاثينيات، كان أولها صحيفة اللواء التونسي (L'Etendard Tunisien) الاسبوعية، والتي أصدرها خيرالله الشاذلي⁽⁵⁴¹⁾ في 4 كانون 1929م، ورغم الدور النضالي الكبير الذي لعبته، إلا أنها لم تستمر طويلاً بسبب الخلافات بين مؤسسيها. فسارع الشاذلي في 26 آذار 1930م إلى إصدار صحيفة اسبوعية أخرى ناطقة بالفرنسية، وهي صوت التونسي - (la voix du tunisien)⁽⁵⁴²⁾، التي اعتمدت نبرة أكثر تشدداً تجاه نظام الحماية، وبرز من بين أعضائها الحبيب بورقيبة⁽⁵⁴³⁾ والذي قُدر له قيادة النضال الوطني نحو الاستقلال، فعمل هو وبعض زملائه على تشكيل تيار داخل مجلس إدارة الصحيفة يعبر عن التوجهات داخل الحزب الدستوري الأكثر تشدداً. وقد وجد هذا التيار في الغضب الشعبي الناشئ عن إحياء ذكرى خمسينية الحماية على تونس فرصة لتحويل الصحيفة إلى خط أول في مواجهة الاستقراعات الفرنسية⁽⁵⁴⁴⁾. وكان من الطبيعي ألا يدوم الوفاق طويلاً بين أعضاء مجلس إدارة الصحيفة، نظراً للتباين الواضح بين الاتجاه المحافظ فيها، والتيار الجديد الذي تزعمه الحبيب بورقيبة، مما اضطره لتأسيس صحيفة جديدة ناطقة بالفرنسية أيضاً، وهي العمل التونسي (L'Action Tunisienne) في 1932م⁽⁵⁴⁵⁾، وتميّزت هذه الصحيفة باهتمامها بالمواضيع الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب السياسية، كتشجيع الصناعة التونسية، ورفض السياسة الفرنسية القائمة على فتح تونس للبضائع الأجنبية، والتتديد بتقاوت الأجور⁽⁵⁴⁶⁾.

يضاف للصحيفتين السابقتين صحيفة أخرى أنشأتها اللجنة التنفيذية للحزب في آذار 1933م لتعبر عن توجهها هي صوت الشعب، فأصبحت هذه الصحف الثلاث: (صوت التونسي، والعمل التونسي، وصوت

⁵⁴¹ خيرالله الشاذلي: (1898-1972) مناضل وطني وصحافي، بدأ بالعمل بالصحف الوطنية الناطقة بالفرنسية فور حصوله على شهادة البكالوريا، وسرعان ما لمع اسمه في عالم الصحافة الوطنية بعد تأسيسه لصحيفة صوت التونسي الناطقة بالفرنسية الذي كان يوزعها مجاناً، وعرف عن الشاذلي علمه، وفصاحته، واهتمامه بمجال التاريخ وتوثيق الحركة الوطنية في تونس. كما شغل الشاذلي رئاسة الحزب الحر الدستوري الجديد، وديوانه السياسي الثالث لفترة وجيزة عام 1935. الزمرلي، (1986)، ص: 345-348. وانظر: القصاب، (1986)، ص: 554.

⁵⁴² ظهرت أول مرة عام 1930 واعتمدت اللغة الفرنسية للتغلب على القيود الفرنسية المفروضة على الصحافة الناطقة بالعربية، ضمت هذه الصحيفة في كوادرها نخبة من الشبان المتعلمين بفرنسا، وأضحت الجريدة المعبر عن آراء وتوجهات الجيل الجديد من أعضاء الحزب الدستوري، وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة، ورغم نجاحها الكبير، إلا أنها تعرضت كغيرها من الصحف الوطنية للإغلاق عام 1933 Perkins, (1997), p:185+186.

⁵⁴³ الحبيب بورقيبة: (1903-2000) أحد أهم زعماء الحركة الوطنية التونسية، ولد في مدينة المستنير، والتحق بالمدرسة الصادقية، ومعهد كارنو، درس القانون في باريس عام 1924، بدأ نشاطه السياسي عام 1927، ولمع نجمه في بداية الثلاثينات من خلال نشاطه الصحافي الفعال في جريدتي صوت التونسي، والعمل التونسي. عمل على تأسيس الحزب الدستوري الجديد عام 1934، وتولى رئاسة الجمهورية التونسية بعد الاستقلال بين عامي (1958-1987). Perkins, (1997), p:38.

⁵⁴⁴ Perkins, (2014), p:96

⁵⁴⁵ ظهرت لأول مرة عام 1932، وسرعان ما أغلقت عام 1933، وعادت وصدرت عام 1936، وأعيد اغلاقها عام 1938، ولم تعاود الظهور حتى عام 1955. Perkins, (1997), p:17+16.

⁵⁴⁶ العقاد، (1993)، ص: 330+331.

(الشعب) بمثابة المنابر الإعلامية التي تجسّد تيارات الحزب الدستوري السياسية في ثلاثينيات القرن الماضي. ورغم الاختلافات بين التيارات المتحكمة بالصحافة الوطنية، وتباين مدى شدة تصلب مواقفها السياسية، إلا أنها حملت بمجملها ميزتين أساسيتين: الأولى كانت الانفصال عن النهج الذي سبق أن تبنته الصحافة التونسية الناطقة بالفرنسية، والتي كانت تصف نفسها بأنها لسان التعاون التونسي- الفرنسي، وهو ما يعنيه إحلال مطلب الاستقلال محل سياسة التعاون. والثانية كان تمايزها عن الغاية التي أنشأت لأجلها الصحافة الوطنية الناطقة بالفرنسية. ففي حين كان الهدف الأساسي لهذه الصحف هو التأثير على الرأي العام الفرنسي، وإظهار رغبة الوطنيين بسياسة التعاون، وتنفيذ الاتهامات التي كان يوجهها المستوطنون الفرنسيون للحزب الحر الدستوري، تبنت هذه الصحافة في الثلاثينات مناهجاً هجوماً تجاوز بتصلبه الصحف الناطقة العربية نفسها، والتي كان يناط بها لعب هذا الدور⁽⁵⁴⁷⁾. وفي الحقيقة، لم يعبر هذا النهج عن مرونة الحركة الوطنية في الاستفادة من المشروع الاستيطاني والميزات التي منها للصحافة الناطقة بالفرنسية فحسب، بل شكّل تحوّل الصحافة الوطنية الناطقة بالفرنسية، من هدف التأثير على الرأي العام الفرنسي إلى مهمة حشد الجماهير التونسية، تعبيراً واضحاً عن التبدّل الاستراتيجي العميق الذي طال أدوات النضال وأهدافه، بعد سنوات طويلة من هيمنة منطق التوجه إلى مركز القرار في باريس لمخاطبته، والعمل على التأثير عليه.

وإلى جانب هذا التحول في الصحافة الوطنية، برز النضال الجماهيري كأداة نضالية جديدة حوّلت التوجهات الوطنية التي عبرت عنها الصحافة إلى حراك شعبي فعال. وقد امتدّ هذا الحراك ليشمل مساحات واسعة من المدن والأرياف التونسية، وشكّل السمة البارزة للحركة الوطنية في فترة الثلاثينيات، حيث حضر بقوة في جميع الأحداث الكبرى التي عاشتها تونس آنذاك. ويعود الفضل في تعزيز هذا المسار النضالي إلى الحبيب بورقيبة، الذي رأى في إشراك الجماهير شرطاً أساسياً لتحقيق التحرير، مخالفاً بذلك نهج القيادة التقليدية للحزب الدستوري، التي كانت تتوجّس من التحركات الشعبية الكبيرة خشيةً من ردّ فعل السلطات الفرنسية⁽⁵⁴⁸⁾. وفي الحقيقة، لم يأتي هذا التحول الجوهري من فراغ، بل كان ردّاً فعلٍ طبيعي على التضيق الفرنسي المتصاعد، خاصة بعد الأوامر القمعية عام 1926 التي شلت الحراك الوطني، وجمدت أدواته وأساليبه التي اعتمد عليها في بداية العشرينيات. يضاف لما سبق، فقدانهم للدعم ولغطاء الشرعية الذي كان يوفره الحبيب باي، فكان أحمد باي الثاني⁽⁵⁴⁹⁾ شديد العداء للحزب الدستوري⁽⁵⁵⁰⁾. وأمام هذا الواقع، وجد بعض القياديين الشباب من الحزب الدستوري في النضال الجماهيري الوسيلة الوحيدة لكسر جمود الحراك

⁵⁴⁷ كان الحبيب بورقيبة خير من عبر عن هذا التيار الجديد في الصحافة الناطقة بالفرنسية، عندما أشار صراحةً في أول أعداد (العمل التونسي) إلى أن التعاون كان مجرد خدعة استعمارية هدفها التغطية على سياسة الإفكار التدريجي للشعب التونسي، مؤكداً على ضرورة الانطلاق نحو مرحلة نضال جديدة تنتهي بالاستقلال. المحجوبي، (1999)، ص: 502-503.

⁵⁴⁸ المحجوبي، (1999)، ص: 504.

⁵⁴⁹ أحمد باي الثاني: (1862-1942) هو أحمد بن علي بن حسين، ولد في قصر المرسى، وتولى حكم تونس بين عامي 1929-1942، بعد وفاة محمد الحبيب، شهد حكمه اضطرابات اقتصادية وسياسية كبيرة، وتميز عهده بالصدام الجماهيري مع السلطات في مختلف أنحاء تونس كالمليتي، وقفصة، وكان أعنفها في بنزرت، وفي العاصمة تونس عام 1938. الزركلي، (1986)، ج: 1، ص: 183+184.

⁵⁵⁰ المحجوبي، (1999)، ص: 510.

الوطني، والذي لن يتم، إلا بعد تحقيقهم لمجموعة من الأهداف: أولاً تعبئة الجماهير، وثانياً تحطيم هيبة القرارات الجائرة، وأخيراً إحراج الباي وإجباره على التواصل مع القوة الوطنية، والاستفادة ولو شكلياً من ذلك في تعزيز الشرعية الوطنية للحزب.

وبالفعل، بدء الحزب الدستوري بالتعبئة الجماهيرية وقد برع بورقيبة ورفاقه في توظيف الممارسات الاستعمارية الاستفزازية لتحقيق هذا الهدف، والتي بدأت مع أحداث المؤتمر المسيحي بقرطاج عام 1930، حيث نجحوا في حشد الجماهير عبر خطابات، ومقالات صحافية، ركزت على الدفاع عن الهوية الإسلامية، والكيان الوطني، مع فضح سياسة التمييز المالي التي انتهجتها سلطات الحماية⁽⁵⁵¹⁾، محولين قضية الإسراف في المال العام إلى قضية نضالية رئيسية ربطوها بمطالبهم الدستورية، مؤكدين أن لا ضمانات لإنهاء إهدار الموارد العامة، إلا في إقامة نظام برلماني قائم على مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام، وحكومة تخضع لرقابته، وتحمل مسؤوليتها أمامه؛ بحيث يصبح هذا المجلس الجهة الوحيدة المخولة بتحديد أوجه إنفاق الموارد المالية للدولة، ومراقبتها⁽⁵⁵²⁾. وبعدها، عمل الحزب على تحطيم هيبة القرارات الجائرة، وكسر حاجز خوف قواعده الحزبية منها، وقد اتخذت خطواته لتحقيق هذا الهدف منحاً تصاعدياً، بدأه بحث قواعده على تشكيل وفود شعبية تتوجه إلى العاصمة لتجديد الولاء للحزب، ثم انتقل بعدها إلى مراحل أكثر جرأة شملت تحريك طلاب جامع الزيتونة، والمدارس الحديثة للقيام باحتجاجات ومظاهرات⁽⁵⁵³⁾. وقد شجعت النتائج الأولية الايجابية التي تحصل عليها الحزب للاستمرار في دفعه بتعزيز هذا المسار النضالي، فاستغل احتفالات خمسينية فرض الحماية عام 1931، ليقوم بقيادة حملة مقاطعة شعبية واسعة لتلك الاحتفالات⁽⁵⁵⁴⁾، وعندما عجزت السلطات عن مواجهة هذه المقاومة السلبية، حاولت استهداف واعتقال المحرضين للمقاطعة المتمثلين بهيئة تحرير (صوت التونسي). عندئذ، حول الوطنيون الأزمة إلى مقاومة ايجابية فاعلة عبر تنظيم حراك ضخم يوم محاكمة هيئة التحرير في 9 حزيران 1931، والذي اتخذ شكل إغلاق المحلات، والتجمع أمام المحاكم، وتنظيم مسيرات لدعم المعتقلين. وقد أثمرت هذه التحركات في تأجيل المحاكمة⁽⁵⁵⁵⁾، وهو ما أثبت للوطنيين فعالية العمل الجماهيري كأداة ضغط لا غنى عنها، ورسخت من اعتقادهم بضرورة اعتمادها أساساً لاستراتيجيتهم النضالية في المستقبل.

واستمر العمل الجماهيري في التصاعد، حيث اعتمد التيار الصاعد في الحزب الدستوري أسلوباً هجوماً جديداً عبر استغلال قضية دفن المجنسين التونسيين في المقابر الإسلامية، ووجد الوطنيون في تصريح رئيس

⁵⁵¹ Perkins,(2014),p:94.

⁵⁵² المحجوبي،(1999)،ص:512-513.

⁵⁵³ المحجوبي،(1999)،ص:518+517، وانظر: Perkins,(2014),p: 95.

⁵⁵⁴ لعبت الصحافة الوطنية دوراً محورياً في توجيه الجماهير نحو المقاطعة، بعدما أظهرت الاحتفالية كمظهر للغطرسة والتعال على الشعب التونسي، مع إبرازها للفشل الذي منيت به فرنسا بعد نصف قرن كامل من تحقيق أي من آمال وطموحات الشعب التونسي، والذي بقي محروماً من الحقوق السياسية، والحريات، والمساواة مع المستعمرين. المحجوبي،(1999)،ص:521-522.

⁵⁵⁵ المحجوبي،(1999)،ص:525-526.

الوزراء الفرنسي بونكور (boncour)⁽⁵⁵⁶⁾ حول سياسة التجنيس الجماعي⁽⁵⁵⁷⁾ مادة دسمة للتحريض، فشنوا حملة عنيفة ضدها مستندين فيها إلى فتاوى دينية، واجتهادات قرآنية تعود للعشرينات⁽⁵⁵⁸⁾. وبدأت المظاهرات في بنزرت أواخر 1932، ثم تصاعدت بعد إصدار المجلس الشرعي لفتوى تسهل دفن المتجنسين⁽⁵⁵⁹⁾، وقد أثارت هذه الفتوى مشاعر الغضب والغيرة لدى التونسيين، بعد رؤيتهم لأعلى سلطة دينية، تتحول لأداة طيعة بيد الفرنسيين، بينما نظروا للحزب الدستوري كمدافع حقيقي عن الهوية الإسلامية والتونسية⁽⁵⁶⁰⁾. وسرعان ما عمل الحزب الدستوري على توظيف الموقف بذكاء، حيث حث فروع الحزبية على إرسال برقيات الاحتجاج، وتنظيم المظاهرات التي بلغت ذروتها بين 14-15 نيسان 1933⁽⁵⁶¹⁾، كما انخرطت هيئة تحرير العمل التونسي انخراطاً فعلياً في الاحتجاجات الجماهيرية التي حدثت أمام قصر الباي. لتتكلل هذه الجهود النضالية بنجاح التيار المتشدد في الحزب الدستوري عبر نهجه الجماهيري في تحقيق هدفه الأخير في إجبار الباي على لقاء وفد من المحتجين، ومن ثم استقبال الحبيب بورقيبة المحرك الرئيسي لحملة مناهضة التجنيس شخصياً⁽⁵⁶²⁾، وهي خطوة شكلت تطوراً رمزياً مهماً لوضعية الحزب الدستوري، محققاً ما سعى إليه قيادته طوال ثلاث سنوات من النضال لإعادة شرعيته السياسية. وبالمحصلة، أظهرت هذه الاحتجاجات مدى تأثير التيار الشبابي المتشدد بقيادة بورقيبة ورفاقه في جريدة (العمل التونسي) في الشارع التونسي، وقدرته على حشد الجماهير، مؤكدة فشل سياسة القمع الفرنسية منذ عام 1926 في عزل الحزب عن قواعده الشعبية.

ويطرح هذا التحول السريع تساؤلاً عن كيفية استقبال القيادة القديمة لهذا التحول، وهي تشهد زعامتها تتراجع أمام قيادة جديدة تثبت فاعليتها، فلم يعد بوسع غالبية قادة الحزب، بعد هذه النتائج الباهرة، إنكار أن العمل الجماهيري أصبح الخيار الاستراتيجي الذي يجب أن يرسم المشهد النضالي في السنوات القادمة. ويمكن تتبع رد فعل القيادة القديمة عبر مرحلتين متميزتين. ففي البداية، لم تعارض هذه القيادة التوجه الجديد بقوة، طالما أن لا أضرار حقيقية قد تسبب بها، بالإضافة لعدم قدرتها على إنكار نجاعة هذا المسار النضالي، إلا أن هذا الموقف بدأ يتغير بعد 6 أيار 1933، عندما دفعت السلطات الفرنسية الباي إلى إصدار حزمة قرارات قمعية عُرفت باسم (الأوامر المتناهية بالجور)⁽⁵⁶³⁾، والتي شكّلت نقطة تحول حاسمة، لتتفجر

⁵⁵⁶ جوزيف بول بونكور (1873-1972): محامي، وسياسي فرنسي مارس الحياة السياسية منذ عام 1898 كسكرتير خاص لرئيس الوزراء، دخل الحياة البرلمانية لأول مرة عام 1906 وانضم إلى الحزب الاشتراكي أثناء اندلاع الحرب العالمية الأولى التي اشترك بها، شغل منصب رئيس مجلس الوزراء في بداية الثلاثينات، ثم شغل منصب وزير الخارجية حتى عام 1934، ومنصب وزير دولة في حكومة الجبهة الشعبية برئاسة بلوم 1936. تقاعد من العمل السياسي عام 1948.

(1972, March, 30). Joseph Paul-Boncour Is Dead. The New York Times ,p:40.

⁵⁵⁷ الفاسي، (1948)، ص: 62.

⁵⁵⁸ للتوسع بموضوع الفتاوى التي ظهرت في العشرينات، انظر: الفلاح، (1924)، ص: 68-73+103-107.

⁵⁵⁹ القصاب، (1986)، ص: 534+535. وانظر Perkins, (2014), p: 98+97.

⁵⁶⁰ المحجوبي، (1999)، ص: 530-531. وانظر Perkins, (2014), p: 98+97.

⁵⁶¹ الشاطر، (2005)، ص: 99.

⁵⁶² المحجوبي، (1999)، ص: 534.

⁵⁶³ Perkins, (2014), p: 98.

على إثرها الأزمة علناً خلال مؤتمر الحزب في نهج الجبل في أيار 1933. فمن جهة، تمسك الأعضاء القداماء من المحامين، وكبار الملاكين بمنهجهم الإصلاحى المعتدل القائم على الوسائل السلمية، خوفاً من إعطاء السلطات ذريعة لاستعمال الأوامر المتناهية الجور. وفي الجهة المقابلة، تبنّت مجموعة (العمل التونسي)، وأغلبهم من خريجي الجامعات الفرنسية الشباب بقيادة بورقيبة، خطأً ثورياً يعتمد على التعبئة الشعبية⁽⁵⁶⁴⁾، وقد تفاقم هذا الانقسام مع تصاعد الأحداث حول قضية دفن المجنسين، حيث وجد القادة التقليديون أنفسهم عاجزين عن مواجهة الزخم الثوري الذي أطلقه بورقيبة عبر خطاباته الملتهبة، فأسفر المؤتمر عن ميثاق جديد مثّل تطوراً بالنضال الوطني، نقل الحزب من موقع المطالب بالإصلاح، إلى موقع المطالب بالسيادة التونسية، مؤسساً لمرحلة جديدة من النضال الوطني تقوم على مبدأ الشرعية الشعبية. كما يلاحظ تجاوز الميثاق لمفهوم المشاركة والمناصفة بين التونسيين والفرنسيين، والذي طبع سياسة الحزب سابقاً، ليعلن صراحةً سعي الحزب لتحقيق استقلال فعلي يُنهى نظام الحماية⁽⁵⁶⁵⁾. وفي الحقيقة، كان هذا التحول، وإن بدا جذرياً، امتداداً لروح بيان تأسيس الحزب، وكتاب (تونس الشهيدة)⁽⁵⁶⁶⁾ في بداية العشرينيات، واختتم المؤتمر أعماله بتكريس هيمنة جماعة العمل التونسي على الحزب بعد انتخابهم أعضاءً في اللجنة التنفيذية بالإجماع⁽⁵⁶⁷⁾.

وسرعان ما أثبتت صيغة اللجنة التنفيذية الجديدة هشاشتها بعد أحداث منطقة المستنير⁽⁵⁶⁸⁾، حيث دفع الخوف من القرارات (شديدة الجور) بالقادة القداماء إلى تبني خطاب تصالحي مع سلطات الحماية، والتي بادرت بدورها إلى التقارب مع الوطنيين، فبدأ المقيم العام كلود مانسرون - (Claude manceron) ⁽⁵⁶⁹⁾ بتقديم بعض التنازلات شملت إقامة مدافن خاصة بالمجنسين، والسماح للتونسيين بالتقدم للوظائف العامة بنفس شروط المطبقة على الفرنسيين. واستمر هذا النهج في بداية الأمر، مع المقيم العام الجديد مارسيل بيروتون، وذلك في مقابل تعهد القادة المعتدلين باحتواء الشارع التونسي المتوتر⁽⁵⁷⁰⁾. لكن هذه المحادثات، والتي

⁵⁶⁴ المحجوبي، (1999)، ص: 534+543+538+549+550. وانظر: Perkins, (1997), p: 134+135.

⁵⁶⁵ بالإضافة للمطالب الدستورية السابقة، من دستور، وحكومة مسؤولة أمام مجلس منتخب، أضاف المؤتمر تعديلات جديدة أصرت على جعل الدستور حامياً للهوية الوطنية التونسية، وأن يكون المجلس المنتخب تونسياً خالصاً، يخضع له جميع الموظفين وعلى رأسهم المقيم العام، وهو ما يعني ليس فقط ضرب سياسة المشاركة مع الفرنسيين بالصميم، بل وسحب الشرعية من الاعتراف بالوجود الفرنسي ونظام الحماية، والدعوة الصريحة للاستقلال. Perkins, (2014), p: 98.

⁵⁶⁶ للاطلاع على المطالب الوطنية التي وردت في كتاب تونس الشهيدة أنظر: الثعالبي، (1975) ص: 209-212.

⁵⁶⁷ المحجوبي، (1999)، ص: 546+559. وانظر: Perkins, 2014, p: 98.

⁵⁶⁸ رفض سكان المنستير في 7 آب 1933 دفن ابن أحد المتجنسين بمقبرة المدينة، وأصر المراقب المدني الفرنسي على فرض الأمر مستخدماً الشرطة، في محاولة لكسر رغبة سكان المدينة بطريقة دموية. المحجوبي، (1999)، ص: 562+563، وانظر القصاب، (1986)، ص: 544.

⁵⁶⁹ كلود مانسرون (1929-1933): شغل منصب المقيم العام في تونس في فترة محورية من تاريخ تونس، حيث بدأ النضال الوطني في عهده بتركيز جهوده نحو الجماهير والداخل التونسي. كما شهدت فترة إقامته تصاعد الاستقرايات تجاه الشعب التونسي، كإقامة المؤتمر الكاثوليكي الأفخارستي، واحتفالية خمسينية فرض الحماية، ليختم عهده بإصدار القوانين المتناهية في الجور. الشاطر، (2005)، ص: 96+97+101+103.

⁵⁷⁰ القصاب، (1986)، ص: 537+544.

اتخذت طابع السرية، انكشفت عندما أفشى القيادي في (العمل التونسي)، وعضو اللجنة التنفيذية البحري قيقّة⁽⁵⁷¹⁾ محتوى المحادثات لصديقه الشاذلي خيرالله، الذي سربها بدوره للصحافة الفرنسية في تونس⁽⁵⁷²⁾، وهو ما أثار غضب المقيم العام الفرنسي، فاستدعى على الفور اللجنة التنفيذية ووجه لها اللوم، مما دفع بالأخيرة إلى فصل البحري قيقّة من عضويتها. ورداً على ذلك، قدمت جماعة (العمل التونسي) استقالته الجماعية من اللجنة التنفيذية في 17 تشرين الثاني 1933،⁽⁵⁷³⁾ في خطوة اعتُبرت بمثابة إعلان غير مباشر عن الانقسام داخل الحزب، وتجسيدا للقطيعة بين جيليه القديم والجديد. وسرعان ما وضعت هذه التطورات الحركة الوطنية أمام مفترق طرق بين جيلٍ أصر على التمسك بأدوات نضال تقليدية كالمفاوضات، والعرائض، والمذكرات القانونية. وجيل جديد استطاع قراءة التحولات الاجتماعية العميقة في الثلاثينيات كالأزمة الاقتصادية، وتنامي الوعي الوطني بين الطبقات الشعبية بعد انتشار التعليم؛ فبينما ظلّ التيار القديم مصراً على مسار نضالي لم يعد يلائم روح العصر، نجح التيار الجديد بقيادة بورقيبة في تحويل الحركة الوطنية من حركة نخبوية إلى شعبية، استطاعت توظيف الجماهير كأداة فعالة للتغيير السياسي.

3-2- مؤتمر قصر الهلال 1934 وولادة الحزب الحر الدستوري الجديد.

أدرك الطرفان حتمية الانشقاق، وسارع كل منهما إلى تعبئة أنصاره، فشن الأعضاء القدماء هجوماً عنيفاً على بورقيبة ورفاقه، بينما قام الأخير برفقة الطاهر صفر⁽⁵⁷⁴⁾ بجولة ناجحة في منطقة الساحل لشرح موقفه، مما مكنه من كسب تأييد العديد من الشعب الحزبية. وقد كشف هذا التصعيد عن انفصال القيادات القديمة عن الواقع الحزبي المتغير؛ حيث أسهمت سياسة التجاهل التي انتهجتها تجاه المطالب المتكررة من القواعد، والمتعلقة بحل الخلافات بين جناحي الحزب في تآكل شعبيتها. في المقابل، عزز التيار الشبابي نفوذه مستفيداً من الأزمة الاقتصادية لتعزيز تأثيره على الشعب الحزبية وقواعدها، التي أخذت تميل أكثر فأكثر إلى الجناح المتشدد⁽⁵⁷⁵⁾.

⁵⁷¹ البحري قيقّة (1904-1995): ولد في مدينة تستور. تخرج من المعهد الصادقي عام 1922، ومن معهد كارنو عام 1924 وسافر إلى باريس لإكمال دراسته وتخرج من كلية الحقوق عام 1928 ثم حصل على الدكتوراه في عام 1930. كان عضواً في لجنة تحرير صحيفة صوت التونسي ثم العمل التونسي وانخب عضواً باللجنة التنفيذية للحزب عام 1933، وقاد مع بورقيبة الانشقاق الحزبي عام 1934 وانتخب عضواً بالديوان السياسي للحزب الجديد. استقال من الديوان السياسي عام 1938 احتجاجاً على سيطرة التيار المتشدد على الحزب، واعتزل الحياة السياسية حتى عام 1942. البحري قيقّة. الموسوعة التونسية. Mawsouaa. <http://www.mawsouaa.tn/wiki>

⁵⁷² كان الموضوع الذي سربه البحري قيقّة من المحادثات، والذي أخرج بيروتون، وأثار غضب المستوطنين الفرنسيين، وعد المقيم العام بتخفيض عدد الموظفين الفرنسيين، والعمل على استبدالهم تدريجياً بالموظفين التونسيين، وذلك في سبيل تمكين تدريجي للتونسيين في إدارة بلادهم. الفاسي، (1948)، ص: 66.

⁵⁷³ عبد الله، (د.ت)، ص: 59، وانظر: Perkins, (2014), p: 98+99، وانظر: الكتاب الصادر عن المؤتمر العام للحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد في مدينة قصر الهلال (1934)، ص: 7+8.

⁵⁷⁴ الطاهر صفر (1903-1942): محام، وأحد رواد الحركة الوطنية التونسية، ومن مؤسسي الحزب الدستوري الجديد، تعرض مع رفاقه للسجن في عام 1934 وعام 1938. اتخذ بعد خروجه من السجن موقفاً مغايراً لصديقه بورقيبة، ورفضاً للأساليب المتصلبة، مفضلاً اعتزال الحياة السياسية. Perkins, (1997), p: 163

⁵⁷⁵ المحجوبي، (1999)، ص: 566+567. وانظر: Perkins, (2014), p: 101

وشهدت الساحة السياسية التونسية حدثاً مفصلياً في 2 آذار 1934 مع مؤتمر (قصر هلال)، فبتحدي واضح للأعضاء القدماء، بادرت جماعة العمل التونسي إلى تشكيل لجنة وقتية دعت إلى عقد مؤتمر غير اعتيادي، تحت شعار ينادي بحل الخلافات الداخلية حول تطبيق البرنامج السياسي، ووضع نظام داخلي جديد⁽⁵⁷⁶⁾. وسرعان ما استجابت حوالي 50 شعبة حزبية لهذه الدعوة، وأصدر المؤتمر في 13 آذار منشوراً بحل اللجنة التنفيذية القديمة، وطرد أعضائها، مع تبني برنامج مؤتمر نهج الجبل 1933⁽⁵⁷⁷⁾، كما تم تشكيل ديوان سياسي جديد⁽⁵⁷⁸⁾ بقيادة جماعة العمل التونسي. بالمقابل، رفضت اللجنة التنفيذية القديمة هذه القرارات واعتبرتها غير شرعية، مما أدى لانقسام رسمي بين الحزب الدستوري الحر القديم الممثل للتيار التقليدي، والحزب الدستوري الحر الجديد بقيادة بورقيبة⁽⁵⁷⁹⁾، ومثل هذا الانقسام منعطفاً حاسماً في الحركة الوطنية التونسية، حيث انتقل الصراع من خلافات داخلية، إلى انقسام تنظيمي واضح، معلناً بداية مرحلة جديدة في النضال الوطني.

سارعت سلطات الحماية لاستغلال هذه التطورات بالمشهد النضالي، فعمل المقيم العام بيروتون على تشجيع الانشقاق الحزبي أملاً بإضعاف الحركة الوطنية عبر تشتيتها وضربها ببعضها البعض، فسمح للحزب الجديد بإصدار صحيفته الناطقة بالعربية (العمل)، والتي لم يتوقع أن تحظى بهذا الانتشار والإقبال الشعبي الكبير، كما فوجئ بمقدرة بورقيبة ورفاقه التنظيمية، وسرعة انتشار شعبهم الحزبية في مختلف مناطق الجغرافية التونسية، ما أدى لانقلاب سريع بموقفه المتسامح، والعمل على اتخاذ إجراءات قمعية شديدة، فبدأ باعتقال القيادات الحزبية في 3 أيلول 1934⁽⁵⁸⁰⁾، وأغلق صحيفة العمل، ومنع الشعب الحزبية من الاجتماع⁽⁵⁸¹⁾. في المقابل، لم يستسلم الحزب للقمع، ولم ترهبه شدة الإجراءات الفرنسية التي بلغت ذروتها في بلدة المكنين في منطقة الساحل⁽⁵⁸²⁾، واستمر في مقاومته؛ حيث نظم مظاهرات كبيرة بمناسبة ليلة القدر في كانون الثاني 1935 للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين، ما دفع بالمقيم العام بيروتون لاعتقال بقية قيادات الديوان السياسي

⁵⁷⁶ المحجوبي، (1999)، ص: 567-568.

⁵⁷⁷ الشاطر، (2005)، ص: 103.

⁵⁷⁸ انتخب لعضوية الديوان سياسي للحزب محمود الماطري رئيساً للحزب، والحبيب بورقيبة كاتباً عاماً، والطاهر صفر كاتباً عاماً مساعداً، ومحمد بورقيبة أميناً للمال، والبحري قيقة أميناً مالياً مساعداً. القصاب، (1986)، ص: 547. وانظر: عبدالله، (د.ت)، ص: 62، والشاطر، (2005)، ص: 103. والعقاد، (1993)، ص: 332.

⁵⁷⁹ اعتبر كل من الفريقين نفسه الممثل الشرعي للحزب الحر الدستوري، أي أن الحزب أصبح له لجنة تنفيذية، وديوان سياسي يمثل كل منهما تيار سياسي ضمن الحزب، ويسقط كل منهما الشرعية عن الآخر. أما تسمية الحزب الحر الدستوري القديم والجديد فقد أطلقت من قبل المراقبين للتمييز بينهما. المحجوبي، (1999)، ص: 571.

⁵⁸⁰ حتى في الاعتقال استمر بيروتون بمحاولة بث الفرقة بين القوى الوطنية، عبر تجنب اعتقال جميع أعضاء الديوان السياسي في موجة الاعتقال الأولى، وترك البعض أحراراً كالطاهر صفر، والبحري قيقة، بهدف إثارة الريبة والشكوك بين أعضاء الديوان السياسي. القصاب، (1986)، ص: 550-551.

⁵⁸¹ القصاب، (1986)، ص: 551.

⁵⁸² الشاطر، (2005)، ص: 104.

كالطاهر صفر والبحري قيقه⁽⁵⁸³⁾. وقد حاول التيار المتشدد في الحزب التكيف مع القمع الفرنسي عبر تركيزه على طلاب الثانويات وجامعة الزيتونة، فنظم مظاهرة في 23 شباط 1935 فصل على إثرها عشرات الطلاب. بالمقابل، فشل التيار المعتدل الذي قاده خير الله الشاذلي الذي عُين رئيساً للحزب في كبح جماح القواعد الثائرة، وفي وقف تعسف السلطات، ما اضطره سريعاً للاستقالة مع ديوانه السياسي في آذار 1935⁽⁵⁸⁴⁾.

3-3- الانفراج ووصول ليون بلوم للسلطة 1936.

وضعت هذه التطورات السياسية الحزب الدستوري الجديد والفرنسيين أمام مفترق طرق. فالحزب كان عليه أن يحسم خياراته بين الاستمرار في خطاب التصعيد والمواجهة الذي أكسبه جماهيريته، أو التحول إلى سياسات أكثر مرونة تبحث عن مساحات للتفاوض. وكذلك الأمر كان الفرنسيون أمام خيار مماثل بين الاستمرار في نهج القمع الذي أثبت محدودية نتائجه، أو العمل على كسر الجمود السياسي عبر فتح قنوات اتصال مع التيار الجديد، وتبني مواقف أقل تصلباً.

وسرعان ما حسم كلا الطرفين خيارتهما السياسية، فبدأ الفرنسيون في التخلي عن النهج القمعي الذي ثبت فشله، والتحول نحو تبني سياسة تقارب مع الوطنيين، فعمدت إلى تخفيض الاحتقان من خلال اتخاذ خطوة ايجابية بعزل المقيم العام بيروتون⁽⁵⁸⁵⁾، وتعيين مقيم عام جديد هو أرمن غييون-(Armond guillon)⁽⁵⁸⁶⁾ الذي عرف بموله التحررية. ولم يخيب المقيم العام الجديد آمال التونسيين، فسارع فور وصوله في نهاية نيسان إلى إصدار عفو عن الطلبة الزيتونيين، كما أسهم انتصار تحالف (الجبهة الشعبية) في فرنسا، والتي تكونت من تحالف عدد من الأحزاب والمنظمات ومن ضمنها الحزب الشيوعي، في تعزيز هذا المسار الإصلاحية حيث أن تحالف الجبهة الشعبية كان قد تبني برنامجاً قائماً على مواجهة الفاشية، وحماية الحريات الديمقراطية، وهو ما انعكس على قرارات حكومة ليون بلوم-(leon blum)⁽⁵⁸⁷⁾ تجاه تونس، فعملت على

⁵⁸³ المحجوبي، ب، (1986)، ص: 106.

⁵⁸⁴ القصاب، (1986)، ص: 554، وانظر: المحجوبي، (1986)، ص: 106.

⁵⁸⁵ عانى الحزب الجديد الولايات من بيروتون فخلال عشرين شهراً فقط، أعيد تشكيل المكتب السياسي أربع مرات، مع سجن 46 قيادياً على دفعات، واشترط بيروتون الخضوع الكامل للدستوري الجديد، مقابل إطلاق سراح المعتقلين، الذين ظلوا رهن الاحتجاز حتى مغادرته في آذار 1936 لتولي منصبه كمقيم عام في المغرب. Perkins, (2014), p:102.

⁵⁸⁶ أرمن غييون (1936-1938): المقيم العام الفرنسي في تونس. عاصر فترة انفتاح حكومة الجبهة الشعبية على الحركة الوطنية، وعرف بميله التحررية، وأصدر العديد من القرارات التي خففت من وقع القمع الذي عانت منه الحركة الوطنية في على يد المقيمين العامين السابقين الشاطر، (2005)، ص: 107.

⁵⁸⁷ ليون بلوم (1872-1950): ينتمي إلى عائلة يهودية تنحدر من منطقة الألزاس، تخرج من كلية الحقوق بجامعة السوربون عام 1894. وانضم للحزب الاشتراكي في العام 1904. انتخب أول مرة لعضوية مجلس النواب عام 1919، وضع في بداية الثلاثينيات برنامجاً اقتصادياً اشتراكياً يركز على تأمين المصانع ومكافحة البطالة، وشكل تحالفاً يسارياً عرف باسم الجبهة الشعبية حقق من خلاله الفوز بالانتخابات ووصل لرئاسة الحكومة عام 1936، واجه معارضة من قبل رجال الأعمال الفرنسيين خصوصاً بما يتعلق بسياسات تأمين الصناعات، فاضطر للاستقالة عام 1937، وعاد لشغل منصب رئيس الوزراء عام 1938. اعتقلته حكومة فيشي في العام 1940 بعد سقوط فرنسا بيد الألمان، وبقي معتقلاً حتى تحرير فرنسا من قبل الحلفاء في العام 1945. شكل حكومة عام 1946، ثم شغل منصب نائب رئيس الوزراء عام 1948، ليتقاعد بعدها من الحياة السياسية. Leon blum. Britannica. <https://www.britannica.com/biography/Leon-Blum>

إعادة الحريات العامة للتونسيين. وسرعان ما استغل الحزب الجديد المناخ السياسي الجديد لينتهاز الفرصة لتعزيز نشاطه (إعلامياً، وتنظيماً، وسياسياً)، فأعاد إصدار صحيفتيه الرئيستين العمل والعمل التونسي⁽⁵⁸⁸⁾. أما تنظيمياً، فعمل على توسيع قاعدته الشعبية، فشجع الحزب قياداته على تأسيس تنظيمات كشفية شبابية في مختلف المدن مثل (كشافة الجنوب) في صفاقس و(الشبيبة الدستورية)⁽⁵⁸⁹⁾، وحولها إلى أداة تنظيمية فعالة عملت على نشر أفكار الحزب بين الشبان في المدارس، كما استخدم الحزب هذه التنظيمات كأداة للحفاظ على انضباط الحشود أثناء المظاهرات، ومرافقة قادة الحزب في جولاتهم بأغلب المناطق⁽⁵⁹⁰⁾. كما ارتفع عدد الشعب الحزبية من 162 شعبة عام 1936 إلى 468 شعبة أواخر عام 1937. وفي مقابل هذا النجاح الكبير الذي حققه الحزب الدستوري الجديد، فشل الحزب القديم في استغلال هذه الانفراجات، ولم يستطع حتى المحافظة على قواعده، والتي لم يبقَ له منها بعد الانشقاق سوى قاعدة صغيرة اقتصر على مناطق محدودة جغرافياً⁽⁵⁹¹⁾. وهو ما يثبت عجز الحزب القديم عن مسايرة التحولات في المجتمع التونسي وتطلعاته، حيث بقي متمسكاً بأدوات نضالية تقليدية تجاوزها الشارع التونسي.

أما على الصعيد السياسي، انتهج الحزب سياسات أكثر مرونة، ووافق على فتح الحوار مع الحكومة الفرنسية، حيث قدم بورقيبة ورفاقه للمقيم العام مطالباً معتدلة صيغت في إطار احترام معاهدات الحماية، وعقد المجلس الملي للحزب⁽⁵⁹²⁾ جلسة خاصة لصياغة المطالب التي سيتم عرضها على الحكومة الفرنسية الجديدة، والتي اتسمت هي الأخرى بالاعتدال⁽⁵⁹³⁾، والالتزام ببنود معاهدة الحماية⁽⁵⁹⁴⁾. وبناءً عليه، سافر بورقيبة إلى باريس في محاولة لإيجاد حلول توافقية للأزمة التونسية؛ حيث أجرى مفاوضات مع الحكومة الجديدة التي أظهرت تفهماً للمطالب الوطنية. وسرعان ما بدأت تظهر علامات الانفراج مع بداية شهر شباط عام 1937 عندما وضعت الحكومة الفرنسية برنامجاً إصلاحياً واعداً⁽⁵⁹⁵⁾، ورغم أن بورقيبة قد حاول تحسين المكاسب

⁵⁸⁸ المحجوبي، (1999)، ص: 106+107.

⁵⁸⁹ الشاطر، (2005)، ص: 100+108.

⁵⁹⁰ perkins(2014)، p: 103-105

⁵⁹¹ الشاطر، (2005)، ص: 107+108+109.

⁵⁹² تكون المجلس الملي للحزب من 20 عضواً، خمسة من مدينة تونس و15 من باقي المناطق التونسية، وكلف بمراقبة نشاط الديوان السياسي منعاً للتسلط، واحتكار القرار الحزبي. الشاطر، (2005)، ص: 103.

⁵⁹³ Perkins، (2014)، p: 103

⁵⁹⁴ رغم احترام الحزب الدستوري الجديد لمعاهدة الحماية وعدم طلبه للاستقلال الكامل، إلا أنه وضع عدة مطالب عاجلة يجب أن تنفذ منها: إلغاء التثلاث الاستعماري، وإيقاف استعمار الأراضي الزراعية الذي يتم من قبل سلطات الحماية، وإقرار إجبارية التعليم، وتكوين مجالس بلدية منتخبة، وإشراك حقيقي للتونسيين بإدارة البلاد، وإلغاء المجلس الكبير، واستبداله بمجلس برلماني تونسي، وتشكيل حكومة تكون مسؤولة أمامه، وغيرها من الشروط. الفاسي، (1948)، ص: 68.

⁵⁹⁵ تضمن البرنامج الموعود: التعهد بتوسيع نطاق المشاركة التونسية في السلطة، والعمل على تأسيس لجنة استشارية ذات سلطات تشريعية، والوعد بتنظيم آلية لمراقبة صرف الميزانية التونسية مع تخفيض عدد الموظفين، وزيادة الكفاءات التونسية في الدولة، وتشديد العقوبات على الأعمال الفاسدة، وتخصيص صغار الفلاحين بمساعدات تمكنهم من استثمار الأراضي التونسية. المحجوبي، (1986)، ص: 110.

الوطنية في المشروع الاصلاحى الذي تحاول حكومة بلوم الوصول إليه، إلا أنه وقع بمعضلة الازدواجية السياسية، فكما أقر من سبقه بحق المستوطنين الفرنسيين بعضوية المجالس التمثيلية، أقر بدوره بهذه الازدواجية عندما وافق على قيام مجلس تشريعي منتخب بواسطة الاقتراع العام، الذي ورغم الصلاحيات الواسعة الذي أعطيت له⁽⁵⁹⁶⁾، إلا أنه قُسم إلى دائرتين منفصلتين ومتساويتين بالعدد (فرنسية، وتونسية). وقد برر بورقيبة موافقته على هذه الازدواجية، والتي تشكل خرقاً فادحاً لمقررات مؤتمر نهج الجبل 1933، الذي سعى جاهداً هو ورفاقه من جماعة العمل التونسي لإقرارها، بما احتواه البرنامج المقترح من مكاسب أخرى كالمجالس البلدية المنتخبة، وإلغاء الحكم العسكري في الجنوب التونسي. ورغم الآمال الكبيرة التي علّقها التونسيون على هذا البرنامج، إلا أن معارضة المستوطنين الفرنسيين في تونس حالت دون تنفيذه؛ حيث عمدوا إلى تصعيد القمع الوحشي ضد العمال التونسيين، بهدف إفشال أي تقارب بين الحزب الدستوري الجديد وحكومة بلوم⁽⁵⁹⁷⁾، عبر احراج المعتدلين بالحزب الحر الدستوري الجديد من جهة، وضرب مصداقية حكومة بلوم من جهة أخرى⁽⁵⁹⁸⁾.

وعند تحليلنا للتجربة التفاوضية مع حكومة بلوم، نجد أن الاختلاف بين السياسة الحكومية الفرنسية الراجبة بالقيام بإصلاحات على نظام الحماية، وتصميم المستوطنين على الحفاظ على امتيازاتهم لا يُظهر تعقيد آلية صنع القرار الاستعماري الفرنسي فحسب، بل يؤكد بشكل واضح على الأولوية التي يحتلها المشروع الاستيطاني ضمن الاستراتيجية الفرنسية في تونس. وهو ما كشف للحزب الدستوري عن حقيقة مفادها: أن نضاله لم يعد فقط موجهاً ضد الحكومة الفرنسية وسياساتها فحسب، بل ضد بنية استيطانية متجذرة في تونس، تملك إرادتها الخاصة، وتستमित في الدفاع عن مصالحها المكتسبة، حتى لو تعارضت مع توجهات باريس. كما تكشف تجربة التفاوض التي خاضها الحزب الدستوري بشقيه القديم والجديد مع الفرنسيين عن ظاهرة ملفقة؛ فعلى الرغم من الخطابات والمطالب الوطنية عالية السقف التي رفعها كلا الحزبين، إلا أن سلوكهما التفاوضي أظهر تقارباً ملحوظاً في الواقع. فقد سارع كلا الحزبين، سواء القديم في العشرينات أو الجديد في الثلاثينات، إلى تقديم تنازلات مهمة عند أول فرصة جادة للتقاهم مع السلطة الفرنسية، وتراجعا بسرعة عن العديد من المبادئ التي كانا قد أكدا عليها، محولين هدف النضال من السعي لتحقيق السيادة الوطنية إلى القبول بمبدأ المشاركة في الحكم والإدارة مع المستوطنين.

3-4- عودة تشدد الحزب الحر الدستوري الجديد.

بعد إغلاق باب الحوار وفشل المسار التفاوضي، وجد الحزب الحر الدستوري الجديد نفسه أمام معضلة كبيرة

⁵⁹⁶ تمتع المجلس المقترح انشائه بحق اقتراح الميزانية وإقرارها، مع بقاء حق المصادقة بيد الحكومة الفرنسية، وغيرها من الصلاحيات التي جعلته شبيهاً بمجلس نيابي حقيقي، كما زاد عدد الأعضاء التونسيين مقارنةً بمجلس عام 1922. العقاد، (1993)، ص: 336.

⁵⁹⁷ تحركت مجموعة من عمال الفوسفات في بداية 1937 في ملتوي، إلا أن رد الجيش والأمن عليها كان عنيفاً وحاقداً؛ حيث قاموا بإطلاق النار المباشر على العمال، وسرعان ما امتدت التحركات العمالية لتشمل احتجاج عمال الشحن التونسيين بسبب تمييز زملائهم الايطاليين عليهم بالأجور. العقاد، (1993)، ص: 336. وانظر: الباز، (2009)، ص: 77.

⁵⁹⁸ المحجوبي، ب، (1986)، ص: 111.

فكيف سيرر سلوكه المرن والتنازلات التي قَدَمَهَا، وكيف سيعيد بناء ثقة قواعده الشعبية، والتي بدأت تُبدي شكوكاً جديّة في مرونته⁽⁵⁹⁹⁾، خاصةً في ظل وجود منافسه القديم الذي يترَبّص به؟ وعليه، لم يجد الحزب منفذاً للخروج من هذا المأزق سوى العودة إلى سياسة التصعيد، خاصة بعد فشل مساعي الثعالي التوفيقية بين الحزبين القديم والجديد⁽⁶⁰⁰⁾، وما رافقها من حملة قاسية شنّها ضده الحزب القديم اتهم فيها الحزب الجديد بالتفريط بالحقوق الوطنية⁽⁶⁰¹⁾. ولمواجهة هذا المأزق، قرر الحزب الدعوة إلى مؤتمر حزبي في تشرين الثاني 1937، كان الهدف منه اتخاذ قرارات متشددة لإعادة اكتساب ثقة الجماهير والقواعد، وقلب الطاولة على الفرنسيين، وعلى الحزب الدستوري القديم في آن واحد⁽⁶⁰²⁾. وقد أسفر المؤتمر عن إعلان واضح بإنهاء مرحلة التفاوض التي انتهجها الحزب. وقاد هذا التوجه مجموعة من المناضلين الشباب الذين سبق أن لمع اسمهم خلال نشاط الجمعيات الطلابية في باريس، وهم: سليمان بن سليمان⁽⁶⁰³⁾، والهادي نيرة⁽⁶⁰⁴⁾، وعلي البهلوان⁽⁶⁰⁵⁾. ودعا هذا التيار صراحةً إلى المطالبة بالاستقلال⁽⁶⁰⁶⁾، بينما تمسك التيار المعتدل بزعامة

⁵⁹⁹ Perkins, (2014), p:107.

⁶⁰⁰ عاد الثعالي إلى تونس عام 1937 مستفيداً من صدور قرار العفو عن المبعدين، وقام فور وصوله إلى تونس بتأسيس لجنة مشتركة من الحزبين الدستوريين القديم والجديد، إلا أن الحزب الجديد رفض أن تنشأ عملية الدمج عن طريق هيئة تفاوضية، مطالباً بأن يكون الأمر عن طريق القواعد الحزبية، عبر انعقاد هيئة مشتركة، تنتخب بدورها قيادة موحدة. المحجوبي، (1986)، ص:108.

⁶⁰¹ رغم إقرار كلّ من الطرفين بمقررات مؤتمر نهج الجبل 1933، إلا أن الحزب القديم صعد من مواقفه متشددة، وندد بسياسة الحوار، وأخذ يطالب بالاستقلال التونسي، مع التأكيد على الانتماء العربي والإسلامي، في حين كان الحزب الجديد حتى وقتها متمسكاً بسياسة المرونة السياسية القائمة على الحوار مع حكومة الجبهة الشعبية بقيادة بلوم. الشاطر، (2005)، ص:109. وانظر: مناصرية، (2002)، ص:23+24+87.

⁶⁰² العقاد، (1993)، ص:336.

⁶⁰³ سليمان بن سليمان: (1905-1985) ولد في مدينة زغوان. تخرج من مدرسة الصادقية عام 1925 وسافر إلى فرنسا ليكمل دراسته، فدخل الكلية الطبية عام 1929 وتخرج منها عام 1935. لعب خلال دراسته في فرنسا دوراً سياسياً تجاوز حدود تونس، فانضم لجمعية نجم شمال أفريقية، كما سارع للانضمام للحزب الدستوري الجديد فور تأسيسه، وشكل في فرنسا مع عدد من الطلاب لجنة الدفاع عن الحريات في تونس، رداً على سياسة القمع التي مارسها المقيم العام بيروتون. انتخب عضواً في الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد بعد مؤتمر 1937، ومثل التيار المتشدد فيه، اعتقل بعد أحداث نيسان 1938 ونقل إلى فرنسا، ولم يعود إليها حتى عام 1943. سليمان بن سليمان. الموسوعة التونسية، <http://www.mawsouaa.tn/wiki>

⁶⁰⁴ الهادي نيرة: (1911-1993) أحد رفاق النضال ليورقبيّة، ومن المؤسسين للحزب الدستوري الجديد، تولى بعد الاستقلال منصب رئيس الوزراء عام 1970 في عهد الرئيس بورقيبة، وعرف بسياساته الليبرالية الاقتصادية. perkins, (1997), p:137-138

⁶⁰⁵ علي البهلوان: (1909-1958) سياسي تونسي تخرج من المعهد الصادقي عام 1930 ومن معهد كارلو 1931 وسافر لفرنسا لإكمال دراسته وحصل على شهادة في اللغة العربية وآدابها. لعب دوراً سياسياً منذ أن كان في فرنسا تجاوز حدود تونس، فانضم لجمعية نجم شمال أفريقية، وانتخب نائباً لجمعية طلبة شمال أفريقية المسلمين لعام 1934-1935، وكان عضواً في لجنة الدفاع عن الحريات في تونس التي تأسست رداً على القمع الذي يمارسه بيروتون. انضم للحزب الحر الدستوري الجديد، وانتخب عام 1937 عضواً في المجلس الملي، تسبب اعتقاله عام 1938 في أحداث وصدامات دموية، ولم يطلق سراحه حتى عام 1943، واستمر بالعمل النضالي حتى وفاته عام 1958. علي البهلوان. الموسوعة التونسية. <http://www.mawsouaa.tn/wiki>

⁶⁰⁶ الشاطر، (2005)، ص: 106-111.

الطاهر صفر ومحمود الماطري⁽⁶⁰⁷⁾ بالواقعية السياسية، محذرين من مخاطر التصعيد، ومبررين ذلك بسببين: الأول تجنيب الشعب التونسي تبعات الاضطرابات العنيفة والصريح بمطلب الاستقلال، والثاني الخوف من الأطماع الإيطالية في تونس. وبعد مداولات عديدة انتهى المؤتمر بموقف وسط، حيث رفضت اللجنة السياسية بأغلبية الأصوات إدراج مطلب الاستقلال، في مقابل الموافقة على إعلان التضامن مع حركات التحرر المغربية⁽⁶⁰⁸⁾، ويبدو أن مخرجات المؤتمر لم ترق للتيار الشبابي المتشدد في الحزب الجديد، فدفع بالحزب نحو التصعيد عبر تنظيم إضراب 20 تشرين الثاني 1937⁽⁶⁰⁹⁾ رغم معارضة الماطري الذي استقال لاحقاً احتجاجاً⁽⁶¹⁰⁾. واستمرت الأحداث بالتصاعد مع بداية 1938، حيث نظم التيار المتشدد بالحزب إضرابات ومظاهرات عمالية في بنزرت؛ ثم حوّل جهوده نحو تعبئة طلاب الزيتونة والصادقية، وبرز خلالها علي البهلوان الذي ألقى محاضرة حضرها أكثر من 700 تلميذ من معاهد العاصمة في 10 آذار 1938⁽⁶¹¹⁾، ودفع هذا الإصرار على التصعيد بالطاهر صفر الذي خلف الماطري للاستقالة، وهو ما كان مؤشراً على سيطرة التيار المتشدد على الحزب. في المقابل، لم تقف سلطات الحماية مكتوفة الأيدي أمام هذه تصعيد الحزب الدستوري الجديد، فواجهته بحملة قمعية، أوقفت خلالها البهلوان عن التدريس، وهو ما تسبب بحدوث إضراب طلابي أغلق على إثره المعهد الصادقي في 25 آذار 1938. واستمرت المواجهات بالتصاعد مع انتشار دعوات للعصيان المدني، وهو مارد عليه الفرنسيون عبر استهداف القيادات الحزبية، واعتقالها في بداية نيسان. وسرعان ما استشعر الديوان السياسي للحزب بالخطر، فدعا قواعده لإضراب عام في 8 نيسان، وقاد خلالها البهلوان مظاهرة ضخمة طالبت ببرلمان تونسي وحكومة وطنية⁽⁶¹²⁾، وشهدت هذه المظاهرة مشاركة المرأة التونسية وهي ترتدي الزي التونسي، وتحمل علم بلادها⁽⁶¹³⁾.

فاجأت أعداد المشاركين في المظاهرة ليس فقط الفرنسيين، بل وحتى التيار المتشدد نفسه في الحزب الجديد، الذي قرر وهو مأخوذ بنشوة النجاح إلى الإعلان عن تنظيم مظاهرة أكبر في 10 نيسان، صاماً أذانه عن نداءات الماطري المحذرة من خطورة التصعيد، بعد أن أعلمه المقيم العام بعزمه على قمعها بجميع

⁶⁰⁷ محمود الماطري: (1897-1972) سليل عائلة معروفة بالعلم، فكان والده وجده مدرسين في جامع الزيتونة، تخرج الماطري من المدرسة الصادقية، وعمل بداية في التدريس في ضاحية المرسى عام 1916، وبعد حصوله على البكالوريا التحق بكلية العلوم، والمدرسة الطبية في مدينة ديجون الفرنسية، ثم دخل بكلية الطب في باريس، وحصل على الدكتوراه بالطب عام 1926، وخلال دراسته في باريس تعرف على الحبيب بورقيبة ليقوداً معاً الانشقاق الحزبي في آذار 1934م. الزملي، (1986)، ص: 355-358.

⁶⁰⁸ الشاطر، (2005)، ص: 109، وانظر: المحجوبي، (1986)، ص: 111.

⁶⁰⁹ ثارت الشكوك بين التونسيين أن هذه التحركات كانت بإيعاز من الحبيب بورقيبة، وكان واضحاً أن الهدف من هذه الاستقازات هي: أولاً دفع الماطري للاستقالة، وثانياً المزايدة على الحزب القديم، وإضعاف شعبيته، وشعبية الثعالبي. وأخيراً، تمكين بورقيبة من السيطرة على الحزب. عبدالله، (د.ت)، ص: 65.

⁶¹⁰ القصاب، (1986)، ص: 566.

⁶¹¹ الشاطر، (2005)، ص: 111.

⁶¹² المحجوبي، ب، (1986)، ص: 114.

⁶¹³ الشاطر، (2005)، ص: 111+112.

الأدوات، إلا أن شيوع خبر إيقاف علي البهلوان، وعرضه أمام قاضي التحقيق في 9 نيسان عجل من المظاهرة التي توجهت لقصر العدل للتضامن مع البهلوان، وسرعان ما تفجر المشهد بعد إطلاق السلطات النار على المتظاهرين، لتنتفض شباب العاصمة لمؤازرتهم، وبشكل خاص أحياء المدينة الفقيرة⁽⁶¹⁴⁾ التي كانت قريبة من القصر العدلي، ما أسفر عن استشهاد وإصابة العشرات⁽⁶¹⁵⁾. وبالفعل، أدت هذه المظاهرة لحدوث ما حذر منه المطاري، فشنت سلطات الحماية حملة غير مسبوقه شملت اعتقال الآلاف من رموز، وقيادات، وقواعد الحزب، مع اغلاق صحفه⁽⁶¹⁶⁾. وبينما كانت السلطات تتكل بالحزب الدستوري الجديد، أظهر الحزب القديم موقفاً عدائياً من الحزب الجديد اتخذ طابع الابتهاج والشماتة⁽⁶¹⁷⁾، ووصل الأمر بالثعالبي للشهادة ضد بورقيبة أثناء محاكمته⁽⁶¹⁸⁾، وهو ما أدخل الحركة الوطنية في نهاية الثلاثينات في مرحلة قاسية، وأغلقت الباب أمام أي حل سياسي.

إن قراءة المسار السياسي الذي اتبعه الحزب الدستوري الجديد في سنواته الأولى، تكشف عن ارتباط سياسي واضح، فخلال أربع سنوات فقط، تذبذب خطابه بشدة بين التصعيد والمرونة، وتقلبت أهدافه من المطالبة بالاستقلال إلى القبول بازدواجية الحكم، وما يعنيه ذلك من اصباغ الشرعية على المشروع الاستيطاني، ثم العودة سريعاً إلى المطالبة ليس بالاستقلال فحسب، بل وبالتضامن مع حركات التحرر المغاربية من الاحتلال الفرنسي. ومن الواضح أن ما سبق لم يكن تعبيراً عن تكتيك أو مناورة سياسية محسوبة، بل كان انعكاساً لضعف الخبرة السياسية لدى كثير من قادته الشبان الذين صموا آذانهم عن نصيحة رفاقهم في الحزب، وما انسحاب الكثير من أعضاء جماعة (العمل التونسي) المؤسسة للحزب خلال هذه الفترة القصيرة، إلا دليلاً على الفوضى التنظيمية التي استشرت فيه، وهو ما قاد إلى نكسة حقيقية لم تُصب الحزب الدستوري الجديد وحده، بل شلت الحراك الوطني التونسي بأكمله في نهاية الثلاثينات.

3-5- الحركة النقابية في الثلاثينات.

شكّلت الصحوة النقابية في الثلاثينات، بعد صدور قانون الحريات النقابية في تشرين الثاني 1932⁽⁶¹⁹⁾، ركناً أساسياً من أركان النضال الوطني، إلا أن هذه الانطلاقة قد واجهت عقبة كبرى تمثلت في سياسات القمع التي انتهجها المقيم العام بيروتون، مما أجبر المشهد النقابي الناشئ على الانتظار حتى عام 1936 ليتمكن

⁶¹⁴ يلاحظ البعد الاقتصادي لهذا الاحتقان، فقد كان أغلب الشبان الشهداء أو المصابين من العاطلين عن العمل في الأحياء الفقيرة، أو من طلاب معهد الزيتونة الوافدين إلى العاصمة، بعد أن ساءت ظروفهم بسبب صعوبة حصولهم على العمل بشهادتهم. المحجوبي، (1986) ص: 114.

⁶¹⁵ العقاد، (1993) ص: 337.

⁶¹⁶ عبدالله، (د.ت) ص: 66، وانظر: Perkins، (2014)، p107+108.

⁶¹⁷ العقاد، (1993) ص: 338.

⁶¹⁸ القصاب، (1986)، ص: 568.

⁶¹⁹ الباز، (2009)، ص: 74.

أخيراً من إعادة إحياء (جامعة عموم العملة التونسيين)، واستئناف نشاطه التنظيمي⁽⁶²⁰⁾؛ بيد أن هذه الحركة النقابية سرعان ما اصطدمت، كما سابقتها بالعشرينيات بتحديات كبيرة. بدءاً بموقف اتحاد النقابات الفرنسي التابع للكونفيدرالية العامة للشغل، والذي كان يسعى منذ العشرينيات لاحتكار المشهد النقابي التونسي⁽⁶²¹⁾ متهماً النقابة الوطنية بتهديد تماسك الطبقة العاملة، ومؤكداً على أولوية الرابطة الطبقية كأساس للعمل النقابي، بدلاً من الروابط الوطنية أو العرقية، وذلك تماشياً مع أهداف التيار اليساري الفرنسي في تونس⁽⁶²²⁾. بالإضافة إلى التحدي الذي مثله الموقف المت تردد للحزب الدستوري الجديد بقيادة الماطري. فقد حرص على الحفاظ على علاقته مع حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، التي ورغم خطابها الداعم للعمال، إلا أنها لم تكن متحمسة لظهور تنظيم نقابي تونسي مستقل. بالإضافة إلى حرصه على عدم استفزاز أرباب العمل التونسيين الذين شكلوا دعامة اجتماعية هامة لحزبه، والذين عارضوا منح العمال التونسيين الحقوق التي أقرتها حكومة بلوم خوفاً من الاضرار بمكتسباتهم الاقتصادية⁽⁶²³⁾.

وبعد سقوط حكومة بلوم في حزيران 1937، تحول موقف الحزب الدستوري الجديد من التردد إلى محاولة الاستحواذ على الحركة النقابية؛ فاستطاع السيطرة على المكتب النقابي⁽⁶²⁴⁾، ساعياً بذلك لتحويل النقابة إلى أداة سياسية في صراعه مع سلطات الحماية، وسرعان ما اصطدم هذا التوجه برؤية القيادة النقابية الجديدة، التي ورغم تأييدها السياسي للحزب، إلا أنها أصرت على استقلالية العمل النقابي العمالي، والتمسك بأولوية الصراع الطبقي، معتبرة الدفاع عن حقوق العمال اليومية ضد المستغلين فرنسيين كانوا أم تونسيين هو غاية نضالها⁽⁶²⁵⁾. وقد انفجر هذا التناقض علناً في كانون الثاني 1938، عندما اقتحم أعضاء نقابيون موالون للحزب بقيادة الهادي نويرة مؤتمر الجامعة النقابية في محاولة انقلابية لفرض قيادة موالية تماماً للحزب الدستوري. وتسببت هذه الأزمة الداخلية، إلى جانب استغلال سلطات الحماية لهذا الصراع الداخلي لتشنيد قمعها على الحركة النقابية، في انهيار التجربة النقابية الوطنية سريعاً، واضطرارها إلى الاندماج في المنظومة النقابية الفرنسية بحلول صيف 1938⁽⁶²⁶⁾.

⁶²⁰ المحجوبي، ب، (1986)، ص: 129-130. وانظر: البزاز، (2009)، ص: 75-76.

⁶²¹ شملت الكونفيدرالية العامة للشغل عند عقد جمعية عموم العملة التونسية الثانية لمؤتمرها حوالي 187 نقابة أساسية، والتي ضمت تحت مظلتها ما يقارب 40 ألف عامل، بينما اقتضرت جامعة العملة التونسية الثانية عند إعادة انطلاقتها على 45 نقابة. المحجوبي، (1986)، ص: 130.

⁶²² المحجوبي، ب، (1986)، ص: 131.

⁶²³ أصدرت حكومة الجبهة الشعبية مجموعة من التشريعات العمالية التي تضمن حقوقاً متساوية للعمال التونسيين والأوروبيين، ومع أن هذه القوانين نُفذت في القطاعات ذات الأغلبية العمالية الأوروبية، فإنها واجهت مقاومة شديدة من قبل أصحاب الأعمال الأوروبيين والتونسيين في المجالات التي يسيطر عليها العمال التونسيون، مما أدى إلى تعطيل تطبيقها. المحجوبي، (1986)، ص: 129+130.

⁶²⁴ المحجوبي، ب، (1986)، ص: 133. وانظر: البزاز، (2009)، ص: 76.

⁶²⁵ المحجوبي، ب، (1986)، ص: 133+134.

⁶²⁶ المحجوبي، ب، (1986)، ص: 133، 134+1986. وانظر: البزاز، (2009)، ص: 78.

إن تحليل التجربة النقابية في الثلاثينات يكشف عن أخطاء استراتيجية جسيمة ارتكبها الحزب الدستوري الجديد، لم تضر فقط بالحركة العمالية التونسية، بل بالمشروع الوطني برمته؛ فقد تحولت النقابة الوطنية في رؤيته الضيقة إلى مجرد أداة تكتيكية في مسار مفاوضاته مع حكومة بلوم، فتتكر لها في مرحلة التقارب مع فرنسا، ثم حاول السيطرة عليها واحتكار قرارها عند تحول المشهد السياسي إلى التصعيد. وفي الحقيقة، لم تُضعف السياسة الحزبية الحركة النقابية الوطنية فحسب، بل شكّلت نكسة كبيرة في معركة الهوية ضد المشروع الاستيطاني، وحرّم الحركة الوطنية التونسية من سلاح نضالي فعال. فجامعة عموم العملة التونسيين لم تكن مجرد نقابة عمالية؛ بل كانت أداة نضالية أساسية تعمل على تكريس الهوية التونسية المستقلة، في مواجهة مشروع الفرنسية.

نتائج الفصل الثالث.

1- يعود تعذر إدخال إصلاحات فعلية على سياسات سلطات الحماية في تونس إلى التباين الجذري في تفسير الفرنسيين والتونسيين لهذه الإصلاحات؛ فبينما حصرتها فرنسا في حدود منح حقوق سياسية محدودة، تبنى الوطنيون رؤية إصلاحية تقوم على إحياء دستور 1860 وصولاً لحكم ذاتي موسع.

2- أدت عقود الحماية الفرنسية في تونس إلى تشكّل قوى محلية فرنسية استيطانية، طورت أولويات تتعارض مع المصالح الاستعمارية العليا لباريس؛ فبينما سعت الحكومة الفرنسية إلى إصلاحات تكتيكية لضمان استمرارية نفوذها الامبريالي على المدى البعيد، تمسكت النخبة الاستيطانية في تونس بامتيازاتها، معتبرة أي تنازلات تهديداً لمصالحها المباشرة، حتى لو أدى هذا التشدد لزعة استقرار الامبراطورية الفرنسية.

3- خلقت السياسات الفرنسية خطراً وجودياً دائماً على الهوية التونسية، والتي لم تقتصر على قوى اليمين، بل وشملت حتى القوى اليسارية، التي وإن أقرت بضرورة منح الشعب التونسي حقوقاً ديمقراطية، وهياكل مؤسساتية دستورية، رفضت الاعتراف بحق تونس بالوجود كدولة مستقلة.

4- لم تقتصر أي من القوى السياسية التونسية للواقعية السياسية، فرغم اختلاف المبادئ النضالية، وتفاوت النبرات الصحافية، إلّا أنها لم تخرج عن مبدأ الاقرار بالمصالح الفرنسية في تونس، والموافقة على مبدأ الازدواجية، والاستعداد للتخلي عن مبدأ (الاستقلال التام) فور البدء بأي مفاوضات مع الفرنسيين، ولم يكن لجوئها للتطرف بالمطالب، إلّا من باب المزودة السياسية على الخصوم المحليين.

5- ألحق الأداء السياسي للحزبين القديم والجديد أضراراً بالغة بالحركة النقابية التونسية في مرحلتها العشرينيات والثلاثينيات، إذ أدى تنافسهما على احتكار العمل الوطني، وخوفهما من استفزاز السلطات الفرنسية، إلى تبديد فرصة تاريخية لبناء أداة نقابية وطنية فاعلة. كان بمقدورها أن تُشكّل رافعة للتحرك الوطني، وتحوّل الصراع الطبقي إلى جبهة داعمة في مواجهة مشروع الفرنسية، وحرب الهوية التي قادتها سلطات الحماية.

6- تميزت السياسة الفرنسية طيلة سنوات الحماية بتناقض كبير يعكس التخبط الداخلي بين التيارات السياسية داخل فرنسا نفسها. فمن ناحية، حرصت على إبقاء مظاهر الدولة التونسية، بينما عملت على بناء هيكل

فرنسي إداري تسلطي متكامل. ومن ناحية أخرى، سعت لنشر الفَرنسَة والثقافة الغربية الحديثة، مع سعيها بذات الوقت إلى تقييد وصول القسم الأكبر من التونسيين لتلك المعارف، كما حاولت اظهار نفسها كدولة انسانية حديثة حاملة لروح الثورة الفرنسية، بينما أصرت بذات الوقت على إلbas نفسها عباءة العصور الوسطى المشبعة بالفكر الصليبي الديني المتشدد.

7- تعاملت فرنسا مع التونسيين كمواطنين من الدرجة الثانية، إلّا عند حاجتها لهم في حروبها حيث حملوها واجبات المواطنة الفرنسية دون حقوقها. وتذبذبت سياساتها بين محاولات التجنيس والمواقف العنصرية، والتي تمثلت في التمييز ضدهم في التمثيل التشريعي، وفي تقييد حرياتهم العامة. وامتدت هذه السياسة إلى الصحافة التي عانت تمييزاً كبيراً، حيث كانت لغة الصحافة تحدد درجة الحرية التي تتمتع بها.

8- عجزت القيادات الوطنية التونسية عن فهم المشهد السياسي المعقد رغم حماسها النضالي؛ فأخفقت داخلياً في نسج تحالفات تحمل طابع الديمومة مع الطبقة التونسية المتعاونة مع الفرنسيين، سواءً من أعضاء الأسرة الحسينية، أو من النخبة المحلية الارستقراطية والبرجوازية. كما أخفقت خارجياً في استيعاب توجهات اليسار الفرنسي الحقيقية، الذي ورغم دعمه لمنح بعض المكاسب، والقيام بإصلاحات في تونس، بقي رافضاً لأي توجه استقلالي يؤثر على الامبراطورية الفرنسية.

9- لم يستطع أي من الحزبين الدستوريين القديم أو الجديد، من تطوير أدواته السياسية، والوصول للسلطة، وهو ما كان سيسمح له بتطبيق مبادئه النضالية، ويكشف للجماهير التونسية مدى جديتها، وواقعيتها، وبقي في صفوف المعارضة طيلة فترة ما بين الحربين.

الفصل الرابع:

دراسة مقارنة بين الاحتلال الفرنسي والنضال الوطني في كل من سورية وتونس.

أولاً: مقارنة بين العوامل الدولية والمحلية التي سبقت الاحتلال الفرنسي للبلدين.

1- المواقف والتوازنات الدولية وأثرها في فرض النفوذ الفرنسي على سورية وتونس.

1-1 أهمية الدور البريطاني في المساهمة في السيطرة الفرنسية على سورية وتونس.

2- دور العامل الداخلي الفرنسي في احتلال تونس وسورية.

3- خطوات فرض الفرنسيين لنفوذهم في تونس وسورية.

1-3 مقارنة بين التغلغل الاقتصادي في سورية وتونس قبل الاحتلال.

2-3 مقارنة بين الآليات والذرائع التي اعتمدها الفرنسيون.

4- الموقف المحلي تجاه السيطرة الفرنسية في كل من سورية وتونس.

1-4 الظروف المحلية التي ساهمت بسيطرة فرنسا على سورية وتونس.

2-4 التحديات المحلية التي واجهت فرنسا عند احتلالها سورية وتونس.

ثانياً: الاحتلال الفرنسي بين الحماية والانتداب.

ثالثاً: مقارنة بين الممارسات الفرنسية في كل من سورية وتونس.

1- السياسة الفرنسية تجاه الوحدة والهوية في كل من سورية وتونس.

2- الممارسات الفرنسية تجاه أنظمة الحكم والإدارة بين تونس وسورية.

1-2 التضخم الإداري وسياسة التوظيف في كل من سورية وتونس.

3- الممارسات الفرنسية تجاه المجالس التمثيلية في كل من سورية وتونس.

4- الممارسات الفرنسية الاقتصادية بعد الاحتلال في كل من سورية وتونس.

5 - السياسات الفرنسية المتعلقة بملكية الأراضي في كل من سورية وتونس.

6 - الممارسات الاجتماعية والثقافية في كل من سورية وتونس.

7- السياسة الفرنسية مع النخب المحلية في كل من سورية وتونس.

رابعاً: مقارنة في النضال الوطني ضد الاحتلال الفرنسي في كل من سورية وتونس.

1- ردود الفعل الوطنية الأولية والمقاومة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي: طبيعتها وامتدادها.

2 - الحياة الحزبية في كل من سورية وتونس.

3 - التحالفات السياسية للقوى الوطنية في كل من سورية وتونس.

4- مقارنة أساليب واستراتيجيات وألويات النضال الوطني في كل من سورية وتونس.

5- أثر المحيط الجغرافي على النضال الوطني في كل من سورية وتونس.

6 - مقارنة بين النتائج السياسية للنضال الوطني في كل من سورية وتونس.

نتائج الفصل الرابع.

الفصل الرابع:

دراسة مقارنة بين الاحتلال الفرنسي والنضال الوطني في كل من سورية وتونس.

أولاً: مقارنة بين العوامل الدولية والمحلية التي سبقت الاحتلال الفرنسي للبلدين

1- المواقف والتوازنات الدولية وأثرها في فرض النفوذ الفرنسي على سورية وتونس.

كان للظروف الدولية السائدة في الفترة التي فرضت فيها فرنسا نفوذها على كل من تونس وسورية دوراً رئيسياً في الاختلاف بين الاحتلال الفرنسي لكل من البلدين. فبينما تشتركان في كونهما نتاجاً لواقع دولي مناسب مكن فرنسا من تحقيق أهدافها التوسعية، فإن طبيعة ذلك الواقع، قد تباينت بصورة كبيرة بين الحالتين.

ففي سورية، ورغم أن الصراع على النفوذ فيها كان محتتماً منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وذلك مع بروز ألمانيا كقوة كبرى، عملت على ترسيخ وجودها في المشرق العربي بدعم من السلطان عبد الحميد الثاني، والذي رأى فيها قوة دولية قادرة على إحداث توازن يحد من النفوذ البريطاني والفرنسي داخل الدولة العثمانية. وهو ما خلق عائقاً حقيقياً أمام الفرنسيين لفرض نفوذهم بشكل كامل على سورية، سواء من خلال حصول ألمانيا على عدة مشاريع كبرى مثل خط سكة حديد الحجاز، أو عبر موقفها الدبلوماسي الصلب الرافض لأي تصريحات بريطانية توحى بقبول ضمني بجعل سورية منطقة نفوذ فرنسي. بيد أن اندلاع الحرب العالمية الأولى قلب الموازين رأساً على عقب؛ فوجدت فرنسا وبريطانيا في الحرب فرصة سانحة لنسف التفاهات السابقة التي كانت تقيد حركتهما في المشرق العربي، وسارعت الدولتان إلى التخطيط لتقسيم المنطقة عبر اتفاقية سايكس-بيكو السرية، واضعةً بذلك أسس التقسيم المستقبلي للمشرق العربي إلى مناطق نفوذ. ومع انتصار الحلفاء في الحرب، تحولت الخطط السرية إلى واقع عملي، فبعد هزيمة ألمانيا وانهايار الدولة العثمانية، أصبحت سورية في نظر الحلفاء المنتصرين غنيمة حرب؛ فسارعتا إلى ملء الفراغ السياسي الذي خلفه انهيار الإمبراطورية العثمانية، وفرضتا إرادتهما بحرية على المنطقة دون مراعاة للتوازنات الدولية السابقة أو للإرادة الشعبية الراضة لهذه المخططات.

على النقيض من ذلك، فقد جاء فرض الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 في سياق دولي مختلف تماماً، ورغم صراع القوى الأوروبية الكبرى (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، وإيطاليا) على النفوذ في حوض المتوسط، إلا أن هذه الدول تجنبنا الصدام العسكري، وسعت إلى تحقيق توازن دقيق يتيح لها جميعاً الحفاظ على مصالحها دون التسبب بخسارة أي منها. فقد شكّلت التفاهات السياسية بين هذه القوى الإطار الذي تحركت ضمنه فرنسا في تونس، حيث سعت باريس ليس فقط إلى ضمان عدم معارضة القوى الأخرى لتحركاتها، بل والحصول على موافقتها الضمنية؛ إذ أن بعض هذه القوى لم تكتفِ بعدم الاعتراض، بل شجعت فرنسا على التقدم نحو تونس مقابل تفاهات متبادلة في مناطق نفوذ أخرى، أو بغرض تعويضها عن الخسائر التي تكبدتها فرنسا في حرب 1870 م. فعلى خلاف سورية، لم تكن تونس ساحة حرب، بل كانت جزءاً من مسرح متوسطي طُبقت فيه سياسة تقاسم النفوذ سلمياً، بعد قبول جميع الأطراف بالحل الوسط الذي يضمن لكل منها

الحفاظ على مصالحها. وهو ما يُظهر عمق الاختلاف في السياق الدولي الذي مهّد للوجود الفرنسي في كلا البلدين؛ فبينما جاء الاحتلال في تونس وليد توازنات دبلوماسية دقيقة وتجاهات متعددة ضمنت قبول القوى الأوروبية الكبرى. جاء الاحتلال الفرنسي في سورية كنتيجة مباشرة لانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى والذي سمح لفرنسا وبالتعاون مع حليفتها بريطانيا من فرض نفوذها بحرية أكبر في ظل غياب أي قوة أوروبية قادرة على كبح طموحاتها التوسعية.

1-1- أهمية الدور البريطاني في المساهمة في السيطرة الفرنسية على سورية وتونس.

لعب العامل البريطاني دوراً مهماً في تحديد مصير كل من سورية وتونس، وتمكين فرنسا من بسط نفوذها عليهما. فقد برزت بريطانيا، أكثر من أي قوة أوروبية أخرى، كعامل رئيسي أسهم بصورة مباشرة في تهيئة الظروف التي سهّلت السيطرة الفرنسية على البلدين، مع اختلاف واضح في طبيعة هذا الدور وآلياته بين سورية وتونس. ففي سورية، لم تكنف بريطانيا بفرض التوازنات أو التوسط بين القوى، بل قامت حرفياً بإعادة رسم الخرائط السياسية للمنطقة من خلال إسقاطها للسلطنة العثمانية، وإقامة كيانات سياسية جديدة على أساس قومي لم تكن معروفة من قبل في التاريخ السياسي المعاصر للمشرق العربي. وظهر هذا التحول بوضوح في دعمها للشريف حسين وابنه الأمير فيصل، بعد أن وضعت بريطانيا قواته العربية تحت القيادة العليا لجنرالاتها باعتبارها جزءاً من قوات الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى، وقدمت له الدعم السياسي والدبلوماسي بهدف بناء كيان عربي في المشرق تحت حكمه.

أما في تونس، فقد اتخذ الموقف البريطاني طابعاً دبلوماسياً محافظاً؛ حيث تصرفت بريطانيا كلاعب بين عدة لاعبين في الساحة الدولية، فعملت على تقريب وجهات النظر بين القوى الأوروبية المتنافسة، وسعت بجدية إلى تجنب أروبا الوقوع في صدامات سياسية أو عسكرية، مع حرصها الواضح على ضمان حصتها الثابتة من مناطق النفوذ ضمن الإطار العام للتوازنات القائمة. وقد وُجّه هذا السلوك البريطاني بهدف استراتيجي ظل ثابتاً في السياسة البريطانية لعقود طويلة، وهو ضمان أمن وسلامة الطريق البحري المؤدي إلى الهند، والذي يُعد شريان الحياة للإمبراطورية البريطانية. وعليه، لم تجد بريطانيا تعارضاً مع الترتيبات الجديدة التي فرضتها فرنسا في تونس، بل قبلت بها بصفتها جزءاً من تسوية أوروبية أوسع ضمنت لها استمرار مصالحها الحيوية في البحر المتوسط، وأمنت الاستقرار السياسي الضروري لحماية الخطوط البحرية لإمبراطوريتها. فعلى خلاف سورية، لم تسع بريطانيا في تونس إلى صناعة قوى إقليمية جديدة أو خلق حلفاء جدد، بل التزمت بالمحافظة على الوضع السياسي القائم ضمن إطار التوازنات الأوروبية. أما في سورية، فقد تحولت بريطانيا إلى فاعل مباشر في بناء الواقع السياسي والعسكري الجديد للمنطقة، وصانع رئيسي للكيانات التي نشأت بعد سقوط الدولة العثمانية. ويمكننا تفسير هذا الاختلاف في الاستراتيجية البريطانية بين سورية وتونس، بالتحول الكبير الذي طرأ على الرؤية البريطانية لمستقبل المنطقة خلال الحرب العالمية الأولى. وذلك بعد قرارها إنهاء الوجود العثماني من المشرق العربي، ثم العمل على خلق كيانات سياسية جديدة تملأ الفراغ

السياسي الذي خلقه قرارها، وذلك بما يخدم الهدف الحيوي الذي بقي المحرك الأهم لسياستها الدولية وهو الحفاظ على سلامة الطريق إلى الهند.

2- دور العامل الداخلي الفرنسي في احتلال تونس وسورية.

كان للسياسة الداخلية الفرنسية دوراً مهماً في دفع المشروع الاستعماري نحو السيطرة على كل من تونس وسورية. فقد وجدت النخب السياسية والمالية الفرنسية، بقيادة الحزب الاستعماري في احتلال تونس متنفساً يحول الشعور الوطني بالإحباط إثر الهزيمة أمام ألمانيا عام 1870 إلى انتصار خارجي، يُصور كخطوة حيوية لاستعادة هيبة فرنسا، ويفتح في الوقت ذاته آفاقاً اقتصادية واعدة تصب بمصلحة النخب، ورجال الأعمال، والمستثمرين الفرنسيين. وأيضاً في سورية، جاء الاحتلال الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى امتداداً وتطويراً لتلك العقلية الاستعمارية، لكن في إطار مشروع استراتيجي أوسع. فرغم إدراك فرنسا المبكر لأهمية سورية، وسعيها لفرض نفوذها الاقتصادي والثقافي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتأمين حصولها على الامتيازات الاقتصادية واحتكار تصريف بعض المواد الأولية، إلا أن إكمال سيطرتها على غرب المتوسط بعد فرض الحماية على المغرب قبيل الحرب العالمية الأولى، جعل من احتلال سواحل سورية ولبنان، وفرض وجود عسكري دائم فيها ضرورة أساسية لتطبيق استراتيجيتها الدفاعية في البحر المتوسط. وهو ما يُظهر تشابه الدافع الفرنسي في احتلال كل من تونس وسورية، إذ حركه مشروع استعماري واحد، كان هدفه خدمة مصالح النخبة الفرنسية ورجال الأعمال، وتأمين حاجات الاقتصاد الفرنسي، وذلك رغم اختلاف السياق التاريخي بين التجربتين؛ حيث تطور هذا الدافع من كونه تعويضاً عن الخسارة في حرب 1870 عند احتلالها لتونس، إلى ضرورة استراتيجية للدفاع عن المصالح الفرنسية ومستعمراتها في المتوسط عند احتلالها لسورية.

3- خطوات فرض الفرنسيين لنفوذهم في تونس وسورية:

3-1- مقارنة بين التغلغل الاقتصادي في سورية وتونس قبل الاحتلال.

كان للتغلغل الاقتصادي الفرنسي دوراً أساسياً في التمهيد لاحتلال سورية وتونس، فقد أدركت فرنسا مبكراً أهمية العامل الاقتصادي في التمهيد للسيطرة السياسية والعسكرية. ورغم السعي الفرنسي إلى الحصول على معاهدات وامتيازات تمنحهم مشاريع استثمارية، وتسهيلات تجارية، إلا أن الطريقة التي استخدمتها لتحقيق هذه الأهداف، كانت مختلفة بشكل كبير بين البلدين؛ ويمكننا أن نعزو ذلك إلى تفهم الفرنسيين للخصوصية الاقتصادية والاجتماعية لكل من سورية وتونس، وتوظيف تلك الخصوصيات لخدمة مصالحها.

ففي سورية، اعتمدت فرنسا على وسطاء محليين لفرض نفوذها الاقتصادي؛ حيث عملت على توظيف عناصر محلية، لتعمل كواسطة بين الاقتصاد الفرنسي من جهة، والسوق السورية من جهة أخرى. ولم تؤد هذه الشراكة إلى تأمين المصالح الفرنسية فقط، بل تسببت بحدوث تغييرات في بنية المجتمع السوري، وذلك من خلال خلقها لطبقة جديدة من الوسطاء يدينون بمكانتهم الجديدة وثروتهم لتحالفهم الاقتصادي مع الفرنسيين. فقد حقق هؤلاء الوسطاء ثروات طائلة سواءً عبر احتكار تسويق البضائع الأوروبية، أو عبر استغلال الحماية القنصلية التي وفرتها فرنسا بموجب امتيازاتها مع الدولة العثمانية. مع الإشارة إلى أن هذا النهج قد تركز

بشكل أساسي في القطاع التجاري والمصرفي، بينما بقيت إدارة تنفيذ المشاريع الضخمة والاستراتيجية كسكك الحديد والمرافق الأساسية بيد الفرنسيين. أما فيما يتعلق بأدوات الإنتاج الأساسية كالأراضي الزراعية، والمشاغل، والحرف اليدوية، فعلى الرغم من سيطرة فرنسا على توزيع بعض المنتجات واحتكارها، إلا أن الملكيات والعقارات بقيت خارج سيطرتها المباشرة، وظلت تحت سيطرة السوريين.

في المقابل، اتخذ التغلغل الاقتصادي في تونس شكلاً مباشراً، وتبنى مساراً استيطانياً واضحاً. ويعود هذا الاختلاف إلى وجود كيان استيطاني أوروبي في تونس. فبدلاً من استهداف فرنسا لشرائح محددة من المجتمع المحلي كما في سورية، قامت باستهداف الجاليات الأوروبية والفرنسية المقيمة في تونس، والتي لعبت قبل انتصاب الحماية دوراً اقتصادياً كبيراً؛ حيث سيطروا بشكل ملحوظ على جميع حلقات السلسلة الاقتصادية، بدءاً من الإنتاج وانتهاءً بالتوزيع. ولم يقتصر هذا الاحتكار على التجارة الخارجية عبر السيطرة على التصدير والاستيراد فحسب، بل امتد ليشمل التجارة الداخلية بمستوياتها كافة، مما أفقد البرجوازية التونسية التقليدية مكانتها تدريجياً، وهمش دورها في الاقتصاد الداخلي. وما زاد من خطورة السياسات الفرنسية في تونس عدم اكتفائها بالسيطرة على التجارة بل عملت على السيطرة المباشرة لأدوات الإنتاج، ولا سيما الأراضي الزراعية الخصبة، والتي انتقلت ملكية أجزاء واسعة منها بشكل تدريجي إلى الأوروبيين والمستوطنين الفرنسيين. وهو ما أدى إلى إفقار المزارعين التونسيين، وتشريد العديد منهم من أراضيهم، وتحويلهم إلى عمال زراعيين بأجور منخفضة في مزارع يديرها الأوروبيون.

وبناءً على ما سبق، نجد أن نموذج التغلغل الاقتصادي في سورية قبل الاحتلال، ورغم ما أحدثه من تحولات اجتماعية عبر تسببه ببروز طبقات اجتماعية جديدة ارتبطت به اقتصادياً، إلا أنه لم يستطع إدخال تغييرات جذرية على بنية الاقتصاد السوري والذي احتفظ بهويته وبناءه التقليدية؛ نتيجةً لبقاء الملكية الفعلية للأراضي ووسائل الإنتاج في أيدي البرجوازية المحلية والإقطاعيين السوريين. بينما في تونس، عمل النموذج الذي تبناه الفرنسيون على تفكيك الأسس الاقتصادية المحلية بشكل ممنهج، عبر إحلال سيطرة أجنبية على الاقتصاد. وقد استهدف هذا النموذج جميع فئات المجتمع التونسي، من المزارعين في القرى إلى التجار في المدن، ومسّ بمصالح الطبقة العليا في المجتمع؛ وهو ما تسبب بأضرار كبيرة اجتماعية واقتصادية.

3-2- مقارنة بين الآليات والذرائع التي اعتمدها الفرنسيون.

تُمثل الطريقة التي فرضت بها فرنسا نفوذها على كلٍّ من سورية وتونس نموذجاً للاحتلال الحديث الذي يجمع بين القوة العسكرية من جهة، وبين الحسابات السياسية من جهة أخرى. ورغم الاختلافات السياسية والتاريخية بين البلدين، إلا أن التكتيكات الفرنسية اتسمت بقدر ملحوظ من التشابه من حيث المنهج.

فقد اتسم الأسلوب الفرنسي في كلا البلدين بإصرار ثابت على فرض السيطرة عبر القوة المسلحة، وتجاهل متعمّد لأي حلول سلمية أو تسويات تفاوضية حقيقية. ففي سورية، تعمدت فرنسا تجاهل كل المساعي الدبلوماسية الجادة التي بذلها الملك فيصل. ورغم قبوله النهائي لشروط الجنرال غورو القاسية وغير المتوازنة، أصرت القوات الفرنسية على دخول البلاد بالقوة، وسارت دباباتها فوق الأرض التي ارتوت بدماء

الجنود السوريين في معركة ميسلون، وأنهت الحكم الفيصلي باستخدام القوة المسلحة، بشكل يُظهر أن الحل العسكري كان الخيار الأساسي والوحيد لفرنسا منذ البداية، وأن المفاوضات لم تكن سوى مسرحية هدفت من خلالها إلى كسب الوقت، وإضفاء الشرعية على الخطوات اللاحقة. وبصورة مماثلة في تونس، وإن اختلفت ببعض التفاصيل، لم تكن فرنسا برفض الرسائل والوعود التي قدمها الباي لضبط الحدود، وحل الإشكاليات، بل أصرت على إجراء المفاوضات داخل قصر الباي نفسه، وبوجود الجنود الفرنسيين المسلحين الذين يطوقون القصر، وهو ما يظهر نية فرنسية واضحة على فرض شروطها بالقوة المسلحة لا التفاوض بشأنها.

كما يُلاحظ أن الاستراتيجية الفرنسية قامت في البلدين على تبني وتسويق رواية الضحية المعتدى عليها والمضطرة للتدخل، وذلك عبر استغلالها لبعض الأحداث الأمنية والعسكرية، وتحويلها إلى ذرائع لتبرر تدخلها كرد فعل دفاعية ومشروعة. ففي سورية، استغلت فرنسا اشتباكات متفرقة مع ثوار موالين للحكومة، وذلك لكي تصور تدخلها العسكري على أنه إجراء اضطراري، متجاهلة عمداً قبول الحكومة السورية الرسمي بشروط غورو، وما بذلته من محاولات جدية لاحتواء الأزمة. وأيضاً في تونس، عملت فرنسا على تحويل حدث حدودي محدود، كان من الممكن معالجته عبر القنوات الدبلوماسية، إلى أزمة كبرى، وعبأت الرأي العام الفرنسي والدولي حول فكرة أنها في موقع الدفاع عن النفس. وعند المقارنة، نجد أن فرنسا اعتمدت في كلا البلدين على القوة العسكرية كخيار أول، واستخدمت تسويق رواية الضحية كآلية مكملية لإضفاء شرعية زائفة على خططها المبيتة مسبقاً، وذلك رغم اختلاف تفاصيل هذه الذرائع بين سورية وتونس.

4- الموقف المحلي تجاه السيطرة الفرنسية في كل من سورية وتونس.

4-1- الظروف المحلية التي ساهمت بسيطرة فرنسا على سورية وتونس.

رغم تباين الظروف المحلية التي سبقت الاحتلال الفرنسي في كل من سورية وتونس، إلا أنها تشابهت في حالة الضعف الداخلي الذي مهد لوقوع البلدين تحت السيطرة الفرنسية. فقد عانى كلا البلدين من أزمات داخلية ودولية، أسهمت في إضعاف السلطة القائمة، وجعلتها عاجزة عن مواجهة مشروع توسعي يمتلك أدوات القوة العسكرية والمالية والدبلوماسية.

ففي سورية، برزت المملكة السورية بوصفها كياناً سياسياً ناشئاً يسعى لفرض حضوره وسط ظروف تاريخية معقدة، فعملت الحكومة السورية على بناء المؤسسات وطنية، في محاولة لتأسيس دولة وطنية ذات سيادة. إلا أن هذه المحاولة قد واجهت تحديات كبيرة، كان أبرزها الوضع الدولي المعقد عقب الحرب العالمية الأولى؛ حيث صُنفت سورية كأراضي تابعة للعدو المهزوم (الدولة العثمانية)، وهو ما أخضعها بشكل كامل لمقررات مؤتمر الصلح، ولتوازنات القوى الكبرى التي لم تضع في اعتبارها تطلعات السوريين، ولا مطالبهم بالاستقلال. وقد زاد من هشاشة هذه الدولة الناشئة وجود القيادة العسكرية البريطانية التي لم تتوان عن تنكير فيصل بأن دوره لا يتجاوز قيادة القوات العربية الملحقة بجيوش الحلفاء، وأنه ما يزال خاضعاً لأوامرها المباشرة. ثم جاء عامل قصر الفترة الزمنية المتاحة لبناء الدولة، والتي لم تتجاوز العامين، ليضاف إلى نقص الإمكانيات العسكرية والمالية التي عانت منها الدولة السورية. وسرعان ما ظهر ضعف هذه الدولة عندما

سحبت بريطانيا قواتها من سورية، فانهارت وسقطت سريعاً أمام القوة الفرنسية في معركة ميسلون، لتكشف هذه النهاية المبكرة عن مدى هشاشة هذه التجربة التي لم تُمنح الوقت الكافي ولا الموارد اللازمة للصمود والبقاء.

أما في تونس، فرغم أن الوضع كان يبدو مختلفاً ظاهرياً، إلا أنه اشترك مع سورية في الضعف الداخلي. فبينما كانت سورية كياناً حديث العهد، كانت تونس ككيان سياسي تمثل دولة أقدم عهداً، وتمتلك مؤسسات سياسية ودستورية أقدم. وقد جاء هذا المسار كثمرة للجهود الإصلاحية التي قادها البايات طوال القرن التاسع عشر لبناء دولة عصرية تحافظ على حيز من الاستقلالية الذاتية عن السلطة العثمانية المركزية. وشملت تلك الجهود إنشاء مدارس حربية متطورة، واعتماد أنظمة سياسية حديثة تجسدت في إصدار وثيقتين قانونيتين رائدتين هما (عهد الأمان والدستور)، وذلك في مسعى واضح لمواكبة مسيرة التحديث العالمية. لكن هذه الإصلاحات، رغم قيمتها، لم تثبت فاعليتها في درء المد الاستعماري الأوروبي المتزايد. بل على العكس، فإن التكاليف المالية الباهظة التي استلزمها أصبحت عبئاً ثقيلاً أرهق خزانة الدولة، وساهمت بشكل رئيسي في تراكم الديون التونسية الضخمة التي مهدت الطريق في النهاية لفقدان الاستقلال؛ فقد أتاحت هذه الأزمة المالية الخائقة للدول الأوروبية الدائنة فرصة ذهبية لفرض وصايتها على الشؤون المالية التونسية، عبر تشكيل (اللجنة المالية الدولية) التي سيطرت على مالية الدولة، محولة تونس إلى ساحة مفتوحة يتنافس فيها قناصل تلك الدول على النفوذ ومصالح بلادهم. وبالمقارنة مع الحالة السورية، نجد أن أسباب الضعف اختلفت شكلاً بين البلدين: فبينما كان ضعف سورية نابعاً من حادثة عهدها السياسي وهشاشة كيانها الحديث، جاء ضعف تونس نتيجة لفشل إدارتها المالية وتراكم الديون. ورغم هذا الاختلاف، إلا أن كلا السببين قد أنتجا نتيجة واحدة مشتركة، وهي حالة الضعف الداخلي، وغياب المقومات الكافية للصمود في وجه القوى الخارجية؛ مما جعل من البلدين فريسة سهلة للاحتلال الفرنسي.

4-2 التحديات المحلية التي واجهت فرنسا عند احتلالها سورية وتونس.

تباينت طبيعة التحديات المحلية التي واجهت فرنسا في كل من سورية وتونس تبعاً لاختلاف الواقع الدولي الذي رافق فرض النفوذ الفرنسي في البلدين. ففي سورية، ارتبطت التحديات المحلية بالواقع الدولي الذي أعقب الحرب العالمية الأولى. فقد واجهت فرنسا هناك مركز نفوذ عربي سياسي - عسكري جديد، تمثل في القوات العربية (الشريفية) بقيادة فيصل، والتي كانت نتيجة للتحويلات التي أحدثها انهيار الدولة العثمانية. وقد اعتبرت هذه القوات نفسها شريكاً في الانتصار، لا مجرد طرف تابع لإرادة القوى الكبرى. كما امتلك هذا الكيان الناشئ مشروعاً سياسياً واضحاً يستند إلى شرعية وطنية، وجماهيرية، ودينية، ويتبنى تصوراً قومياً لإقامة دولة عربية مستقلة. ويضاف إلى ذلك ما كان يحظى به هذا المشروع من دعم بريطاني. أما في تونس، فقد انعكس التوافق الدولي حول فرض الحماية الفرنسية بصورة شبه مباشرة على الواقع الداخلي، إذ لم تتواجد قوى محلية قادرة على كسر هذا التوافق أو تعطيله. بل إن السلطة المحلية، الممثلة بالباي، أدت دوراً سهلاً في فرض الاحتلال الفرنسي، إذ رأت في التعاون مع فرنسا وسيلة للحفاظ على مظاهر السلطة والامتيازات. كما تسبب

غياب الدعم الرسمي أو الدولي لأي مقاومة في تونس، في بقاء المعارضة في إطار شعبي محدود. لم تجد فرنسا صعوبة في قمعها رغم إخلاص التونسيين، وحجم التضحيات التي قدموها.

وبناءً على هذا الاختلاف في طبيعة التحدي، تباين الموقف الفرنسي من السلطة السياسية القائمة في كل بلد بعد اكتمال الاحتلال. ففي تونس، حرصت فرنسا على الإبقاء على نظام الباي شكلياً، وجعلته أداة لإضفاء شرعية على حكمها، مستفيدة من رسوخ هذه السلطة محلياً واعتراف الدول بها خارجياً. أما في سورية، فقد أصرت فرنسا على إنهاء الحكم الفيصلي بالكامل، ورفضت أي صيغة تسمح بوجود سلطة وطنية مستقلة سابقة على الاحتلال، لما شكّله هذا الحكم من تهديد محتمل لمصالحها في المشرق، فضلاً عن ارتباطه الوثيق بالسياسة البريطانية في المنطقة. ويتضح هذا الموقف الفرنسي عند النظر إلى الخلفية السياسية الدولية، إذ إن اتفاقية سايكس-بيكو، ورغم إقرارها بقيام كيان عربي، لم تحدد هوية القيادة التي ستتولى الحكم في المناطق الخاضعة للنفوذ الفرنسي. كما أن التحالف البريطاني مع الشريف حسين وأبنائه عزّز من شكوك باريس تجاه الحكم الفيصلي، ودفعها إلى تبني موقف متشدد تجسد في سياسة المفوض السامي غورو تجاه الحكومة السورية، والذي أصر على إنهاؤها تماماً. وعليه، اعتمدت فرنسا في سورية استراتيجية أكثر تعقيداً، قامت على محورين اثنين. تمثل المحور الأول في استخدام القوة العسكرية والتفوق الميداني، حيث سارعت إلى تصفية الوجود العسكري الشريف، وهو مسار لم يبدأ فعلياً مع معركة ميسلون عام 1920، بل ظهرت ملامحه منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، عندما أصرت فرنسا على فرض وقائع عسكرية مسبقة قبل أي تفاوض جدي مع فيصل، وذلك من خلال السيطرة على لبنان والساحل السوري، بما يكرّس موقعها المتفوق. أما المحور الثاني، فتمثل في توظيف استراتيجية دبلوماسية متعددة المستويات، سعت من خلالها فرنسا إلى تحييد العامل الدولي الداعم للقوة الشريفة. فعملت بدايةً على التوصل إلى تفاهات مع بريطانيا أفضت إلى انسحاب قواتها من سورية، ثم سعت إلى تأمين غطاء شرعي دولي عبر عصبة الأمم، والتي أقرت بحاجة سورية إلى رعاية دولة كبرى، ومنحت فرنسا حق الانتداب عليها، وذلك رغم الرفض الشعبي السوري. ويظهر ما سبق، أن التحدي المحلي المتمثل بالمشروع العربي الشريف كان العامل المحلي الأكثر أهمية في فهم تباين السياسة الفرنسية بين البلدين، بين الإبقاء على الباي كواجهة في تونس، وبين بذل كل الجهود لإنهاء فيصل، وإخراجه هو ومشروعه من المشهد السياسي السوري.

ثانياً: الاحتلال الفرنسي بين الحماية والانتداب.

كان لاختلاف الواقع القانوني الذي استند عليه الوجود الفرنسي في كل من سورية وتونس دوراً واضحاً في تحديد طبيعة المشروع الفرنسي وشكل الأدوات السياسية التي استخدمتها فرنسا خلال احتلالها للبلدين. كما أثر بشكل واضح في صياغة مسارات النضال لكل من الشعبين السوري والتونسي.

ففي سورية، ارتبط نظام الانتداب مباشرة بالتغيير الجيوسياسي الذي أحدثته هزيمة العثمانيين أمام الحلفاء في الحرب العالمية الأولى. فرغم إعلان السوريين أنفسهم مملكة مستقلة، إلا أن المجتمع الدولي ظل ينظر إليها كأراضي عثمانية محتلة من قبل قوات الحلفاء. وجاء نظام الانتداب كاستجابة دولية لملء الفراغ السياسي في هذه الأراضي. ولم يكن استجابة لرغبة محلية سورية أو فرنسية. فقد خيب نظام الانتداب آمال الطرفين

معاً: فلم يبق على استقلال السوريين، ولم يمنح فرنسا الحرية المطلقة التي كانت تطمح إليها بجعل سورية منطقة نفوذ كاملة. بينما في تونس، جاء نظام الحماية استجابة لرغبة فرنسية مباشرة؛ فالحسائر الكبيرة التي تكبدتها فرنسا في احتلال الجزائر جعلت من صيغة الحماية، والتي تبقى الباقي في السلطة شكلياً، خياراً أكثر جاذبية للرأي العام الفرنسي، الذي كان رافضاً لتخصيص نفقات كبيرة لاحتلال تقليدي.

أما من ناحية الحرية التي تمتعت بها فرنسا في سورية فنجد اختلافاً ملحوظاً، فقد قيد نظام الانتداب حرية فرنسا في سورية، فرغم حصول فرنسا على تفويض من عصبة الأمم لإدارة البلاد، إلا أنه كان تفويضاً مقيداً بشروط واضحة وملزمة. فقد ألزمها النظام بالسير بسورية نحو الاستقلال التام، ومساعدتها في بناء مؤسساتها الحكومية والإدارية، ومنحها دستوراً ينظم حياتها السياسية، ويمهد الطريق لانضمامها إلى عصبة الأمم كعضو كامل السيادة. كما منعها من التفريط بأراضي سورية أو احتكار اقتصادها، وألزمها بفتح الأسواق أمام الدول الأخرى الأعضاء في العصبة. وفي الواقع، كثيراً ما تجاهلت فرنسا هذه القيود، وعملت على التحايل عليها ومخالفتها مراراً. فعندما وافقت فرنسا على منح دستور للسوريين، عملت على المماطلة لسنوات طويلة متجاوزة المدة التي حددتها عصبة الأمم بثلاث سنوات فقط. وحتى عندما أقرته، عملت على تكبيله بمواد أضافتها لضمان هيمنتها وسيطرتها على سورية. وفي المجال التجاري، لم تلتزم بشرط المساواة، فأغرقت الأسواق السورية بالبضائع الفرنسية، وقيدت دخول بضائع الدول الأخرى، وحرمت السوريين من سلع قد تكون أفضل وأقل تكلفة. وبلغت مخالفاتها ذروتها عندما فرطت بلواء اسكندرون، متجاهلة ما ألزمها به نظام الانتداب بعدم التفريط بأراضي البلدان المنتدبة.

أما في تونس، فقد تمتعت فرنسا بحرية أكبر. فلم تستند شرعية وجودها إلى تفويض من منظمة دولية، بل جاءت معاهدات الحماية في إطار تفاهمات أوروبية ضمنية، لم تطلب فيها الدول الكبرى من فرنسا سوى ضمان امتيازاتها السابقة، والتأكد من وفاء تونس بديونها. وما عدا ذلك، لم تتدخل الدول الكبرى كثيراً في شؤون تونس، وتعاملت مع تونس كمنطقة نفوذ فرنسية خالصة. كما أن نصوص المعاهدات لم تلزم فرنسا بمسار زمني محدد لاستقلال تونس، باعتبارها أصلاً اتفاقاً بين دولتين ذوات سيادة. وهو ما تلاعبت به فرنسا إلى حد كبير، وجعل شرعية وجودها مستمدة من قبول الباقي نفسه بالوجود والنفوذ الفرنسي، بعيداً عن أي رقابة دولية. فلم تكن مضطرة لرفع تقارير دورية عن ممارساتها، كما كان الحال في سورية مع لجنة الانتدابات. وقد منح هذا الغياب للرقابة الدولية الحرية لفرنسا في تعزيز هيمنتها الاقتصادية والسياسية؛ حيث تمتعت فرنسا في تونس بمرونة أكبر في تطبيق سياسة استيطانية، بينما وجدت نفسها في سورية مضطرة للتعامل مع واقع قانوني دولي يفرض عليها قدرًا من المراعاة لمبادئ الانتداب، ودفعها للقيام بمناورات سياسية، استطاعت القوى الوطنية من خلالها تحقيق تقدم سياسي ملموس، من المشاركة في الحياة البرلمانية والحكومات، وصولاً إلى استلام السلطة عام 1936. وبالمحصلة، يُظهر ما سبق ما كان لطبيعة الصيغة القانونية من دور هام في تحديد أدوات المشروع الفرنسي الاستعماري وطبيعته في كلا البلدين. فبينما قيد نظام الانتداب في سورية حرية فرنسا، وألزمها بمراعاة الشروط الدولية ولو شكلياً، منحها نظام الحماية في تونس حرية العمل دون رقابة دولية. وهذا ما يفسر نجاح فرنسا في تطوير مشروعها الاستيطاني في تونس، بينما

اضطرت في سورية للاكتفاء بهيمنة سياسية، واقتصادية، وعسكرية، والاضطرار للقيام بمناورات سياسية أكبر ضمن الإطار القانوني للانتداب.

ثالثاً: مقارنة بين الممارسات الفرنسية في كل من سورية وتونس.

1- السياسة الفرنسية تجاه الوحدة والهوية في كل من سورية وتونس.

اختلفت السياسة الفرنسية في تعاملها مع تونس وسورية بشكل كبير، خاصة فيما يتعلق بالوحدة والهوية الوطنية. ففي سورية، عملت فرنسا على تفكيك المملكة السورية وتقسيمها إلى دويلات طائفية ومناطقية متعددة. أما في تونس، فحرصت على إبقاء الدولة موحدة تحت سلطة الباي الشكلية.

ويعود هذا الاختلاف إلى حسابات المصلحة الفرنسية البحتة، بعيداً عن أي اعتبار لاحترام الهوية التونسية أو السورية. فقد رأت فرنسا أن الحفاظ على تونس الموحدة، تحت قيادة باي مهادن لها وخاضع بالكامل لإرادتها، يخدم مصالحها بشكل أفضل؛ حيث وقّرت لها شخصية الباي غطاءً شرعياً، وواجهت حكم مستقرة استطاعت من خلالها التحكم في البلاد دون الحاجة إلى إحداث كيانات سياسية جديدة. فكان الحفاظ على وحدة تونس في نظر الفرنسيين أداة فعالة للإدارة غير المباشرة، استطاعوا إخفاء هيمنتهم وراءها، وهو ما تجلّى بوضوح عبر العقود اللاحقة، حيث ظل المقيم العام الفرنسي هو صاحب السلطة الفعلية، بينما بقيت مؤسسة الباي مجرد واجهة شكلية بدون أي صلاحيات.

على النقيض من ذلك، نظرت فرنسا إلى الهوية الوطنية الموحدة السورية على أنها تهديد استراتيجي مباشر لمشروعها، لا سيما أن سورية كانت تمثل قلب الحركة القومية العربية الصاعدة، ومركز ثقلها الفكري والسياسي. لذلك لجأت إلى تطبيق سياسة (فَرْق تُسَدِّد)، فقامت بتقسيم البلاد إلى مجموعة كيانات طائفية ومناطقية. ولم تكن فرنسا تهدف من هذا التقسيم إعادة رسم إداري للحدود فقط، بل هدفت من خلاله إلى تفتيت الهوية الوطنية السورية، وإضعاف أي شعور بالانتماء المشترك، وهو ما جعل من قضية الوحدة السورية القضية المركزية للنضال الوطني طوال فترة الانتداب. ويمكننا تفسير هذا العداء الفرنسي لفكرة الوحدة السورية بالخوف العميق من المد القومي العربي، الذي ارتبط في نظرها بالنفوذ البريطاني. فقد كانت بريطانيا هي الراعي الحقيقي للشريف حسين وأبنائه الذين وعدتهم بتأسيس كيان عربي واسع يمتد في أجزاء كبرى من بلاد العرب الآسيوية. وكانت فرنسا ترى في قيام كيان عربي موحد في سورية امتداداً لهذا المشروع السياسي والعسكري الذي رعته بريطانيا منذ بداية الحرب، مما جعلها تتوجس من أن يتحول هذا الكيان إلى مركز نفوذ بريطاني في قلب المشرق، وهو ما يفسر إصرار فرنسا على تعزيز الهويات المذهبية والمناطقية، كآلية لضمان استمرار سيطرتها، وموازنة النفوذ البريطاني. أما في تونس، فقد غابت هذه الهواجس تماماً في فترة ما بين الحربين؛ إذ كانت المنطقة المغاربية بأسرها (الجزائر، وتونس، والمغرب) خاضعة للنفوذ الفرنسي، بينما كانت ليبيا قد خرجت من تحت الحكم العثماني، ودخلت ضمن السيطرة الإيطالية منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى. لذلك لم يكن هناك تهديد حقيقي من مشاريع قومية أو إسلامية يمكن أن تتفاعل مع تونس أو ترتبط بها، ولا سيما بعد انهيار السلطة العثمانية، وانقطاع صلاتها بالمنطقة. كما أن السيطرة الإيطالية على ليبيا

أبعدت آخر مظاهر الارتباط الجغرافي لتونس بعمقها العربي - الإسلامي المشرقي، وهو ما أتاح لفرنسا تطبيق سياسة مختلفة تماماً في تونس. يضاف لما سبق عدم وجود تنوع مذهبي أو اثني كبير في تونس كما هو الحال في سورية، والتي شكلت فيها الحالة الفسيفسائية المتنوعة والغنية عاملاً أساسياً لإنجاح مشروعها التقسيمي. ويظهر ما سبق مدى المرونة التي تعاملت معها فرنسا مع مسألة الوحدة والهوية في البلدين، فاختارت الأسلوب الأنسب لمصالحها في كل حالة. ففي سورية، حيث وجدت تهديداً قومياً عربياً مرتبطاً بالنفوذ البريطاني، وتتوعداً مذهبياً-عرقياً لجأت إلى التقسيم الطائفي والمناطقية لواء أي شعور بوحدة وطنية أو قومية. أما في تونس، حيث كانت السيطرة الفرنسية على المحيط المغاربي شبه مطلقة، فقد حافظت على وحدة البلاد برئاسة الباي كغطاء للإدارة للبلاد، مستخدمة إياه كأداة لمنح الشرعية للقوانين التي تخدم مشروعها الاستيطاني.

2- السياسات الفرنسية تجاه أنظمة الحكم والإدارة في كل من سورية وتونس.

أقامت فرنسا في سورية وتونس أنظمة حكم قد تبدو للوهلة الأولى متشابهة تماماً، لكنها في الحقيقة اختلفت بشكل كبير من حيث التطبيق. فمن حيث التشابه، أنشأت فرنسا في البلدين هيكلاً هرمياً يرأسه ممثل فرنسي بصلاحيات شبه مطلقة، تمثل في المفوض السامي بسورية، والمقيم العام بتونس. وتمتع كلاهما بصلاحيات واسعة، ولم يخضعا لأي رقابة محلية لتبعيتها المباشرة لوزارة الخارجية الفرنسية. ولم تقتصر الهيمنة الفرنسية على مركز القرار في العاصمة، بل امتدت إلى مختلف الأقاليم والمدن عبر شبكة واسعة من المندوبين والمستشارين والمراقبين الفرنسيين، الذين زرعوا في كل مفصل إداري وتنفيذي، مما حول المؤسسات الوطنية إلى واجهات شكلية تتحرك وفق الإرادة الفرنسية وحدها.

غير أن هذا التشابه الشكلي أخفى وراءه تبايناً كبيراً؛ فهي وإن قامت بإنشاء مجموعة من الدويلات في سورية، إلا أنها حرصت في معظمها على إبقاء الحكام والوزراء سوريين بالكامل، باستثناء دولتي الدروز والعلويين حيث تولى الحاكم الفرنسي إدارة السلطة في بعض الفترات، وكان الهدف من ذلك تقديم صورة توحى بأن السوريين يديرون شؤونهم بأنفسهم، رغم أن السلطة التنفيذية المحلية كانت في الحقيقة بكاملها تحت سيطرة المفوضية العليا؛ إذ كانت جميع القرارات، حتى في الدويلات التي ترأسها سوريون، تعتمد على موافقة مندوبي المفوض السامي، الذين كانوا أصحاب الكلمة الفصل في كل صغيرة وكبيرة، والذين ينطوون جميعاً تحت سلطة المفوض السامي المباشرة في بيروت.

أما في تونس، فقد اعتمدت فرنسا نهجاً أكثر صراحة في السيطرة على مراكز القرار. فرغم أنها حافظت على وحدة الدولة التونسية، وأبقت على الباي ومؤسساته التقليدية، إلا أنها جردت هذه المؤسسات من أي سلطة حقيقية، وتغلغت في مفاصل الحكم بشكل أوسع مما حدث في سورية. فقد تولى الفرنسيون بأنفسهم المناصب التنفيذية الأكثر حساسية، مثل المالية والداخلية والأشغال العامة، عبر تعيين مديريين فرنسيين حملوا صفة وزراء في حكومة الباي. أما الوزير الأكبر التونسي، فبقي منصفاً شكلياً بلا صلاحيات، وخضع لرقابة كاتب الحكومة الفرنسي المباشرة. ويمكننا أن نعزو هذه الصراحة في الهيمنة على تونس إلى ما كانت تخططه فرنسا من مشاريع استعمارية واستيطانية طموحة، لم تشهدها سورية. فكان من الطبيعي بنظر الفرنسيين أن

بلداً يستوطنه آلاف الفرنسيين، ويُخطط لتحويله إلى جزء من المجال الحيوي الفرنسي، أن يشغل فيه الفرنسيون الحقائق السيادية في حكومة هذا البلد. بينما في سورية، حيث كان المشروع الفرنسي يركز على الهيمنة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، أكثر من كونه مشروعاً استيطانياً، اكتفت فرنسا بالهيمنة غير المباشرة عبر الوزارات المحلية التي يترأسها سوريون.

2-1- التضخم الإداري وسياسة التوظيف في كل من سورية وتونس.

عانت سورية وتونس من تضخم في الهيكل الإداري والتوظيفي الذي فرضته فرنسا عليهما، فقد مثّل هذا التضخم نموذجاً واضحاً للهدر المالي المنظم واستنزاف الموازنات المحلية، وأظهر بوضوح الفوضى التنظيمية التي أصابت البلدين تحت السيطرة الفرنسية. ورغم تشابه ظاهرة التضخم الإداري بين البلدين، إلا أننا نجد في تطبيقه العملي اختلافات كبيرة في دوافعه وآلياته.

ففي سورية، جاء التضخم الإداري كنتيجة مباشرة لسياسة التقسيم والتجزئة التي مارستها فرنسا بعد الاحتلال، والتي خلقت عدداً من الكيانات السياسية الصغيرة ذات الأجهزة الإدارية المتوازية والمتشابهة في مهامها. فقد أقامت فرنسا إدارات محلية في كل دولة بالتوازي مع هياكل إدارية مركزية خاضعة للمفوضية العليا، الأمر الذي أدى إلى تضخم بيروقراطي كبير استنزف الموارد المالية المحدودة أصلاً لهذه الكيانات الحديثة. وبدلاً من أن يعمل هذا الجهاز الإداري على تنظيم شؤون الدولة، تحوّل إلى أداة للمناورة السياسية؛ إذ استخدم الزعماء المحليون التوظيف كوسيلة لشراء الولاءات عبر تعيين الأقارب والأنصار في الدواوين الحكومية، بهدف تكريس النفوذ داخل كل دولة. وزادت فرنسا من هذا التضخم عبر تعيين أعداد كبيرة من الموظفين الفرنسيين في هذه الإدارات، كما استخدمت التوظيف لكسب ولاء بعض السوريين عبر منحهم وظائف حكومية.

أما في تونس، فاتبعت سياسة التضخم الإداري طابعاً أكثر عنصرية. ويعود ذلك للاستراتيجية الاستعمارية - الاستيطانية التي اتبعتها في تونس؛ حيث حوّلت فرنسا الجهاز الإداري إلى أداة رئيسية لتحقيق سياسة استعمارية استيطانية. فاحتكر الفرنسيون المناصب القيادية والإدارية العليا بشكل كامل تقريباً، وأقصيت الكفاءات التونسية. ولم تكن فرنسا تخجل أو حتى تعمل على تمويه هذه السياسات العنصرية، بل كانت تشجع صراحةً وبشكل علني الفرنسيين على الانتقال إلى تونس، عبر وعدهم بتوفير وظائف إدارية، ومنحهم رواتب ومزايا مالية كبيرة مقارنة بنظرائهم التونسيين، وذلك ضمن سياسة ممنهجة ومدرسة لتحويل الوظيفة العامة إلى أداة تحفز الاستيطان الفرنسي وما كان قانون الثلث الاستعماري إلا دليلاً على ذلك. وللمفارقة، أن هذه الرواتب والمزايا كانت تدفع من موازنة الدولة التونسية ذاتها؛ مما يعني أن الشعب التونسي كان يسدّد ثمن استعمار بلاده، ويموّل عملية فرنسة مؤسساته وإداراته من أمواله الخاصة. ونستنتج مما سبق، أن سياسة التضخم الإداري في تونس كانت إحدى أهم الأدوات التي تخدم المشروع الاستيطاني والتغيير الديمغرافي، بينما كان التضخم الإداري في سورية نتاجاً لسياسات التقهقير السياسي وإنشاء الدويلات وأداة لكسب الولاءات.

3- الممارسات الفرنسية تجاه المجالس التمثيلية في كل من سورية وتونس.

اتسمت الممارسات الفرنسية تجاه المجالس التمثيلية في تونس وسورية بتناقضات واضحة بين الشعارات التي رفعها الفرنسيون في احترامهم لحق الشعبين بالتمثيل النيابي، وبين الممارسة الفعلية على أرض الواقع. ففي سورية، سمحت فرنسا بتأسيس مجالس نيابية شكلية حملت في ظاهرها سمات التمثيل الوطني، إذ تألفت من أعضاء سوريين بالكامل منتخبين عبر انتخابات حافظت شكلياً على المظاهر الديمقراطية، إلا أن هذه الانتخابات كانت قابلة للتلاعب، خاصة مع اعتماد نظام الانتخاب على مرحلتين، وهو ما سهّل التدخل الفرنسي المباشر في تحديد الفائزين، بالإضافة إلى ما رافق الانتخابات من عمليات تزوير ممنهجة وتوجيه واضح للنتائج بما يخدم المرشحين الموالين لفرنسا. يضاف إلى ذلك، أن هذه المجالس لم تكن تملك أي سلطة حقيقية، فما أن يصدر عنها قرار لا يرضي الفرنسيين حتى يسارعوا إلى تعطيل جلساتها أو تجميد أعمالها. وهو ما حول هذه المجالس إلى مجرد هيكل وطني شكلي، عاجز عن أداء أي وظيفة تشريعية فعلية. في المقابل، نجد في تونس اختلافات جوهرية في تطبيق الفرنسيين لسياساتهم، حيث تجاوزت مرحلة التزوير والتدخل، لتعمل على تقويض أساس التمثيل النيابي نفسه. فلم تكتفِ الإدارة الفرنسية بحرمان التونسيين من انتخاب ممثليهم بشكل مباشر، بل سعت إلى تفريغ المجلس التمثيلي (المجلس الكبير) من أي شرعية تمثيلية بشكل كامل، وذلك بمنح الأغلبية الساحقة من مقاعده للمستوطنين الفرنسيين. وهو ما يعد انتهاكاً واضحاً لأبسط مبادئ الديمقراطية؛ حيث أصبحت أقلية فرنسية مستوطنة تمثل الأغلبية في المجلس الذي يفترض أنه يمثل الشعب التونسي، وتحول المجلس الكبير إلى أداة تشريعية تكرر النفوذ الفرنسي، وتخدم مصالح المستوطنين على حساب التونسيين.

ويمكننا أن نعزو الاختلاف في السياسة الفرنسية تجاه المجالس التمثيلية بين البلدين إلى طبيعة المشروع الفرنسي نفسه في كل منهما. ففي سورية، اكتفت فرنسا بالهيمنة السياسية تحت غطاء برلماني جميع أعضائه سوريين. أما في تونس، ونتيجةً للطابع الاستيطاني، تجاوزت فرنسا حتى هذا الستار الشكلي، وفضلت السيطرة المباشرة والصريحة على المجالس التمثيلية. مع التأكيد أنه ورغم هذا الاختلاف، بقي الهدف الفرنسي واحداً وهو مصادرة الإرادة الشعبية، وترسيخ السيطرة الفرنسية الكاملة على الحياة السياسية في كلا البلدين، وتحويل هذه المؤسسات التشريعية إلى مجرد أداة تهدف إلى تضليل الرأي العام، وإعطاء شرعية للتشريعات التي تخدم أهدافها ومخططاتها.

4- الممارسات الفرنسية الاقتصادية بعد الاحتلال في كل من سورية وتونس.

رغم أن الاستغلال الاقتصادي كان هدفاً فرنسياً مشتركاً في كل من سورية وتونس، إلا أن طبيعة هذا الاستغلال، وطرقه، وآثاره، قد اختلفت بشكل كبير بين البلدين. ففي سورية، حافظ السوريون إلى حد كبير على ملكية أدوات الإنتاج الأساسية، حيث بقي الفلاحون السوريون يعملون في أرضهم، وذلك رغم تنوع أساليب الاستغلال الفرنسي فيها، مثل اتباع سياسة الاحتكار التجاري لبعض السلع الاقتصادية، كما في حالة شركة حصر التبغ (الريجي)؛ حيث سيطر الفرنسيون بشكل كامل على تسويق المنتج وتسعييره، ومنعوا

المنتجين والصناعيين السوريين من تصنيعه والتحكم ببيعه، مما حقق للفرنسيين أرباحاً طائلة من إعادة بيعه محلياً أو تصديره. وبناءً عليه، يمكن القول أنه ورغم إبقاء الفرنسيين لأدوات الإنتاج بيد السوريين، إلا أنهم وضعوها ضمن منظومة استغلالية اقتصادية جعلت الاقتصاد السوري تابعاً بصورة شبه كاملة للعجلة الاقتصادية الفرنسية. أما في تونس، فكانت الممارسات الاقتصادية الفرنسية أكثر تأثيراً على البنية الاقتصادية المحلية؛ حيث تجاوز الاستغلال مرحلة الاحتكار التجاري ليصل إلى مرحلة السيطرة المباشرة على أدوات الإنتاج نفسها. وذلك من خلال السياسات الجائرة التي انتزعت أجود الأراضي الزراعية من التونسيين، وتسليمها للمستوطنين الفرنسيين الذين أنشأوا مزارعاً كبرى واسعة لإنتاج الزيتون، والحبوب، والكرام، وغيرها من المحاصيل. وعملوا على استقدام عمالة فرنسية أو أجنبية للعمل حتى في القطاعات الخدمية كالنقل، مما خلق منافسة غير عادلة للعمال التونسيين وحرمت العديد من العائلات من موارد رزقها.

كما نجد تبايناً في السياسات الفرنسية التي عالجتها من خلالها الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات في البلدين، والذي يعود أيضاً إلى البعد الاستيطاني الذي ميز الوجود الفرنسي في تونس؛ فبينما عانى السوريون كغيرهم، من تبعات الأزمة العالمية، ككساد المنتجات، وانتشار البطالة، وإغلاق أسواق التصدير الخارجية، إلا أن معاناتهم وخسارتهم الاقتصادية، ورغم فداحتها، كانت مختلفة عما عاناه نظراؤهم التونسيون؛ فرغم ادعاء سلطات الحماية بتوجيه الدعم المالي، والإعفاءات الضريبية، والقروض الميسرة لجميع سكان تونس على اختلاف جنسياتهم، إلا أنها قيدت هذا الدعم بمجموعة من الضوابط بحيث لا تؤدي إلا لإنقاذ المستوطنين، والمزارع، والشركات الفرنسية، وذلك على حساب المزارعين والتجار التونسيين الذين تُركوا يواجهون الإفلاس المالي بمفردهم، وهو ما أدى إلى زيادة الغضب والاحتقان في نفوس الشعب التونسي ضد سلطات الحماية في فترة الثلاثينات. أما على مستوى سياسات إغراق الأسواق بالمنتجات الفرنسية، وتحويل البلاد إلى سوق إجبارية لتصريف الفائض الصناعي الفرنسي، فنجد تشابهاً كبيراً في معاناة البلدين من هذه السياسة؛ حيث فُتحت أبواب الأسواق في كلا البلدين على مصراعيها للمنتجات الفرنسية، مع اتخاذ إجراءات جمركية وقانونية قيدت قدرة السوق التونسي والسوري على اختيار منتجات بلدان أخرى، قد تكون أرخص وأكثر جودة من المنتجات الفرنسية. كما تشابهت معاناة البلدين من السياسات المالية الفرنسية بشكل واضح، وذلك بسبب ربط الفرنسيين لعملتي البلدين بالفرنك الفرنسي وهو ما عرض اقتصاد البلدين لتقلبات سعر الصرف الذي عانت منه العملة الفرنسية.

ويتبين مما سبق، أن الاختلاف في الممارسات الاقتصادية الفرنسية بين البلدين لم يكن مجرد تباين في درجة الاستغلال، بل كان انعكاساً لطبيعة المشروع الفرنسي نفسه. فبينما اقتصر المشروع في سورية على الاستغلال الاقتصادي، دون أن يتعرض لملكية أدوات الإنتاج التي بقيت في معظمها بيد السوريين، تخطاه في تونس إلى مشروع استيطاني شامل، لم يكتفِ باستنزاف الثروات، بل عمل على إحلال كيان استيطاني أجنبي محل البنية الاقتصادية المحلية، حيث سيطر على أدوات الإنتاج والتوزيع، ووجه إليه الدعم المالي الحكومي عند تعرضه للأزمات.

5 - السياسات الفرنسية المتعلقة بملكية الأراضي في كل من سورية وتونس.

انعكست طبيعة المشروع الفرنسي في كل من سورية وتونس على السياسات المتعلقة بملكية الأراضي التي انتهجتها فرنسا فيهما. فقد تعاملت فرنسا مع موضوع ملكية الأراضي الزراعية كأداة مرنة، وظفتها بما يتناسب مع أهدافها في كل بلد، وليس كسياسة تنموية تهدف لتحسين أوضاع الفلاحين. فقد هدفت هذه السياسات في سورية إلى إعادة هيكلة نمط الملكية الزراعية وخصوصاً أراضي الأوقاف والملكيات الكبيرة. وقد جاء هذا النهج ضمن إطار استراتيجية فرنسية تستهدف البنية الاجتماعية التقليدية؛ حيث سعت الإدارة الفرنسية إلى تقليص نفوذ النخب المحلية التي شكلت القوة الأكثر فاعلية في المعارضة السياسية ضد الفرنسيين، وذلك من خلال الاستهداف المباشر لمصدر ثروتهم وهي الأرض؛ إذ كان الكثير من الأعيان السوريين من كبار ملاك الأراضي الزراعية. واتخذ هذا الاستهداف أشكالاً متعددة، شملت إحصاء الأراضي، والتشكيك في صحة ملكيات الحياة العقارية، بالإضافة إلى العمل على إعادة تنظيم القرى ذات الملكية المشاعية. ومن اللافت أن تطبيق هذه السياسات شهد تراجعاً ملحوظاً بعد الثورة السورية، والتي شهدت بداية مرحلة جديدة من التفاهم بين السلطات الفرنسية ونخب الكتلة الوطنية. بل إن بعض قرارات تنظيم الملكية صبت بشكل غير مباشر في مصلحة كبار الملاك الذين استطاعوا بعد الثورة رفع ملكياتهم بشكل كبير، وهو ما يكشف أن الهدف الحقيقي لهذه الإجراءات كان استخدامها كأداة للضغط والمساومة السياسية، أكثر مما كانت مشروعاً إصلاحياً حقيقياً يهدف إلى تحسين أوضاع الفلاحين أو تمكينهم من الأرض التي يزرعونها.

أما في تونس، فقد اتخذت السياسات الفرنسية المتعلقة بملكية الأراضي منحىً مختلفاً بشكل واضح، إذ اعتبرت سلطات الحماية منذ بداية الاحتلال، إحدى أهم الأدوات لتحقيق الهدف الاستيطاني في تونس. فعملت إدارتها على تفكيك الملكيات الجماعية والأوقاف وأراضي الدولة، بهدف توفير مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة للمستوطنين الفرنسيين المراد استقدامهم إلى تونس. وقد أنتجت هذه السياسات تحولات عميقة في البنية الاقتصادية - الزراعية التونسية؛ حيث تحول عدد كبير من المزارعين التونسيين من ملاك إلى مجرد مستأجرين أو عمال في أراضيهم التي انتزعت منهم. ويظهر ما سبق، الاختلاف الواضح في تطبيق هذه السياسات بين البلدين. ففي سورية، استخدمها الفرنسيون كأداة سياسية لإضعاف النخب التقليدية ومساومة القوى السياسية، دون أن تؤدي إلى اقتلاع الفلاح السوري من أرضه. أما في تونس، فجاءت السياسات الزراعية استجابة مباشرة لمتطلبات المشروع الاستيطاني، وأدت إلى تفكيك البنية الزراعية التونسية، وقطعت الصلة التاريخية بين الفلاحين التونسيين وأرضهم، وخلقت واقعاً اجتماعياً واقتصادياً صعباً لم يشهده الفلاح السوري.

6 - الممارسات الاجتماعية والثقافية في كل من سورية وتونس.

تشابهت السياسات الاجتماعية التي انتهجتها فرنسا في سورية وتونس، وكشفت عن تناقض واضح بين المبادئ التنويرية التي ادّعت فرنسا تبنيها، والممارسات الفعلية التي نفذتها على الأرض. ففي حين روجت الإدارة الفرنسية لخطاب قائم على قيم الحرية والمساواة والمدنية، المنبثقة من المبادئ الأساسية للجمهورية

الفرنسية، كشفت سياستها التطبيقية عن نزعة استعلائية واضحة؛ تجلت في ممارسات استغزائية استهدفت المشاعر الدينية والقيم الثقافية للمجتمعات المحلية في كلا البلدين. ولم تكن هذه الممارسات عشوائية، بل تكررت بشكل منهجي دون أن يكون لها أي مبرر عملي يستفيد منه الاحتلال. فبدلاً من الالتزام بالقيم المدنية التي افتخرت بها فرنسا، سارعت فور سيطرتها على البلدين إلى تبني نهج يعكس روحاً متعصبة تذكر بعقلية العصور الوسطى، هدفها الأساسي إظهار التفوق والقوة دون اعتبار لمشاعر السكان المحليين. فما الفائدة السياسية التي حققتها فرنسا من نصب تمثال لشخصية دينية مكروهة في مدخل العاصمة التونسية، أو إقامة مراحيض للجنود في مقبرة إسلامية بدمشق؟ إلّا في التسبب في زيادة الاحتقان والغضب الشعبي.

أما في مجال التعليم، فقد ظهر أيضاً هذا التناقض بشكل واضح بين الأهداف الفرنسية المعلنة بالنهوض بالبلدين، والذي يشكل التعليم حجر الأساس لتحقيقه، وبين ما طبّقه من سياسات على أرض الواقع فيهما؛ والتي اختلفت بدورها بين البلدين، مدفوعةً بالاختلاف الجوهري بين طبيعة المشروع الفرنسي في كل منهما. ففي سورية، عملت فرنسا على إضعاف التعليم المحلي الرسمي والتقليدي، سواء لصالح المدارس الفرنسية أو المدارس التابعة لجهات طائفية ومذهبية، والتي سعت إلى جذب أبناء مختلف الطوائف إليها؛ في محاولة واضحة لخلق نخبة محلية متأثرة بالثقافة الفرنسية، ومنفصلة عن هويتها الإسلامية والقومية العربية. أما في تونس، فقد كانت السياسات التعليمية أكثر عنصرية؛ بحكم الطبيعة الاستيطانية للمشروع الاستعماري الفرنسي هناك. فقد مُنح التلاميذ التونسيون من الوصول إلى التخصصات العليا والمهنية المتقدمة، بينما فُتحت تلك المسارات التعليمية أمام أبناء الجالية الفرنسية المستوطنة. كما أدت البنية الاجتماعية الجديدة التي أوجدها الاستعمار إلى خلق جسم مستوطن قادر على الضغط والتأثير في رسم السياسات التعليمية؛ وهو ما ولد داخل الإدارة الفرنسية نفسها صراعاً بين تيارين: تيار يدعو إلى فرنسة المجتمع التونسي عبر نشر التعليم، وتيار آخر يحذر من تعليم التونسيين خوفاً من أن يتحولوا إلى منافسين للمستوطنين في سوق العمل أو أن يستخدموا معارفهم في العمل الوطني المقاوم. وقد أدى هذا الانقسام إلى إنتاج سياسة تعليمية مرتبكة وعُصريّة في مجملها، عمّقت التفاوت الاجتماعي بين المستوطنين والسكان التونسيين أصحاب الأرض. ويظهر ما سبق وجود اختلاف في السياسات الفرنسية التعليمية بين البلدين، فبينما انتهجت في سورية سياسة ترتكز على زعزعة الهوية الوطنية عبر إضعاف التعليم الرسمي وتعزيز المدارس الفرنسية والطائفية، اتخذت في تونس سياسة متخبطة بين الإقصاء العنصري الصريح الذي يركز على تعليم المستوطنين ويهمل تعليم التونسيين، وبين توجه آخر كان يرغب بمحو الهوية التونسية ونشر الفرنسية.

7- السياسة الفرنسية مع النخب المحلية في كل من سورية وتونس.

اتسمت طبيعة العلاقة التي أقامتها السلطات الفرنسية مع النخب المحلية في كل من تونس وسورية بتناقضات كبيرة، وتراوححت بين التشدد والمرونة، فقد قامت سياسة الفرنسيين تجاه النخب على مبدئين: الأول، تقويض نفوذ الأعيان التقليديين الذين يرفضون التعاون معها وزعزعة مراكز قوتهم، والثاني: محاولة استقطاب فئات نخوية اجتماعية ودينية، قديمة كانت أو جديدة، وإقامة تحالفات نفعية معها، وذلك بهدف ضمان ولاء هذه

النخب من خلال الحفاظ على امتيازاتها الاقتصادية ومنحها بعض المناصب، مقابل تبنيها لخطاب مساند لسياسات الاحتلال أو على الأقل انسحابها من دائرة المعارضة الفعلية.

ففي سورية، اتسمت علاقة الفرنسيين بالنخب المحلية بدرجة عالية من التقلب وعدم الاستقرار. فخلال المرحلة الأولى، حاول الفرنسيون تهميش الكثيرين من الأعيان والوجهاء، مفضلين التعامل مع وجاهات من الدرجة الثانية. وقد بلغ التهميش ذروته في مناطق كجبل الدروز؛ حيث قابلت الإدارة الفرنسية شيوخ العشائر وكبار الأعيان بسياسة متعالية واستخفاف، وهو ما تحول لاحقاً إلى خطأ استراتيجي فادح دفعت ثمنه مع اندلاع الثورة السورية الكبرى عام 1925. وقد أجبرت الثورة الفرنسيين على مراجعة جذرية لسياستهم، فاتجهوا نحو استيعاب النخب، والتفاوض مع الوجاهات الوطنية ذات التأثير الشعبي، وإشراكهم إلى جانب الأعيان الموالين في الحياة السياسية كبديل عن العمل المسلح.

وأيضاً في تونس، فرغم الضربات الاقتصادية الموجهة التي تلقاها كبار الملاك والأعيان حتى قبل إعلان الحماية، والتي كانت نتيجة لسيطرة التجار الأوروبيين على حلقات الاقتصاد عبر نظام الامتيازات، وهو ما استمر بعد فرض الحماية بوتيرة أشد قسوة، إلا أن الإدارة الفرنسية كانت تُدرك أهمية استيعاب بعض هذه النخب بدلاً من تهميشها بالكامل. وفي الحقيقة كانت هذه السياسة تتماشى مع ما كانت قد خططت له عند اختيارها لنظام الحماية في تونس، وما كان يعنيه ذلك من الابقاء على هيكلية إدارية محلية شكلية تتخذها ستاراً تحكم من خلالها على تونس. وعليه، اتجهت فرنسا إلى توظيف عدد من الأعيان في العاصمة والأقاليم بمناصب إدارية وفق معايير الولاء والطاعة، مستفيدة من نفوذهم المحلي والوجاهة الاجتماعية التي يتمتعون بها، لضمان السيطرة غير المباشرة على المجتمع التونسي. وقد تجلت براعة الفرنسيين في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، حين سارعوا إلى تعزيز شكلي لتمثيل التونسيين في المجالس التمثيلية، وقد أثمر هذا النهج نتائج ملموسة، تمثلت في نجاح الفرنسيين في إبعاد عدد من الوجاهات الاجتماعية والسياسية عن دائرة التأييد للحزب الحر الدستوري. ليس هذا وحسب، بل جعلوهم يتنافسون على المقاعد في المجالس التمثيلية التي أقامتها سلطات الحماية.

وفي إطار الموضوعية، يجب ألا نغفل حقيقة أن هذه النخب المتعاونة مع الفرنسيين في كلا البلدين لم تكن مجرد أدوات طيعة أو عملاء بالمعنى التقليدي. فقد سجّل التاريخ لها في مناسبات عديدة مواقف وطنية مشرّفة، تجاوزت من خلالها دورها المفترض كواجهات محلية للاحتلال الفرنسي. ففي سورية، نجد أن هذه النخب وقفت، وبشكل جماعي، في وجه مشروع معاهدة 1933 المجحفة، رغم الضغوط الفرنسية. كما تمسّكت بشكل حاسم بمطلب الوحدة السورية، رافضة سياسة التقنيت الطائفي التي انتهجتها فرنسا. وبصورة مماثلة في تونس، نجد أن بعض الشخصيات والهيئات المحسوبة على التيار المتعاون مع الفرنسيين، كالحزب الإصلاحي، قد تحالفوا مع الحزب الدستوري، ومع الاشتراكيين الفرنسيين للوقوف في وجه (لجنة هيريو) الاستشارية في العشرينيات ومقترحاتها المجحفة. كما شاركت صحف محسوبة على التيار الموالي لفرنسا في الهجوم على الممارسات الفرنسية في مطلع الثلاثينيات، جنباً إلى جنب مع الصحف المحسوبة على الحزب الدستوري؛ مما أدى إلى إغلاقها، وهو ما يدل أنّ ولاء هذه النخب لم يكن مطلقاً، وأن هناك حدوداً وطنية لم

يكن مسموحاً تجاوزها مهما بلغت الضغوط.

ويتضح مما تقدم، أن السياسة الفرنسية تجاه النخب المحلية في كلا البلدين قد اتسمت بنوع من البراغماتية، فاعتمدت في تونس على الاستيعاب الشكلي للنخب التقليدية، وكذلك الأمر في سورية، فرغم مرور النخب الوطنية بمرحلة تهميش في بداية الانتداب، إلا أن فرنسا سرعان ما اضطرت لمراجعة سياستها بعد الثورة السورية الكبرى. مع لظ أنه وعلى الرغم من نجاح فرنسا النسبي في خلق انقسامات سياسية عبر استقطاب بعض النخب، إلا أن هذه السياسة لم تكن مطلقة النجاح، حيث حافظت النخب المتعاونة في كثير من الأحيان على حدود وطنية رفضت تجاوزها، وهو ما يعكس مدى تعقيد العلاقة الفرنسية مع النخب الوطنية في البلدين، والتي لا يمكن حصرها بثنائية الخيانة والوطنية.

رابعاً: مقارنة في النضال الوطني ضد الاحتلال الفرنسي في كل من سورية وتونس.

1- ردود الفعل الوطنية الأولية والمقاومة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي: طبيعتها وامتدادها.

شكلت المقاومة المسلحة ردة الفعل الأولى على الاحتلال الفرنسي في تونس وسورية، إذ انطلقت منذ اللحظات الأولى لوقوع البلدين تحت السيطرة الفرنسية. ورغم التشابه في التفوق العسكري الهائل للجيش الفرنسي، وما أبداه الشعبان من بسالة في مواجهة الاحتلال، فإن مسار المقاومة في البلدين اتخذ اتجاهين مختلفين تماماً من حيث طبيعته واستمراريته. ففي سورية، اتخذت المقاومة طابعاً مزدوجاً؛ جمع بين المقاومة الشعبية المنظمة التي بدأت بالاشتعال منذ عام 1918 في المناطق الساحلية ثم الداخلية من جهة، والمقاومة الرسمية التي بدأت فعلياً منذ اندلاع تلك الثورات الشعبية من جهة أخرى. فقد تدرجت مشاركة السلطات الرسمية من الدعم غير المباشر عبر تقديم السلاح والتمويل، إلى المواجهة العسكرية المباشرة مع الفرنسيين، والتي قادها وزير الحربية يوسف العظمة شخصياً في موقعة ميسلون عام 1920. ورغم أن هذه المواجهة الرسمية كانت رمزية إلى حد كبير من الناحية العسكرية، إلا أنها مثلت إشارة بالغة الأهمية لوحدة الصف الرسمي والشعبي ضد المحتل، وأصبحت لاحقاً أيقونة في الذاكرة الوطنية السورية. أما المفارقة الأهم، فتكمن في استمرارية النضال المسلح في سورية وتجده السري. فبعد أن أخدمت فرنسا المقاومة الأولية بعنف وقسوة، لم يدخل النضال المسلح في سبات طويل؛ بل تجدد بشكل أوسع نطاقاً، وأكثر تنظيماً، وأشد عنفاً مع انطلاق الثورة السورية الكبرى عام 1925. وقد شكلت هذه الثورة تهديداً وجودياً حقيقياً للاحتلال الفرنسي، وألحقت به خسائر مادية وبشرية جسيمة، وأجبرت فرنسا على إعادة النظر في استراتيجياتها السياسية والعسكرية في سورية.

أما في تونس، فقد اقتصرت المقاومة المسلحة على بعض الزعامات والقبائل المحلية، دون أي مشاركة تذكر من السلطة الرسمية وعلى رأسها الباي الذي أثر التسليم مبكراً والتعاون مع القوات الفرنسية. كما أن المقاومة، ورغم شراستها وبسالة مقاتليها في البداية، إلا أنها لم تتجدد بشكل كفاح مسلح واسع النطاق في فترة بين الحربين، وظلت محصورة في إطار صدامات شعبية محلية بقيادة قوى محلية، أجمعت، رغم اختلاف توجهاتها وخلفياتها، على عدم طرح خيار الكفاح المسلح كاستراتيجية وطنية طيلة فترة بين الحربين. وهو ما

يكشف عن حجم الاختلاف في أنماط المقاومة المسلحة واستمراريتها بين البلدين، وأثر الظروف السياسية المحلية في كيفية تفاعل كل بلد قياداً وشعباً مع الاحتلال الفرنسي، فبينما اتسمت التجربة السورية بثنائية المقاومة الشعبية والرسمية، وبقدرتها على التجدد بعد فترة وجيزة، لم تستطع التجربة التونسية أن تتجاوز إطار المقاومة الشعبية الأولية، ولم تتحول إلى ثورة وطنية مسلحة شاملة طوال فترة ما بين الحربين كما حدث في سورية.

2 - الحياة الحزبية في كل من سورية وتونس.

تُظهر الحياة الحزبية في سورية وتونس تحت الاحتلال الفرنسي تبايناً كبيراً، ويعود هذا الاختلاف إلى طبيعة التطور السياسي في كل بلد، وهو ما أنتج نموذجين مختلفين في العمل الحزبي وأشكال النضال الوطني. ففي سورية، اتسم المشهد الحزبي بالثراء والتنوع الأيديولوجي. فبالإضافة إلى الأحزاب التقليدية التي كانت تعبر أساساً عن مصالح قوى وشخصيات محلية ومناطقية. شهدت سورية أيضاً ولادة أحزاب أيديولوجية ذات اتجاهات متعددة؛ تنوعت ما بين القومية العربية، والقومية السورية، والأممية كالمشيوعية. وقد امتازت هذه الأحزاب بتبنيها هياكل تنظيمية حديثة ومتطورة بدءاً من فترة الثلاثينات، متأثرة في ذلك بالنماذج الأوروبية. ويمكننا أن نُرجع هذا التنوع الفكري والسياسي إلى الخلفية الثقافية والفكرية الغنية التي كانت قائمة في سورية قبل فترة الانتداب؛ حيث كانت السجلات الفكرية تحتل موقع الصدارة في النقاش بين النخب السورية حتى قبل الحرب العالمية الأولى، والتي تمحورت حول الهوية بين (إسلامية، وعربية، وسورية)، وحول شكل الإطار السياسي الذي سيحكم البلد: بين البقاء ضمن الدولة الإسلامية العثمانية أو الانفصال ضمن كيان قومي عربي أو سوري. كما شكّلت الفترة الفيصلية، رغم عمرها القصير، محطة بالغة الأهمية في التاريخ السوري الحديث؛ حيث مثلت فرصة استثنائية لتحقيق أحلام التيارات الفكرية والسياسية الوطنية. فقد انتقلت هذه التيارات من دائرة التنظير والمثاليات إلى ميدان التطبيق العملي، واستطاعت تجسيد أيديولوجياتها على أرض الواقع. فقد كان صعود كيان عربي مستقل في قلب المنطقة العربية - الآسيوية إثر انهيار الدولة العثمانية حدثاً استثنائياً، يصعب تخيل حدوثه في مطلع القرن العشرين.

في المقابل، كانت الحياة الحزبية في تونس مختلفة تماماً، فقد اتسمت بطابع عملي، وتركزت مطالبها حول قضايا دستورية ومعيشية ومؤسسية. ولم تشغل نفسها بتبني أيديولوجيات سياسية قومية أو اقتصادية شاملة قد تحدث تحولاً جذرياً في بنية المجتمع التونسي أو هويته الوطنية. ويظهر هذا التوجه الواقعي جلياً في أحزاب مثل (الحزب الحر الدستوري القديم والجديد) و(الحزب الإصلاحية)، والتي استمدت أسماءها وأجنداتها مباشرة من المطالب السياسية والإصلاحية. ورغم تنوع الخلفيات الفكرية للكثير من أعضائها بين الإسلامية والعربية، إلا أن جميع هذه الأحزاب تجنبت تبني أيديولوجيات صريحة أو الانغماس في النقاشات الفكرية، مكثفة بالمطالبة بالإصلاحات الدستورية والسياسية ضمن الإطار السياسي القائم. ويمكن أن نعزو هذا الاختلاف إلى حرص التونسيين على عدم تبني أفكار أيديولوجية تتجاوز بأهدافها الحدود التونسية، خوفاً من فقدان دعم الأحزاب اليسارية الفرنسية، التي كانت ورغم مساندتها للحركة الوطنية التونسية، تحصر دعمها بالمطالب الإصلاحية الدستورية فقط، ولم تكن لتؤيد أي حزب يتجاوز هذه المطالب أو يتبنى أيديولوجيات

عربية أو إسلامية تتجاوز حدود تونس. بينما اختلف الوضع في سورية، فلم تكن هناك تفاهات مماثلة بين الأحزاب السورية والفرنسية، فباستثناء الحزب الشيوعي السوري، والذي كان يُنسق مع الحزب الشيوعي الفرنسي بما يتعلق بمواقفه من العملية السياسية السورية، والذي انعكس على موقفه الداعم للاتفاقية السورية-الفرنسية في العام 1936، لم تُقم بقية الأحزاب السورية تحالفات فعلية مع الأحزاب الفرنسية؛ لذلك لم تجد هذه الأحزاب نفسها مضطرة للتخلي عن أيديولوجياتها القومية العابرة للحدود، والتي كانت قد تبنتها الكثير من القوى الوطنية حتى قبل الاحتلال الفرنسي.

وبالمحصلة، تكشف المقارنة في الحياة الحزبية بين البلدين عن تباين واضح في الأيديولوجيات والمطالب التي تبنتها. فبينما ركزت الأحزاب السورية على فكرة الهوية بين سورية أو عربية، وحول شكل الإطار السياسي للدولة، وهو ما وُلد حركة فكرية سياسية غنية ومتنوعة أيديولوجياً، ركزت الأحزاب التونسية في المقابل على مطالب إصلاحية عملية محددة سعت إلى تحقيقها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاختلاف في المنهجيات لم يحل دون إجماع الأحزاب في كلا البلدين على هدف واحد مركزي، وإن بدا بعيد المنال، وهو التحرر من السيطرة الفرنسية، واستعادة السيادة الوطنية.

كما برزت المنظمات الشبابية كإحدى الأدوات التنظيمية المهمة التي اعتمدت عليها الحركات الوطنية في سورية وتونس. لكن طبيعتها ودرجة تطورها اختلفت بين البلدين بحسب تطور المسار السياسي فيهما. فازدهرت في سورية التنظيمات الشبابية والكشغية، ولعبت دوراً هاماً في تنظيم الشباب الوطني وتعليمهم الانضباط. بيد أن المشهد السياسي شهد تحولاً ملحوظاً مع ظهور التنظيمات الشبابية شبه العسكرية، مثل (أشبال العروبة) و(القمصان الحديدية). وقد اقتبست هذه التنظيمات زيتها الموحد، وانضباطها الصارم، من تنظيمات الأحزاب الأوروبية اليمينية في ذلك العصر. واستطاعت الأحزاب السورية، وعلى رأسها الكتلة الوطنية، تكييف هذا النموذج وتوظيفه لخدمة القضية الوطنية، وحولتها إلى أدوات فاعلة في تنظيم الشارع وتعبئة الجماهير في المظاهرات والاحتجاجات. ليس هذا وحسب، بل نجحت القوى السياسية في استخدامها كأدوات فعالة ضد الخصوم السياسيين في الشارع. وقد ارتبط ظهور هذه التنظيمات ارتباطاً وثيقاً مع وصول الكتلة الوطنية إلى الحكم في عام 1936، حيث منحها هذا الدعم الرسمي شرعية وإمكانات أوسع، فتحوّلت من مجموعات كشفية إلى قوة شبه نظامية مؤثرة في المشهد العام، وهو ما أضاف بعداً تنظيمياً مهماً إلى تجربة العمل الحزبي السوري.

أما في تونس، فقد اقتصر الأمر على ظهور تنظيمات كشفية وشبابية ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالقوى السياسية، ولا سيما الحزب الحر الدستوري. وقد أدت هذه التنظيمات أدواراً تنظيمية مهمة، تمثلت في تنظيم المظاهرات، وتوفير الحماية الرمزية للشخصيات الحزبية خلال جولاتها، ونشر الأفكار الوطنية بين صفوف الشباب. لكنّ الملاحظ أن هذه التنظيمات لم ترتقي إلى ذلك الشكل شبه العسكري الذي ميّز نظيرتها السورية، ويعزى هذا الاختلاف إلى عامل أساسي هو اختلاف المسار السياسي بين البلدين. ففي سورية، وفر وصول الكتلة الوطنية إلى سدة الحكم دعماً شبه رسمي لهذه التنظيمات؛ مما سمح لها بالتحرك، والتوسع بطريقة لم تكن متاحة في تونس التي بقي فيها الحزب الدستوري يعمل من خارج أجهزة الدولة، وتحت الرقابة

المباشرة لسلطات الحماية، مما حال دون تحول تنظيماتهم الشبابية إلى قوى شبه عسكرية منظمة، وأبقاها محصورة في الإطار المدني والتعبوي، دون القدرة على تبني ذلك الطابع شبه العسكري المتقدم الذي شهدته سورية.

وأخيراً، لا بد من تسليط الضوء على تباين أساسي في مدى أهمية الدور النقابي ضمن الحراك الوطني ورد الفعل الفرنسي عليه في كلا البلدين. ففي سورية، وعلى الرغم من بروز دور فاعل للمنظمات النقابية تجاوز المطالب المهنية المحضة والاعتصامات العمالية إلى المشاركة في النشاط السياسي، مثل تأييد القوى الوطنية في الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات في بداية الثلاثينات. ورغم ما تعرضت له بعض الاعتصامات العمالية من قمع من قبل الدرك والشرطة، إلا أن سلطات الانتداب الفرنسي لم تتخذ إزاءها ذلك الموقف المتشدد الذي اتبعته في تونس. ففي تونس، تعرضت الحركة النقابية لقمع شديد الوطأة خلال العشرينيات، تراوح بين الاعتقال، والمحاكمة، وإصدار أحكام قاسية في حق القادة النقابيين. ويمكن إرجاع هذا الاختلاف الكبير إلى الطبيعة الاستيطانية التي ميزت الوجود الفرنسي في تونس. فقد وُجدت في تونس تنظيمات نقابية فرنسية خالصة أنشئت أصلاً للدفاع عن مصالح العمال الفرنسيين والأوروبيين المقيمين في تونس، والتي ادعت احتكار الشرعية النقابية بوصفها ممثلة لهؤلاء المستوطنين، وامتداداً للحركة النقابية في فرنسا ذاتها، والتي كانت تحظى باعتراف السلطات الفرنسية، ودعم تام من الأحزاب اليسارية فيها. في المقابل، مثل التنظيم النقابي التونسي الوطني خطراً كبيراً على المخطط الاستعماري الفرنسي؛ وذلك لسببين رئيسيين: أولاً، رفعه راية الهوية التونسية التي ناقضت مشروع فرنسة البلاد في صميمه؛ وثانياً، تحالفه المبكر مع الأفكار الشيوعية التي كانت تعلن معارضتها الصريحة لكل أشكال الاستعمار في أنحاء العالم، وتدعو إلى تحرير جميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية، وهو موقف لم يكن مقبولاً حتى لدى التيارات الفرنسية المتعاطفة مع النضال السياسي التونسي كالأحزاب الاشتراكية. واستمر هذا العداء الواضح للنقابات الوطنية في الثلاثينيات؛ فحتى بعد ابتعادها عن الشيوعية، بقيت تشكل تهديداً لمشروع الفرنسة بإصرارها على تأكيد الهوية الوطنية كأساس لوجودها. وهذه العوامل مجتمعة كانت غائبة إلى حد كبير في سورية، حيث لم يكن هناك وجود كبير لعمال فرنسيين يحتاجون إلى نقابات فرنسية، ولم يكن هناك مشروع استيطاني فرنسي تُهدده هوية نقابية وطنية؛ وهو ما يفسر التباين الواضح في التعامل الفرنسي مع العمل النقابي في البلدين.

3 - التحالفات السياسية للقوى الوطنية في كل من سورية وتونس.

تكشف قراءة التجربة النضالية الوطنية في كل من سورية وتونس عن تباينات واضحة في شكل التحالفات السياسية التي اعتمدتها الحركات الوطنية فيهما، ويعود ذلك لخصوصية التجربة الوطنية في كلا البلدين؛ والتي تأثرت بطبيعة النخب السياسية المحلية، ومدى الشرعية التي تمتعت بها في نظر الشعبين، إضافة إلى طبيعة المشروع الاستعماري الفرنسي في كل منهما.

ففي سورية، اتسمت الاستراتيجية التي اعتمدتها القوى الوطنية بالمبدئية؛ حيث رفضت القوى الوطنية التعاون مع الحكومات المحلية التي رأتها دمية في يد الفرنسيين. ولم تسع هذه القوى لطلب الشرعية من رأس السلطة المحلية، بل هي من سحبت الشرعية الوطنية والشعبية منها؛ معتبرة إياها مجرد أداة لتنفيذ الإرادة

الفرنسية. كما اتجهت هذه القوى صراحةً إلى مهاجمة المتعاونين مع الفرنسيين، معتبرةً ذلك ركناً أساسياً من أركان النضال الوطني. وقد تجلت هذه الاستراتيجية في الخطاب السياسي السوري الذي كان واضحاً وصريحاً برفضه أي شكل من أشكال المساومة على مبادئ الوحدة، والسيادة، والاستقلال. أما في تونس، فقد اتسمت استراتيجية الحزب الحر الدستوري، بشقيه القديم والجديد، بالواقعية السياسية؛ حيث ركز في تحالفاته على كسب تأييد الباي كمصدر للشرعية التقليدية والتاريخية، متجاوزاً بذلك منطق تخوين قيادة البلاد المتعاونة مع الفرنسيين، كما حدث في سورية. وفي الوقت ذاته، سعى الحزب الدستوري إلى بناء علاقات قوية مع القوى اليسارية الفرنسية، معتمداً على شبكة من العلاقات التي أقامها مع النخب السياسية في فرنسا. وقد تجاوز هذا التعاون حدود كسب التعاطف إلى إقامة تحالفات سياسية فعلية.

ويمكننا أن نعزو هذا الاختلاف في استراتيجيات التحالف السياسية إلى جملة من العوامل المرتبطة بالتباين في الأوضاع السياسية والاجتماعية بين البلدين. فقد دفع وجود جالية فرنسية مستوطنة كبيرة في تونس، مع ما رافق ذلك من امتدادات للأحزاب الفرنسية، بالحركة الوطنية التونسية إلى اعتماد دبلوماسية أكثر تركيزاً على التأثير في مراكز القرار الفرنسية. فالمواطنون الفرنسيون، مع الأحزاب والتيارات التي تمثلهم، لم يكونوا خارج الحدود؛ بل كانوا يعيشون بين التونسيين، ويسيطرون على الوزارات والمجالس التمثيلية، والاقتصاد، ووسائل الإنتاج. وقد جعل هذا الواقع من فكرة التحالف مع الأحزاب الفرنسية والتأثير على الرأي العام الفرنسي أمراً واقعياً وحيوياً للنضال الوطني التونسي، على عكس ما حدث في سورية حيث خلا المشروع الفرنسي من الطابع الاستيطاني، وافترق إلى وجود جالية مستوطنة أقامت فروعاً للأحزاب داخل سورية قادرة على التأثير في مركز القرار الفرنسي.

أما من ناحية سعي القوى الوطنية التونسية للتحالف مع رأس السلطة المحلية المتعاونة مع الفرنسيين، فيمكن أن نعزو إلى عاملين: الأول، العمق التاريخي لمنصب الباي وارتباطه الوثيق في الوعي الشعبي بالهوية الوطنية التونسية، مما منحه شبه حصانة من الانتقاد العلني؛ والثاني، تنبؤ القوى الوطنية إلى الشرعية الدولية والقانونية التي أقرتها فرنسا للباي عبر معاهدات الحماية، وما يشكله ذلك من مكسب سياسي تستطيع هذه القوى، عبر تحالفها معه، من الاستفادة منه وتحويله إلى مكاسب على الصعيدين المحلي والدولي. وهذا الأمر لم يوجد في سورية؛ حيث ارتبطت القوى المحلية المتعاونة مع الفرنسيين في الوعي الشعبي بأنها أدوات غير شرعية لقوات محتلة أزالت الحاكم الشرعي للبلاد (الملك فيصل) قهراً، مما حرّمها من أي شرعية شعبية أو سياسية. وللمفارقة، فإن نزع الشرعية هذا استُخدم حتى ضد الكتلة الوطنية من قبل خصومها عندما استلمت السلطة في منتصف الثلاثينيات.

ولابد من الإشارة أخيراً لظاهرة تميز بها النضال الوطني في كلا البلدين، وهي الميل إلى احتكار العمل الوطني وقيادته. ففي سورية، نجد هذه السياسة بوضوح في ممارسات حزب الشعب في العشرينيات، وفي ممارسات الكتلة الوطنية التي سعت إلى السيطرة على جميع المؤسسات الدستورية بعد استلامها السلطة في العام 1936، كما عملت على قمع الكثير من الحركات المعارضة لسياساتها، فاستخدمت أجهزة الدولة لملاحقة أعضاء عصبة العمل القومي وأنصار عبد الرحمن الشهبندر، والذي لم تتوان عن وضعه تحت

الإقامة الجبرية في بلودان عام 1938. وتكررت هذه الممارسة في تونس، فنجد لدى كلا الحزبين الدستوريين القديم والجديد رغبة واضحة في احتكار العمل النضالي، ورفض أي محاولة لإصلاح الصدع السياسي بينهما. ولم تبقَ هذه الرغبة في احتكار العمل الوطني محصورة بالصراع بين الحزبين، بل امتدت حتى للحركة النقابية الوطنية، سواء بتخلي الحزب الدستوري عنها والتعاون مع الفرنسيين ضدها في العشرينيات، أو بمحاولة احتكار القرار النقابي بشكل كامل في الثلاثينات، وهو ما قاد إلى استغلال الفرنسيين لهذا الصراع لإنهاء التجربة النقابية.

4- مقارنة أساليب واستراتيجيات وأولويات النضال الوطني في كل من سورية وتونس.

اختلف النضال الوطني ضد الفرنسيين في تونس وسورية بشكل كبير من حيث الأساليب والاستراتيجيات والأولويات. ويعود هذا الاختلاف إلى طبيعة المشروع الاستعماري الفرنسي، والبنية الاجتماعية، والمسار التاريخي في كل بلد. ففي سورية، اتخذ النضال ضد الانتداب الفرنسي مساراً متصاعداً ومتعدد الأدوات؛ فهو بدأ بالمقاومة المسلحة منذ اللحظة الأولى للانتداب، ثم اعتمد العمل السري عبر المناشير والبيانات، والحراك الجماهيري المنظم عبر المظاهرات والاحتجاجات. لتصل المقاومة إلى ذروتها مع اندلاع الثورة السورية الكبرى عام 1925؛ والتي أعادت تنظيم العمل المسلح. ولم يخدم النضال رغم انحسار الثورة بل انتقل إلى المسار السياسي عبر المشاركة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، مستنداً إلى قاعدة جماهيرية واسعة شكلت منذ بداية الانتداب سنداً قوياً للحركة الوطنية. كما رافق ذلك نشاط دبلوماسي موجه إلى الساحة الدولية، ولا سيما إلى عصبة الأمم، ولجنة الانتداب، والدول ذات التأثير الفاعل في القرارات الدولية. في المقابل، شكّل النضال الوطني في تونس نموذجاً مختلفاً، تطور عبر مرحلتين. ففي البداية، اتخذ هذا النضال مساراً إصلاحياً سلمياً وهادئاً؛ معتمداً على آليات دبلوماسية تقوم على التواصل مع الباي والسلطات الفرنسية، ومركزاً على مخاطبة الرأي العام الفرنسي، والنخب السياسية في باريس. وقد استخدم النضال الوطني لتحقيق ذلك أدوات متنوعة، مثل كتاب (تونس الشهيدة)، والصحف الناطقة بالفرنسية، إضافة إلى تشكيله لسلسلة من الوفود التي استهدفت الأوساط الإعلامية، والسياسية في فرنسا. وصولاً لفترة الثلاثينيات؛ حيث شهد النضال الوطني تطوراً في الأدوات النضالية، حيث تحولت الصحف الناطقة بالفرنسية من مخاطبة الضمير الفرنسي إلى خطاب الشارع التونسي، بالإضافة إلى تبني الحراك الجماهيري والتوجه إلى الشارع.

ويمكن تفسير هذا التباين عبر عدة مستويات. فعلى الصعيد الإعلامي، استفادت تونس من خصوصية وجود جسم استيطاني فرنسي كبير، وما رافقه من امتيازات قانونية وإعلامية، والتي مكّنت التونسيين من استخدام الصحف الناطقة بالفرنسية كمساحة للنضال؛ بينما لم تتوفر في سورية ظروف مشابهة لغياب البعد الاستيطاني. أما على مستوى الحراك الجماهيري، فيعود تأخر تونس نسبياً في استخدام الشارع كأداة نضالية إلى سلوك النخبة المثقفة التي فضّلت العمل السياسي المنظم، متأثرة بشدة الإجراءات القمعية قبل الحرب، التي تلت حوادث (الجلاز والترامواي)، والتي وصلت إلى حد نفي معظم القيادات الوطنية؛ وهو ما أدى لخلق حالة من التردد لدى الوطنيين إزاء الزج بالشارع في مواجهة مباشرة مع سلطات الحماية مرة أخرى. فرغم قيام بعض المظاهرات الجماهيرية في العشرينيات، إلا أنها لم تكن ضمن الأدوات النضالية التي اعتمدها الحزب

الدستوري القديم، الذي حرص على الاعتماد بشكل شبه كامل في أدواته النضالية على تقديم العروض، وتنظيم الوفود. في المقابل، كانت ثقافة المشاركة العامة في الحياة السياسية، واستخدام الأدوات النضالية من قبل القوى السياسية الوطنية كالتظاهر والمقاطعة، ظاهرة مبكرة في سورية، استمرت طوال عهد الانتداب. بينما سينتظر الحراك الجماهيري التونسي حتى الثلاثينيات ليعود مجدداً إلى صدارة المشهد النضالي التونسي؛ مستنداً إلى تغير تركيبة النخبة السياسية بصعود جيل شاب متحمس داخل الحزب الدستوري الجديد، والذي سارع إلى تبني النضال الجماهيري كأحد أهم أدواته السياسية. ومع لحظ أنه ورغم اتساعه، ظلّ الحراك التونسي حريصاً على تجنب المواجهة المسلحة المنظمة رغم القمع الوحشي الذي مارسه سلطات الاحتلال؛ ولم يتطور إلى ثورة مسلحة شاملة كما حدث في سورية طيلة فترة ما بين الحربين؛ وذلك لإدراكه بتفوق الآلة العسكرية الفرنسية، وتقديره لحجم التكاليف البشرية والمادية الباهظة التي ستترتب على أي صدام عسكري غير مُتكافئ. وفي الحقيقة، لم تكن القوى الوطنية التونسية أكثر واقعية من القوى السياسية السورية، فلم يكن حزب الشعب السوري مشدوداً قُبيل الثورة إلى فكرة العمل المسلح، وحتى في جبل الدروز، ورغم الاحتقان الكبير قبل الثورة، وظهور محاولات لإشعال الموقف من قبل مشايخ آل الأطرش، إلا أنهم حاولوا مراراً حل الأمر بشكل سلمي، فسافروا إلى بيروت لعرض مطالبهم على المندوب السامي، ورغم الإهانة التي وجهها لهم برفضه لمقابلتهم، إلا أنهم ظلوا مصرين على الحل السلمي وسارعوا إلى دمشق فور حصولهم على دعوة من الفرنسيين لكي يعرضوا مشاكلهم؛ ويشير كل ما سبق بوضوح للواقعية السياسية التي تمتعت بها النخب السورية وإدراكهم لموازن القوى؛ بيد أن رُعونة المندوب السامي، وخيانتته لعهد الأمان الذي أُعطي لمشايخ الجبل، بالإضافة للهزائم الكبيرة والسريعة المفاجئة التي مُنيت بها القوات الفرنسية، قد شكلت مجتمعة عوامل استثنائية دفعت بالقيادة الوطنية السورية لاتخاذ قرار المشاركة في الثورة التي كانت حدثاً استثنائياً بمسبباته، وبمجرياته، وبناتجه.

وفيما يتعلق بالنشاط الدبلوماسي الخارجي، فيمكننا أن نعزو هذا الاختلاف إلى خصوصية الوضع في كلا البلدين. ففي سورية، أدركت القوى الوطنية أن شرعية الوجود الفرنسي، والمظلة القانونية التي تغطيه تأتي بشكل رئيسي من عصبة الأمم؛ لذلك ركزت عرائضها وجهودها الدبلوماسية على لجنة الانتداب في مقر الجمعية بجنيف، وعلى الدول الفاعلة على الساحة الدولية ذات الصوت المسموع في الجمعية أكثر مما سعت لكسب تعاطف الرأي العام الفرنسي. أما في تونس، فقد أخدمت خيبة الأمل التي أصابت الوطنيين بعد فشل محاولات التواصل مع مؤتمر الصلح، أي محاولة لاحقة للتواصل مع المجتمع الدولي. وعليه، أدركت القوى السياسية التونسية، انطلاقاً من الواقعية السياسية، وفهمها للتوازنات الدولية بعد الحرب، أن لا أمل لها بتحقيق أي مكتسبات حقيقية في المعركة الوطنية، إلا بالتأثير على الرأي العام الفرنسي الشعبي والرسمي.

أما على صعيد المطالب الوطنية التي تنبأها الحراك الوطني، فنجد اختلافاً واضحاً في الأولويات بين البلدين. فبينما ركز الحراك في سورية على المطالبة بإطار عام يحدد العلاقة مع الفرنسيين عبر معاهدة ثنائية شاملة، وعلى إقرار دستور جديد يحفظ استقلال البلاد وهويتها الوطنية الموحدة، نجد أن المطالب في تونس اختلفت نتيجة للسياق التاريخي الخاص بها. فقد كانت الدولة التونسية تمتلك دستوراً منذ أكثر من نصف قرن

(دستور 1861)، وهو ما ركز عليه الحزب الدستوري وجعله اسماً له وأساساً لمطالبه. فلم يكن الدستور بنظر التونسيين مجرد نص قانوني يبين صلاحيات السلطات، بل وثيقة قانونية وتاريخية تؤكد الهوية السياسية التونسية. كما كانت تونس، بعكس سورية، تمتلك معاهدة حماية ثنائية، والتي رأت فيها القوى الوطنية رغم إجحافها، أساساً قانونياً للطعن في المشروع الاستيطاني الفرنسي، والدفاع عن أولوية التونسيين في إدارة بلادهم، والوقوف بوجه سيطرة المستوطنين على الأرض، والاقتصاد، والوظائف، والمجالس النيابية، والسلطة التنفيذية. فقد شكل المستوطنون الفرنسيون خطراً وجودياً على الهوية التونسية ومصالح الشعب، مما جعل مطالب القوى الوطنية، وإن رفعت شعار الدستور نظرياً، تركز على تحديد العلاقة ازدواجية في السلطة بين التونسيين والمستوطنين. وقد مثلت هذه الازدواجية محوراً رئيسياً للنقاش السياسي بين دعاة المناصفة أو حتى الرفض المطلق لتمثيل المستوطنين، رغم قناعة هؤلاء بعدم واقعية هذا المطلب في ظل موازين القوى القائمة. في المقابل، لم تتوفر هذه العوامل في سورية؛ التي خلت من مشروع استيطاني وافقت على إطار دستوري أو معاهدة ثنائية عند فرض الانتداب، فجعلت مطالبها الوطنية تنصب على الاستقلال وتحقيق الدستور والمعاهدة وضمان وحدة البلاد، بعيداً عن إشكاليات ازدواجية السلطة وخطر الاستيطان التي شغلت تونس.

5- أثر المحيط الجغرافي على النضال الوطني في كل من سورية وتونس.

لعب الموقع الجغرافي دوراً مهماً في تشكيل مسارات النضال الوطني في سورية وتونس، وأثر بشكل كبير على خيارات الحركة الوطنية من جهة، وفي السياسات الفرنسية نفسها من جهة أخرى. ففي سورية، كان للوجود البريطاني في فلسطين وشرق الأردن والعراق، (وهي أقاليم خضعت بدورها لنظام الانتداب)، تأثير كبير على الحركة الوطنية. فقد بقيت الأنظار السورية، نخبياً وشعبياً، متجهة نحو بغداد؛ تراقب تطور الحياة السياسية فيها، وتستخلص منها معياراً لموقعها في الصراع مع فرنسا. إذ اعتبرت التجربة العراقية مثلاً على إمكانية انتزاع مكاسب من سلطة الانتداب، وتحولت المعاهدة العراقية-البريطانية لعام 1930 إلى ما يشبه الحد الأدنى الذي لا يجوز للقوى الوطنية السورية النزول عنه عند التفاوض مع الفرنسيين. وهذا ما شكل إخراجاً دائماً للدبلوماسية الفرنسية، التي وجدت نفسها مضطرة لتبرير إصرارها على تأخير منح سورية مكتسبات مشابهة، رغم أن كلا البلدين كانا خاضعين لنظام انتداب واحد. وبالتوازي مع ذلك، أثارت الأحداث في فلسطين على الحدود الجنوبية لسورية المشاعر القومية العربية. ولم تكن هذه المشاعر حكراً على النخبة المثقفة، بل وصلت إلى كل شرائح المجتمع السوري. وكان هذا الأثر القومي القادم من الجنوب والشرق قوياً بما فيه الكفاية ليهدد بإذابة الكيانات الطائفية المصطنعة، التي بذلت فرنسا جهداً استثنائياً لإقامتها وإطالة أمدها، والتي كانت أداة استباقية لمواجهة المشروع القومي العربي الذي كانت فرنسا تخشى أن يكون أداة للنفوذ البريطاني في المشرق العربي.

أما في تونس، فرغم اختلاف الوضع الإقليمي من حيث الشكل، إلا أنه تشابه في تأثيره على مسار النضال الوطني التونسي. فإذا كانت فرنسا قد شعرت بارتياح نسبي لابتعاد تونس عن بؤرة التوتر في المشرق بعد الحرب العالمية الأولى، وعن التأثير البريطاني المباشر في شمال إفريقيا، إلا أن إحكام سيطرتها على كامل المغرب العربي (الجزائر، وتونس، والمغرب) خلق لها تحدياً من نوع آخر. فقد وُلد هذا الاحتلال تياراً

وطنياً جامعاً، وتحول اجتماع أبناء هذه الأقطار في فرنسا نفسها، سواء للدراسة أو العمل، إلى بوتقة انصهرت فيها همومهم المشتركة. وتبلورت بينهم روح مغاربية متعاطفة. وسرعان ما قاد تطور هذا الوعي نحو محاولة توحيد النضال وتنسيق الجهود، وهو ما شكل مصدر إزعاج حقيقي للإدارة الفرنسية، والذي ظهر بوضوح بإصرار الكثير من القياديين الشبان العائدين من فرنسا في الحزب الدستوري الجديد خلال مؤتمر الحزب عام 1937 على إدراج بند التضامن مع حركات التحرر في المغرب العربي بشكل صريح في مقررات المؤتمر.

6- مقارنة بين النتائج السياسية للنضال الوطني في كل من سورية وتونس.

اختلفت النتائج التي حققها النضال الوطني في سورية تونس، وتباينت المكتسبات السياسية والدستورية التي استطاعت القوى الوطنية انتزاعها من الفرنسيين. ففي سورية، نجحت الحركة الوطنية عبر مسيرة كفاحية طويلة في انتزاع بعض المكاسب السياسية والتي اعتبرتها بعض القوى الوطنية في حينها انتصارات سياسية. وكان أبرز هذه المكاسب دستور 1930 والمعاهدة السورية-الفرنسية لعام 1936، والتي مثلت في ظاهرها تنويعاً لنضال الحركة الوطنية، وتجسيداً لطموحات قسم كبير منها. ورغم ذلك، كانت هذه المكتسبات في حقيقتها مجرد أدوات سياسية احتوت فرنسا من خلالها النضال الوطني وأبطأت زخمه. فالدستور الذي جاء ثمرة لنضال طويل، حُمِلَ بتعديلات وإضافات فرنسية أفقدته الكثير من النقاط السيادية والاستقلالية التي حاول الوطنيون إدراجها؛ حيث استطاعت فرنسا الحفاظ من خلاله على هيمنتها على القرار السياسي والاقتصادي. أما المعاهدة، فشكلت هي الأخرى نموذجاً واضحاً لمدى قدرة فرنسا على إفراغ أي إنجاز سياسي وطني من مكتسباته الحقيقية، حيث ظلت حبراً على ورق بسبب امتناع فرنسا المتعمد عن التصديق النهائي عليها، لا سيما بعد أن أرفقتها بملاحق مجحفة حولتها من معاهدة ثنائية تسمح بمشاركة حقيقية للسوريين في قيادة بلادهم، إلى أداة لتكريس الهيمنة الفرنسية. أما على الصعيد العملي، فقد شهدت الحياة البرلمانية تدخلاً مستمراً في الشؤون التشريعية، وتعرضت العمليات الانتخابية لتزوير متكرر، وعُطلت مراراً المجالس النيابية عند أي محاولة من النواب السوريين للاستقلال في القرار أو الخروج عن التوجيهات الفرنسية، وهو ما أفرغ النضال الوطني الكثير من مكتسباته، وأبقى السيادة الفعلية في يد الفرنسيين. ولا بد من الإنصاف في تسجيل مكسب حقيقي تمثل في وصول الكتلة الوطنية إلى سدة الحكم عام 1936، والتي مثلت، رغم تحفظات بعض القوى السياسية الأخرى كعصبة العمل القومي، تنويعاً لنضال الحركة الوطنية السورية، حيث انتقلت المقاومة من الشارع إلى الحكم، محققة شبه إجماع وطني حول شرعيتها كممثل للإرادة الشعبية، سواء في نظر الجماهير السورية، أو حتى في نظر السلطات الفرنسية والقوى المحلية المتعاونة معها.

في المقابل، شهدت تونس مساراً نضالياً مختلفاً في نتائجه؛ تميز بفشل الحركة الوطنية في تحقيق أي تقدم دستوري حقيقي، مثل إحياء دستور 1861. بل إن الحركة النضالية شهدت تراجعاً خطيراً في المطالب؛ حيث تحولت من المطالبة بالاستقلال والسيادة الداخلية إلى الاكتفاء بمطلب مناصفة هذه السيادة مع المستوطنين الفرنسيين، وهو تراجع كبير عن المطالب الأساسية التي نادى بها الحركة الوطنية. ويعود هذا الفشل إلى سياسات فرنسية عملت على عرقلة أي تطور سياسي. فمن ناحية، امتنعت فرنسا عن الالتزام ببنود معاهدات الحماية التي كانت الطرف الأساسي في صياغتها. ومن ناحية أخرى، تعمدت الإدارة الفرنسية إفشال أي حل

لإشكالية العلاقة بين التونسيين والمستوطنين؛ حيث استمرت القوانين والإصلاحات، رغم شعارات المساواة، في خدمة مصالح المستوطنين بشكل فاضح. وهو ما انعكس على نتائج النضال الوطني؛ فعجزت القوى الوطنية (في حزبها الدستوري القديم والجديد) عن تحقيق أي اختراق سياسي ملموس: فلم تتمكن من الوصول إلى المجلس الكبير أو قيادة الحكومة، بل فشلت حتى في جعل هذه المؤسسات تونسية خالصة.

وتكشف مقارنة التجربة النضالية في البلدين عن وجود تفاوت واضح في المكتسبات السياسية التي استطاعت الحركة الوطنية تحصيلها. ففي سورية، نجحت الحركة في انتزاع مكاسب شكلية، كالدستور والمعاهدة والوصول إلى الحكم، محققةً بذلك انتقالاً نحو المشاركة المؤسسية. بينما في تونس، فشلت القوى الوطنية في تحقيق أي مكتسبات سياسية أو دستورية حقيقية. ويمكن تفسير هذا التباين بين البلدين بعاملين: الأول، هو الصيغة القانونية لنظام الانتخاب والذي فرض على الفرنسيين القيام بمناورات سياسية استفادت منها القوى الوطنية السورية لتحقيق مكاسب وطنية. والثاني، الطبيعة الاستيطانية للمشروع الفرنسي في تونس، والتي خلقت قوى استيطانية داخل تونس استطاعت عرقلة تحقيق أي تقدم في العمل السياسي التونسي. ورغم ذلك، يتشابه البلدان في منهجية فرنسا المعطلة للمكتسبات الوطنية والتي قامت على المراوغة ونقض الالتزامات، وإن اختلفت الآليات بين إفراغ المكاسب من مضمونها في سورية ومنعها من الأساس في تونس.

نتائج الفصل الرابع.

1- مثل الطابع الاستيطاني للمشروع الفرنسي في تونس العامل الرئيسي في تمايز تجربتها عن سورية، وهو ما انعكس على كافة المستويات من أدوات النضال إلى السياسات التعليمية إلى عرقلة التطور الدستوري، والمؤسسي.

2- يشكل الاختلاف في الإطار القانوني الدولي للاحتلال الفرنسي، بين نظام الحماية في تونس، ونظام الانتخاب في سورية، عاملاً حاسماً في تفسير تباين السياسات الفرنسية، وحرية حركتها في البلدين؛ فقد منحت الحماية في تونس، لكونها اتفاقاً ثنائياً، فرنسا حرية واسعة في تنفيذ مشروعها الاستعماري دون رقابة دولية تذكر، بينما قيّد الانتخاب في سورية الذي استمد شرعيته من عصبة الأمم يد فرنسا نسبياً، وأخضعها لمساءلة دولية شكلية على الأقل.

3- كشفت التجربتان التونسية والسورية عن تناقض واضح بين الخطاب التحديثي الذي روجت له فرنسا، وبين ممارساتها الفعلية على الأرض؛ فقد أظهر الاحتلال الفرنسي في كلا البلدين وجهاً استعماريّاً يعيد إنتاج عقلية القرون الوسطى في التعصب والاستعلاء. ولم يُضعف هذا التناقض الشرعية الأخلاقية للوجود الفرنسي الذي كان يدعيه فحسب، بل تحوّل إلى عامل مُهدّد لمصالحه عبر إذكاء الاحتقان الشعبي ضد الفرنسيين.

4- تفوّق المشهد الحزبي في سورية بشكل ملحوظ على نظيره التونسي، وذلك من حيث الكثرة العددية والثراء الأيديولوجي. وقد أسهم هذا التنوع في تحويل النضال الوطني السوري من حراك محلي مطلبّي إلى مشروع فكري وسياسي أوسع، ارتبط عضويّاً بالمحيط العربي؛ حيث اعتبرته العديد من الأحزاب مرحلة ضمن مسيرة

التحرر القومي الشامل سورياً أو عربياً، على عكس الطابع الإصلاحى والمحلى الذى غلب على العمل الحزبى فى تونس.

5- رغم محدودية النتائج الملموسة لكلا التجربتين، إلا أن مسار النضال السورى تميز بتجربة سياسية ومؤسسية أغنى؛ فقد استطاعت القوى الوطنية السورية خوض غمار التجربة النيابية والوصول إلى سدة الحكم، بينما عجزت نظيرتها التونسية حتى عن ضمان تمثيل حصري فى المؤسسات التى ظلت قابضة تحت سيطرة المستوطنين.

6- رغم الاستثناء البارز الذى مثّله الثورة السورية الكبرى، فإن السمة الغالبة للنضال الوطنى فى الفترة بين الحربين فى كلا البلدين كانت سلمية؛ فقد تجنب الحركات الوطنية، بإدراك واقعى منها، خيار المواجهة المسلحة المباشرة مع الجيش الفرنسى المتفوق عليها، مدركةً التكاليف البشرية والمادية الباهظة التى ستترتب على مثل هذا الصدام غير المتكافئ.

7- أدى التعتن الفرنسى، ورفضه المتكرر للمطالب الإصلاحية، وتلاعبه السافر بحقوق الشعبين، رغم ما قدّمته الحركات الوطنية من ضمانات واضحة لمصالحه الاستراتيجية، إلى تبديد أى فرصة تفاهم دائم، وكشف هذا الموقف عن تجاهل فرنسى مطلق لمبادئ الواقعية السياسية؛ مما أدى تدريجياً إلى فقدانهم حتى تأييد بعض النخب المحلية التى كانت قد حظيت به فى البداية.

8- شنت فرنسا طيلة فترة احتلالها لتونس وسورية حرباً على الهوية الوطنية وعمدت إلى طمسها، وذلك عبر آيتين كانتا متباينتين فى الشكل لكنهما متشابهتين من حيث الهدف؛ فطبقت فى سورية سياسة التقسيم الطائفى والمناطقى، بينما نفذت فى تونس مشروعاً استيطانياً- ثقافياً شاملاً يهدف لفرنسة المجتمع.

9- تحددت استراتيجيات التحالف السياسى للقوى الوطنية فى كلا البلدين بفعل عوامل متنوعة منها ما يعود إلى المسار التاريخى للبلدين قبل الاحتلال الفرنسى، ومنها ما يعود إلى الاختلاف فى الطبيعة القانونية للوجود الفرنسى، وهدف مشروعه الاستعماري فى كلا البلدين. ففي تونس، أدى وجود مؤسسة الباي، وتمدد الأحزاب الفرنسية ضمن الجسم الاستيطاني إلى استراتيجية تحالف مزدوجة مع الباي، وأخرى مع اليسار الفرنسى. بينما أدى رفض الوطنيين السوريين لشرعية الحكومات المحلية التى أعقبت سقوط الحكم الفيصلى إلى تبني استراتيجية صدامية رافضة لأي تعاون مع تلك الحكومات، مع التركيز على التحالفات الداخلية، والتوجه نحو المحافل الدولية نظراً للخصوصية الدولية لنظام الانتداب.

10- أظهرت التجربتان السورية والتونسية معاً فشل المحاولة الفرنسية لقطع أواصر الحركة الوطنية بمحيطها الحضارى والإقليمى، وأثبتت مدى قوة الجغرافيا، والذاكرة الجمعية للشعوب فى تعطيل مشاريع العزل والتفكيك الفرنسية. ففي سورية، لم تتجح سياسة التفنيت الطائفى والمناطقى فى طمس الهوية العربية والإسلامية، وظل المحيط العربى مصدر إلهام الشعب السورى، ومحركاً لنضاله الوطنى. وأيضاً فى تونس، فقد خلق الوجود الاستعماري الفرنسى المشترك فى شمال إفريقيا واقعاً سياسياً واحداً، أنتج حراكاً وطنياً مشتركاً.

11- اتسمت سياسة فرنسا تجاه النخب في كلا البلدين ببرامجاتية قائمة على استقطاب واستيعاب هذه النخب. ففي تونس، تبنت سياسة تعتمد على عزل القوة الوطنية الراضية للتعاون، وإشراك النخب التقليدية التي قبلت بمشاركة الفرنسيين في الحكم الشكلي بما يضمن السيطرة على البلاد. وأيضاً في سورية، ورغم تذبذب سياستها بدايةً، إلا أنها سرعان ما اضطرت إلى التحول نحو سياسة أكثر استيعاباً للنخب الوطنية بعد الثورة السورية الكبرى.

12- على الرغم من تعاون الكثير من القوى المحلية مع السلطات الفرنسية، حافظت النخب المحلية في كلا البلدين على حدود وطنية واضحة، وثابت غير قابلة للتفاوض. فرفضت هذه النخب عند المحطات الحاسمة تجاوز الخطوط الحمراء المتعلقة بالسيادة الوطنية والهوية؛ وهو ما يكشف عن مدى تعقيد علاقة هذه النخب بالفرنسيين، والتي لا يمكن حصرها في إطار الخيانة أو التبعية المطلقة.

13- برز فارق جوهري بين المشروعين الفرنسيين في البلدين بشكل واضح في السياسات المتعلقة بملكية الأراضي. ففي سوريا، اتبعت فرنسا سياسة مرتكزة على الضغط الاقتصادي على النخب التقليدية عبر نقيت ملكيات العائلات الكبرى لتحقيق أهداف سياسية، دون المساس بالملكية المحلية للأرض، وسلاسل الإنتاج التقليدية. أما في تونس، فقد اتخذت هذه السياسات طابعاً استيطانياً ترك آثاراً كبيرة، وتمثل في تفكيك نمط الملكية التقليدية، وإعادة تملك الأراضي الخصبة لصالح المستوطنين الفرنسيين، وهو ما أدى إلى حدوث تغيير عميق في الوضع الاجتماعي والاقتصادي في تونس.

14- حدّد السياق الدولي المختلف في كل مرحلة شكل وطبيعة السيطرة الفرنسية، حيث ساهمت الظروف الدولية في تسهيل التوسع الفرنسي في كلا البلدين عبر آليتين مختلفتين. ففي تونس، استفادت فرنسا من توازنات القوى الأوروبية لفرض نظام الحماية في ما يشبه التقاسم السلمي للنفوذ. أما في سورية، فقد أتاح نتائج الحرب العالمية الأولى، والفراغ السياسي الناجم عن سقوط العثمانيين للفرنسيين والبريطانيين فرض الانتداب تحت ذريعة التفويض الدولي، معتمدين على تصنيف المنطقة كأراضٍ عدو.

15- برزت بريطانيا، أكثر من أي قوة دولية أخرى، كلاعب رئيسي في سقوط كل من سورية وتونس تحت الاحتلال الفرنسي. وقد انبعث هذا الدور المحوري من الاستراتيجية البريطانية الثابتة الرامية إلى حماية مصالحها الحيوية في البحر المتوسط، والطريق إلى الهند بعد افتتاح قناة السويس، مما جعلها ترسم بدقة توازنات القوى في المنطقة، وتسهل السيطرة الفرنسية على البلدين كجزء من ترتيبات أوسع تضمن استمرار إمبراطوريتها.

16- تمايز الواقع المحلي - الإقليمي بشكل واضح في تأثيره على مسار فرض السيطرة الفرنسية في كلا البلدين، ويُعد أحد العوامل الحاسمة التي جعلت التجربة الفرنسية في سورية أكثر تعقيداً مقارنة بتونس. فقد فرض وجود الكيان السياسي العربي الشريفي في سورية، وامتداده في المشرق العربي تحدياً نوعياً على فرنسا، والذي جعل من نفسه مشروعاً قومياً يطالب بحقوق تاريخية وسياسية، وهو ما أجبر فرنسا على تبني استراتيجية متعددة الأوجه في سورية، جمعت بين المواجهة العسكرية المباشرة، والحملة الدبلوماسية الدولية

لنفس شرعية ذلك الكيان، وصولاً إلى سياسة التفتيت المنهجي الرامية إلى منع قيام أي كيان وطني موحد في المستقبل.

17- شكّلت الحالة الداخلية الفرنسية، والتي قادها التيار السياسي الاستعماري، دافعاً أساسياً للتوسع نحو البلدين، لكن بآليتين مختلفتين تطورتا مع الزمن. ففي حالة تونس، جاء التوسع كتعويض نفسي واقتصادي عن الهزيمة أمام ألمانيا عام 1870. أما في حالة سورية، فقد تحول إلى حجر زاوية في استراتيجية إمبراطورية أشمل؛ حيث أصبحت السيطرة على سورية وسواحلها شرطاً لتحقيق الاستراتيجية الدفاعية الفرنسية في البحر المتوسط.

خاتمة البحث

أظهر هذا البحث أن الوجود الفرنسي في كلٍّ من سورية وتونس لم يكن حدثاً تاريخياً فرضته اعتبارات سياسية مؤقتة، بل كان تعبيراً عن مشروع استعماري خطط له مسبقاً، فهو وإن اتخذ أشكالاً قانونية مختلفة، لكنه استند في جوهره إلى منطق واحد قوامه تحقيق السيطرة الكاملة، وتطويع الواقع المحلي لخدمة المصالح الإمبريالية الفرنسية. وقد أظهرت الدراسة أن هذا المشروع لم يكن معزولاً عن سياقه الدولي، بل تشكّل في ظل تحولات كبرى شهدتها النظام العالمي منذ أواخر القرن التاسع عشر، وبلغ ذروته في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حين أعيد تقسيم المنطقة وفق مصالح الحلفاء المنتصرين، لا وفق مبدأ تقرير المصير.

وتبين من خلال تتبع الظروف التي مهّدت لفرض الاحتلال الفرنسي، أن اختلاف الإطار القانوني بين الحماية في تونس والانتداب في سورية، لم يؤدّ إلى اختلاف كبير في أهداف الاحتلال، بقدر ما عكس قدرة المشروع الاستعماري الفرنسي على التكيف مع الظروف المحلية والدولية المتغيرة. ففي سورية، أدى غياب فكرة الاستيطان، ووجود كيان وطني سابق كان امتداداً لمشروع قومي عربي عابر للحدود إلى اعتماد سياسة تفكيك ممنهجة هدفت إلى عرقلة إعادة تشكّل المشروع العربي، فعملت فرنسا على صناعة دويلات طائفية ومناطقية، وأخضعتها لسيطرتها المباشرة. بينما أفضى الطابع الاستيطاني في تونس، والذي يعد عنصر الاختلاف الأهم بين التجريبتين، إلى تجربة استعمارية ركزت على إعادة تشكيل الاقتصاد والمجتمع، وفرنسته على المدى الطويل. كما أوضحت الدراسة أن النضال الوطني في البلدين لم يكن ردّ فعل عفوي، بل كان مساراً سياسياً مدروساً، اتسم بالواقعية السياسية التي فرضتها موازين القوى الدولية، واستخدم أدوات نضالية تنوعت بين المقاومة المسلحة المحدودة، والعمل السياسي، وبناء التنظيمات الوطنية. كما أظهرت الدراسة مدى تعقيد علاقة النخب المحلية بالسلطة الاستعمارية، مبيّنةً عدم إمكان اختزالها في ثنائية الوطنية أو الخيانة، بل ينبغي فهمها في سياق الضغوط التي مارسها الاحتلال، وحدود العمل السياسي المتاح لهذه القوى.

ومن خلال المقارنة بين تجريبتَي الاحتلال الفرنسي في سورية وتونس خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين، أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج تُبرز طبيعة المشروع الاستعماري الفرنسي، وتكشف عن أشكال النضال الوطني التي نشأت في مواجهته. وأتمنى أن تشكّل هذه الدراسة إضافةً نوعية في مجال دراسات التاريخ المقارن، وأن تفتح المجال أمام أبحاث لاحقة تتناول التجربة الاستعمارية من زوايا أوسع.

نتائج البحث:

1- توصل البحث إلى أن الاحتلال الفرنسي في تونس وسورية كان نتاجاً لتحولات دولية كبرى، ارتبطت بتوازنات القوى الأوروبية، وبالتحولات الجيوسياسية التي أفرزتها حرب 1870م والحرب العالمية الأولى، أكثر مما كان استجابة لمعطيات محلية معزولة.

2- أثبتت الدراسة وجود علاقة مترابطة وثيقة بين الأزمات السياسية والاقتصادية الداخلية في البلدين، حيث شكّلت هذه الأزمات سبباً رئيسياً لإنهاء السيادة الوطنية، وفرض الاحتلال الفرنسي.

- 3- تكشف الدراسة قدرة فرنسا على تجاوز القيود القانونية لنظامي الحماية في تونس والانتداب في سورية، ونجاحها في تكييف سياساتها وممارساتها بما يتناسب مع الخصوصية الاجتماعية والسياسية في كل بلد.
- 4- كشف البحث أن الطابع الاستيطاني للمشروع الفرنسي في تونس كان العامل الأبرز في تعطيل التطور الدستوري والمؤسسي، وفي استهداف الهوية الوطنية بشكل منهجي عبر الدفع بمشروع الفرنسة في مختلف القطاعات. أما في سورية، فرغم استهداف فرنسا للهوية الوطنية عبر تجزئة البلاد وتفتيتها، إلا أن المشروع الفرنسي بقي بعيداً عن الطابع الاستيطاني.
- 5- بينت الدراسة فشل القيود التي تضمنها نظام الانتداب في منع فرنسا من إطباق سيطرتها وهيمنتها على مختلف القطاعات في سورية. إلا أنه وبالمقابل، فرض عليها القيام بمناورات سياسية، لم تكن مضطرة لها في تونس، والتي نجحت الحركة الوطنية السورية في استغلالها.
- 6- أكد البحث على التناقض بين الخطاب التحديثي والإصلاحي الذي روجت له فرنسا، وبين ممارساتها الفعلية القائمة على الهيمنة والاستغلال. وهو ما أسهم في إضعاف الشرعية الأخلاقية التي ادعتها فرنسا لوجودها في سورية وتونس.
- 7- بين البحث أن فشل التجربة الاستعمارية الفرنسية في البلدين لم يكن مرده فقط إلى صلابة الحركات الوطنية، بل إلى سوء الإدارة الفرنسية، وتخطبها السياسي، ورفضها القيام بالإصلاحات الضرورية.
- 8- أظهر النضال الوطني في كلا البلدين واقعية سياسية عالية، تمثل في تفضيل النضال السلمي والإصلاحي، واستخدام الخطاب المتشدد غالباً كأداة تكتيكية وليس كخيار استراتيجي دائم.
- 9- تميزت التجربة السورية بغنى نسبي على المستوى الحزبي، وعلى مستوى المشاركة السياسية في المؤسسات، مقارنة بالتجربة التونسية التي ظلت مقيدة ضمن بنية استيطانية عطّلت أي تمثيل وطني، أو مشاركة فعلية بالسلطة ومؤسساتها.
- 10- أثبتت الدراسة فشل فرنسا في عزل الحركات الوطنية عن محيطها الإقليمي والحضاري، سواء في بعدها العربي في الحالة السورية، أو المغاربي في الحالة التونسية.
- 11- كشفت الدراسة عن فارق جوهري بين المشروعين الفرنسيين في السياسات الزراعية. ففي سورية، اتبعت فرنسا سياسة الضغط الاقتصادي على النخب الوطنية عبر تفتيت ملكياتها الزراعية دون المساس بالملكية المحلية للأرض. أما في تونس، فقد اتخذت السياسات الزراعية طابعاً استيطانياً، تمثل في نقل ملكية الأراضي لصالح المستوطنين الفرنسيين.
- 12- كشفت الدراسة أن وجود الكيان السياسي العربي الشريفي في سورية وامتداده في المشرق العربي كان العامل الأبرز في تعقيد التجربة الفرنسية في سورية مقارنة بتونس، حيث أجبر فرنسا على تبني استراتيجية جمعت بين المواجهة العسكرية، والحملة الدبلوماسية، وتبني سياسة التجزئة لمنع قيام أي كيان وطني موحد.

13- أبرز البحث الدور الهام لبريطانيا في تسهيل السيطرة الفرنسية على تونس وسورية، وأظهر كيفية تطور هذا الدور من راعي للتقاهمات الأوروبية إلى صانع لخرائط المشرق العربي، وراعي للقوة الاقليمية العربية الصاعدة فيه.

14- خلص البحث إلى أن اختلاف سياسات الاحتلال الفرنسي في تونس وسورية لم يكن سوى انعكاساً لقدرة الفرنسيين على تكيف أساليبهم بما يتوافق مع الظروف المحلية والدولية المتغيرة، ودون أن يؤثر ذلك على هدفهم الرئيسي، وهو فرض الهيمنة والسيطرة على كلا البلدين.

التوصيات والمقترحات:

بناءً على ما توصل إليه هذا البحث من نتائج، وما كشفه من جوانب مختلفة لتجربة الاحتلال الفرنسي في تونس وسورية، نقترح مجموعة من التوصيات التي تساعد في تطوير الدراسات التاريخية المقارنة، وتساهم في فهم التجربة الاستعمارية في العالم العربي، وهي:

1- التوسع في الدراسات المقارنة بين التجارب الاستعمارية في المشرق والمغرب العربيين، وعدم الاكتفاء بالدراسات القطرية المنفصلة، لما لها من قدرة على كشف الجوانب المشتركة لهذه المشاريع الاستعمارية، وطريقة تكيفها مع البيئات المحلية المختلفة.

2- إعادة قراءة أنظمة الحماية والانتداب بوصفها أدوات سياسية استعمارية، لا بوصفها صيغاً قانونية فقط، مع ضرورة تحليل البنود القانونية التي تضمنتها هذه الأنظمة، وربطها بالممارسات الفعلية على أرض الواقع.

3- توسيع الأبحاث حول النخب المحلية، ودراسة علاقتها المعقدة بالسلطة الاستعمارية، بعيداً عن التفسيرات المبسطة التي تحصرها في ثنائية الخيانة أو الوطنية، مع مراعاة حدود الواقعية السياسية التي حكمت سلوكها.

4- التركيز على البُعد الاجتماعي والاقتصادي للاحتلال، ولا سيما سياسات الأرض والاستيطان والإصلاح الزراعي، لما كان لها من آثار بعيدة المدى في تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية بعد الاستقلال.

5- تشجيع الدراسات العابرة للتخصصات التي تجمع بين التاريخ السياسي، والتاريخ الاجتماعي والاقتصادي، لفهم الظاهرة الاستعمارية بوصفها مشروعاً ذو أبعاد متعددة، وليس مجرد حدث سياسي أو عسكري.

6- الاهتمام بدراسة أثر السياسات الاستعمارية على تشكّل الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال، ولا سيما ما يتعلق بإشكاليات الوحدة الوطنية، وبناء المؤسسات، وتكوين النخب السياسية الحاكمة.

7- اقتراح إجراء دراسات مقارنة لاحقة تشمل حالات استعمارية أخرى خضعت لفرنسا أو لقوى أوروبية مختلفة، وذلك بهدف تحديد ما اختلفت به التجربة الفرنسية، وما كان مشتركاً في التجربة الاستعمارية الأوروبية عموماً.

8- الدعوة إلى إنشاء قواعد بيانات تاريخية عربية مشتركة تُعنى بتاريخ الاستعمار والحركات الوطنية، بما يسهم في دعم البحث العلمي في هذا المجال، و تسهل وصول طلاب المؤسسات الأكاديمية العربية إلى الأرشيفات الوطنية والاجنبية التي تعنى بتاريخ كل قطر عربي.

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق:

وثائق وزارة الخارجية البريطانية المتعلقة بسورية بين عامي 1921-1947. والموجودة في المكتبة الوطنية بدمشق ويرمز لها ب: F.O

Documents of the British foreign office .About Syria from 1921-1947.

- 1-تقرير القنصلية البريطانية في دمشق إلى وزارة الخارجية البريطانية
F.O.684/5.XC/A/3552 .no:16 .Damascus. 6,april,1932 .vol:5. p:292-294
- 2- تقرير القنصل البريطاني في دمشق والمتعلق بالمعاهدة الفرنسية السورية المرسل إلى وزارة الخارجية البريطانية.
F.O.371 17944 XC/A/3414 .no: 62 .damascus. 8, january, 1933. vol:6. p:145
- 3- التقرير الربعي السنوي الرابع عام 1933 الصادر من القنصلية البريطانية بدمشق إلى وزارة الخارجية البريطانية.
F.O. 371 17944 XC/A/3414. no:7 .damascus. 4, january, 1933. vol:6. p:148
- 4- التقرير الربعي الأول لعام 1936 الصادر من القنصلية البريطانية بدمشق إلى وزارة الخارجية البريطانية.
F.O. 371 /20065. no:32. Damscus. 4 ,april, 1936. vol:7. p:24-26-29-30-33
- 5- التقرير السياسي عن سورية المرسل من القنصلية البريطانية بدمشق إلى وزارة لخارجية البريطانية.
F.O.371/21914 .no:3. Damascus. November, 19,1938. vol:7. p:373-374.
- 6- التقرير السياسي السوري المرسل من القنصلية البريطانية في دمشق إلى وزارة الخارجية البريطانية.
F.O.371/23276. no:12,Damascus. February,18,1939. vol:8. p35-36.
- 7- التقرير السياسي السوري المرسل من القنصلية البريطانية بدمشق إلى وزارة الخارجية البريطانية.
F.O.371/23277.XC/A/3414. no:22 .Damascus. 22, july,1939 .p:120-122
- 8- التقرير السياسي السوري المرسل من القنصلية البريطانية بدمشق إلى وزارة الخارجية البريطانية.
F.O.371/23277 XC/A/3414. no:23. Damascus.4, September,1939. vol:8. p:127-

وثائق وزارة الخارجية الفرنسية المتعلقة ببلاد الشام: سوريا - لبنان خلال السنوات 1918-1929،
والموجودة في المكتبة الوطنية بدمشق ويرمز لها بـ: D.F.AFF

Documents Francis des Affaires Etrangères Concernant le Levant: Syrie- Liban
durant les Années:1918-1929.

- 1- تقرير المفوض السامي ويغان إلى وزارة الخارجية الفرنسية.
D.F.AF F. no:775. Beyrouth. 10, november,1924 . tome:57. p:77+78+79.
- 2 تقرير المندوب السامي ويغان إلى وزارة الخارجية الفرنسية.
D.F.AFF. no:E412-1 .beyrouth.31, juillet,1922. Tome:76. p:75-76.
- 3- تقرير المفوض السامي ويغان إلى وزارة الخارجية الفرنسية.
.D.F.AFF. no:189. beyrouth. 11, December,1923 .tome:77. p:164-165.
- 4- تقرير المفوض السامي ساراي إلى وزارة الخارجية الفرنسية.
.D.F.AFF. no:136/6 .beyrouth.10,avril,1925. tome:57. p:123.
- 5- برقية مرسلة من النائب الفرنسي M.D.ferry إلى وزير الخارجية الفرنسي مرفقة بتقرير أحد المختصين
بالشؤون الشرقية تتضمن تنبيهات وملاحظات عن وضع الانتداب الفرنسي في سورية.
D.F.A.FF .no:E412-1. Paris. 5, november, 1925. tome:81. p:28-32.
- 6- تقرير المندوب السامي دو جوفينيل إلى وزارة الخارجية الفرنسية.
.D.F.AFF .no:593/6 .beyrouth.6, december,1925. tome:82.p:6.
- 7- تقرير القنصل العام الفرنسي في فلسطين إلى وزارة الخارجية الفرنسية.
.D.F.AFF .no16. Jerusalem.15, Fevrier,1926. Tome:59 .p:59+60.
- 8- تقرير قسم دراسة الصحافة الأجنبية المتعلق بمقال لصحيفة (westminister gazette) الانكليزية.
.D.F.AFF. no:26/112,23 .fevrier,1926. Tome:59. p:66+67.
- 9- تقرير المفوض السامي دوجوفينيل إلى وزير الخارجية الفرنسي، يتضمن مقالات لصحف نشرت نص
الخطبتين الذين ألقاهما فور وصوله للبنان في شهر كانون الأول عام 1925 .
.D.F.AFF .no:762 .beyrouth.12,decembre,1925. tome:82. p:47+50.
- 10- برقية من المندوب السامي بونسو إلى وزارة الخارجية الفرنسية.
.D.F.AFF. no:1046. Beyrouth. 8,decembre,1929. tome:103. p:186.

التقارير الرسمية الصادرة عن الإدارة الفرنسية في تونس.

1- إشعار عام حول تونس بين عامي 1881-1921 صادر عن الإقامة العامة للجمهورية الفرنسية بتونس.
Regence de Tunis. Protectorat francais. Residence Generale de la Republique
Francaise.(1922).Notice generale sur la Tunisie 1881-1921 .No:128.
Toulouse. imprimerie du centre. p:464

2- التقرير الاحصائي العام الصادر عن المديرية العامة للزراعة والتجارة والاستعمار لعام 1929.
Regence de Tunis, Protectorat francais. Direction Generale de l'Agriculture, du
Commerce et de la Colonisation.(1931). Statistique generale de la Tunisie,
annee1929. No:IER10.Tunis.J.Alocchio.p:496.

3- التقرير المقدم من المقيم العام لوسيان سان إلى المجلس الكبير في دوره الثاني عام 1923.
المملكة التونسية، الحماية الفرنسية. المجلس الكبير للولاية التونسية، دور الجلسات الثاني في العام
1923.(1923) تقرير جناب السيد لوسيان سان المقيم العام للجمهورية الفرنسية بالحاضرة. العدد:5:
تقرير في حالة التعليم العام في المملكة التونسية لعام 1923. No:336.611.T926EA. تونس.
المطبعة التونسية. ص:61.

المصادر العربية:

- 1- بيهم، محمد جميل.(1931). الانتدابان في العراق وسورية انكلترا وفرنسا. صيدا: لبنان. مطبعة العرفان.
ص:137.
- 2- الثعالبي، ع. (1975). تونس الشهيدة. ترجمة: سامي الجندي. ط:1. بيروت: لبنان. دار القدس.
ص:221.
- 3- الجيلاني، الفلاح.(1924)، الشعب التونسي والتجنيس، تونس: تونس. مطبعة العرب. ص:144.
- 4- جمال، أحمد.(2013). مذكرات جمال باشا. ج1. ط1. بيروت:لبنان. دار الفارابي. ص:606.
- 5- الحداد، الطاهر. (1997). العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية. ط1. تونس: القيروان. دار
صامد. ص:238.
- 6- الحكيم، يوسف. (1991). سورية و العهد العثماني. ط4. بيروت: لبنان. دار النهار للنشر. ص:319.
- 7-خباز، حنا. (1928). فرنسا وسوريا مبادئ السياسة الفرنسية في الشرق. ج:1. القاهرة: مصر. مطبعة
علم الدين. ص:229.

- 8- خباز، حنا. (1929)، فرنسا وسوريا خطيئات الموظفين الفرنسيين. ج:2. القاهرة: مصر، مطبعة المقتطف والمقطم. ص:224.
- 9- الرئيس، منير. (1969). الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي الثورة السورية الكبرى. ط:1. بيروت: لبنان. دار الطليعة للطباعة والنشر. ص:676.
- 10- الشهبندر، عبدالرحمن. (1967). مذكرات الدكتور عبدالرحمن. ط:1. بيروت: لبنان. دار الإرشاد للطباعة والنشر. ص:228.
- 11- الكيالي، عبدالرحمن. (1958). المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام 1926 حتى نهاية عام 1939. ج:1. حلب: سورية. مطبعة الضاد. ص:268.
- 12- الكيالي، عبدالرحمن. (1960). المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من دور دي مارتل بين عام 1934-1936. ج:3. حلب: سورية. مطبعة الضاد. ص:334.

المصادر الأجنبية:

- 1-Loth,Gaston.(1907). l'oeuvre Duprotectorat Francais. Paris: france.
Librairie ch. Delagrave. p:282.

المراجع العربية:

- 1- الأتاسي، نشوان. (2015). تطور المجتمع السوري 1831-2011. ط:1. بيروت: لبنان. أطلس للنشر والترجمة. ص:375.
- 2- آق كوندز، أ، وأوزتورك، س. (2008). الدولة العثمانية المجهولة. ترجمة: أورخان علي، وعوني لطفي أوغلي. استنبول: تركيا. وقف البحوث العثمانية. ص:792.
- 3- انطونيوس، ج. (1987). يقظة العرب تاريخ حركة القومية العربية. ترجمة: ناصر الدين الأسد، واحسان عباس. ط:8. بيروت: لبنان. دار العلم للملايين. ص:432.
- 4-أوغلي، ع. (1991). والدي السلطان عبدالحميد الثاني. ترجمة: صالح سعداوي صالح. عمان: الأردن. ص:455.
- 5- برو، توفيق. (1960). العرب والترك في العهد الدستوري العثماني. القاهرة: مصر. دار الهنا للطباعة والنشر. ص:648.
- 6-البزاز، سعيد توفيق. (2009). الحركة العمالية في تونس (1924-1956) نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. الأردن، عمان: دار الزهران للنشر والتوزيع. ص:184.

- 7- البعيني، حسن أمين. (1993). دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي، 1920-1943. ط1 بيروت: لبنان. المركز العربي للأبحاث والتوثيق. ص: 459.
- 8- الجمل، شوقي عطاالله. (1977). المغرب العربي الكبير في العصر الحديث. ط: 1. القاهرة: مصر. مكتبة الانجلو مصرية. ص: 532.
- 9- الجمل، شوقي، وعبدالرزاق، عبدالله. (2000). تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة. القاهرة: مصر. المكتب المصري لتوزيع المطبوعات. ص: 328.
- 10- حجار، جوزيف. (1999). سورية بلاد الشام تجزئة وطن. ط: 1. دمشق: سورية. دار طلاس للدراسات والطباعة والنشر. ص: 269.
- 11- حنا، عبدالله. (1987). من الاتجاهات الفكرية في سورية ولبنان. ط: 1. دمشق: سورية. الأهالي للطباعة والنشر. ص: 211.
- 12- حوراني، أ. (1968). الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939. ط: 1. ترجمة: كريم عزقول. بيروت: لبنان. دار النهار للنشر. ص 472.
- 13- خوري، ف. (1993). أعيان المدن والقومية العربية سياسة دمشق 1860-1920. ترجمة: عفيف الرزاز. ط: 1. بيروت: لبنان. مؤسسة الأبحاث العربية. ص: 167.
- 14- خوري، ف. (1997). سوريا والانتداب الفرنسي سياسة القومية العربية. ط: 1. بيروت: لبنان. مؤسسة الأبحاث العربية. ص: 751.
- 15- درمونة، يونس. (1953). تونس بين الاتجاهات. القاهرة: مصر. دار الكتاب المغربي بمصر. ص: 218.
- 16- درمونة، يونس. (د.ت). تونس بين الحماية والاحتلال. القاهرة: مصر. مطبعة الرسالة، ص 149.
- 17- دريفوس، ف. وماركس، ر. وبوادوفان، ر. (1995). موسوعة تاريخ أوروبا والعالم من عام 1789 حتى أيامنا. ج: 3. ترجمة: حسن حيدر. ط: 1. بيروت: لبنان. منشورات عويدات. ص: 607.
- 18- ديب، كمال (2012). تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011. ط2. بيروت: لبنان. دار النهار. ص: 829.
- 19- رمضان، عبدالعظيم. (1996)، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة. ج3. القاهرة: مصر الهيئة العامة المصرية للكتاب. ص: 433.
- 20- الزركلي، خير الدين. (1986). الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. ج1: ط: 7. بيروت: لبنان. دار العلم للملايين. ص: 336.

- 21- الزركلي، خير الدين.(1986). الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. ج2: ط: 7. بيروت: لبنان. دار العلم للملايين. ص:341.
- 22- الزركلي، خير الدين.(1986). الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. ج3: ط: 7. بيروت: لبنان. دار العلم للملايين. ص:355.
- 23- الزركلي، خير الدين.(1986). الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. ج5: ط: 7. بيروت: لبنان. دار العلم للملايين. ص:336.
- 24- الزركلي، خير الدين.(1998). الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. ج6: ط: 13، بيروت: لبنان. دار العلم للملايين. ص:335.
- 25- الزركلي، خير الدين.(2002). الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. ج7: ط: 15، بيروت: دار العلم للملايين. ص:352.
- 26- الزمري، الصادق.(1986). أعلام تونسيون. بيروت: لبنان. دار الغرب الاسلامي. ص:379.
- 27- السباعي، بدر الدين.(1967). أضواء على الرؤساء الأجانب في سورية 1850-1958. دمشق: سورية. دار الجماهير. ص:504.
- 28- سلطان، علي. (1987). تاريخ سورية 1918-1920 حكم فيصل بن الحسين. ط:1. دمشق: سورية. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. ص:504.
- 29- سنو، عبدالرزاق. (1987). المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين 1841-1901. ط:1 بيروت: لبنان. معهد الانماء العربي. ص:454.
- 30- الشاطر، خليل. (2005). تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية والاستقلال. ج:3. تونس: تونس. مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية. ص:207.
- 31- الشريف، م، ه. (1993). تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال. ترجمة: محمد الشاوش و محمد عجيبة. ط:3. تونس: تونس. دار سراس للنشر. ص:192.
- 32- شيلشر، ليندا. (1998). دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ط:1. ترجمة: عمرو الملاح ودينا الملاح. دمشق: سورية. دار الجمهورية. ص:338.
- 33- الضللي، رامي وحيد الدين.(1998). دير الزور خلال العهد العثماني(1516-1918). ط:1. دمشق: سورية. دار التكوين. ص:217.
- 34- طرابلسي، فواز.(2019). سايس-بيكو-بلفور ماوراء الخرائط. ط:1. بيروت: لبنان. رياض الرئيس للكتب والنشر. ص:125.

- 35- عبدالله، الطاهر. (د ت). الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956. ط: 2. سوسة: تونس. دار المعارف للطباعة والنشر. ص: 254.
- 36- عثمان، هاشم. (2012). تاريخ سورية الحديث. ط 1. بيروت: لبنان. رياض الريس للطباعة والنشر. ص: 447.
- 37- العطري، عبدالغني. (1996). عقريات وأعلام. ط 1. دمشق: سورية. دار البشائر. ص: 479.
- 38- العطري، عبدالغني. (2000). حديث العقريات. ط 1. دمشق: سورية. دار البشائر. ص: 412.
- 39- العقاد، صلاح. (1993). المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر-تونس-المغرب الأقصى. ط: 6. القاهرة: مصر. مكتبة الأنجلومصرية. ص: 608.
- 40- عمر، عبدالعزيز عمر. (د.ت). تاريخ المشرق العربي 1516-1922. بيروت: لبنان. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. ص: 541.
- 41- عوض، عبد العزيز. (1969). الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914. مصر: مصر. دار المعارف. ص: 384.
- 42- عيساوي، ش. (1990)، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800-1914. ترجمة: رؤوف عباس حامد. ط: 1. بيروت: لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية. ص: 716.
- 43- غاناي، ج. (1965)، ثورة علي بن غزايم 1864. ترجمة: لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية. تونس: تونس. المطابع الرسمية للجمهورية التونسية. ص: 78.
- 44- الفاسي، علال. (1948). الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، تطوان: المغرب. دار الطباعة المغربية. ص: 475.
- 45- فرزات، محمد حرب. (1955). الحياة الحزبية في سوريا دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين 1908-1955. ط: 1. دم. دار الرواد. ص: 280.
- 46- الفياض، عبدالله. (1963). الثورة العراقية الكبرى سنة 1920. ط: 1. بغداد: العراق. مطبعة الإرشاد. ص: 390.
- 47- قاسمية، خيرية. (1995). مذكرات فوزي القاوقجي 1890-1977. ط 2. دمشق: سورية. دار النمر. ص: 669.
- 48- قرقوط، ذوقان. (1975). تطور الحركة الوطنية في سورية، 1920-1939. ط: 1. بيروت: لبنان. دار الطليعة للطباعة والنشر. ص: 320.
- 49- القصاب، أ. (1986). تاريخ تونس المعاصر 1881-1956. ترجمة: حمادي الساطي. ط: 1. تونس: تونس. الشركة التونسية للتوزيع. ص: 663.

- 50- كوثراني، وجيه. (1988). السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام. ط:1. بيروت: سورية. مركز دراسات الوحدة العربية. ص:245.
- 51- الكيالي، عبد الوهاب. (1990). تاريخ فلسطين الحديث. ط:10. بيروت: لبنان. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ص:408.
- 52- لونغريغ، س، ه. (د.ت). سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. ترجمة: بيار عقل. بيروت: لبنان. دار الحقيقة. ص:462.
- 53- مانتزان، ر. (1993). تاريخ الدولة العثمانية. ج:2. ترجمة: بشير السباعي. ط:1. القاهرة: مصر. دار الفكر للدراسات والنشر. ص:502.
- 54- المحجوبي، أ، ع. (1986). انتصاب الحماية الفرنسية بتونس. ترجمة: عمر بن ضوء، حليلة فرفوري، وعلي المحجوبي. تونس: تونس. دار سرار للنشر. ص:172.
- 55- المحجوبي، ب، علي. (1986). الحركة الوطنية التونسية بين الحربين. تونس: تونس. منشورات الجامعة التونسية. ص:270.
- 56- المحجوبي، ع. (1999). جذور الحركة الوطنية التونسية. ترجمة: عبد الحميد الشابي، تونس: تونس. المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة. ص:725.
- 57- مناصرية، يوسف. (2002). الصراع الأيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934-1937. سوسة: تونس. دار المعارف للطباعة والنشر. ص:108.
- 58- منسى، محمود صالح. (1978). حركة اليقظة العربية في الشرق الأسوي. دم. دار الفكر العربي. ص:480.
- 59- منلا علي، صلاح الدين. (2005). سورية 1918-1939 دراسة منهجية لقضايا سياسية واقتصادية واجتماعية. (دم). ص:292.
- 60- الناييف، حسام. (2013)، لواء اسكندرونة حكاية وطن سلب عنوة. دمشق: سورية. وزارة الثقافة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. ص:232.
- 61- النعماني، بسام. (2016). الوطن العربي بعد 100 عام من اتفاقية سايكس- بيكو: قراءة في الخرائط. ط:2. مونت بليزير: تونس. Express printshop. ص:36.
- 62- النفراوي، محمد الناصر. (2001). التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية 1839-1918. ط:1. صفاقس: تونس. دار محمد علي الحامي، وكلية العلوم الانسانية والاجتماعية. ص:566.
- 63- يونس، عبداللطيف. (د.ت). تاريخ الثورة العلوية وقائدها الشيخ صالح العلي. حماة: سورية. مطابع أبي الفداء. ص:223.

المراجع الأجنبية:

- 1-Perkins,j,Kenneth.(1997). Historical Dictionary of Tunisia African. 2nd edition. London: UK .Scarecrow press.inc. p:310.
- 2-Perkins,j,Kenneth.(2014) .A history of modern Tunisia. 2nd edition. USA. University of South Carolina .p:306.
- 3-Shambrook,A,Peter,(1998). French imperialism, in Syria, 1927-1936. London: UK. Garnet publishing limited. P:316.

الرسائل المنشورة:

- 1- مناصرة، يوسف: (1986)، الحزب الحر الدستوري التونسي.(1934-1919).رسالة ماجستير. جامعة الجزائر. معهد التاريخ. الجزائر: الجزائر. ص:374.

الصحف والدوريات:

- 1-(1939, February, 16). Charles R. Crane, EX-envoy, 80, dies. The New York Times. Section O,P: 27.New York: USA.
- 2-(1929, March, 24). GEN. Sarraill Dies; Held Verdun forts. The New York Times. P: 4 .New York: USA..
- 3- (1957, March, 27). Herriot is dead; French leader, 84. The New York Times. p:31.New York: USA.
- 4- (1972, March,30). Joseph Paul-Boncour Is Dead. The New York Times. p:40.New York: USA.

المواقع الإلكترونية:

- 1- البحري قيقة. الموسوعة التونسية. تاريخ الاسترجاع: 22 تشرين الثاني، 2025. <http://www.mawsouaa.tn/wiki>
- 2- سليمان بن سليمان. الموسوعة التونسية. تاريخ الاسترجاع: 8 كانون الأول، 2025. <http://www.mawsouaa.tn/wiki>
- 3- علي البهلوان. الموسوعة التونسية. تاريخ الاسترجاع: 8 كانون الأول، 2025. <http://www.mawsouaa.tn/wiki>
- 4- Arthur James Balfour.britannica. 2025، أيار 5، تاريخ الاسترجاع.

<https://www.britannica.com/biography/Arthur-James-Balfour-1st-earl-of-Balfour>

5- **Henri Gouraud**. Francearchives. 2026 نيسان 2، تاريخ الاسترجاع:

https://francearchives.gouv.fr/fr/pages_histoire/26287433 .francearchives

6- **Jouvenel, Henry de**. Infoplease. 2025، تموز 3، تاريخ الاسترجاع:

<https://www.infoplease.com/encyclopedia/history/bios/france/jouvenel-henry-de>

7- **Jules Ferry** . britannica. 2025، نيسان 22، تاريخ الاسترجاع:

<https://www.britannica.com/biography/Jules-Francois-Camille-Ferry>

Encyclopedia Britannica

8- **Leon blum** . britannica. 2026، نيسان 10، تاريخ الاسترجاع:

<https://www.britannica.com/biography/Leon-Blum>

9- **Syria**. worldstatesmen 2025، آب 4، تاريخ الاسترجاع:

<https://www.worldstatesmen.org/Syria.html#French-mandate>

10- **Syria, Jebel druze**. Worldstatesmen. 2025، آب 4، تاريخ الاسترجاع:

<https://www.worldstatesmen.org/Syria.html#Jebel-Druze>

Abstract:

This research addresses the topic of French colonialism in Syria and Tunisia between 1918 and 1939, and the national struggle in both countries, due to the importance of this period during which the French colonial project became entrenched in the region, alongside the crystallization of the national political movement in both countries. The research seeks to analyze the nature of French colonial practices—political, administrative, economic, and social—implemented in both countries, and reviews the most important tools and means used by France to achieve its dominance and control over both Syria and Tunisia. The research also traces the development of the national struggle, its components and parties, and analyzes the most important means and tools adopted by the national movements, as well as the goals they sought to achieve in Syria and Tunisia, and the extent of their success. It then moves on to conduct a historical comparison between the two experiences, revealing the similarities and differences in French colonial practices, and the reasons for the distinctiveness of the colonial project in each country. It also compares the paths of the national struggle in each country, highlighting the impact of local and international conditions, as well as the nature of the colonial project itself, in shaping the tools and determining the choices of each national movement. In its study, the research relies on a range of reliable Arabic and foreign historical sources and references, as well as published documents

:Keywords

French Occupation, Syria, Tunisia, French Mandate, Protectorate System, Colonial Hegemony, Cultural Penetration, Economic Exploitation, National Resistance, Historical Comparison, Interwar Period (1918–1939)



Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Literature and Humanities

Department of History

**The French Occupation and National Resistance in
Syria and Tunisia (1918–1939): A Comparative Study**

**A Dissertation Submitted in Fulfillment of the Requirements for the
Degree of Master in Modern and Contemporary Arab History**

By:

Abdulla ibrahim abboud

Supervisor:

Dr. Mohammad Alhaji

2026–2025



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الاحتلال الفرنسي والمقاومة الوطنية في سورية وتونس بين عامي 1918-1939 - دراسة مقارنة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص تاريخ العرب الحديث والمعاصر

إعداد:

عبدالله إبراهيم عبود

إشراف:

الدكتور محمد الحجي

2026-2025

المخلص

يعالج هذا البحث موضوع الاحتلال الفرنسي في سورية وتونس بين عامي 1918 و1939، والنضال الوطني فيهما، وذلك لأهمية هذه الفترة التي ترسخ فيها المشروع الاستعماري الفرنسي في المنطقة، وما رافقها من تبلور للحركة السياسية الوطنية في كلا البلدين. ويسعى البحث إلى تحليل طبيعة الممارسات الاستعمارية الفرنسية (السياسية، والإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية)، التي طبقتها فرنسا في كلا البلدين، ويستعرض أهم الأدوات والوسائل التي استخدمتها فرنسا لتحقيق هيمنتها وسيطرتها على كل من سورية وتونس. كما يتتبع البحث تطور النضال الوطني ومكوناته وأحزابه، ويحلل أهم الوسائل والأدوات التي اعتمدتها الحركات الوطنية، والأهداف التي سعت إلى تحقيقها في سورية وتونس، ومدى نجاحها في ذلك. ثم ينتقل البحث إلى إجراء مقارنة تاريخية بين التجريبتين يكشف من خلالها عن أوجه التشابه والاختلاف في الممارسات الاستعمارية الفرنسية، وأسباب تمايز المشروع الاستعماري في كل بلد. كما يقارن بين مسارات النضال الوطني في كل بلد، ويظهر أثر الظروف المحلية والدولية، وطبيعة المشروع الاستعماري نفسه في تشكيل أدوات وتحديد خيارات الحركة الوطنية في كلا البلدين. وقد اعتمد البحث في دراسته على مجموعة من المصادر والمراجع التاريخية العربية والأجنبية، والوثائق المنشورة.

الكلمات المفتاحية:

الاحتلال الفرنسي، سورية، تونس، الانتداب الفرنسي، نظام الحماية، الهيمنة الاستعمارية، التغلغل الثقافي، الاستغلال الاقتصادي، المقاومة الوطنية، المقارنة التاريخية، الفترة ما بين الحربين العالميتين (1918-1939).

Abstract:

This research addresses the topic of French colonialism in Syria and Tunisia between 1918 and 1939, and the national struggle in both countries, due to the importance of this period during which the French colonial project became entrenched in the region, alongside the crystallization of the national political movement in both countries. The research seeks to analyze the nature of French colonial practices—political, administrative, economic, and social—implemented in both countries, and reviews the most important tools and means used by France to achieve its dominance and control over both Syria and Tunisia. The research also traces the development of the national struggle, its components and parties, and analyzes the most important means and tools adopted by the national movements, as well as the goals they sought to achieve in Syria and Tunisia, and the extent of their success. It then moves on to conduct a historical comparison between the two experiences, revealing the similarities and differences in French colonial practices, and the reasons for the distinctiveness of the colonial project in each country. It also compares the paths of the national struggle in each country, highlighting the impact of local and international conditions, as well as the nature of the colonial project itself, in shaping the tools and determining the choices of each national movement. In its study, the research relies on a range of reliable Arabic and foreign historical sources and references, as well as published documents

:Keywords

French Occupation, Syria, Tunisia, French Mandate, Protectorate System, Colonial Hegemony, Cultural Penetration, Economic Exploitation, National Resistance, Historical Comparison, Interwar Period (1918–1939)